د. أحمد محمد أبو زيد

# العلاقات اليمنية الخليجية

## الأخـوة الأعـداء



# الإخوة الأعداء.. العلاقات اليمنية الخليجية

## أحمد محمد أبو زيد

الطبعة الأولى: 2018

رقم الإيداع: 2017/ 21641

الترقيم الدولي: 9789773193768

الغلاف: عصام أمين

© جميع الحقوق محفوظة للناشر

60 شارع القصر العيني 11451 - - القاهرة

ت 27954529 - 27921943فاكس 27947566

www.alarabipublishing.com.eg

بطاقة فهرسة

أبو زيد، أحمد محمد

الإخوة الأعداء.. مستقبل العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجى / أحمد محمد أبو زيد ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017 . ص؛ سم.

تدمك: 3768978977319

1- اليمن - العلاقات الخارجية - مجلس التعاون الخليجى

2- مجلس التعاون الخليجى - العلاقات الخارجية - اليمن

أ- العنوان 723.532.53001

# اقتباس :

"إن خيركم وشركم من اليمن"

مقولة منسوبة للملك عبد العزيز بن سعود

# إهـــداء

إلي أخي الأكبر رجب أبو زيد ولزوجته هويدا

ولبناته سلمي وساندي وحبيبة

# المقدمة

الحرب هي اهم الظواهر الاجتماعية والانسانية الجديرة بالدراسة والتحليل. فمنذ ان وضع الله الانسان على الارض وهو يصارع، سواء مع الطبيعة، الحيوانات، او مع نظائره من البشر. وبعدما تطور وانشا المجتمعات والامم والدول . القومية، ظل الصراع هو السمة السائدة على العلاقات والتفاعلات والسلوكيات البشرية، وبالتالي الدولية. فما الدول والامم الا تجمع بشري هائل. وإذا كانت العلاقات بين الافراد يغلب عليها الطابع الصراعي، فالعلاقات الدولية بالفعل، وكما يطلق عليها الانجليز، هي بالأساس علم دراسة الحرب.

الحرب ظاهرة انسانية مثيرة للجدل. سواء من ناحية محاولة تفسير اسباب اندلاعها، عواقبها، نتائجها ... الخ. إن اغلب الجدل الاكاديمي بين المدارس الفكرية في حقل العلاقات الدولية كان يدور حول هذه الظاهرة. فكان الداعي وراء كتابة عالم السياسة البريطاني إدوارد كار "Carr" لكتابه "ازمة العشرون عاماً The Twenty Years Crisis" وجدله النظري مع اتباع المدرسة المثالية والماركسية هو "دراسة الاوضاع والازمات الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين 1939. 1945" وذلك لانه راي ان الدعاوي المثالية عن نهاية ظاهرة الحرب قد اخذت في التوسع بصورة هائلة بفعل ما اسماه البعض "تناغم المصالح" بين القوي الاوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الاولي. بينما كان الواقع، من وجهة نظر كار الذي اتخذ من نظرية توازن القوي معياراً للتنبي بمستقبل الصراع في اوروبا، كان يُنبى باحتمالات اندلاع حرباً اوروبية في المستقبل. خاصة بعد وصول النظام الفاشي للحكم في ايطاليا والنازي في المانيا. وكان الداعي وراء كتابة هانز مورجانثو "Morgenthau" لكتابه الام في العلاقات الدولية "السياسة بين الامم Politics Among Nations" وجدله النظري مع اتباع المدرسة القانونية في دراسة العلاقات الدولية هو محاولة تقديم تفسير وتحليل عواقب ما حدث في السنوات الست التي اشتعل العالم فيها ومحاولته استشراف مستقبل العالم بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك

فعل عـالم السياسة الكبير كينيث والتز "Waltz" عندما كتب واحداً من اهم المراجع التي تناولت ظاهرة الحرب بصورة منهجية. ففي كتابه الصادر عام 1959 "البشـر والـدولة والحـرب Man, State and War" سعي "والـتز" لتقـديم نظرية علمية تفسر اسباب نشوء وظهور الحروب في التاريخ البشري. واعاد الكرة في عام 1979 عندما اصدر كتابه المرجعي الاشهر في العلاقات الدولية "نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics" الذي حاول فيه تقديم نظرية عامة لحقل العلاقات الدولية. متخذاُ من افتراض ان الحروب والصراعات بين القـوي العظمي وبما تحدثه من تغييرات هيكلية على بنية النظام الدولي تعتبر الظاهرة الاولي بالدراسة إن اردنا فهم ظواهر العلاقات الدولية.

تبعاً لهذا المنهج كان الداعي وراء كتابة هذا الكتاب محاولة استشراف مستقبل العلاقـات اليمينـة ـ الخليجيـة، تفنيد الدعاوي القائلة بانضمام اليمن لعضوية منظمة دولة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ناحية، وسبر اغوار تاثير حـروب الخليج الثانيـة والثالثة على العلاقات الاقليميـة في النظام الاقليمي الخليجي، مع التشديد على علاقاتها مع دولة اليمن. من خلال متابعة الجدل النظـري القـائم بـين المدرسـة الواقعيـة الجـديدة Neorealism والليبراليـة المؤسـسية الجـديدة Neoliberal Institutionalism حـول تـاثير الحـروب على العلاقات الاقليمية بين الدول من جانب؛ والدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية في التاثير على سلوكيات الوحدات الدولية "الدول القومية" وطريقة تفاعلاها وتحركها في بيئة النظام الدولي بعد الحروب الكبرى "دولية كانت او إقليمية" تجاه الوحدات الدولية الاخرى. متبعين في ذلك التقاليد الواقعية في تحليل ظواهـر العلاقـات الدولية، باستخدام مستويات التحليل الثلاثة التي وضعها البروفيسـور "والتز" في دراسته عن الانسان والحرب والدول. وكذلك بـاتباع النهج الذي اتبعه في سبيله لتقديم رؤية واقعية عن مستقبل النظام الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة. فقد قام "والتز" برصد اولاً: التغيرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي عقب الحرب الباردة. وثانياً: استقراء تاثير هذه التغيرات

الهيكلية على مستقبل التوازن الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة. وهو النهج الذي حاولنا اتباعه خلال دراستنا لمستقبل التوازن الاقليمي في منطقة الخليج العربي من جانب، ومسار العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي عقب نهاية حربي الخليج الثانية والثالثة.

في هذا الكتاب حاولنا معرفة اثار هذه الحروب "حروب الخليج الثانية 1990 - والثالثة 2003" في التاثير على علاقات الدول الأعضاء في منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه دولة اليمن. وما هو الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية والإقليمية في عالم ما بعد الحرب في التقريب او التباعد بين الدول الاعضاء بها والدول المجاورة لها متخذاً من المنظور الواقعي الجديد كمنهج تحليلي. الذي يرى انصاره "ونحن منهم" ان الدول القومية لا تسعي في ظل تواجدها في نظام دولي فوضوي Anarchic ذات الطبيعة الفردية والانانية سوي نحو البقاء وضمان امنها وحماية سيادتها واستقلالها بالاعتماد على نفسها. مثل هذه المساعي هي التي تعيق تحقيق التعاون والتكامل الاقليمي بين الوحدات الدولية. وذلك لان الدول . القومية لا تهتم سوى بمصالحها الوطنية. التي قد يعيق تحقيقها اختلال صور توزيع القدرات والامكانيات داخل النظام الدولي "ما يعرفه والتز بالبنية الدولية International Structural". حيث ترى الدول القومية في اختلال صور توازنات القوة والقدرات صورة من صور التهديد. وهو ما يحدو بها تحقيق مصالحها الوطنية دون الاكتراث بمصالح الدول الاخرى. فهي تسعي نحو تحقيق المكاسب الكلية Absolute Gains وليس لتحقيق مكاسب نسبية Relative Gains. هذا الجدل الفكري بين الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسسية الجديدة هو جوهر اطروحاتنا في هذا الكتاب.

في هذا الكتاب نناقش الجدل القائل بأن الاتحاد الاوروبي "كمنظمة دولية" والمنظمات الدولية في الغرب عامة تمثل دليلاً قاطعاً على صحة الاطروحات الليبرالية والمؤسسية الجديدة والقائلة بقدرة المنظمات في التاثير على سلوك

الوحدات الدولية "الدول". وبالتالي امتلاكها من القدرات والامكانيات ما يؤهلها "اي المؤسسات" لزيادة وتيرة التعاون الدولي عن طريق التبادل التجاري والاقتصادي وتوفير المعلومات عن اتجاهات وسلوكيات باقي الدول الاخرى. وهو ما يقود، اجماليا، إلي تحقيق السلم الدولي. الذي يرى الواقعيون الجدد استحالة حدوثه في ظل هيمنة قيم وسلوكيات مثل عدم الثقة والغش والتصرف الاحادي والمصلحة القومية والمكاسب الكلية على العلاقات بين الدول القومية. وهو ما قادني للمجادلة بأن المنظمات والمؤسسات في العالم النامي/الثالث عامة وفي الشرق الاوسط خاصة تقدم تاكيداً يقيناً على صحة الاطروحات الواقعية الجديدة القائلة بمحدودية دور المنظمات الدولية في التاثير على سلوك الوحدات الدولية الخارجي وقدرتها على تحقيق السلم والتعاون.

إن المدرسة الواقعية تجادل بانه حتى لو سلمنا بقدرة هذه المنظمات على تحقيق وترسيخ مبادى وصور التعاون بين الوحدات الدولية في العالم الثالث، الا انها لم تصمد او تقوم باي دور في تجنب وقوع الصراعات الدولية والاقليمية في هذا من العالم. واكبر دليل على ذلك هو دور منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية وغيرهما من المنظمات الدولية. فجامعة الدول العربية على سبيل المثال لم تقدر على القيام باي دور يحول دون قيام ما يزيد عن عشرة صراعات مسلحة "حروب" بين وحدات النظام الاقليمي العربي وبعض دول الجوار "كإسرائيل، تركيا، إيران وإثيوبيا". وكذلك منظمة مجلس التعاون الخليجي، التي انشئت عام 1981. الا إنها فشلت في الحيلولة دون وقوع ثلاثة حروب خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين. مثل هذه الادلة والحالات التاريخية تؤكد وتثبت صحة الاطروحات الواقعية القائلة بان القوى الرئيسية "وتكاد تكون الوحيدة" المؤثرة على سلوك الدول هي "سعيها لتحقيق الامن والبقاء" وان ما يحدد طبيعة هذا السلوك واتجاهاته "صراعاً او تعاون" هو مدى التمايز في التوازن بين مقدرات وقوى الدول، وليس المصالح الاقتصادية او التقدم التكنولوجي، كما يذهب الليبراليون المؤسسيون وبعض

الواقعيين اتباع التيار الجيلبني "نسبة لعالم السياسة روبرت غيلبين Gilpin". فالصراع الدولي عند الواقعيين سمة ممكنة للسياسات الدولية وليس سمة محتملة كما يجادل الليبراليين.

الفكرة الرئيسية لهذا الكتاب تقول بأن منظمة دول مجلس التعاون الخليجي "كمثال على المنظمات الدولية ذات النطاق الاقليمي" لم تنجح في الاستمرار والبقاء طوال اكثر من ربع قرن الا لاعتبارات واقعية. التي تقول بان بقاء اي مؤسسة دولية يرجع بالاساس إلي اعتبارات امنية وعسكرية "دفاعية بالذات". وليس كما يروج الليبراليون المؤسسيون الذين يؤكدون ان نجاح المنظمات الدولية يرجع بالاساس إلي كبر حجم معدلات الاعتماد المتبادل والتبادل التجاري والقيم والمعايير المشتركة، والميل والتركز على تحقيق المكاسب النسبية اكثر من السعي نحو تحقيق المكاسب الكلية. فالمنظمات الدولية قد تساعد على تقليل احتمالات اندلاع الحروب والصراعات لإسهامها في تقييد السلوك الخارجي للدول الاعضاء بها. وهو ما يجعل من احتمالات انضمام اليمن لعضوية مجلس التعاون ممكنة.

هذا الجدل النظري بين الواقعيون الجدد والليبراليون المؤسسيون الجدد حول دور وتاثير المؤسسات الدولية على العلاقات بين الوحدات الدولية "على النطاق الاقليمي" بعد الحرب هو خط التشديد النظري للباحث في محاولته لتقديم تفسير "علمي" وفهم لدور المؤسسات الدولية في تشكيل النظم الاقليمية بعد الحروب الدولية والاقليمية، متخذاً من علاقات دول منظمة مجلس التعاون الخليجي مع اليمن منذ حرب الخليج الثانية "1990 . 1991" وما بعدها كحالة دراسة.

في هذ الكتاب اجادل "من منظور واقعي" بانه من المرجح الا ينضم اليمن لعضوية منظمة دول مجلس التعاون الخليجي؛ لتزايد احتمالات تهديده لدول المنظمة عن منافعه التي قد يجلبها لهم. ومن ناحية اخري فإن انضمام لعضوية هذه المؤسسة محتمل جداً من منظور المدرسة الليبرالية المؤسسية لوجود

العديد من مؤشرات التقارب القيمي، ووجود العديد من المعايير المشتركة "اللغة، الثقافة، العقيدة، التاريخ" بين اليمن وباقي دول المنظمة، وتزايد معدلات التبادل التجاري والاعتماد المتبادل بين الطرفين. والفيصل في تحديد نتيجة هذا الجدل "النظري" هو السياسات "العملية" التي سوف تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي تجاه اليمن في المستقبل، وهو الاختبار الحقيقي لاي اطروحات نظرية.

إن العلاقات اليمنية ـ الخليجية، أو مع دول منظمة مجلس التعاون الخليجي علي وجه التحديد، معقدة للغاية "كبقية العلاقات بين الدول والمجتمعات البشرية في العموم" للدرجة التي تجعل من الصعب أختزالها في ثنائيات مانوية مثل الصراع أو التعاون، التقارب أو الابتعاد، الصداقة أو العداوة، بقدر ما هي تجسيداً لمفهوم حديث التداول في ادبيات السياسة الخارجية والدراسات الاستراتيجية يدعى "الأعدقاء Frenemies". الذي عادة ما يستخدم للاشارة إلي نوع معين من العلاقات تتسم بأحتوائها علي مزيج مختلط ومعقد من مشاعر الصداقة والعداوة. ففي مجال علم النفس يستخدم هذا المفهوم للإشارة لهذا النوع من العلاقات التي قد تحطم الشخص لأسباب مثل المنافسة الشديدة، عدم الرغبة في نجاح الأخرين أو الرغبة في إذلالهم وإشعارهم بالدونية. بأختصار، الأعدقاء هم الاشخاص الذين قد يدفعوننا للجنون"1". يعرف قاموس أكسفورد الاعدقاء علي أنهم "شخص ما قد يتم اعتباره صديقاً برغم مظاهر العداوة وعدم المحبة المتأصلة" أو علي أنه "الشخص الذي يجمع سمات الصديق والعدو في آن واحد""2". أما قاموس سافير "Safire" السياسي فيعرف هذه الظاهرة علي أنها "مجموعة الزملاء الغرباء Strang Bedfellows"" أو "الأعداء الذين تجبرنا الظروف علي العمل معهم""3".

ظهر هذا المصطلح للمرة الاولي في العام 1953 علي أيدي الصحفي الأمريكي والتر وينيشيل ""Winchel الذي استخدمه لوصف العلاقات الأمريكية

السوفيتية خلال السنوات الأولي للحرب الباردة. منذ ذلك الوقت بدأ هذا المصطلح يستخدم لوصف العلاقات الشخصية، الجيوبولتيكية والتجارية والإعلامية بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والدول.

في مجال العلاقات الدولية، السياسة الخارجية والدراسات الاستراتيجية عادة ما يتم استخدام هذا المصطلح للأشارة للعلاقات بين طرفين دوليين أو أكثر، سواء أكانوا دولاً "العلاقة بين روسيا والصين، بولندا وأوكرانيا، روسيا وتركيا، تركيا والسعودية، أوغندا وروندا، والعلاقات بين دول الخليج العربي كما وصفها الدكتور محمد غانم الرميحي في كتاب حمل نفس العنوان، وغيرها من الأمثلة) أو قادة "كالعلاقة بين توماس جيفرسون وجون أدامز، السادات والقذافي، صدام حسين وحافظ الأسد، مبارك وجورج بوش الأبن، باراك أوباما وبنيامين نتينياهو، دونالد ترامب وانجيلا ميركل وغيرها من الأمثلة" وكذلك لوصف العلاقات بين السياسة والشبكات الإعلامية"4".

من ناحية أخري، يتوجب الإشارة إلي أنه لا يمكن التعامل مع مثل هذا النوع من العلاقات علي أنها صداقة كاملة نظراً لوجود عدد من مسببات ومؤشرات التوتر المعلن، وفي نفس الوقت لتقاطع المصالح الاستراتيجية المشتركة بين طرفي العلاقة. إلا أن هذه الأسباب أيضا، إلي جوار عوامل أخري مثل اختلال توازن القوي، هي التي تمنع وتعيق فرص تعزيز هذه المصالح وتوطيدها. إن مبدأ "الامتيازات المتبادلة Reciprocatory، مع عوامل أخري مثل القيم والهويات المشتركة والتقارب الجغرافي، هي التي تمنع سيطرة مشاعر العداء الكامل علي هذه العلاقات"5".

إننا نجادل بأن العلاقات اليمنية مع الدول الأعضاء في منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سواء منذ نشأة هذه المنظمة في مايو 1981 أو منذ تحقيق الوحدة اليمنية في العام 1990 تعتبر تجسيداً لهذا المفهوم. فقد أمعنت دول مجلس التعاون الخليجي، وعلي وجه الخصوص المملكة العربية السعودية، في محاربة وتخريب اليمن بصورة شبه مستمرة منذ نشأة المملكة

علي أيدي الملك عبد العزيز بن سعود. وكذلك الأمر مع بقية دول مجلس التعاون. علي الجانب الأخر، فقد دائبت دول مجلس التعاون الخليجي علي تقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية والإنسانية لليمن، والإشادة بالنظام السياسي اليمني بقيادة علي عبد الله صالح "الذي تعاملت معه كما تتعامل معه الولايات المتحدة الأمريكية بأعتباره "وغداً ... ولكنه الوغد الذي نريده" علي حسب وصف جريدة نيو يورك تايمز"، إلا أنها وفي ذات الوقت لم تتواني عن ابعاده وإقصاه علي قدر المستطاع عن الانضمام لعضوية المنظمة الاقليمية التي تضم مجموعة الدول الغنية والصغيرة المطلة علي الخليج العربي، علي الرغم من كافة الوعود والأمال التي ما أنفك الزعماء والمسئولون في كافة دول التعاون الخليجي يطلقونها ويعلنوها منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود. إلا أن كل هذه الوعود والأمال لم تكن غير سراباً ووهماً.

# الفصل الاول

## 1- الاطار النظري

لعل اهم ظاهرة نفوذاً وإلحاحاً على الدراسة في مجال العلاقات الدولية هى "ظاهرة الحرب". حيث يتفق اغلب علماء وخبراء ودارسي العلاقات الدولية من كافة المدارس الفكرية المتخصصة فى دراسة العلاقات الدولية "الواقعية والليبرالية والبنائية" على ان الهم الاساسي والهدف الاسمى من وراء دراسة العلاقات الدولية هو "تجنب الحرب وتحقيق السلام" حتى وإن اختلفت طرق ووسائل التحليل وسبل تحقيق ذلك. فالجميع متفقين على ان السبيل الوحيد للبقاء هو القتال من اجل الحياة ومن اجل السلام. فالسلام لا يتحقق ابداً الا عن طريق الحرب. فما السلام الا هدنة "وإن طالت" بين حربين كما يجادل الواقعيون.

يُعرف كينيث والتز "Waltz" الحرب على إنها: "الاستخدام المنظم للعنف 'السلاح' بين طرفين دوليين مستقلين". وهي عند كلا من سمول وسينجر "Small and Singer" تعني: "معارك حربية بين طرفين دوليين، اعضاء في النظام الدولي يروح ضحية الاعمال العسكرية فيها ما يزيد عن الالف قتيل". وعند عالم السياسة جاك ليفي "Levy" فإن الحرب تعني: "استخدام العنف المنظم بصورة مبالغ فيها بين الوحدات السياسية "1". تاريخياً، فقد ركزت ادبيات العلاقات الدولية فى دراسة الحرب على اتجاهات ثلاثة هى: سبب قيام الحروب، او متى تنشب الحروب، وهو التيار الذي يتسيده الواقعيون والمدرسة الواقعية. وثانياً اثر الحرب او ما الذي تسببه الحروب وما هي عواقبها، وهو مجال يبرع فيه ويتسيد الليبراليون دراسته. وثالثاً: لماذا الحرب، او كيف ولماذا يلجا البشر إلى الحرب، وهو ما يحاول البنائيون والاتجاهات الحديثة في نظريات العلاقات الدولية التركيز عليه من خلال تركيزهم على دراسة

وتحليل الجوانب المتعلقة بالقيم والمعتقدات والمعايير الاخلاقية للافراد والجماعات والدول. مجادلين بان الحروب والتنافس والفوضى ليست كما يذهب الواقعيون والليبراليون باعتبارها سمة ذاتية للنظام الدولي، ولكنها سمات وطبائع من تشكيل وصنع الافراد والجماعات والدول انفسهم.

إن النظام الدولي منذ بزوغه عقب صلح ويستفاليا 1648 كانت الحرب السمة المميزة له طوال ثلاثمائة عام واكثر، التي هى عمر النظام. وان السلام بين القوي العظمي لم يتحقق لمدة خمسون عاماً متصلة، ما يعرف بعصر "السلام المديد" بلغة الواقعيين امثال لويس غاديس "Gaddis""2". الذي تحقق في منتصف القرن التاسع عشر "1830 ـ 1870" وفي الفترة التي اعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحالي. بينما ظلت الحروب تحتل الحيز الاكبر من عمر النظام الدولي. إن المدرسة البريطانية فى دراسة العلاقات الدولية محقة تماماً فى تسميتها للعلاقات الدولية، والعلوم السياسية عامة، علم دراسة الحرب. فما السياسة الا الحرب بوسيلة اخرى، كما ذكر كلاوفيتنز.

للاسف، هذه ليست دراسة لاسباب قيام الحروب "وإن كنت اتمنى الاسهام فى ذلك" وإنما سوف اتطرق هنا لموضوعين رئيسيين هما:

أولاً: ماذا تُحدث الحروب فى طبيعة وبنية النظم الدولية والاقليمية؟ وكيف تؤثر الحروب على شكل وبنية النظام الذي يتبعها؟ وهل لها تاثير محدود ام ماهول؟ وكيف تنظر الاطراف الاقليمية لهذا الدور "ايجابياً ام سلبياً ام كلاهما"؟ واخيراً كيف يمكن التكيف مع وقائع وحقائق عالم ما بعد الحرب؟ متخذاً من حالة حرب الخليج الثانية وحرب الخليج الثالثة، التي وقعت احداثهما فى الخليج العربي فى اقل من عقد ونيف كدراسات حالة. من جانب اخر سنحاول من خلال دراستنا معرفة تاثير هذه الحروب على طبيعة العلاقات اليمنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي "المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، البحرين، سلطنة عمان" خلال الفترة التي اعقبت حرب الخليج الثانية وحتى قبيل اندلاع ثورات الربيع

العربي في 2011.

ثانياً: كيف يمكن تفسير العلاقات بين اعضاء منظمة دول مجلس التعاون الخليجي واليمن من خلال نظريات العلاقات الدولية الغربية؟ متسالين حول مدي مساهمة هذه النظريات فى شرح وتفسير طبيعة ونوعية هذه العلاقات؟ ام ان الاختلاف فى المنظومة المعرفية واختلاف نوعية النظم السياسية والاجتماعية، وإلى حد ما الاقتصادية، كان له اثر "وما هو" على قدرة هذه المدارس على تحليل وتفسير هذه العلاقات؟ وهل هناك بديل مطروح لفهم هذه العلاقات بصورة افضل مما تقدمه هذه النظريات ام لا؟

فكرة البحث Research Idea

تتمحور فكرة هذا الكتاب حول الاطروحات الخاصة بدور المؤسسات الدولية والمنظمات الاقليمية "بالتشديد على منظمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" في التاثير على سلوك الخارجي للدول في النظام الدولي في الفترات التي تعقب الحروب. حيث يسود الاعتقاد بان هذه المنظمات يمكن ان تساعد الدول في انتهاج سياسات تعاونية وسلمية، بما تفرضه من مقيدات على سلوك الدول القومية، وبما تفرضه على اعضائها من التزامات والمنصوص عليها في مواثيقها وقوانينها وطبقاً لقواعدها القانونية، التي تري وتشدد بان الدول لابد ان ترفض وتنبذ اساليب اللجوء للعنف المسلح "الحرب" كطريقة للتعامل مع باقي الوحدات الدولية، او كوسيلة لتسوية النزاعات مع الدول الاخري. وعليه، فإن انتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية "بكافة صورها واشكالها" سوف يقود النظام الدولي "وبالتبعية النظم الاقليمية" لاوضاع اكثر استقراراً، تسودها اجواء تعاونية وسلمية.

انطلاقاً من رؤية المدرسة الواقعية الجديدة في دراسة العلاقات الدولية، فإننا نري ان للمنظمات الدولية والاقليمية دوراً محدوداً في التاثير على السلوك الخارجي للدول. ويرجع ذلك بالاساس إلي الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.

والتي تقول بغياب وجود "سلطة مركزية عليا High Authority" فوق الدول القومية، تمارس قيوداً وتفرض التزامات اكراهية على حكومات هذه الدول. هذه الطبيعة تجعل الدول لا تولي اهتماماً سوى بامنها وحماية وجودها وبقاءها. وبالتالي فهي لا تهتم سوى بالسعي نحو تحقيق مصالحها الوطنية. نتيجة لذلك فإن امكانية تحقق التعاون بين الدول القومية في هذا النظام الدولي صعب، لكنه ليس مستحيلاً. في ظل استمرار الطبيعة الفوضوية والانانية والمتمركزة حول الذات للنظام الدولي. فما يحقق التعاون في هذا النظام "طبقاً للواقعيون الجدد" هو التوازن في توزيع القدرات بين الدول، وليس التوازن في توزيع المكاسب المتبادلة. فالامن وليس الثروة هو ما يعني الدول ويحثها إما على التعاون او الصراع.

على ارض الواقع، فإن وجود صيغ تعاونية ومؤسساتية بين الدول القومية، نري ان هذا التعاون والتقارب هو نتيجة وانعكاساً لاعتبارات سياسية وعسكرية بصورة رئيسية، وليس لاسباب اقتصادية كما يجادل الليبراليون. واحتمالات بقاء وتوسع هذه المؤسسات واتساع نطاق التعاون والسلام بين الدول "بالتوجه لتوسيع نطاق العضوية في المؤسسات الدولية" يرجع بالاساس إلي حسابات "التهديدات المتوقعة" من وراء هذه العضويات، وليس طبقاً لحسابات "المكاسب المتوقعة" كما يجادل الليبراليون الجدد.

إن الدول القائدة /الرائدة في احدي المنظمات الدولية "Pivotal State" بتعبير بول كيندي "Kennedy" تري ان نمط ونوعية سلوك احدي الدول/الجيران اثناء وقوع ازمة او صراعاً "دولياً او اقليمي" هو المعيار والمقياس الرئيسي الذي يشكل قراراها وتحديد سلوكها "وبالتالي سلوك باقي الدول الاعضاء" تجاه هذه الدول. سواء بالايجاب "التعاون، الانضمام لعضوية المنظمات الدولية المشتركة، تقديم المعونات، المشاركة في ترتيبات ما بعد الحرب" او بالسلب "التنافس، الابعاد، النفي، المقاطعة، الصراع المسلح".

المقولة الرئيسية لهذا الكتاب تقول بان: "لمنظمة دول مجلس التعاون الخليجي

دوراً محدوداً في صياغة وبلورة السلوك الخارجي للدول الست الاعضاء فيها نحو الاستجابة البناءة لمطالب اليمن، الساعي للانضمام لعضوية هذه المنظمة". ويـرجع ذلـك لسـببين. اولـهما: ان دول مجلـس التعـاون الخليجي تـري ان التـهديدات المحتملـة "المتغير الثابت Independent Variable" جراء انضمام الـيمن لعضـوية هـذه المنظمـة تفـوق المكاسـب المحتملـة "المتغـير التـابع Dependent Variable" مـن وراء انضمامه. وبـالتالي تعريض امن وبقاء هذه الدول للتهديد. السبب الثاني: يقول بان السلوك اليمني "السلبي والعدائي" الذي انتـهجه النظـام السياسي اليمني اثنـاء حـرب الخلـيج الثانيـة "حـرب تحـرير الكويت" ضد احد اعضاء هذه المنظمة "الكويت والسعودية" مازال جرحاً لم يندمل بعد لدي بعض دول مجلس التعاون الخليجي. ومازال يمثل شوكة في حلق دول الخليج. واساءة لم تغفرها دول مجلس التعاون بعد لليمن. فدول مجلس التعاون الخليجي تخشي من تكرار السلوك اليمني في حالة اندلاع حرب خليجية جديدة.

المقولة الرئيسية الاخرى للكتاب تقول "بصعوبة إنضمام اليمن لعضوية منظمة دول مجلس التعاون الخليجي، لما تسببه لها من اضرار وتهديدات نتيجة تردي الاوضـاع السـياسية والاجتماعيـة والاقتصادية اليمنيـة". وهنا لا نتفق مع الاطروحـة التـي قدمها الدكتور عبد الخالق عبد الله القائلة بـان "اليمن، بكل وضـوح، اكثر دول الجوار قربا على الصعيد النفسي والاجتماعي والتاريخي والجغرافي إلى دول مجلس التعاون الخليجي التي تستمد هويتها وعروبتها من ارض اليمن". ولهذه الاسباب يجادل عبد الله "بل ويؤكد" بان اليمن على الرغم من خصوصيته التاريخية والحضارية العميقة التي تمتد لفجر التاريخ الا إنـه "هـو ايضـا اقـل دول الجوار تـهديدا علـى الصعيد الامني والسياسي والايديولوجي لدول مجلس التعاون "3".

مشكلة البحث Research Problem

هذا الكتاب يتعامل مع ثلاثة مشكلات "نظرية" بالاساس. يري فيها الباحث

معوقاً امام الباحثين العرب في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية عن تقديم تفسير منطقي وعقلاني مقبول للتحولات والتغييرات التي تشهدها اوطانهم. بسبب النقص المزمن في المعرفة العربية المتخصصة في دراسة الاوضاع الوطنية والقومية "الدولية". وهو ما أدي لغياب أو لندرة وجود رؤية عربية "وطنية" متخصصة تكون قادرة على تقديم تفسير وتحليل للتحولات والتغييرات التي تجري في اوطانهم القطرية والقومية، بعيداً عن الاكليشهات النظرية الغربية "الايديولوجية والمنحازة مسبقاً والمعاداة لكل ما هو وطني وقومي". وبالتالي تقوية قدراتهم على إيجاد مخرجاً للمعضلات والازمات المتاصلة "سياسياً واقتصادياً وتنموياً" التي تعاني منها كافة اعضاء الجسد العربي.

اما هذه المشاكل فهي كالاتي:

المشكلة الاولي: إن التركيز على دراسة وتحليل العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي البينية Inter-relation او الثنائية Intera-relation بين دولتين اعضاء فى عضوية المجلس، او بين إحدى دول المجلس، او كل دولة على حده، وإحدى القوى الكبري الموجودة فى النظام الدولي "الصين، روسيا، الهند والاتحاد الاوروبي" او علاقات دول المجلس، جماعة او فرادى، مع القوي العظمي الوحيدة فى النظام الدولي، ساهم فى إغفال دراسة علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع جيرانه الاقليميين والجغرافيين. كالعلاقات مع اليمن، او إيران او مع العراق، قبل الاحتلال وبعده. بصورة جعلت هناك نقصاً ملحوظاً فى ادبيات العلاقات الدولية والسياسية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة باللغة العربية.

المشكلة الثانية: ان اليمن، باعتباره دولة صغيرة وطرفية Peripheral للنظام الاقليمي الخليجي "كما يطلق عبد الخالق عبد الله على دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق""4"، يمكنه التاثير، إيجابياً او سلبياً، على استقرار هذا النظام. وهو ما يوجب على باحثي ودارسي العلاقات الدولية العرب محاولة

إلقاء مزيداً من الضوء على تاثير اليمن على مجمل التفاعلات والتحولات التي طرات على دول النظام الخليجي عقب حربي الخليج الثانية والثالثة. وهو ما لاحظنا أيضا قلة الدراسات النظرية التي تطرقت وتناولت هذا الموضوع الشائك والحيوي.

المشكلة الثالثة: عدم وجود نظرية "واقعية" عربية تتناول العلاقة بين مجمل الوحدات الدولية فى النظام الاقليمي العربي، والخليجي بالتبعية، تفرض ضرورة دراسة هذه العلاقات بصورة منهجية. بصورة قد تساعد على بلورة إطار نظري يحدد، ويكّمل في نفس الوقت، جهود سابقة ورائدة مثل على الدين هلال وجميل مطر، وعلى الدين هلال وبهجت قرنى، عبد الخالق عبد الله، محمد السيد سعيد ومحمد السعيد أدريس"5" كيف تتعامل الوحدات الدولية العربية مع بعضها البعض ومع باقي الوحدات الدولية الاخرى من جانب آخر. لقد حان الوقت لكي يسهم دارسي العلاقات الدولية العرب ويدلو بدلوهم فى تطوير المدرسة الواقعية فى دراسة العلاقات الدولية، ونظرية العلاقات الدولية بصورة عامة، بعدما ظلت طول تاريخها "مدرسة غربية".

اسئلة الدراسة Questions

التساؤل فى فلسفة العلم يعنى "محاولة تقديم اجابة عن ظاهرة مبهمة وغير واضحة". وعليه، فإن الاسئلة "النظرية والامبريقية" التي نطرحها خلال هذه الدراسة هى بالضرورة محاولة لتقديم اجوبة عن ظواهر مبهمة وغير واضحة. بما يساعد فى توضيح وإبراز معالمها، بصورة تساعد على فهمها وتحليلها وبالتالي تسهيل التعامل معها"6".

الاسئلة التي نطرحها الدراسة، وستحاول الاجابة عنها هى كالاتي:

- ما هي الاثار التي تتركها الحروب على النظام الدولي والاقليمي "وحداته وبناءه"؟ وهل للحروب دوراً على نوعية النظم التي تتبع الحروب؟ وما هو

حدود هذا التاثير؟

كيف تفسر نظريات العلاقات الدولية "خاصة النظرية الواقعية" العلاقات الاقليمية بعد الحرب؟ وكيف تفسر النظرية الواقعية الجديدة "ونظريات العلاقات الدولية عامة" علاقات مجلس دول مجلس التعاون الخليجي مع اليمن؟

ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية في التاثير على سلوك الوحدات الدولية؟ وهل يمكنها التغلب على التهديدات الامنية التي يعج بها النظام الدولي والاقليمي؟

- كيف تقُيم النظرية الواقعية احتمالية انضمام اليمن لعضوية منظمة دول مجلس التعاون الخليجي؟ وما مدى صحة او خطا هذه الرؤية؟ وهل يمكن ضم اليمن إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي فى ظل "اختلال" توازن القوى "السياسي والعسكري والاقتصادي" بينه وبين دول منظمة مجلس التعاون الخليجي؟

- ما هي السبل المتاحة للعمل على ضم اليمن لعضوية مجلس التعاون الخليجي، وكيف يمكن التغلب على المعوقات التي تحول دون إتمام هذا الانضمام؟

فرضيات الدراسة Hypothesis

الفرضية تعنى: "حقيقة لم تتاكد بعد صحتها، ويراد التاكد ما إذا كانت موجودة من عدمها". او بمعنى آخر هي: "مقولة . . نصفها حقيقي، ونصفها الاخر لم يتاكد بعد من صحته""7". وبالتالي فلا هى تساؤل، الذي لا يمكن الجزم بصحته او عمه. ولا هى جملة/مقولة خبرية تفيد الجزم بصحة ما تطرحه. وإنما هى مقولة شرطية، تقبل التاكيد والتشكيك فى ذات الوقت.

فى هذا البحث ساقوم بطرح عدة فرضيات، ساحاول عبر البحث الوصول

لتاكيـدات تفيـد صـحتها او خطئها. عـن طـريق إخضـاعها للاختبـار النظـري والأمبيريقي، الذي يملك وحده القدرة على اثبات صحتها من عدمها.

اما عن الفرضيات التي طرحنها للبحث والجدل خلال دراستنا فهي كالاتي:

- تتوقف طبيعة ونوعية العلاقات بين الدول بعد الحروب على حقيقة الاوضاع التي انتجتها هذه الحروب. فإذا كانت نتيجة الحرب انتصار طرف من الاطراف فإن احتمالية فرض اراء وقوة ومصالح الطرف المنتصر على الاخرين تكون كبيرة. اما إذا كانت نتيجة الحرب معادلة غير صفرية "لا غالب ولا مغلوب" فإن العلاقات بين الاطراف تظل مشابهة لما كانت عليه قبل اندلاع الحرب.

- هناك ميل من الدول نحو التعاون والتقارب الاقليمي بعد انتهاء الحروب. هذا الميـل الايجـابي منبعه مصدران "نفسي ومادي". النفسي هو فداحة وحداثة وقوع الخسائر التي تسببها الحروب للدول المجاورة والمتورطة فيها، بصورة تجعلها تحاول مراراً تجنب تكرار وقوعها مرة اخرى. والمادي هو خشية الدول من نوايا الطرف المنتصر الهجومية والعدوانية تجاه الاخرين، وهو ما يجعل هناك اتفاقاً مشتركاً على اتباع اساليب المهادنة وايثار السلامة "او التحالف مع القوى المنتصرة" باية صورة، سواء عسكرياً او اقتصادياً او الدخول معها في ترتيبات مؤسسية مشتركة وغيرها من الصور.

اما بخصوص العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن فقد طرحت الدراسة حزمة من الفرضيات، هي علي النحو التالي.

- عدم وجود علاقة بين زيادة وتيرة التعاون والتبادل والاعتماد المتبادل بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، وبين سلوك هذه الدول تجاه اليمن. فعلـى الـرغم مـن التقـارب والتطـابق فـي الـهويات بـين دول مجلـس التعـاون الخليجي واليمن "كلاهما دولاً عربية" الا ان المخاوف الامنية من التهديدات التي يمثلها اليمن على هذه الدول تحول دون انضمامه لعضوية هذه المنظمة. فالتـهديدات والمخـاطر علـى امـن واسـتقرار دول مجلـس التعـاون المحتمـل

وقوعها جراء دخول اليمن في عضوية منظمة دول مجلس التعاون الخليجي تفوق المنافع والمكاسب المتوقعة من وراء هذا الانضمام.

- إن احتمالية عدم انضمام اليمن لعضوية مجلس التعاون الخليجي تفوق احتمالية انضمامه. لما يمثله اليمن من تهديدٍ للدول الاعضاء فى هذه المنظمة. طبقاً لاطروحات المدرسة الواقعية التي ترى بان الدول تميل لنبذ ونفى "مصادر التهديد" التي قد تمثلها إحدى الدول المجاورة لها خاصة إذا ما زادت احتمالية الخسارة عن المكسب الذي قد تكتسبه هذه الدول بضم هذه الدول لتجمعاتها الاقليمية.

- إن العائق الرئيسي وراء تاجيل ضم اليمن لعضوية مجلس التعاون الخليجي يرجع للشعور الخليجي "وخاصة السعودي" بعدم الثقة فى النظام اليمنى ونواياه. فالصراع الحدودي والتاريخي بين اليمن والسعودية "قائده منظمة مجلس التعاون" واهتزاز الاوضاع السياسية والامنية الداخلية في اليمن يجعل السعودية، وبالتالي باقي دول منظمة مجلس التعاون الخليجي، تؤثر إبقاء اليمن بعيداً عن المنظمة بقدر المستطاع.

ما دامت الولايات المتحدة القطب الاوحد فى النظام الدولي، والمتحكم الرئيسي فى منطقة الخليج العربي فإن احتمالية ضم اليمن لدول مجلس التعاون الخليجي تظل ضعيفة او معدومة. وذلك لطبيعة النظام السياسي اليمنى من جانب، وعدم رغبة الولايات المتحدة فى زعزعة ارتباطها الجماعي مع دول مجلس التعاون الخليجي، واوضاعها الجيوبوليتيكية فى الخليج بما قد يصدره اليمن من عوامل ومسببات لعدم استقرار الدول المجاورة له. بصورة قد تسهم فى الاخلال بالتوازن الاقليمي والدولي الذي انشاته الولايات المتحدة فى الشرق الاوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ورسخته بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية.

## 2- الاطار التصوري

التعريفات الاساسية Concepts and Definitions

المفاهيم والتعريفات هى الدليل الذي يقود الباحث نحو تحقيق الغرض من دراسته لظاهرة سياسية معينة. وهذه المفاهيم والتعريفات "سواء الاجرائي أو الاعتيادي منها" هى بمثابة دفة توجيه للباحث بصورة صحيحة. لمساعدته على فهم وإدراك ابعاد الظاهرة السياسية التي يكون بصدد دراستها. فبدون مفاهيم وتعريفات محددة ومنظمة يكون الباحث كالسائر فى صحراء بدون بوصلة او دليل او كتاب يهديه.

ومن اهم التعريفات والمفاهيم المتعلقة والمرتبطة بدراستنا ما يلي:

الدولة . القومية "القطرية" Nation–State

طبقاً لمنظور السياسة المحلية تٌعرف الدولة على انها: "المناطق التي تتالف من اقليم واحد، يقع تحت سلطة واحدة". وكمعني قانوني Legally تعني الدولة: "السيادة على الاقاليم التي تقع تحت سيطرة الحكومة المركزية". وهو ما يعني التحكم والسيطرة المستمرة من جانب الحكومة على حدودها. ومن منظور تنظيمي Organizational واداري Administrative يشير مفهوم الدولة إلي: "مؤسسات اتخاذ القرارات الحكومية الموثوق بها لكافة طوائف المجتمع، الافراد والجماعات والمؤسسات، باعتبارها موضوعاً قانونياً". بكلمة اخري، فإن الدولة تمثل اعلى سلطة قانونية ذات سلطة الزامية. فالدولة هي "المحتكر الشرعي" لاستخدام القوة أو العنف داخل حدودها، كما يذهب ماكس فيبر "Weber". الذي يَعرف الدولة على انها: "تجمع إنساني يدّعي احتكار الاستعمالِ الشرعيِ للقوةِ المادية داخل حدود ارض ما". وتوجد الدولة عندما تحتكر جماعة معيّنة، تعرف بهيكلها السياسي، استخدام القوةً على مناطق معينة. وتموت الدول عندما تصبح غير قادرة على عَمَل ذلك، امّا لان هيكلها السياسي انهار، اَو لان المنافسين الخارجيينَ اَو المحليين اضعفوا قوتها عن طريق الغزو،

الاتحاد، الثورة، آو التفكك. وفي ادبيات العلاقات الدولية فإن كل الدول تسيطر على كل ما يقع ضمن حدودها. اي انها كاملة السيادة، نظرياً"8". وهو الامر الذي يعني عدم وجود سلطة اعلى من سلطات الدولة على اقاليمها، مفهوم فوضوية النظام الدولي.

الامة Nation

الامة من المصطلحات الصعب تعريفها. وموضوع تعريف الامة سيظل موضوعاً جدلياً بين دارسي العلوم السياسية والعلاقات الدولية. وذلك لانه في اغلب الاحيان "وبشكل خاطىء" تعرف الامة على انها الدولة. بصورة عامة، تعرف الامة على إنها: "تجمع انساني، مجموعة من الناس يؤمنون وينظرون لانفسهم كاعضاء في هذا التجمع". طبقاً لوجود بعض المؤشرات والعوامل التي تدل على ارتباط مصيرهم المشترك مثل الدين، اللغة، العرقية، الثقافة ... الخ من العوامل التي تربط بين المجموعات الانسانية كما يذهب صامويل هانتنجتون "Huntington""9".

القوي الكبري Great Power

المقصود بالقوي الكبري في العلاقات الدولية الدول المهيمنة. ويعَرف عالم العلاقات الدولية جون ميرشايمر "Mearsheimer" القوي الكبري على إنها: "دولة تمتلك، مهما كانت مصادر القوة الاخري، ما يكفي من القدرات العسكرية لفرض تكاليف باهظة على اي بلد اخر في النظام الدولي يحاول مجاراتها او هزيمتها". وهناك منظور واقعي اخر يتبناه عالم العلاقات الدولية الراحل هيدلي بْول "Bull". الذي يفرق بين احجام القوي والدول في النظام الدولي حسب امتداد مصالحها عبر العالم. حيث يُفرق بْول بين ثلاثة انواع من القوي الكبري هي، القوي الكبري Great Powers، ويقصد بها: "قوة معترف بها من قبل الاخرين. تتميز بوجود فهم وادراك لدورها وواجباتها على المستوى الدولي من قبل زعماء وقادة الدول الاخرى. وتمتلك هذه الدول الحق فى لعب دور بارز يؤثر

على مصير العالم، وتقع عليها مسئولية فرض القانون الدولي والحفاظ على توازن القوى الدولي". وتقوم القوى الدولية العظمى فى المرتبة الاولى على ناحية القوة العسكرية او السمعة بانها قادرة على توظيف القوة العسكرية فى حروب رئيسية وكسبها. وذلك عن طريق تطويرها الدائم لقدرتها العسكرية والتكتيكية. ومن امثلة هذه القوى الامبراطوريات الرومانية، الاسلامية، البريطانية، والامريكية فى عصرنا الحالي. النوع الثاني من القوى الدولية هو ما يطلق عليه بْول بالقوى الدولية المتوسطة Middle Powers وقصد بها: "الدول الاعضاء 'الغير دائمين' فى مجلس الامن، التي تمتلك ايضا مصالح دولية ممتدة فى ارجاء العالم، الا إنها لا تستطيع فرض هيمنتها على العالم لضعفها وعدم قدرتها على مواجهة القوى الدولية العظمى". هذه الدول القوى يمكن ان نطلق عليها بالقوى الاقليمية Regional Powers كالهند والصين ومصر والمانيا وكندا وغيرهم. والنوع الثالث من القوى يطلق عليه القوى/الدول الصغرى Micro - States ويعرفها بْول بانها: "الدول الاعضاء فى الامم المتحدة. التي غالباً ما تكون دولاً صغيرة الحجم جغرافيا، الا إنها مؤثرة جداً على الاوضاع الدولية، لتميز اوضاعها السياسية والجغرافية او ثرائها بالموارد والثروات الطبيعية"، مثل المغرب وارجواى ودول الخليج وغيرها.

ويضع عالم كبير مثل هانتنجتون ثلاثة مستويات لقياس القوي في النظام الدولي. في المستوى الاول هناك القوى العظمى Superpowers. ويري ان الولايات المتحدة الامريكية هي المثال الجلي لهذا المستوى من القوى العظمى. فهي رائدة ومتفوقة في كافة المجالات "عسكرياً، اقتصادياً، دبلوماسياً، ايديولوجياً، تكنولوجياً وثقافياً" وتمتلك من القدرات والامكانيات ما يؤهلها لحماية مصالحها الممتدة في كافة ارجاء العالم. المستوى الثاني من القوى الدولية ما اسماه هانتنجتون القوي الاقليمية الكبرى Major Regional Powers. وهي تلك القوى المهيمنة على منطقة جغرافية معينة "نظام دولي فرعي/اقليمي" الا إنها لا تمتلك من مقومات القوة ما يؤهلها لبسط هيمنتها وتوسيع

نطاق مصالحها على مستوي العالم. هذه القوى مثل التفوق الالماني . الفرنسي

491 دقيقة متبقية من «العلاقات اليمنية الخليجية .. الاخوة الاعداء» 5%

في اوروبا، الصين في شرق اسيا، روسيا في اوراسيا، البرازيل في امريكا اللاتينية ونيجيريا في افريقيا وغيرها. او من يطلق عليهم ميرشايمر بالمهيمن الاقليمي Regional Hegemon. المستوى الثالث من القوى الدولية هي القوى الاقليمية الثانوية Secondary Regional Powers التي غالباً ما تكون مصالحها في حالة تضارب مع مصالح القوى الاقليمية الكبرى المجاورة لها. كما هو الحال في العلاقات البريطانية ـ الفرنسية، العلاقات السعودية ـ الايرانية، والعلاقات الارجنتينية مع البرازيل. وعليه فان النظام الدولي من وجهة نظر بُول وهانتنجتون واغلبية علماء العلاقات الدولية على ذلك التقييم، يتكون من ثلاثة مستويات من القوى. هذه المستويات تتميز بالديناميكية، بمعنى انه من الممكن ان تسقط قوى عظمى لمرتبة القوى الاقليمية. وفى نفس الوقت من الممكن ان تصعد قوى إقليمية لقمة هرم توزع القوى الدولي، وذلك حسب التطورات الدولية الجارية، ومدى تكيف الدول معها، مدى القدرة على تنمية الموارد الطبيعية والسياسية والاستراتيجية والتقدم التكنولوجي والعسكري لكل دولة "10". فمن هو اقوى سيسود. والقوة والهيمنة والتقدم ليست دائماً حكراً لطرف دون الاخرين. فالحقيقة الوحيدة فى مجال العلاقات الدولية والصراع الدولي تقول "لا شيء يدوم للأّبد فى مجال السياسة الدولية".

الحكومة Government

الحكومة تعني: "تلك المؤسسات والجهات الرسمية التي تشّرع وتدير القوانين التي تطبق داخل حدود الدولة""11".

النظام السياسي Political System

عرف عالم السياسة الامريكي الراحل ديفيد آيستون "Easton" النظام السياسي على إنه: "شبكة ادارية معقدة من التفاعلات السياسية والعلاقات والادوار التي تشكل منظومة القيم داخل اي مجتمع""12".

النظام الاقليمي Regional System

المقصود به: "مجموعة من الدول التي تتواجد في بقعة جغرافية مترابطة ومتقاربة نسبياً. تتسم بنيتها السياسية والاجتماعية والثقافية بالتقارب والتماثل الجزئي مقارنة بغيرها من الدول". كالنظام الاقليمي العربي، الذي يُعرفه على الدين هلال وجميل مطر في كتابهما المرجعي عن النظام الاقليمي العربي على انه: "منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلي الخليج، والذي يربط بين اعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في العديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية". او كالنظام الاقليمي الخليجي، الذي يعَّرفه عبد الخالق عبد الله على انه مجموع " دول الخليج العربي الثماني "دول مجلس التعاون + العراق وإيران" التي تكَّون فيما بينها نظاماً إقليميا فرعياSubregional أو نظاماً تابعاً للنظام الاقليمي العربي""13".

النظام الدولي International System

هناك تعريفات جمة للنظام الدولي. اقدمها هو الذي قدمه المؤرخ الانجليزي هيرين "Herren" في كتابه الصادر عام 1843 والذي تناول فيه طبيعة النظم السياسية الاوروبية مقارنة بتلك الموجودة في المستعمرات. حيث عرف هيرين نظام الدول State System على إنه: "اتحاد عدد من الدول المتجاورة المتشابهة سلوكياً وعقائدياً، وعلى مستوي متقارب من التطور الاجتماعي، وعلى اساس تبادل المصالح". ويعرف عالم السياسة الاسترالي هيدلي بْول النظام الدولي International System على إنه: "نموذجاً من النشاط الذي يدعم الاهداف الاساسية لمجموعة الدول او المجتمع الدولي". ويقدم عالم علاقات دولية واقعي مثل مورتون كابلان "Kaplan" تعريفاً ثالثاً للنظام الدولي على انه: "مجموعة القواعد والنماذج المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول، وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام والخلل عبر فترة زمنية معينة""14". وطبقاً لهذا التعريف فإن النظام الدولي عبارة عن "انماط محددة للربط بين الوحدات الدولية المكونة له".

الفوضى Anarchy

الفوضي في العلاقات الدولية لا تعني عدم النظام Disorder او العشوائية بمعنى ان الوحدات المكونة للنظام الدولي "الدول" لا تحكمها في Random. علاقاتها مع بعضها البعض اي قواعد او نماذج او تقيدها سلطات عليا. وذلك لانها "اي الدول" تمثل اعلى سلطات موجودة داخل النظام نفسه. وعليه فإن النظام الدولي هو نظاماً فوضوياً، تتحرك فيه الدول وفقاً لما تمليه عليها مصالحها الوطنية وطموحاتها ومحاولاتها الدفاع عن نفسها في مواجهة الاخطار الخارجية. كلا حسب موارده الداخلية وتحالفاته الخارجية وطبيعة توزيع القوة على المستوى الدولي والاقليمي ونوع توازن القوي الدولي السائد"15".

الامن Security

ترى المدرسة الواقعية ان مفهوم الامن في العلاقات الدولية يدور حول مرتكزات اساسية تمثل انعكاساً للاسس النظرية التي قامت عليها هذه المدرسة مثل التوازن والاستقرار وتوازن القوى. فعلى سبيل المثال يٌعرف واحد من رواد المدرسة الواقعية الجديدة مثل باري بوزان "Buzan" الامن في العلاقات الدولية على انه: "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية لها"16" اما الامن الدولي فإنه يعنى "غياب او انعدام وجود تهديد للقيم المركزية التي تقوم عليها الدولة". مثل البقاء المادي والمعنوي للدولة ووحدة التراب الوطني والاستقلال ... الخ. اما الامن القومي فيعني في احد تعريفاته "قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها ووحدتها الوطنية""17".

المعضلة الامنية Security Dilemma

المقصود بالمعضلة الامنية "او المازق الامني" في مجال دراسات الامن الدولي

"كيفيـة تحقيـق الـدول لامنـها، وتجنب تـهديد مصالحها وقيمها الحيويـة والمركزية، مقارنة بما تمتلكه من مصادر وقدرات وامكانيات مادية، في ظل نظام دولي فوضوي ذات بيئة تنافسية، ودون المبالاة بامن واستقرار الدول الاخـري". ويُعـرف البروفيسـور روبـرت جيرفيس "Jervis" المازق الامني بانه "موقف معين بين دولتين او اكثر على استعداد للصراع وحتى للحرب من اجل تامين احتياجاتهم الامنية، ولو على حساب الدول الاخرى"18"". وعليه، وطبقاً لـجريفس، فـإن مـوقف المعضـلة الامنيـة يوجـد عنـدما تتعـدد الوسائل التي تستخدمها الدول من اجل مساعدتها على تامين امنها وتهديد امن الاخرين. وهو ما اطلق عليه "النموذج التسلسلي Spiral Model". الذي يصف كيف ان التفاعلات بين الدول التي تسعى لامنها فقط يمكن ان يثير المنافسة والتاثير على مجمل العلاقات السياسية بين الدول، وهو ما يجبرها على الدفاع عن نفسها

الاستراتيجية الكبري "الوطنية" Grand Strategy

الاستراتيجية الكبري مفهوم واسع التداول بين علماء العلاقات الدولية في المدرسـة الانجلوسـاكسونية فـي دراسـة العلاقـات الـدولية والدراسـات الاسـتراتيجية. ويقصـد بـها: "كـيفية تعـريف الـدول لمصـالحها الوطنـية، والتـهديدات التـي تستـهدف هـذه المصـالح، وكيفيـة التعـامل معها". مبدئياً، المقصـود بالاسـتراتيجية الوطنيـة الكبـرى وكمـا عرفها عـالمي السياسة جـون ميرشـايمر وبـاري بـوزين "Posen" "سعي الـدول لتحـديد اهدافها ومصالحها الوطنيـة العليـا، وصـور التـهديد التـي تستـهدفها، وكيفيـة مواجـهتها والتعـامل معها". او هي كما يعرفها كولين غراي "Gray" على إنها "التوظيف الهادف لكل ادوات القـوّة المتوفـرة مـن اجـل الحفـاظ علـى امـن الـدولة وبقائـها". والاستراتيجية الكبرى عند عالم الاستراتيجية الاشهر ليدل هارت "Hart" تنظر لما وراء الحرب والسلام. حيث يرى هارت إنه وكما يتوجب على الدول دمج هذه الادوات من اجل تحقيق امنها وإزدهارها، يجب عليها ايضا استعمالها

لتجنّب الاضرار بحالة السلام في المستقبل. وعلى ذلك فهي تعني "فن توزيع الموارد القومية وتطبيقها بشكل يحقق الاهداف المرجوة من السياسات التي تم التخطيط لها، بناء على التقييم السليم للتحديات والاخطار التي تواجهها الدول، وما يستتبعها من تعبئة وتخصيص كافة مواردها القومية لمواجهة هذه المخاطر""19". اما نحن فنعرفها على إنها "التوافق السياسي والاجتماعي حول هدف "او مجموعة اهداف" قومي للامة تسعى لتحقيقه، عن طريق تسخير كافة الموارد القومية المتاحة لتحقيقه". وعلى ذلك فإن اي إستراتيجية وطنية تتضمن عـاملين، اولهما ذاتي/إدراكي ويتمثل في تحديد وتصور التحديات التي قد تواجه الدولة في المستقبل. والثاني عامل موضوعي/إجرائي ويتمثل في كيفية مواجهة هذه التحديات والمخاطر.

المنظمات الدولية International Institutions

المقصود بالتنظيم وفقاً لعالم العلاقات الدولية جون ميرشايمر "نمط سلوكي متعـارف عليـه. يتـوقع مـن وراءه حـدوث تقـارب بـين اطرافـه". هـذا النمط السلوكي جعل اغلب الادبيات الليبرالية تجمع بين مفاهيم متشابهة مثل اشكال الحكم Regimes والتحرك المتعدد الاطراف Multilateralism وجعلها مرادفاً للتنظيم. اما المنظمـات الدولية فُيعرفها عـالم العلاقـات الدولية جـون روغي "Ruggie" بانـها "مؤسسـات عامـة Public Agencies انشئت بجهود وتعـاون دولتين او اكثر""20". اما المنظمات الدولية عندنا فهي "تلك الاطر التنظيمية التـي تجمـع العـديد مـن الـدول المتفقـة فيمـا بينـهما علـى عـدد مـن القضـايا والاهداف المشتركة من اجل تحقيق اغراض معينة تعود بالنفع على اعضاءها". وعلـى ذلـك فانـه، وطبقا لهذا التعريف، لابد ان يجمع هذه الدول العديد من السـمات المشـتركة والمصـالح المشـتركة مـن اجـل إنجـاح هـذه المؤسسة وتـدعيمها. ومن جانب اخر فإن هذه الدول لابد ان تكون مقتنعة بالاغراض والاهداف والجدوى من وراء انغماسها وإقرارها بالدخول في هذه المنظمات بصورة تخدم مصالحها بصورة نسبية او كلية. وذلك لانها تعي وجود ضرورة

ملحة لاحترام مصالح واهداف الاعضاء الاخرين في المنظمة. وهو ما يتطلب التنازل عن جزء من سلطاتها إن هي ارادت استمرار التعاون مع باقي الدول الاعضاء في هذا الاطار المؤسسي الذي يجمعهم سوياً.

الاعتماد المتبادل Interdependence

يُعرفه عالم السياسة جوزيف ناي "Nye" على انه "موقف من التاثير المتبادل او الاعتماد على الاخرين وبينهم Mutual Dependence". ويُعرفه كلا من جوزيف ناي وروبرت كيوهان "Keohane" في كتابهما الصادر عام 1977 على انه "انخفاض اهمية وقيمة العلاقات الامنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة واهمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم""21".

الواقعية الجديدة "Neorealism"

هي تلك المدرسة الفكرية التي تستقي افكارها واطروحاتها الرئيسية من اراء عالم السياسة الواقعي الاشهر خلال النصف الثاني من القرن العشرين كينيث والتز التي طرحها في كتابه "نظرية السياسة الدولية". والذي رأى فيه السياسة الدولية كعملية مستمرة من التنافس بين الفاعلين الدوليين "الدول القومية" بسبب غياب وجود سلطة مركزية عليا فوق الدول "الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي" تمارس قيوداً عليها وتقودها نحو تبني سياسات معينة، بما يجعل كافة الوحدات الدولية "الدول"نحو البقاء وضمان امنها القومي.

المدرسة الواقعية البنيوية "الجديدة" تتشابه مع اطروحات المدرسة الواقعية الكلاسكية في عدة نقاط وموضوعات. فعلى سبيل المثال، فكلا المدرستين يركزان على دراسة القوة السياسية. ويري الاثنان انها المفهوم المركزي والجوهري في السياسة الدولية. وايضا تتفق المدرستين على ان الدولة . القومية هي وحدة التحليل والفاعل الرئيسي والوحيد في النظام الدولي. من جانب ثالث تتفق المدرستان على ان النظام الدولي ذات طبيعة فوضوية، وان

الصراع والتنافس هما اكثر الانماط والسمات السلوكية وضوحاً وتكراراً في العلاقات بين الدول. ورابعاً ان الدول القومية في النظام الدولي لا تهتم الا بتحقيق مصالحها القومية، التي تعرف لديها في اطار مفهوم القوة.

اما عن اوجه الاختلاف بين المدرستين، فهناك عدد من القضايا وطرق تفسير ظواهر العلاقات الدولية "الواقعيون يفضلون مصطلح السياسة الدولية" تتباين فيها رؤية المدرستين، لكنهما لا يتعارضان او يتناقضان. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الواقعية الكلاسكية تنتمي للتيار السلوكي في العلوم الاجتماعية الذي يولي أهتماماً كبيراً بالطبيعة البشرية وبعامل القدرات، بينما الواقعية الجديدة تنتمي للتيار الهيكلي/البنيوي الذي يركز بالأساس علي العوامل النظمية أو الهيكيلية الخاص بالبيئة الدولية. كذلك، فإن الواقعيون الجدد يرون ان القوة في السياسة الدولية هي مجرد وسيلة وليست غاية، كما يذهب الواقعيين الكلاسكيين مثل مورجانثو. من جانب اخر، فإن الدول . القومية عند الواقعيين الجدد تسعي للامن والبقاء، وليس لتعظيم حجم قوتها القومية مقارنة بالاخرين، كما يقول بذلك الواقعيين الكلاسكيين. وتختلف المدرستان ايضا في تفسيرهما للدوافع والمحركات التي تقود الدول. فبينما يري الواقعيين الكلاسكيين ان الدول تحركها غرائزها ونهمها لحيازة المزيد من القوة والنفوذ. بينما يري الواقعيون الجدد ان الدول يحركها ويشَكل سلوكها مدي الاختلال والتفاوت في صور توزيع القدرات داخل هيكل البناء الدولي. وهو الامر الذي جعل والتز يتهم الواقعية الكلاسكية بإنها نظرية "اختزالية Reductionst". بمعني إنها لا تهتم بمعرفة وتفسير هيكل النظام الدولي على السياسة الدولية، اي اغفالها للمستوي الثالث من مستويات التحليل المعروفة في نظرية العلاقات الدولية. فهي تولي اهتماماً أكبر بمستوي الوحدات Unit Level وبمستوى الدول State Level مقارنة بأهتمامها بمستوي النظام System Level"22".

الليبرالية المؤسسية الجديدة New-Liberal Institutionalism

المدرسة الليبرالية الجديدة فرع من فروع المدرسة الليبرالية في دراسة

العلاقات الاقتصادية الدولية بالاساس. التي تهتم بدراسة التغيير الذي يحدثه الاقتصاد على ظواهر العلاقات الدولية وطبيعة السلوكيات الدولية من جانب، ومن جانب اخر معرفة تاثير القيم والمعايير والترتيبات المؤسسية الجماعية على سلوك الفاعلين الدوليين "الدول-القومية، المنظمات الدولية الحكومية، والغير حكومية، المجتمع المدني العالمي، جماعات الهوية والشخصيات الدولية العامة ... الخ"23". اما الليبرالية المؤسسية الجديدة، فإلي جانب ما سبق فإنها تعتقد بوجود دور حيوي وفعال تمارسه المؤسسات الدولية "الحكومية والغير حكومية" في التاثير على سلوك الوحدات والفاعلين الدوليين. مصدر هذا التاثير هي المعايير والالتزامات والقيود التي تفرضها مواثيق وتعهدات الدول الاعضاء في هذه المنظمات. وبذلك فإن الدول تتنازل طواعية عن جزء من سلطاتها وسيادتها القومية من اجل تحقيق منفعة عامة Public Goods مشتركة بينها وبين باقي الدول الاعضاء معها في هذه المؤسسات الدولية. فالدول، طبقاً لاطروحات الليبراليون المؤسسيون الجدد، تهتم وتسعي نحو تحقيق مكاسب نسبية، بدلاً من التركيز على تحقيق مكاسب كلية، كما تذهب الاطروحات الليبرالية الكلاسكية والواقعية "الكلاسيكية والجديدة""24".

يروج ويدَعي انصار هذه المدرسة الفكرية ان المنظمات الدولية قادرة على ايجاد نظام دولي منظم، تسوده انماط التفاعل والسلوك التعاوني والعمل الجماعي، بدلاً من النظام الدولي الواقعي الفوضوي، الذي تسوده انماط التفاعل والسلوك الصراعي والاحادي التحرك، بفضل هذه القيود والالتزامات.

المنهجية Methodology

فى دراستنا للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن فإننا قد اثرنا استخدام المنهج الواقعي واطروحات المدرسة الواقعية فى دراسة العلاقات الدولية لتكون بمثابة "دليل عمل" إجرائي لنا فى دراستنا لهذه الظاهرة السياسية. والمقصود بالمنهج الواقعي "هو ذلك المنهج الذي يتخذ من الدولة

القومية وحدة تحليل رئيسية عند تفسير وتحليل الظواهر والعلاقات بين الدول". يطلق روبرت غيلبين على الواقعية مصطلح نموذج "مركزية الدولة State-centeric Model ""25". والذي ينظر للسياسة الدولية باعتبارها مباراة تنافسية ابدية بين الدول. التي تعتبر لدي الواقعيين فاعل دولي عقلاني ورشيد، تسعي نحو الحفاظ على مصالحها القومية، التي تعرف لدي الواقعيين في اطار مفهوم القوة والامن والثروة.

منذ ان انتهي النظام الدولي الثنائي القطبية بسقوط الاتحاد السوفيتي ودخوله في مرحلة الانفرادية القطبية انخرط الواقعيون في جدال عظيم خامس مع باقي المدارس الفكرية الاخرى في حقل العلاقات الدولية"26". خاصة مع المدرسة الليبرالية الجديدة والمدرسة البنائية حول العديد من الموضوعات، مثل:

أولاً: طبيعة النظام الدولي الذي اعقب الحرب الباردة. واتهامها بالفشل في التنبؤ بمستقبل هذا النظام. وعدم القدرة على التنبؤ بمستقبل هذا النظام في ظل انفراد القوة الامريكية وسيطرتها على العالم.

ثانياً: الجدل حول دور المؤسسات الدولية "خط التشديد للباحث" ومدى قدرتها على تحقيق السلام والاستقرار.

ثالثاً: اتهام المدرسة الواقعية بالتركيز على القوة الوطنية "مصادرها وصور توزيعها بين الوحدات الدولية" وعدم الاهتمام بالدعاوي النظرية "التي يدعمها التحول الجاري في النظام الدولي على ارض الواقع" الداعية إلي الاندماج والتكامل الاقليمي "الوحدة""27".

هذا الجدل سنتطرق إليه بإسهاب عبر فصول الدراسة. وسنحاول الان التطرق إليه بإيجاز على النحو التالي:

أولاً: بالنسبة للعلاقات بين الدول

الدول، طبقاً للمنهج الواقعي، فى ظل تواجدها فى عالم تنافسي، ذات طبيعة فوضوية، حيث لا سلطة مركزية اعلى من الحكومات الوطنية، تقوم بمهمة توجيه وتحديد نوع العلاقات بين الدول واتجاهاتها او نوعيتها "سواء تعاونية او تصارعية" تحكمها وتحدد طبيعة تعاملاتها معادلات وصور توزيع القوى والقدرات فيما بينهم"28".

فى ظل هذا النظام الاناني المتسم بالطابع الفردي، حيث لا تتحقق مصالح الدول الوطنية "التي تعرف لدى الواقعيين فى مفهوم القوة" الا عن طريق استثمار وتحديد افضل السبل المتاحة لدى الدولة لتوجيه وتوظيف مصادر قوتها وقدراتها القومية "سواء اكانت سياسية، عسكرية، اقتصادية، دبلوماسية، ديمغرافية، او جيوبولتيكية". وعليه، فإن الهدف الاسمى للدول فى المفهوم الواقعي هو الامن والبقاء. الذي يتم تحقيقه عبر توسيع نطاق قوتها القومية"29". فالنظام الدولي "العام والفرعي" هو نظام يقوم على ميكانيزم "احم نفسك" و"حافظ على نفسك". فالدول إن لم تستطع حماية نفسها، فعليها تقبل الصور التي تبرز نتيجة اختلاف وتباين معادلات وصور توزيع القدرات والامكانيات داخل بنية النظام الدولي. فالقوي يفعل "وفقاً لما يملك" ما يريد، والضعيف يتحمل "نظراً لضعفه" ما وجب عليه ان يتحمله"30".

إن طبيعة العلاقات ونوعيتها بين الدول تتوقف من المنظور الواقعي على مدى التفاوت او التماثل فى القدرات والامكانيات ومصادر القوة. فإذا كانت الهوة بين معادلات وصور توزيع القدرات والامكانيات واسعة بين الدول، فإن الطرف الاقوى هو الذي يسيطر على مقدرات النظام. ويقوم بفرض توازن قوى يعمل لصالحه ويحقق مصالحه الوطنية. حتى يتم تغيير معادلات وصور توزيع القدرات فى النظام. بصورة تعيد تشكيل التوازن بناء على الاختلاف الذي احدثته فى بنية النظام، طبقاً لمقولات نظرية توازن القوى"31". خاصة وإن كان هذا الطرف الطموح يمتلك السلاح النووي، كإسرائيل في حالة النظام الاقليمي في الشرق الاوسط، او يسعى لحيازته، كإيران في حالة النظام الاقليمي

الخليجي.

من جانب آخر، فإن نوعية العلاقات بين الوحدات الدولية فى اي نظام تتوقف على صور التهديد الذي قد تمثله إحدى هذه الوحدات لباقي وحدات النظام. فطبقاً لنظرية توازن التهديد فإن الدول تميل للتحالف والتكتل ضد الدول التي تمثل تهديداً كبيراً لها، وتميل للتعاون والتقارب والتكامل مع الوحدات الدولية المسالمة والوديعة التي لا تمثل لها اي صورة من صور التهديد"32". والتهديد هنا ليس فقط تهديد عدواني وصلب، كالذي تمثله إحدى الدول التوسعية، الطامحة لإعادة ترتيب وتشكيل التوازن السائد فى النظام بصورة افضل، ترى فيها خدمة لمصالحها وتحقيقاً لاهدافها وطموحاتها القومية. كالذي فعلته المانيا واليابان وإيطاليا فى الحرب العالمية الثانية، او كالذي "تَدعى"الولايات المتحدة ان العراق وإيران كانتا تحاولان تطبيقه فى منطقة الشرق الاوسط، بصورة قد تهدد باقي الممالك والامارات الخليجية وكافة وحدات النظام الاقليمي فى الشرق الاوسط.

هناك نوعاً اخر من التهديد تجاهلته الأدبيات الواقعية (الكلاسيكية والجديدة)، وهو ما يمكن ان نطلق عليه "التهديد الناعم Soft Threat". حيث ترى بعض دول مجلس التعاون، على وجه الخصوص السعودية، وبعض القوى الكبرى، الولايات المتحدة خاصة، ان اليمن بتاخر وتردى اوضاعه التنموية والسياسية والاقتصادية وسيادة اجواء الاضطراب الداخلي، واحتمالية انتقال اجواء عدم الاستقرار لباقي دول النظام الاقليمي الخليجي، يمثل مصدر تهديد جوهري لهذه الدول، الملاصقة له. بصورة لا تقل عن التهديد "العدواني" الذي كان يمثله العراق وإيران.

طبقاً لنظريتي توازن القوى وتوازن التهديد فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تتحالف/تتكتل ضد مصادر التهديد هذه "العدواني منه والناعم" بصورة تستطيع معها الحفاظ على شكل توازن القوى السائد الان. سواء بالتحالف مع قوى عظمى مثل الولايات المتحدة للحيلولة دون حيازة جمهورية إيران

الاسلامية على السلاح النووي، الذي سيكون بمثابة "ضوء اخضر" لتحقيق طموحات إيران الداعية لفرض هيمنتها الاقليمية على الخليج. او بمحاولة نبذ وإبعاد اليمن عن عضوية مجلس التعاون الخليجي، والاكتفاء بإمداده بالمعونات والمساعدات الخارجية، وإقامة ما يشبه "الحائط العازل" الذي قد يعطل انتقال اعراض ما يعانى منه اليمن إلى اراضيها. فدول مجلس التعاون الخليجي يجب عليها ايضاً، وفقاً للمنظور الواقعي، الانخراط فى تبنى سياسات غير واقعية مثل بناء الامم لانتشال اليمن من دوامة الاضطراب التي يحيا فيها منذ الوحدة. فطبقاً لاثنين من كبار الواقعيين الجدد فإن افكاراً مثل بناء الامم ومحاولات انتشال الدول الفاشلة لم يكن فكرة سيئة على الاطلاق ما دامت ستفيد الدول فى مساعيها لتحقيق الاستقرار والحفاظ على الامن الوطني لها فى المقام الاول"33".

ثانياً: المؤسسات الدولية ودورها فى النظام السياسي الدولي

طبقاً للواقعيين فإن الدولة القومية هى الفاعل الوحيد في النظام الدولي، وعليه فإنهم وفى محاولتهم لتفسير وفهم دور المؤسسات الدولية ومساعيها نحو تحقيق السلام والتعاون وتجنب الحروب قد خاضوا معارك "نظرية" ضارية مع الليبراليين الجدد، والليبراليون المؤسسيون الجدد. باختصار، يذهب الليبراليون الجدد والليبراليون المؤسسيون الجدد من امثال روبرت كيوهان وليزا مارتين "Martin" هيلين ميلنر (Milner) وجوزيف ناي وجون آيكنبري "Ikenberry" وغيرهم إلى القول بان "للمؤسسات الدولية دوراً كبيراً فى تحقيق السلام والاستقرار الدولي، بما توفره وتفرضه من مقيدات وعوائق امام الدول الاعضاء بها". وهو ما يجعل من الممكن تحقيق السلام والتعاون بين الدول، لانها بذلك تجعل الدول تهتم اكثر بالسعي نحو تحقيق المكاسب النسبية لها، وليس الكلية كما يذهب الواقعيين. ومراعاة مصالح واهداف الدول الاخرى الاعضاء "الاصدقاء" معها فى هذه المنظمات. وهو ما يجعل اندلاع الحروب

امراً محتملاً وليس ممكناً كما يذهب الواقعيون"34".

فى ردهم على هذه الاطروحات يرى الواقعيين ان ما يهم فى العلاقات الدولية هو طبيعة البناء الدولي. الذي يعرف على انه: "توزيع القدرات والامكانيات بين الدول فى النظام الدولي". وبالتالي فإن طبيعة وبنية هذا النظام وتباين صور توزيع القدرات هى التي توضح مدى الحرية والتقييد الذي يمارس على الدول تجاه تحديد علاقتها مع باقي الدول، وتحديد صور ونوعية العلاقات التي تنتهجها فى تعاملها مع باقي الدول، وليس المنظمات الدولية كما يذهب الليبراليون والمؤسسيون الجدد"35".

لا يختلف الواقعيين مع باقي مدارس العلاقات الدولية، خاصة الليبرالية والمؤسساتية، حول "ضرورة" تحقيق السلام والتعاون الاستقرار الدولي. وإنما الاختلاف يدور حول "كيفية" تحقيق ذلك، كما يذهب ميرشايمر"36". إن الواقعيين لا يقللون من الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية فى النظام الدولي، بقدر ما إنهم يرون هذا الدور باعتباره دوراً تابعاً للدولة، باعتبار ان المنظمات الدولية اداة من ادوات الدول وتابعة لها وليست عاملاً او فاعلاً مستقلاً كما يجادل المؤسسيون الجدد"37". فإذا نجحت المنظمات فى ترسيخ قواعد السلام والحفاظ على الاستقرار وتحقيق الامن، فإن ذلك يرجع "فى راى الواقعيين" إلى رغبة الدول الاعضاء فى المنظمة، بما يتراء لها انه تحقيقاً لمصالحها الوطنية، على ممارسة نوعٌ من التقييد الذاتي على سلوكها الخارجي، والاهتمام بتحقيق المكاسب الجزئية اكثر من المكاسب الكلية. وليس للنفوذ الذي تمارسه قواعدها او المتغيرات التي تضغط بها المنظمات عليها، كما يذهب الليبراليون والمؤسسيون الجدد. وبقدر ما هو انعكاساً لحسابات المكسب والخسارة "Cost-Benefit" التي تجريها الدولة. فقد ترى الدولة "س" ان انجاز مصالحها وتحقيق مكاسب جزئية فى وضع بنيوي معين "اختلال جزئي فى توازن القوى مع الدول "ص"، او وجود مصدر تهديد من الدولة "ع" تكون غير متاكدة من قدرتها على التصدي له بصورة شاملة" قد يكون افضل من مغبة

محاولة جني المكاسب الكلية، التي قد تنتهي بخسارة كلية. بينما بقبولها بتحقيق مكاسب جزئية، فإن خسارتها ستكون كذلك خسارة جزئية. وهو ما دعي البعض للذهاب بالقول بان الواقعية قد تحولت إلى منهج "التكلفة والعائد او المكسب والخسارة""38".

فى راينا فإن ذلك لا يعد تراجعاً للمدرسة الواقعية واطروحاتها بقدر ما يعتبر تعديلاً او تكييفاً لتلك الاطروحات، التي تهدف فى الاساس لتجنب الحروب وتحقيق المصالح الوطنية للدولة، سواء بصورة جزئية كانت او كلية.

ثالثاً: تعارض الواقعية مع دعاوي التكامل الاقليمي

يَدعي البنائيين والليبراليين بان الواقعية تتعارض مع القيم القومية والثقافية والمعايير القانونية والاخلاقية المشتركة. حيث يرى نقاد الواقعية، إنها بتركيزها المفرط على صور توزيع القدرات بين مختلف الوحدات الدولية من جانب، وتركيزها المفرط "كذلك" على الاهتمام بالمصالح الوطنية "القطرية" لكل دولة على حدةٍ، يعيق محاولات التكامل الاقليمي بين الدول المتقاربة ثقافياً وعرقياً لغوياً، كما هو الحال فى الوطن العربي ودول الخليج العربي والجزيرة العربية. وكما هو الحال مع الاتحاد الاوروبي، الذي مازالت الواقعية تجادل وتشكك فى قدرته على البقاء، وعجزه عن التبلور فى شكل سياسي وعسكري موحد، مماثل لما حققه فى نجاح وتكامل اقتصادي. وبالتالي فإن هذه المدرسة ليست بالنظرية العامة القادرة على تقديم تفسير شامل لكافة ظواهر العلاقات الدولية، كما يدَعي مناصروها"39".

يرى والتز انه ما دامت طبيعة النظام الدولي فوضوية، وما دامت الدولة القومية هى الفاعل "الرئيسي" فى هذا النظام، فإن الدول ستظل ابداً تعطى الاولوية لمصالحها القومية، التي تتلخص فى الامن والبقاء والثروة "بتراتبية مختلفة كما اتفق جميع الواقعيين". بغض النظر عن اية اعتبارات اخلاقية او ثقافية او دينية. فالعلاقات الدولية فى التحليل الاخير، وكما ذهب كار، ما هى

الا علاقات "نفعية" لا "اخلاقية" او "قيمية""40". فحتى لو كانت بعض الدول تنظر لنفسها على انها "اخوة" بصورة او باخرى، الا ان هذه الاخَوة ما هى الا "عداوة مستترة" أو ما يسمي بـ "أعدقاء Frenemies ". وعليه فالدعاوى التي تزداد ضراوتها عندما يفوق معدل التعاون والسلام والاستقرار عن معدلات الصراع والاضطراب، والتي تذهب لإعلان وفاة الواقعية تظل مضحكة، بتعبير والتز نفسه"41". لانه ما دامت طبيعة بنية النظام الدولي كما هى منذ ان بزغ هذا النظام منذ صلح يستفاليا، فإن الواقعية ستظل هى المنهج المهيمن والاكثر قدرة وشمولاً علي تفسير العلاقات الدولية، ولا حاجة لتغيير مقولاتها واطروحاتها الرئيسية، وإن احتاجت من وقت لآخر لتعديل او لتحديث أو اعادة الاعتبار لمتغيرات تم اهمالها من قبل الواقعيين أنفسهم"42".

إننا نرى ان الواقعية ليست معادية للفكر القومي بقدر ما إنها تدعو لاعطاء الاعتبارات البنيوية/الهيكلية الاولوية عند البدء فى اية محاولة للاندماج والتكامل القومي "الوحدة". فمازالت، فعلياً، طبيعة بنية النظام الدولي "توزيع القدرات فيه" والطبيعة الشكية في نوايا الدول، ومدى شعورها بالتهديد من عدمه، والطبيعة التنافسية لهذا النظام هى المحدد الرئيسي لمدى نجاح او فشل اي من تلك المحاولات الاتحادية او التقاربية.

عملياً، فإن مصادر وصور توزيع القدرات والامكانيات المتوافرة لدى العرب، ومدى تفاوتها وطريقة توزيعها، وطرق النظر إليها، هل هي مصادر قومية ام قطرية، ومقارنتها بمصادر وصور توزيع القدرات على المستوى الدولي هى التي ستحدد مدى نجاح او فشل محاولات العرب للتقارب والاندماج وإقامة وحدتهم العربية المنشودة. فالوحدة لن تتحقق بسهولة بسبب اللغة والثقافة والدين "كما يذهب القوميون المثاليون" بقدر ما تتوقف على كيفية استغلال وتوظيف واستثمار العرب لهذه المصادر والقوة، مراعاة وبالتوازي مع طبيعة البناء الدولي الراهن او المستقبلي.

إن المانع او المعَوق الرئيسي امام تحقيق مثل هذه الدعاوى القومية من منظور

واقعي "خط التشديد للباحث" هى طبيعة البناء السياسي الداخلي لكافة النظم السياسية العربية. بالتوازي مع صعوبة الوصول إلى صيغة توافقية لتجاوز صور اختلال توزيع مصادر القوى بين مختلف الدول العربية. حيث توجد هوة عظيمة فى صور توزيع القدرات ومصادر القوة بين وحدات النظام الاقليمي العربي. فهناك دولاً عربية غنية اقتصادياً بصورة تصل لحد التبذير والاسفاف، مثل دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للبترول. واخري تحتل مراكز متاخرة جداً فى مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية على المستوى الدولي والاقليمي، كاليمن والصومال وجيبوتي والسودان. وهناك دولاً ذات قوى عسكرية ديمغرافية وسياسية مثل مصر وسوريا، الا انها عاجزة اقتصادياً. واخري "خاوية" الا إنها متخمة باحداث انواع السلاح كالسعودية.

نتيجة ذلك، فإن على العرب إذا كانوا صادقين فى دعاوي الاندماج الاقليمي وإقامة الوحدة العربية ضرورة التوصل لصيغ توافقية. يتم فيها تقديم تنازلات مشتركة "مكسب جزئي وخسارة جزئية افضل من مكسب كلى وخسارة كلية". ففي ظل نظام "جيوبولتيكي" دولي واوضاع دولية غير طبيعية تتركز فيه ادوات ومصادر القوة العالمية فى ايدي قوى عظمى وحيدة هى الولايات المتحدة، بصورة تجعل العالم اجمع غير قادر على التوازن معها. وهو ما جعل النظام الدولي، كما يذهب ستيفن والت، نظاماً غير متوازن ولكنه مستقر" 43". وفى ظل نظام دولي "اقتصادي" تمارس وتلعب فيه التنظيمات الدولية والاقليمية والشركات العابرة للقارات دوراً رئيسياً فى بلورة وتحديد شكل العلاقات بين الدول فى النظام الدولي. فما دام العرب غير قادرين، فعلياً، على الوقوف فى وجه النظام الدولي السياسي "الواقعي" فعليهم اللجوء لمحاولة التاثير على/فى النظام الاقتصادي العالمي "الليبرالي والمؤسسي" بفضل ما يملكونه من مصادر وقدرات وإمكانيات اقتصادية، وبما يمتلكونه من سمات مشتركة "اقتصادية، ثقافية، حضارية ولغوية" تتوافق مع دعاوى الليبرالية والبنائية القائلة بان الدول المتقاربة الثقافات والقيم والمعايير قادرة على التكتل سوياً وإنجاح محاولاتها المشتركة الساعية نحو التكامل الاقليمي

"الوحدة" فى ظل نظام عالمي تلعب فيه المؤسسات الدولية والقيم والمعايير المشتركة دوراً جوهرياً.

# الفصل الثاني

# أثر حربي الخليج الثانية والثالثة على العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي

قليلة هي اللحظات المفصلية في التاريخ التي تفصل بين عالمين، عالم قديم تـهاوي واخـر جـديد يولـد. مـن هـذه اللحظـات كـانت حـرب الخليـج الثانيـة "1991.1990". حيث كان لهذه الحرب اثارها على كافة مستويات النظام الدولي العام او الفرعي "اقليمياً" او حتى على مستوي الوحدات المكونة لهذا النظام "وطنيـاً". فقد مثلـت هـذه الحرب بالتوازي والتزامن مع سقوط حائط برلين 1989 تحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية Bipolar إلى نظام احادى القطبية Unipolar كنقاط تحول هيكلي في النظام الدولي. فقد ساهمت حرب الخليج الثانية في تحويل نظام الشرق الاوسط عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة من نظام دولي فرعى "اقليمي" ثنائي القبطية "بقيادة العراق وإيران" إلى نظام متعدد الاقطاب"1"Multipolar . حيث دلت كافة المؤشرات الصحيحة "وغير الصحيحة" علـى ان حـرب الخلـيج الثانيـة كانت نقطة الانطلاق نحو مرحلة جديدة من النظام الدولي مثلما كانت الحروب الدينية في اوروبا قبيل صلح ويستفاليا 1648، وكما كانت وارتولو في القرن التاسع عشر، والحربين العالمتين الاولى والثانية في النصف الاول من القرن العشرين.

كذلك الامر بالنسبة لحرب احتلال العراق "حرب الخليج الثالثة" 2003. فإذا كـانت حـرب السـويس 1956 هـي التـي وضعت لبنة بداية النهاية للاستعمار الغربي في الشرق الاوسط والعالم الثالث عامة، فإن حرب الخليج الثالثة كانت هـي نقطـة البـداية نحـو عـودة عصور الاستعمار الجديد في الشرق الاوسط والعالم الثالث. ليظل التاريخ، على عكس ما قال ماركس، يعيد نفسه، بعد اقل

من خمسين عاماً على السويس، وإن كان في ظروف بنائية مختلفة، وبوجوه دولية جديدة. فالتاريخ دائما كان وسيظل "نبيذاً قديماً في اقنية جديدة". فالنظام الدولي منذ مولده عقب صلح ويستفاليا 1648 كانت مراحله المتعاقبة تجئ عقب نشوب حروباً ضروسة. بصورة جعلت البعض يعتقد ان كل نظام دولي ياتي على جثة نظام دولي اخر"2". فالعلاقات الدولية فعلياً "وكما يفسرها الواقعيون" صراعاً من اجل القوة والبقاء او حتى للدفاع عن النفس باستخدام القوة.

إن التطرق ومحاولة رصد تاثير حروب الخليج "الثانية والثالثة" على الاوضاع اليمنية "داخلياً وخارجياً" يتطلب اولاً ضرورة معرفة ورصد المتغيرات التي احدثتها هذه الحروب على النظام الدولي عامة وعلى الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي خاصة. ثم معرفة وتحليل دور اليمن في هذه الازمة، واخيراً محاولة استنتاج كيف اثرت هذه الحرب على الاوضاع الداخلية لجمهورية اليمن الاتحادية، وكيف افلتت هذه الجمهورية الوليدة من عاصفة الخليج، التي اقتلعت معها نظاماً دولياً باكمله وارست قواعد نظام دولي جديد. وعليه فإن هذا الفصل مقسم لثلاثة اجزاء.

في الجزء الاول سنحاول معرفة الكيفيات والوسائل والطرق "نظرياً" التي تتعامل بها الدول- القومية في النظام الدولي مع الازمات والصراعات والتحديات التي تواجهها في ظل تواجدها في نظام دولي فوضوي تنافسي، يسوده الصراع والتنافس. في الجزء الثاني سنحاول رصد تاثير حرب الخليج الثانية "حرب تحرير الكويت" على الاوضاع الدولية، واثارها على العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي من جانب اخر. وتاثيرها على الاوضاع اليمنية "الداخلية والخارجية" وكيفية تعامل دولة اليمن معها من جانب ثالث. وفي الجزء الثالث، سنحاول رصد تاثير حرب الخليج الثالثة على الاوضاع الدولية، وتحليل عواقبها وتاثيرها على مستقبل العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي من جانب اخر. واخيراً تاثيرها على الاوضاع

اليمنية "الداخلية والخارجية" وكيفية تعامل دولة اليمن معها من جانب ثالث. متبعـون فـي ذلـك التقاليـد الواقعيـة فـي تحليـل ظواهـر العلاقـات الـدولية، باستخدام مستويات التحليل الثلاثة التي وضعها كينيث والتز في دراسته عن الانسان والحرب والدول. واستلهام النهج الذي اتبعه في سبيل تقديم رؤية واقعيـة عن مستقبل النظام الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة. حيث رصد والتز اولاً التغيرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي عقب الحرب الباردة، وثانياً: حاول والتز استقراء تاثير هذه التغيرات البنيوية في النظام الدولي على مستقبل التوازن الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة. وهو النهج الذي حـاولنا اتباعـه خـلال دراستنا لمستقبل التـوازن الاقليمي في منطقة الخليج العربي من جانب، ومسار العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي عقب نهاية حربي الخليج الثانية والثالثة"3".

## 1- كيف تتصرف الدول: رؤية نظرية

إن معرفة كيف تصرف او تحرك اليمن نحو حرب الخليج الثانية، وكيف اثرت هـذه الحـرب علـى السلوك الخـارجي لـدول مجلس التعـاون الخـليجي عامة ولليمن، على الاوضاع الداخلية فيه على وجه الخصوص، تتطلب منا معرفة الاسـس النظريـة التـي تفسر كيف تتحـرك الدول. فهذه الاسس تفيدنا افادة مزدوجــة. فــهي مــن جــانب تكشـف لنـا عــن محركـات ومحـددات سـلوك الدول-القومية. ومن ناحية اخري، تدعم مساعي العلماء والباحثين الساعيين إلـي ايجـاد نظريـة عامة للعلاقات الدولية. حيث يعتقد البعض ان النظريات العامـة فـي دراسـة العلاقـات الـدولية مـازالت غـير قـادرة علـى تفسير كيفيـة تتصـرف/تتحـرك الـدول علـى حـد قـول روبـرت كيوهـان. الـذي اكـد علـى ان محاولات فهم الاسس العامة لتحرك الدول والسياسات الحكومية يعتبر ضرورة ملحة إذا اراد علماء ودارسي العلاقات الدولية "بمختلف انتمائهم" إيجاد نظرية عامة للعلاقات الـدولية. ويـدعو كيوهان من اجل الوصول لتلك النظريـة إلي الحاجـة لتوسـيع نطاق التحليـل ليشـمل إلـي جانب الدول-القومية الفاعلين

الدوليين الغير رسميين"4 ".

طبقاً للمدرسة الواقعية في دراسة العلاقات الدولية فإن هناك ثلاث محددات هي التي تفسر كيف تتحرك/تتصرف الدولة في المجال الدولي وفي التعامل مع المتغيرات الدولية الحادثة في النظام الدولي او البيئة الدولية. هذه المحددات هي"5":

1- ان النظام الدولي ذات طبيعة فوضوية ولا توجد فيه سلطة عليا فوق الدول القومية.

2- هذه البيئة تسود تفاعلاتها الطبيعة التنافسية بالاساس، وإن لم يمنع ذلك وجود بعض صور التعاون من اجل تحقيق المصالح الوطنية للدول.

3- ان الدول في ظل هذا النظام الفوضوي والتنافسي تتحرك بصورة اساسية سعياً وراء القوة ورفع مستوى معيشتها المادي عن طريق توسيع نطاق قوتها ونفوذها الخارجي.

في محاولاتهم لتقديم نظرية عامة لتفسير سلوك الدول في النظام الدولي وكيفية تحرك الدول القومية يحدد علماء السياسة الامريكيين ديفيد لآيك، جون آيكنبيري، ومايكل ماستاندونو "Lake, Ikenberry, Mastanduno" استراتيجيتين لتفسير سلوك الدول. ويضعون سبعة فرضيات لتفسير سلوك هذه الدول"6".

اما عن الاستراتيجيتين فيرى الثلاثي ان الدول في سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية الداخلية تنتهج إحدى الاستراتيجيات التالية.

- التوسع الخارجي :External Extraction والتي تعنى "حصول الدولة على المصادر اللازمة لتحقيق مصالحها واهدافها المحلية من خارج حدودها. سواء بطريقه مباشرة، عن طريق نقل هذه الموارد لتصبح ملكها "التوسع العسكري، الغزو، الاحتلال". او بصورة غير مباشرة، عن طريق نقل هذه المواد للمجتمع

المحلي بصورة قد تؤدى لتوسع الدولة في المستقبل عن طريق بناء الدولة من الداخل". هذه الاستراتيجية شبيهة باستراتيجية توازن القوى التي تتبعها الوحدات الدولية بصورته الخارجية "التوسع والتحالف" او بصورته الداخلية "بناء الدولة من الداخل وتنمية الموارد والتسليح".

- التاييد الخارجي External Validation: او الحصول على الاعتراف والشرعية الخارجية. التي تعني محاولة التاثير على إحدى او كل القوى الخارجية، وإضفاء مشروعية على افعالها. هذه الاستراتيجية في راي هؤلاء العلماء هي "محاولة من الدول لإضفاء نوع من التاييد الاكراهي من جانب باقي الوحدات الدولية بوجودها وبمكانتها، بصورة تحقق وتصون بقائها واستقرارها الداخلي". هذه الاستراتيجية تتبعها الدول المستقلة او المتحدة حديثاً "كدولة اليمن". وذلك للحصول على التاييد الدولي اللازم والاعتراف الدبلوماسي بها بصورة تمكن حكومات هذه الدول من مواجهة الاعتراضات والتحديات الداخلية التي تواجهها. فعدم الاعتراف الدبلوماسي الدولي سوف يؤثر بصورة كبيرة على وضع هذه الحكومات داخلياً، وعلى معدلات استقرار النظام الوليد وبالتالي اداءه. بصورة قد تهدد بسقوطه. وعليه فإن الدول تحاول بكافه الطرق الحصول على هذا التاييد الخارجي، وباي صورة من الصور.

- حاول الثلاثي "لآيك، آيكنبيري، وماستاندونو" تفصيل هذه الاستراتيجيات عن طريق تحديد سبعة افتراضات "طرق" تنتهجها الدول القومية في تحركها على المستوى الدولي، وفي سبيلها لمواجهة التغيرات الحادثة في البيئة الدولية والنظام الدولي على النحو التالي:

الفرضية الاولى: كلما تراجعت قوة الدول على المدى البعيد، زاد معدل انكفاءها للداخل Internal Mobilization: بمعنى ان ضعف قوة الدولة وتحولها لمقيد سوف يضعف من قدرتها على تحقيق اهدافها الخارجية، بصورة يجعلها في مواجهة مزدوجة مع البيئة الخارجية والداخلية معاً.

الفرضية الثانية: كلما زادت معدلات التهديد الامني الخارجي، زاد معدل التوسع الداخلي Internal Extraction: بمعنى ان التهديدات الامنية للدول القومية تبدا في الظهور عندما يحقق منافسيها تقدم عسكري وتكنولوجي. او احتمال حدوث مواجهة عسكرية او اقتصادية محدودة تستلزم مواجهتها في اقرب وقت. وذلك لما يمثله ذلك من تهديد لامنها القومي، على الرغم من التكلفة الباهظة لإتباع استراتيجيات مثل التوسع الداخلي على موارد الدولة.

الفرضية الثالثة: كلما زاد معدل عدم الاستقرار الداخلي، زاد معدل اتجاه الدول نحو زيادة نطاق توسعها الخارجي ونطاق التاييد الدولي بهاExternal Validation: عدم الاستقرار السياسي عبارة عن "عملية متصلة من تراجع تاييد الراي العام الالزامي للدولة بصورة تؤدى للغليان والثورة في الداخل، بصورة قد تهدد التكامل القومي". وهو ما يحذو بالحكومات الانخراط في استراتيجيات دولية "خارجية" للتغطية على عدم الاستقرار الداخلي والحصول على سند شرعي للنظام الحاكم، بصورة تؤهله لمواجهة المخاطر والتحديات الداخلية. وتحقق اهداف داخلية قد تساعد على تهدئة المعارضة وتقلل معدلات الاضطراب الداخلي.

الفرضية الرابعة: ان الدول الرخوة Soft State ستنغمس بصوره كبيرة في انتهاج استراتيجيات خارجية "دولية" اكثر من الدول الصلبة Hard State والعكس بالعكس"[1]". فإن الدول الصلبة ستنغمس في تبني استراتيجيات داخلية "محلية" بمعدل اكبر من الدول الرخوة. إن الدول الناعمة بسبب كبر تاثير اعاقة الفاعلين الداخليين ولامركزية الدولة فإنها لا تقدر على تنمية وتعبئة مواردها الداخلية والخارجية بصورة اكبر من الدول الصلبة، وهو ما يحدو بها الاتجاه اكثر للمجال الدولي لاختفاء وجود مثل هذه المقيدات.

الفرضية الخامسة: ان الدول الضعيفة على المستوى الدوليInternationally Weak سوف تنتهج استراتيجيات داخلية "محلية" بمعدل اكبر من الدول القوية دولياً Internationally Powerful. وكذلك فإن الدول القوية دولياً سوف

تنتهج إستراتيجيات دولية "خارجية" بمعدل اكبر من الدول الضعيفة. وذلك لمحدودية قدرة الدولة الضعيفة في التاثير على المجال الدولي، بالتالي على تحقيق اهدافها.

الفرضية السادسة: ان الدول الناعمة ستتجه إلى تبنى استراتيجية التوسع الداخلي بمعدل اكبر من الدول الصلبة. وكذلك فإن الدول الصلبة ستتبع استراتيجيات التحول الداخلي بمعدل اكبر من الدول الناعمة. وذلك لان الدول الناعمة محدودة الارتباط بمجتمعها "لعدم مركزيتها" على العكس من الدول الصلبة، التي تستطيع مواجهة استراتيجيات صعبة مثل التحول الداخلي.

الفرضية السابعة: ان الدول الضعيفة دولياً سوف تنتهج استراتيجيات التاييد بمعدل اكبر من الدول القوية. بينما ستنتهج الدول القوية دولياً استراتيجيات التوسع الخارجي بمعدل اكبر من الدول الضعيفة دولياً. وذلك لقدرة الدول القوية في التاثير على المجال والبناء الدولي، وبالتالي تحقيق هذا التوسع عن طريق مواردها ومصادر قوتها. على العكس من الدول الضعيفة على المستوى الدولي.

الخلاصة: يصل الثلاثي لآيك، آيكنبيري وماستاندونو لتحديد خيارين متاحين للدول في المجال الدولي. احدها للدول الضعيفة "الرخوة" والاخرى للدول القوية "الصلبة". او بمعنى اخر استراتيجيات سوف تنتهجها دول العالم الثالث واخرى ستنتهجها القوى الدولية. وبالنسبة لدول العالم النامي/الثالث "الضعيفة والرخوة" فيرى المؤلفون ان هذه الدول في سبيلها للتحرك في النظام الدولي فإنها ستلجا لتبني استراتيجيات خارجية بدرجة اكبر من الدول الصلبة "الفرضية الرابعة". ولو كانت هذه الدول ضعيفة على المستوى الدولي فإنها ستنتهج استراتيجيات داخلية بمعدل اكبر من الدول القوية "الفرضية الخامسة". وكذلك يمكن توقع ان تنتهج هذه الدول استراتيجيات التوسع الداخلي "الفرضية السادسة" وكذلك استراتيجية التاييد الخارجي "الفرضية السابعة".

اما بالنسبة للدول القوية "الصلبة والمركزية" على المستوى الدولي والقوى الدولية مثل الولايات المتحدة ففي راى المؤلفين سوف تنتهج استراتيجيات التوسع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة "كما في الفرضيات الرابعة والخامسة والسابعة". وكذلك فإن دولاً قوية على المستوى الدولي "مثل فرنسا والمانيا" سوف تلجا لانتهاج استراتيجيات خليطة بين التحول الداخلي "كما في الفرضية السادسة" والتوسع الخارجي "كما في الفرضية السابعة""7 " "انظر الشكل رقم 1".

شكل رقم 1

الاستراتيجيات والقيود

التي تحدد سلوك الدول للبناء الدولي

| | الدولة القوية | الدولة الضعيفة | البناء الداخلي |
|---|---|---|---|
| الدول الرخوة | التوسع الخارجي | التوسع الداخلي التاييد الخارجي | |
| الدول الصلبة | التحول الداخلي التوسع الخارجي | التحول الداخلي | |

Source: Michael Mastanduno David Lake and John Ikenberry: "Toward A Realistic Theory of State Action". International Studies Quarterly, Vol. 33, No. 4 "December 1989", p. 469.

ختاماً يمكن القول ان الاطروحات السالفة تؤكد ان سلوك الدول القومية

وتحركها واستجابتها للوقائع والاحداث الدولية يتوقف بصورة رئيسية على مواردها ومصادر قوتها المادية من جانب، ونوع التوازن الدولي وتوازن القوى القائم في النظام من جانب اخر، كما تشدد اطروحات والتز والواقعية الجديدة.

## 2- حرب الخليج الثانية "حرب تحرير الكويت"

اثار حرب الخليج الثانية على النظام الدولي

سبق القول بان حرب الخليج الثانية تعتبر نقطة الانطلاق نحو تدشين النظام الدولي الجديد "العصر الامريكي" التي استغلتها الولايات المتحدة بصورة تدعم نفوذها في البيئة الدولية وتزيد من معدلات تراجع الاتحاد السوفيتي، الذي سيصبح بعدها السابق، وإرغامه على الجلوس في المقاعد الخلفية في إدارة ازمات وصراعات عالم ما بعد الحرب الباردة، على حد قول مستشار الامن القومي الامريكي السابق برجنيسكي"8 ".

المقصود بالنظام الدولي هنا "مجموعة القواعد والنماذج المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول، وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام والخلل عبر فترة زمنية معينة""9". وطبقاً لهذا التعريف فإن النظام الدولي عبارة عن "انماط محددة للربط بين الوحدات الدولية المكونة له". هذه الروية النظمية Systemic التي تقدمها مدرسة النظم والواقعية الكلاسكية في دراسة العلاقات الدولية وعلى راسها علماء مثل اورجانسكي، سكوت وكابلان "Kaplan، Scott, Organski" تتشابه جزئياً مع المنظور الواقعي الجديد في دراسة العلاقات الدولية، الذي هو في الاساس منظور نظمي. والذي ينظر للعلاقات الدولية وللنظام الدولي باعتباره نموذجاً فوضوياً Anarchic وليس عشوائياً Chaotic. بمعنى ان الوحدات المكونة للنظام الدولي "الدول" لا تحكمها في علاقاتها مع بعضها البعض اي قواعد او نماذج او تقيدها سلطات عليا. وذلك لانها تمثل اعلى سلطات موجودة داخل النظام نفسه. وعليه فإنها تتحرك وفقاً لما تمليه عليها مصالحها الوطنية وطموحاتها ومحاولاتها الدفاع عن نفسها في مواجهة

الاخطار الخارجية. كلا حسب موارده الداخلية وتحالفاته الخارجية وطبيعة توزيع القوة على المستوى الدولي والاقليمي ونوع توازن القوي الدولي السائد"10". وعليه فإن مصادر الاختلال والانتظام في المنظور الواقعي تعنى لديهم الاستقرار او عدمه. اما من المنظور النظمي فتعني مصادر الانتظام او الاختلال مدى تكيف واستجابة بيئة النظام الدولي وتفاعله مع المدخلات "المصالح الوطنية، الطموحات والحاجات" مع المخرجات "الاستقرار، السلم، إرضاء وإشباع الحاجات . . . الخ" من عدمه.

الفارق بين المنظور النظمي والمنظور الواقعي الجديد هو ان الواقعية الجديدة حاولت تقديم تفسير للنظام الدولي وسلوك الوحدات الدولية الموجودة داخل النظام الدولي انطلاقاً من ان الدول القومية هي وحدة التحليل الرئيسية، لكنهم لا يتجاهلون ما وراء الوحدات "البناء الدولي". الذي يعٌرفه كينيث والتز في ضوء التوازن والاختلال في صور توزيع القدرات بين وحدات النظام الدولي، وبان الاستقرار والاضطراب في النظام الدولي إنما نتيجة للتباين في توزيع هذه القدرات. بما يجعلها تمتلك القدرة على تقديم تفسير اكثر وضوحاً لتحليل سلوك هذه الوحدات. كون القوة، التي تتكون من صور متعددة واهداف متعددة، هي جوهر دراسة العلاقات الدولية"11". إن النظرية الواقعية الجديدة مدرسة نظمية بالاساس، لكنها متطورة واوسع نطاقاً من تلك الكلاسكية التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية. التي لا تحاول تقديم تفسير لعمل هذه الوحدات مجتمعة. اللهم الا في حالات اتباعها لاستراتيجيات التوازن الدولي. وهو ما جعل والتز يتهمها بالاختزالية.

إن المدرسة الواقعية الجديدة تدور في فلك الدول القومية والطبيعة الفوضوية لهذا النظام. بينما المدرسة النُظمية "في راى حسن بكر" تحاول انطلاقاً من اصولها الفكرية والنظرية تقديم مفهوم وتفسير نظري لطبيعة عمل النظام الدولي على اساس ان العلاقات الدولية نموذجاً مستقراً يمكن تفسير وتحليل انماط وصور التفاعل والتعامل بين الوحدات الرئيسية فيه والمتمثل

في الدول القومية.

"فكرة النظام الدولي باتت تستهدف التوصل إلى القوانين والنماذج السلوكية المتكررة في عمل البيئة الخارجية للنظام المحلى "النسق الدولي" وبالتالي بيان مظاهر ومصادر الانتظام والخلل. ومن ثم التوصل إلى عموميات لها منطوق شبيهه بالقوانين Low-like Statement فيما يتعلق بتطوير سير العمل بين وحدات العلاقات الدولية في عالم اليوم""12 ".

اما النظام الدولي الجديد الذي اعقب سقوط الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية فيعرف على انه "مجموعة من القيم والسلوكيات لم تكن معروفة من قبل. تولف انقلاباً في شكل ومضمون التوازن الدولي الذي ساد قبل مجيء التسعينات. ولكنها بالقطع لم تخلق نظاماً عالمياً مستقراً او عادلاً ترضيه جميع شعوب الارض""13". هذه القيم والسلوكيات الجديدة يتعرف على انها تغيرات نظامية Systematic Changes "عند غيلبين" او تغيرات هيكلية Structural Changes "عند والتز""14". وكلهما يحدث على مستوي النظام.

إن المدرسة الواقعية البنيوية Structural Realism التي يعتبر والتز رائدها الاول، جنباً إلي جنب مع مفكرين مثل غيلبين وميرشايمر، ترى ان اي نظام دولي لا يمكن اعتبار إحدى مراحله جديدة الا إذا كان التغيرات الحادثة في البناء والهيكل العام القائم لهذا النظام تغيرات جوهرية.

"إذا تغيرت الظروف التي تسعى النظرية لتفسيرها، فإن هذه النظرية لم تعد تصلح للتطبيق. ولكن يحق للمرء ان يسال ما هي هذه التغيرات التي قد تجعل من النظام السياسي الدولي غير قابل للتفسير في ظل استمرار مثل هذه النظريات التقليدية؟ تغيرات النظم Changes–of–System ستؤثر بينما التغيرات داخل النظم Changes–in–System لن تؤثر. إن تغير وسائل النقل والموصلات والاتصالات وطرق الحرب على سبيل المثال لها تاثير كبير على تحديد كيفية تفاعل الدول مع بعضها البعض. وذلك لانها تقع على مستوى

الدول. وفي التاريخ الحديث، وربما عبر التاريخ البشرى، كان التوصل إلى السلاح النووي اهم هذه التغيرات""15".

تعتبر حرب الخليج الثانية مثالا لتغيرات النظم، وذلك لانها شهدت تغييراً في بنية النظام الدولي والاقليمي في الشرق الاوسط، ولانها من جانب اخر شهدت تحولاً جذرياً في طريقة استخدام وسائل الاتصال نتاج الثورة الصناعية الرابعة القائمة على نظم الاتصالات الكوكبية والاقمار الصناعية والتحكم عن بعد، وكذلك في وسائل النقل وطرق الحرب. ومن جانب ثالث، فإن هذه الحرب كانت حجر الاساس في تراجع دور القوة الدولية الاخرى "القطب السوفيتي" من الساحة الدولية. وهو يعتبره والتز تغييراً هيكلاً مؤثراً على طبيعة النظام الدولي والتي تعتبر، نتيجة لذلك، نقطة انتقال وتحول في النظام الدولي من مرحلة لاخرى"16".

قام احد ابرز الباحثين العرب في مجال الصراع الدولي برصد اهم المتغيرات التي برزت بشكل حاد في النظام الدولي عقب انتهاء حرب الخليج الثانية. وهى المتغيرات التي جعلت هذا الباحث يؤكد "ان هناك مجموعة من القيم والسلوكيات التي تؤكد بزوغ نظاماً دولياً جديداً عن ذلك السائد قبل حرب الخليج الثانية""17". اما عن اهم هذه المتغيرات فهي بإيجاز كالاتي:

أولاً: ظهور نظام دولي أحادي القطبية:

هذا النظام/الوضع الدولي يهيمن عليه طرف واحد مسيطر يتصرف بطريقة احادية الجانب في شئون العالم: هذا الطرف الاوحد هو الولايات المتحدة الامريكية. التي وجدت نفسها عقب حرب الخليج الثانية في وضع دولي لم يسبق له مثيل في التاريخ البشرى كله. حيث ظلت الولايات المتحدة اقوى الاطراف الدولية عسكرياً واقتصادياً ودبلوماسياً وثقافياً. بصورة جعلت البعض يعتقد ان التاريخ البشري وتطوره وصراعاته الايديولوجية والفكرية قد حسمت لصالح الافكار الليبرالية والراسمالية، التي تتصدر الولايات المتحدة

معسكرها"18". هذه القوي اصبحت الفاعل الرئيسي والمحرك الرئيسي لدفة العلاقات الدولية فى ظل غياب وجود اي منافس او تهديد قريب المدى لها من جانب اخر.

ثانياً: صعود الظاهرة الاصولية على امتداد العالم:

بعد اختفاء الشيوعية كاحد اعظم الافكار البشرية في التاريخ وسقوط المعسكر الاشتراكي السوفيتي، اصبحت الراسمالية هي الفكر المهيمن في النظام الدولي. وهو ما جعل الوحدات الدولية تنكفي للداخل وتحاول ان تجد في تراثها الحضاري والعقائدي والديني افكاراً وقيماً وايديولوجيات وطنية، تكون محفزاً ومحدداً لدورها الخارجي والدولي. وكخط دفاع اول واخير عن استقلالها في مواجهة الافكار الليبرالية والراسمالية والبروتستانتية الغربية. وهو ما وفرته الافكار الاصولية العنيفة على امتداد المعمورة. من الجماعات الأصولية الاسلامية، والنازية الجديدة وبادرمانهوف في المانيا، والالوية الحمراء في إيطاليا، وحركة اوم شيزيكيو في اليابان وغيرها. هذه الافكار جعلت الايدلوجيات والاطروحات الخاصة بصراع الحضارات تاخذ منحنى صاعداً لاعتقاد البعض انها فسرت الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة. الا ان تحليل الوقائع الدولية جعل البعض الاخر يًدعى "وهو محقاً في ذلك" ان الحروب القادمة ستكون حروبا قومية وليست حضارية كما يًدعى هانتنجتون"19".

ثالثاً: تحول مبدا التوازن الدولي الذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية من توازن القوى إلى مبدا توازن المصالح:

بمعنى ان العالم، وطبقا للمدرسة الليبرالية في دراسة العلاقات الدولية، قد اخذ توسع نطاق التعاون والتبادل والاعتماد المتبادل فيه حيز هائل. بصورة جعلت البعض يرى ان المدرسة الواقعية التي ظلت مهيمنة على تفسير العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في طريقها للافول. وان افكاراً مثل

توازن القوى، توازن التهديد، وسياسات التحالف العسكري وغيرها من الافكار الواقعية سوف يحل محلها افكار مثل السلام الديمقراطي والاعتماد المتبادل والارتباط المؤسسي. وهو الامر الذي سيساهم بصورة كبيره في استقرار النظام الدولي ودخوله لحالة من الانسيابية والسيولة وسيادة انماط التعاون الدولي بين وحداته. وذلك نتيجة اتجاه الوحدات الدولية لنبذ اسلوب استخدام القوة العسكرية كسبيل لإدارة وحل مشاكلها الخارجية، والاتجاه نحو التبادل والتعاون الاقتصادي والدبلوماسي والثقافي لتوسيع نطاق الاتفاق الدولي وتضيق نطاق الخلاف"20".

رابعاً: انتقال ساحة الصراع الدولي واطرافه من صراع بين الشرق والغرب حول روح اوروبا في الشمال إلى صراع بين الشمال والجنوب:

إن غياب القطب الثاني من الساحة الدولية ترك دول الجنوب دون غطاء يقيها تقلبات عالم ما بعد الحرب الباردة. إن اعتماد هذه الدول بصوره كبيرة على المعونات والمساعدات الخارجية التي كان الاتحاد السوفيتي يقدمها لها، لمواجهة تحديات واخطار فترة ما بعد الاستقلال الوطني قد نضب منابعه. وفى ذات الوقت مازالت التحديات والمخاطر التي توجه هذه الدول قائمة بصوره كبيرة. بل إنها قد تضخمت بفعل اتساع الفجوة التكنولوجيا والحضارية الهائلة مع الغرب. وهو ما وضعها بين فكي رحى. إما التبعية للخارج وإما السقوط في براثن الدول الفاشلة التي تنتظر التدخل الدولي لانتشالها من الانهيار. وهو ما يعنى عودة الاستعمار الغربي للجنوب مرة اخرى، بعد اقل من خمسون عاما على خروجه. وهو ما يعنى، ايضا، استمرار الجنوب في التبعية للشمال، وعدم قدرته على منافسته. في ظل تزايد معدلات انفجار الصراعات العرقية والاجتماعية الممتدة في مناطق مثل افريقيا واسيا واوروبا الشرقية. وبصوره اصبح معها العالم والنظام الدولي فيما بعد الحرب الباردة غير مستقر بصوره كبيرة"21" .

خامساً: انفجار الصراعات الاجتماعية والقومية الممتدة Protracted التي لم

تحسم نتائجها إبان الحرب الباردة في مناطق عديدة من العالم:

هذه الصراعات بفعل هيمنة دراسة الصراع بين القطبين اثناء الحرب الباردة تم تهميشها بصورة كبيرة. وهو ما ظهرت نتائجه الكارثية عقب سقوط القطب السوفيتي. حيث شهد العالم انفجار بؤر هذه الصراعات في وجه القوى الكبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة. فمن تحلل الامبراطورية السوفيتية إلى دويلات وانفجار الصراع العرقي والديني في إقليم البلقان 1993، وفي مناطق مثل رواندا 1990 وشرق افريقيا كالصومال 1993 والسودان 1995 وكوسوفا 1999 وغيرها. فقد احصي عالم الصراع الدولي روبرت غار "Gurr" في عمله واسع التداول "اقليات في خطر" حوالي 233 جماعة هوية على امتداد 93 دولة في حالة صراع عرقي او طائفي"22 ".

سادساً: ظهور بوادر حرب باردة جديدة عبر الاطلنطي بين حلفاء الامس في مواجهة الشيوعية:

إن انهيار الاتحاد السوفيتي قد كشف عن جوانب الاختلاف الكبير بين شاطئ الاطلنطي. فوجود الاتحاد السوفيتي كعدو وتهديد مشترك بين الولايات المتحدة واوروبا الغربية جعل القوتين تغض النظر عن خلافاتهما الثنائية، وتتحالف سوياً من اجل مواجهة هذا العدو المشترك. اما بعد زوال هذا العدو فإن كلا القوتين اخذت في الالتفاف لمصالحها القومية والوطنية بعيدا عن الاخر. بصوره جعلت البعض يعتقد ان الولايات المتحدة واوروبا في سبيلهما للوقوع في نوع من صراع المصالح، وإن لن يتعدى هذا مستوى هذا الصراع الجانب الاقتصادي منه.

إن تاسيس الولايات المتحدة لمنظمة حرية التجارة في امريكا الشمالية "بالشراكة مع كندا والمكسيك" وتوسيع نطاق انغماسها في مناطق استراتيجية في العالم مثل الشرق الاوسط بعد حرب الخليج، واوراسيا والباسفيك بعد السقوط السوفيتي جعل اوروبا تُسرع من معدلات اندماجها وتكاملها الاقليمي،

والسعي نحو توسيع حدود الاتحاد الاوروبي ليمتد من جبال الاورال شرقاً إلى الاطلنطي غرباً "ما كان يدعو إليه ديجول". بل وبدات اوروبا في السعي نحو بناء جيش اوروبي للخروج من القيد الامريكي والمظلة النووية الامريكية. وهو ما حدث عندما وقعت الدول الاوروبية اتفاقية السياسة الامنية والدفاعية الأوروبية "ESDP". التي تمثل في راي البعض انقلاباً جديداً في النظام الدولي الجديد. الا ان البعض الاخر يخفف من حدة هذه التوسعات ويجادل بان اوروبا تسعى جاهدة فقط لان تكون "ولايات متحدة اوربية" وليس "اتحاد جمهوريات اوروبية" لمواجهة الولايات المتحدة الامريكية"23".

سابعاً: سيادة شكل من اشكال الديمقراطية في النظام الدولي مع انهيار الحواجز الايديولوجية في الشمال وضعف حركات التحرر الوطني في الجنوب:

إن انتصار الغرب في معركته الايديولوجية مع الشيوعية في الشرق جعل البعض يعتقد خطأً، تحت تاثير نشوة الانتصار على الشيوعية، ان القيم والمعايير والهويات "وبالتالي الايديولوجيات" الموجودة في الغرب تصلح للتطبيق على باقي سكان المعمورة. فبدا طوفان التبشير بنشر القيم والافكار الليبرالية والراسمالية على مستوى العالم. خاصة بعد انتشار وتوسع اعداد الدول التي تحولت للديمقراطية "المقرطة" والتي اسماها هانتنجتون بالموجة الثالثة الديمقراطية. التي وجدت في امريكا اللاتينية واسيا واوروبا الشرقية، وإن ظلت مناطق إقليمية بعيدة نسبياً "استثنائية بتعبير فريد هاليداي Holiday" عن نطاق هذه الموجة مثل الشرق الاوسط وإفريقيا الوسطى ودول جنوب الصحراء"24".

اما عن التاثيرات الاقليمية التي احدثتها هذه الحرب على النظام الاقليمي في الشرق الاوسط فهي فعلياً تعتبر من اهم اللحظات التاريخية التي حّولت المسار التاريخي لمنطقة الشرق الاوسط. فكما كان وعد بلفور 1917 نقطة تحول رئيسية في مسار الشرق الاوسط خلال الربع الاول من خلال القرن العشرين، ثم حرب السويس، وحرب اكتوبر 1973 في الربع الثالث، تاتى حرب

الخليج الثانية في الربع الاخير من القرن العشرين كنقطة فاصلة في تاريخ العرب الحديث. لن يقل تاثيرها عما سبقها، إن لم يكن يزيد"25 ".

اثار حرب الخليج الثانية على النظام الاقليمي العربي والخليجي

كباقي الاحداث الجوهرية في التاريخ كان لحرب الخليج الثانية اثاراً على كافة جوانب الحياة في المنطقة. سواء على المستوى السياسي والاستراتيجي، الاقتصادي والدبلوماسي، الاجتماعي والفكري والشعبي. بصورة باتت المنطقة العربية مختلفة تماماً عما كانت عليه قبل يوم الثاني من اغسطس 1990. ويمكن إجمال التاثيرات التي احدثتها حرب الخليج الثانية على الشرق الاوسط عامه ومنطقه الخليج العربي بصورة خاصة في العديد من المتغيرات. هذه المتغيرات هي كالاتي:

أولاً: توسيع نطاق الارتباط العربي . الغربي مع هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة:

إن سقوط الاتحاد السوفيتي قبيل الازمة بشهور ترك القوى الدولية الاخرى عامة، والولايات المتحدة بوجه خاص، تتصرف في مقدرات واتجاهات الازمة كما يحلو لها. وظلت كما كانت المسيطر الفعلي على المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية"26".

إن الشرق الاوسط عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة في راى الكثير من علماء العلاقات الدولية للشرق الاوسط لم تكن ابداً منطقة نفوذ سوفيتي في اي وقت منذ بداية القرن العشرين وصعود الامبراطورية السوفيتية كقطب ثاني في النظام الدولي. بل كانت دوماً منطقة نفوذ غربية بصورة عامة، وامريكية بصورة خاصة طوال القرن العشرين"27". حيث ترتبط الولايات المتحدة ومصالحها الخارجية ارتباطاً وثيقاً بمنطقة الشرق الاوسط. إما بسبب الموقع الجيوستراتيجي المتميز وإما بسبب البترول، دعامة الثورة الصناعية، او بسبب إسرائيل. باعتبار ان هناك التزاماً اخلاقياً امريكياً تجاه الدولة العبرية

بالحفاظ على وجودها واستقرارها"28". وعليه فإن استمرار سيطرة الولايات المتحدة على الشرق الاوسط ليس بالمتغير الجديد على الشرق الاوسط. لكن الجديد هنا هو اختفاء الطرف الدولي المنافس لها على هذه المنطقة وهو الاتحاد السوفيتي واختفاء، او تحييد، قوة احد المنافسين "الرافضين" للهيمنة الامريكية من داخل النظام ذاته وهو العراق. وعليه فإن الاوضاع في الشرق الاوسط لم تتغير كثيراً عما كانت عليه قبل الحرب"29 ". ويبرر اصحاب الراي القائل بعدم تغير الشرق الاوسط بعد حرب الخليج "مثل فريد هاليداي" موقفهم هذا استناداً على بعض الحقائق الاتية"30":

1- استمرار تبعية المنطقة اقتصادياً للقوى الدولية الغربية، وخاصة الولايات المتحدة. فباستثناء البترول فإن هذه المنطقة، وفقاً لهاليداي، لا تُصدر الا العنف.

2- استمرار وجود النظم التسلطية والديكتاتورية في الحكم، والقائمة بصورة اساسية على اسس عقائد او دينية متعصبة.

3- سيطرة مبدأ الشك والريبة على التفاعل بين النظم والشعوب داخل هذا النظام الاقليمي. والذي يعتبر من اكثر المناطق في العالم توتراً، وفى نفس الوقت من اكثر المناطق تسليحاً في العالم.

4- استمرار قمع النظم الديكتاتورية للحريات الفردية ولحقوق الانسان في هذه المنطقة من العالم. سواء اكانت هذه الحريات فردية "كحرية الراي وحرية الاعتقاد" او حريات جماعية "كحرية الاجتماع او التظاهر". وهو الامر الكفيل بتحويل هذه المنطقة لمنطقة اصولية ذات ايديولوجية تشجع على استخدام العنف، او ما آسماه فريد هاليداي بالشرق الاوسط الاسلامي

في راى عالم اخر مثل مايكل هدسون "Hudson" فإن الربط بين اوضاع الاستضعاف الاقتصادي وانتهاك حقوق الانسان في الشرق الاوسط فيما بعد حرب الخليج سيجعل هذه المنطقة تتجه لتبني بديل وطني وقومي اخر هو

الاسلام السياسي. الذي سيتضافر مع ضعف مستوى المعيشة وانخفاض معدلات النمو. بصورة ستؤدي لصعود ما آسماه بسيادة منطق "الاستبعاد Exclusion" على الشرق الاوسط. كبديل قومي وديني لمقاومة هذا الانتشار الامريكي"31". خاصة في ظل نرجسية وانعزالية التيار الليبرالي البديل، او في التضييق الذي تمارسه الحكومات على التيار القومي "الناصري" الذي مازال يعيش على اطلال الماضي، ويعتمد على شعاراته البلاغية الجوفاء البعيدة عن ارض الواقع. ولم يحاول تطوير خطابه ومشروعه السياسي والحضاري.

ثانياً: ضخامة حجم الاضرار باقتصاديات "الكلية والوطنية" دول الشرق الاوسط، وتراجع معدلات التنمية:

إن الطفرة التي احدثتها ارتفاع اسعار النفط خلال عقد السبعينات، والتي قادت إلى توسيع نطاق التنمية ورفع مستوى المعيشة في الدول المصدرة للنفط بصورة فاقت حتى بعض اوضاع الدول الصناعية في الشمال قد ضاعت ادراج الرياح نتيجة حرب الخليج الثانية. إن تكلفة حرب الخليج الثانية تخطت حدود الخمسة وستين مليار دولار. دفعت منها السعودية حوالي 16.2 مليار دولار، والكويت حوالي 16.58 مليار دولار، ودفعت الامارات العربية المتحدة وحدها حوالي 40 مليار دولار. بإجمالي حوالي 55% من إجمالي تكاليف هذه الحرب"32 ".

ساهم ارتفاع الدخل القومي، نتيجة ارتفاع اسعار النفط، لدول مجلس التعاون الخليجي في إضعاف تاثير إسراف هذه الاموال على الاوضاع الداخلية لهذه الدول بعد حرب الخليج على الدول المجاورة لدول الخليج. وذلك نتيجة استقطاع جزء من المعونات التي تقدمها هذه الدول الغنية لجيرانها العرب "الفقراء". إلى جانب عودة ملايين من العمالة العربية الموجودة في الخليج لبلادهم، في بلاد مثل اليمن وفلسطين والاردن والجزائر والسودان، نتيجة لمواقف حكوماتهم من الغزو العراقي للكويت.

إن مبلغ الخمسة وستون مليار دولار كانت كافية لتمويل كافة مشروعات التنمية في العالم العربي لمدة عقود ثلاثة قادمة، على حد قول محمد حسنين هيكل، بدلاً من إنفاقها لدفع مصاريف وتكاليف الحرب الامريكية على العراق. والتي حصد فيها الاطراف الدولية-الغربية مكاسب تفوق حجم مصروفاتهم التي دفعوها في هذه الحرب. فيذكر "حسانين هيكل على سبيل المثال" ان الولايات المتحدة الامريكية قد جنت من وراء حرب الخليج الثانية حوالي 54 مليار دولار، بينما كانت تكلفتها 31 مليار دولار. اي بصافي ربح مقداره 23 مليار دولار. وربحت بريطانيا من وراء الحرب ضعف ما دفعت. فقد دفعت المملكة المتحدة حوالي ثلاثة مليارات دولار وجنت حوالي ستة مليارات دولار. بل ان إسرائيل التي لم تشارك في الحرب حصلت على مساعدات مالية من الولايات المتحدة عام 1991 على حوالي ستة مليارات دولار تعويضاً لها عن الاضرار التي اصابت اقتصادها جراء الحرب "!" بينما حصلت دولة مثل مصر، التي كانت اول المشاركين في الحرب بالرجال والعتاد، على ثلث هذا المبلغ فقط"33".

إن حرب الخليج الثانية وإن كانت قد نجحت في إزالة العدوان والعامل الرئيسي لعدم الاستقرار في الخليج والمنطقة الا إنها قد اصابت باقي النظام الاقليمي بفيروس وآفة الاضطراب بين وحداته التي لا تملك وبين تلك الممالك الغنية على المدى البعيد.

ثالثاً: إعادة هيكلة بنية التسليح العربية"34":

إن الدرس الذي تعلمته الولايات المتحدة خلال حرب 1973 كان الحيلولة دون انتصار السلاح السوفيتي والتفكير العسكري على مثيله الامريكي. فهذا الامر كفيل بزعزعة الهيمنة الامريكية في المنطقة وعبر العالم. وقد اثبتت التجربة التاريخية في حرب الخليج الثانية صحة هذه المقولة. فعندما انهارت الدفاعات الاستراتيجية العراقية "السوفيتية التسليح والتفكير" امام التقدم

التكنولوجي والعسكري الامريكي بات واضحاً لجميع الاطراف الدولية ان العصر السوفيتي في المنطقة قد ولى بدون رجعة. وان الدب الروسي بات دون مخالب. وهو ما يحدو بالاطراف الموالية له مراجعة استراتيجياتها العسكرية والاستراتيجية ونظم تسليحها، على ضوء التوازن الجديد الذي احدثته الحرب.

إن الشرق الاوسط وطبقاً لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بواشنطن "CSIS" وتقرير التوازن العسكري العالمي الذي يصدره سنوياً المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية "IISS" يعتبر من اكثر المناطق تسليحاً في العالم Militarization. حيث يبلغ المعدل العالمي للإنفاق على التسليح من إجمالي الناتج القومي الاجمالي حوالي 2.3% سنوياً. بينما تبلغ نسبته في الشرق الاوسط حوالي 17%. ومقارنة بـ 2.7% لدول حلف الناتو وحوالي 1.9% لدول شرق اسيا. وكذلك تصل نسبة الاسراف على التسليح من إجمالي المصروفات الحكومية لحوالي 33% لدول الشرق الاوسط. مقارنة بـ 8% لدول حلف الناتو وحوالي 10% كمعدل عالمي. وهى الارقام التي تجعل من منطقة الشرق الاوسط من اهم بؤر التوتر وعرضة للاضطراب وبزوغ سباقات للتسلح واندلاع الحروب الاقليمية المحدودة النطاق. في ظل سيطرة الشعور بالارتياب وعدم الثقة بين وحدات هذه المنطقة"35".

هذا التحول في هيكل النظام الدولي جعل اغلب وحدات النظام الاقليمي في الشرق الاوسط تتجه لشراء الاسلحة من الاسواق الامريكية بصورة فجة ومبالغ فيها. خاصة في ظل عدم وجود تهديد حقيقي لها من قريب او بعيد. ومن جانب اخر ارتفاع اسعارها بصورة كبيرة، وعدم وجود موارد بشرية كافية لتشغيلها او التدريب عليها. وهو ما يجعلها في التحليل الاخير مجرد كميات من الحديد "الخردة" لا قيمة لها.

رابعاً: ارتفاع معدلات ومؤشرات التوتر والاستقطاب الاقليمي والدولي:

ادى وقوف بعض الدول مثل اليمن والاردن والسلطة الفلسطينية والجزائر والسودان إلى جانب صدام حسين لتوسيع الهوة السياسية والشعبية بين هذه الدول وشعوبها، بصورة باتت معها العلاقات العربية . العربية متوترة بصورة كبيرة. خاصة بين مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي واليمن.

لقد حطمت حرب الخليج الثانية اصنام الوحدة العربية واوهام الرابط القومي والديني بين الدول العربية. بقيام العراق بغزو الكويت، كبادرة منه لاحتلال دولة عربية اخرى لاول مرة في القرن العشرين. إن الشعب العربي من الخليج إلى المحيط رفض مثل هذا العدوان الغاشم على دولة الكويت، لكنه في ذات الوقت رفض طبيعة وشكل التدخل الدولي لحل الازمة. وهو الرفض الذي فسرته الكويت "ودول الخليج عموماً" على إنه تاييداً للعراق اكثر منه حرصا على مستقبل شعب العراق.

إن الولايات المتحدة عقب حرب الخليج باتت القوى العظمى الوحيدة الموجودة في النظام الدولي والقوة المهيمنة فعلياً على الشرق الاوسط. وباتت "ثالثاً" في اعتبار الكثير من دول الخليج حصن الدفاع الوحيد عنها في مواجهة طموحات بعض القوي الاقليمية كالعراق وإيران بوزنهما الديمغرافي والعسكري الهائل"36". مثل هذه التغيرات اظهرت حالة من الاستقطاب الدولي والاقليمي تجاه قوى دولية وإقليمية معينة على حساب القوى الدولية الاخرى. فقد انحازت اغلب ممالك الخليج لصالح الولايات المتحدة، بعد الدور الذي لعبته في حماية الاراضي الكويتية والسعودية والاماراتية، على الرغم من الدور الكبير الذي قامت به قوى دولية اخرى مثل اليابان والمانيا او قوى عربية إقليمية مثل مصر وسوريا. وهو ما حدا بمحمد حسنين هيكل للقول بان حرب الخليج الثانية قد جني ثمارها المفتعل الرئيسي لها وهي الولايات المتحدة.

على جانب اخر فإن حرب الخليج الثانية كانت بمثابة إثباتاً لا لغو فيه عن عمق الازمة بين الدول العربية الغنية وتلك الفقيرة. حيث رات ممالك الخليج

الصغيرة الغنية إنها محل "حسد" واحيانا كثيرة محل "حقد" من جانب بعض جيرانها واخواتها الدول العربية الكبيرة "والفقيرة". بصورة قد تشّرع استخدام القوة العسكرية ضدها. هذه الفجوة الاقتصادية ولدت نوعاً من التوتر والريبة في التعامل بين الشعوب العربية وبعضها البعض. حيث بدات دول الخليج في طرد العمال اليمنيين والفلسطينيين والجزائريين والسودانيين من اراضيها، والحد من اعداد العرب على حساب التوسع في اعداد العمالة الاجنبية "الهندية والباكستانية خاصة والغربية عامة". وهو ما سبب إحساساً مريراً لبعض الدول العربية وشعوبها، التي تعاني قوتها البشرية من تعطل دائم لعدم وجود فرص عمل داخل بلادهم، نتيجة ارتفاع معدلات البطالة. وهو ما جعل كل دولة عربية تقوم بالاهتمام بشئونها الخاصة، دون الالتفاف لمصالح الدول العربية الاخرى، كما كان الحال قبل الحرب. فقد اثبتت سلوكيات صدام الاجرامية ضد الكويت والمملكة العربية السعودية صحة الدعاوي القائلة بالارتباط الوظيفي الهيكلي بين كافة وحدات النظام الاقليمي العربي. فاي فعل تتخذه اي دولة عربية تكون لها اثاره وعواقبه الوخيمة على باقي الدول العربية"37".

خامساً: بروز قوي وفاعلين جدد New Actors في المنطقة واختفاء اخرى:

إحدى تعريفات الحرب تعرفها على إنها "استخدام القوة العسكرية والوسائل الاكراهية لتغيير الوضع القائم". هذا التغيير يصاحبه بالتاكيد وجود قواعد جديدة وقيم ولاعبين جدد على الساحة بعد انتهاء هدير المعارك. وفي حرب الخليج الثانية، التي احدثت تغيرات بنيوية على كافة المستويات الدولية والاقليمية والمحلية، فإن اول الفاعلين الدوليين الذين اختفى دورهم تدريجيا هو الاتحاد السوفيتي السابق. الذي رحل عن الشرق الاوسط بعد هذه الازمة، مقابل بزوغ فاعلين دوليين جدد على الساحة مثل اليابان والمانيا الجديدة "الموحدة" وبعض الفاعلين الغير رسمين مثل منظمة الامم المتحدة، ممثلة في قوات حفظ السلام. اما على الجانب الاقليمي، فإن صعود المملكة العربية السعودية لتصبح قاطرة المنطقة وصاحبة اكبر نفو فيها بما تملكه من موارد

بترولية، ولعمق ارتباطها الثنائي مع القطب الاوحد، جعلها تزيح بعض القوى الاقليمية الكلاسيكية مثل مصر وسوريا وإيران وتركيا جانباً لصالح تدعيم اوضاعها. كذلك ساعدت هذه الحرب على تاكيد هيمنة السعودية الكاملة على منطقة الخليج ودوله الاعضاء في منظمة مجلس التعاون الخليجي. بصورة جعلتها في نظر البعض مثل "إسبرطة". ستظل مسيطرة على المنطقة لعقود قادمة، وبدأ الحديث عن ما يسمي بـ "السلام السعودي Pax Saudica" في منطقة الخليج العربي.

"إن السعودية ستصبح 'إسبرطة العرب' او 'إسرائيل العرب'. فالسعودية تقوم بتدريب وإعداد جيشها الخاص، وتقوم بشراء اكثر الاسلحة تطورا في العالم. وستظل السعودية متحكمة في الولايات المتحدة الامريكية للحصول على دعمها ومساندتها لها في وقت الازمات""38".

من جانب اخر، فإن الدور المحوري والجوهري الذي كان يقوم به العراق وإيران في صياغة مستقبل الخليج العربي طوال الحرب الباردة باعتبارهما اكبر قوتين "ديمغرافياً وعسكرياً" لن يكون مثلما كان بعد حرب الخليج. حيث ستصعد دولاً اخرى مثل السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت، وبعض التكتلات والتجمعات الاقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي لتحل محلها في عالم ما بعد الحرب.

سادساً: وجود نظام شرق اوسطي جديد لم يكن معروفاً من قبل. تشارك فيه دولاً غير عربية بفاعلية"39":

من الاثار الجوهرية التي احدثتها حرب الخليج الثانية هي صعود بعض القوى الاقليمية ودول الجوار الاستراتيجية "غير العربية" للعب دوراً جوهرياً في صياغة وتشكيل الاحداث في المنطقة. إن دولا مثل إيران وتركيا وإسرائيل اصبحت هي القوى المسيطرة على المنطقة خلال العقد الذي تلي حرب الخليج الثانية. حيث شهد هذا العقد تراجع دور القوى العربية التقليدية "مصر وسوريا

والعراق" او الاقليمية مثل إيران. إما لضعف الموارد وتراجع مستويات التنمية واهتزاز دعائم الاستقرار الداخلي. او للخطر الدولي المحدق بها مثل الحال في العراق لصالح قوى غير عربية وغير مسلمة مثل إسرائيل.

على الجانب الاخر فإن هذا الشرق الاوسط الجديد صاحبته تغيرات جوهرية في منظومة القيم والحاجات الاساسية والمصالح الحيوية. فقد تم نبذ الحرب كطريقة وحيدة لحل الصراع العربي الاسرائيلي. واتخذ العرب من استراتيجية "الارض مقابل السلام" كخيار استراتيجيي وحيد للتعامل مع إسرائيل "!" ومن جانب ثالث فإن اغلب انظمة الحكم في المنطقة اخذت في توسيع نطاق التحول الديمقراطي تحت وابل من الضغوط الدولية والخارجية. ورابعاً الضغط على الدول الراديكالية في المنطقة "مثل ليبيا وسوريا" لنبذ استخدام العنف كوسيلة لتحقيق بعض الاهداف السياسية، وخامساً تزايد الدعاوي لإخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل.

إن هذا الشرق الاوسط الجديد وإن شهد تغيراً او اختفاء بعض القوى الدولية من حسابات التوازن الدولي في المنطقة وصعود قوى دولية جديدة مثل الصين واليابان واوروبا الغربية لم يغير من الحقيقة الوحيدة في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهى ان هذه المنطقة أصبحت منطقة نفوذ امريكي.

اثار حرب الخليج الثانية على اليمن

عندما قامت حرب الخليج الثانية لم يكن قد مر على الوحدة اليمنية اكثر من ثلاثة اشهر. حيث كانت الوحدة بين شطري اليمن في مايو 1990. وهى الوحدة التي شك الكثير من المراقبين في حدوثها او في نجاحها في البقاء. وذلك لان عوامل الفرقة والتشطير "في رايهم" اكبر من عوامل التوحد والاندماج"40". وعليه فإن الدولة اليمنية في ذلك الوقت كانت مثالا للدولة الرخوة الضعيفة على المستوى الدولي، كما في النموذج السابق الاشارة إليه، وهو ما كان يحدو

بـه "اي الـيمن" التصرف عـن طـريق انتـهاج اسـتراتيجيات التوسع الـداخلي والسعي نحو توسيع نطاق التاييد الدولي "كما اقترح نموذج لايك وايكنبيري وماستاندونو". الا ان النظام اليمنى، وعلى العكس من يطرحه هذا النموذج، قام بإتباع استراتيجيات مناقضة تماماً لذلك، مثل التوسع الخارجي، بتحالفه وتاييده للعراق. بصورة ادت على المدى القريب والمتوسط لعزلة اليمن إقليمياً ودولياً. ووصول اليمن إلي حافة السقوط ليصبح دولة منهارة، كما سنرى فيما بعد.

اثناء حدوث ازمة الخليج كان اليمن يتبؤا منصب "رئيس مجلس الامن الدولي" بالامم المتحدة. وهو ما جعل مواقفه التي اتخذتها اثناء الازمة وبعد حدوث الحرب تقع تحت دائرة الضوء، لحيوية ذلك المنصب.

لما قام الرئيس صدام حسين بغزو الكويت قامت اغلب الدول العربية بإدانة هذه الخطوة الكارثية من الجانب العراقي، ودعوه إلى الخروج فوراً والعودة لحدود ما قبل الثاني من اغسطس 1990، قبل ان تتحول الازمة الاقليمية إلى ازمـة دوليـة. تتدخل فيها القوى الدولية بصورة تصعب معها إدارتها بصورة سـليمة. وفشـلت محـاولات الرئيس المصري حسنى مبارك والعاهل السعودي الملـك فـهد، وكـذلك جـهود الـرئيس عبـد الله صـالح، للوسـاطة بـين العـراق والكـويت. حـيث عـرض هـؤلاء الرؤسـاء تعويض العراق عن الاثار والخسائر الاقتصـادية التـي تكبـدها العـراق مـن جـراء حربـه مع إيـران "حـرب الخليج 1988.1980". الا ان صدام حسين صمم على موقفه. فما كان من الدول العربية الا ان اتخذت قراراً "بالاجماع" من جامعة الدول العربية بتشكيل قوة عربية موحـدة للـدفاع عن الحـدود السـعودية والكويتيـة والاماراتيـة، وطـرد الجـيش العراقي خارج الكويت، وإعادة الوضع لما كان عليه قبل الثاني من اغسطس.

صَعدت الولايات المتحدة من حدة الازمة مع العراق، وقدمت القرار رقم 660 بتاريخ الثاني من اغسطس 1990 لإدانة الغزو والمطالبة بسحب العراق لقواته من الكويت. ثم القرار رقم 665 الداعي لفرض الحصار البحري على العراق يوم

الخامس والعشرين من اغسطس 1990 ثم القرار رقم 678 بتاريخ التاسع والعشرين من نوفمبر 1990 بشان استخدام القوة العسكرية ضد العراق تحت لواء الامم المتحدة لتنفيذ البند الثاني من ميثاق الامم المتحدة"41" . والذي يدعو إلى استخدام كافة الوسائل المتاحة لإيقاف اي عدوان او احتلال او الهجوم على دولة عضواً بها، بما في ذلك القوة العسكرية.

عارضت اليمن والجزائر والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والسودان تَدخل القوات الدولية في الازمة. ورفضت دخول قوات التحالف الدولي "قوات 33 دولة" في حرب مع العراق. وهو ما راى فيه البعض انحيازاً للعراق على حساب شعب الكويت ومعاناته. الا ان هذه المواقف فسرت من قبل الرئيس اليمنى على انها "مراعاة لمعاناة الشعب العراقي ايضا، دون نسيان معاناة شعب الكويت". فالدعوة لحل الازمة عربياً ليست ابداً دعوة للوقوف مع العراق ضد الكويت او السعودية. ظل موقف اليمن "وغيره من الدول العربية التي ساندت العراق" شوكة في حلق العلاقات اليمنية ـ الخليجية طوال عالم ما بعد حرب الخليج الثانية.

يرى البعض ان موقف النظام اليمني من حرب الخليج كان موقفاً معتدلاً بل وعروبي قومي"42". فالرئيس عبد الله صالح قالها صراحة "لا لاجتياح الجيش العراقي للكويت". وكذلك تقول بيانات وزارة الخارجية اليمنية، والتي تحدد طبيعة واتجاه وسلوك السياسة الخارجية اليمنية، بصورة قاطعة. حيث لخص احد تقارير وزارة الخارجية اليمنية مواقف اليمن تجاه ازمة الخليج على النحو التالي:

1- عدم موافقة اليمن على الغزو العراقي وضمه للكويت ومطالبته بالانسحاب.

2- ان اليمن يرفض التدخل العسكري الاجنبي في المنطقة. ويطالب بحل القضية بالطرق السلمية، وفى إطار الاسرة العربية.

3- يدين اليمن الاجراء العسكري ضد العراق الشقيق والهادف إلى تدمير القوة

العراقية.

كذلك يرى البعض ان دور اليمن لم يتوقف عند حد إعلان البيانات، بل انه قام كذلك بتقديم مبادرة لحل الازمة عندما اشتدت، وبات ان تدخل قوات التحالف الدولي امراً لا مفر منه. ففي اواخر شهر يناير 1990 اعلن اليمن مبادرته لإدارة الازمة سلمياً. والتي عرفت بمبادرة النقاط الخمس. هذه المبادرة ارتكزت على الاتي"43 ":

1- تعهد قوات التحالف بعدم اللجوء إلى القوة.

2- انسحاب القوات العراقية من الكويت.

3- تمركز قوات عربية لحفظ السلام تابعة لجامعة الدول العربية في المناطق المتنازع عليها.

4- تعهد قوات التحالف بعدم إرسال اي قوات إلى الكويت بعد انسحاب العراق.

5- قبول الاطراف بهذه النقاط تشكل لجنة مساع حميدة لحل المشاكل المعلقة بين العراق والكويت.

على العكس من الاراء السابقة فقد رات دول الخليج في الموقف الذي انتهجه اليمن اثناء رئاسته لمجلس الامن الدولي والسلوك التصويتى له على القرارات الخاصة بالازمة يتناقض تماماً مع الموقف الرسمي المعلن. بصورة جعلت اغلب هذه الدول تنظر للدور اليمني في الازمة "كانحياز" للعراق اكثر منه "وساطة" بين اطراف الازمة. فعلى الرغم من تصويت اليمن مع قرارات إدارة الازمة ست مرات، الا ان اعتراضه على بعض القرارات الحيوية، كقرار فرض المقاطعة التجارية والمالية "القرار661" وعدم إدانة الغزو العراقي "القرار660" وغيرها "انظر الجدول رقم 1" جعلت هذه الدول تعتقد ان اليمن يميل لتاييد العراق اكثر من إدانته.

جدول رقم 1

السلوك التصويتى لليمن في مجلس الامن اثناء حرب الخليج الثانية

| موقف اليمن | تاريخه | الموضوع | رقم القرار |
|---|---|---|---|
| عدم مشاركة | 2/8/1990 | إدانة الغزو العراقي والمطالبة بسحب قواته من الكويت | 660 |
| امتناع | 6/8/1990 | فرض المقاطعة التجارية والمالية | 661 |
| مع القرار | 9/8/1990 | اعتبار ضم الكويت للعراق غير قانوني | 662 |
| مع القرار | 18/8/1990 | السماح للرعايا الاجانب بمغادرة الكويت والعراق | 664 |
| امتناع | 25/8/1990 | الحصار البحري | 665 |
| ضد القرار | 13/9/1990 | عدم استثناء المواد الغذائية والادوية من العقوبات | 666 |
| مع القرار | 16/9/1990 | انتهاك حرمة البعثات الدبلوماسية | 667 |
| امتناع | 24/9/1990 | تخويل لجنة العقوبات البعثات الدبلوماسية للمساعدة في طلب الدول المتضررة للمساعدة | 669 |
| مع القرار | 25/9/1990 | الحظر الجوي | 670 |
| امتناع | 29/11/1999 | تحميل العراق مسئولية الاضرار التي حدثت في الكويت | 674 |
| مع القرار | 28/11/1990 | اعتماد التوزيع السكاني والديموغرافي الذي قدمته الكويت | 677 |
| ضد القرار | 29/11/1990 | بشان استخدام القوة ضد العراق | 678 |
| امتناع | 2/3/1990 | بخصوص وقف العمليات العسكرية | 686 |
| امتناع | 3/3/1990 | الخاص بوقف إطلاق النار | 687 |

المصدر: محمد عبد الملك عبد الكريم المتوكل: "موقف اليمن الشعبي والنخبوي والرسمي من ازمة الخليج". موجود في: "ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي". اوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، 1991. " بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1991". ص. 137.

اما عن الموقف الشعبي اليمني، فقد خرج الشعب اليمنى برمة ابيه لإدانة الغزو العراقي للكويت. الا انه قد خرج ايضا على راسه لإدانة التدخل الامريكي في الازمة، ورفض دخول القوات الدولية لمحاربة العراق الوحيد. وهو الرفض الذي تطور فيما بعد للقيام بالاعتداء على بعض سفارات الدول العربية المؤيدة

لدخول الحرب ضد العراق مثل مصر والسعودية وسوريا"44 ". حيث راى الشعب اليمنى ان العراق قد وقع ضحية مؤامرات امريكية . صهيونية لتدمير قدراته العسكرية والتكنولوجيا لصالح قوى إقليمية اخرى مثل إسرائيل. وبتؤاطو اطراف عربية مثل مصر والسعودية وسوريا. التي انهارت شعبيتهم في اليمن بصورة وبشكل مخيف"45".

ادى موقف النظام اليمنى من ازمة الخليج ومن حرب الخليج الثانية إلى عدة نتائج ذات اثار سلبية على الاوضاع الداخلية اليمنية والخارجية علي النحو التالي:

أولاً: تربص بعض القوى الدولية الكبرى باليمن لموقفه من الازمة

فالدول التي ساندت العراق ضد الكويت وضد التدخل الدولي في الازمة دفعت ثمناً غالياً جداً لاتخاذها مثل هذه المواقف والسلوكيات. فالاردن قد واجه ضغوطاً لا حصر لها من الولايات المتحدة واوروبا. وتم نفى الفلسطينيين وطردهم من الخليج بصورة اصبحوا معها كما يدعى جيمس آكينز "Akins" "اليهود العرب" الذين طردوا من اراضيهم ومن الاراضي المستقرين بها. لا وطن لهم سوى صالات المطارات ولا هوية لهم سوى جوازات سفرهم "على حد قول محمود درويش". اما اليمن فقد واجه بعد انتهاء الحرب بيئة دولية معادية له ولوجوده. إلى جانب دعوة الولايات المتحدة والسعودية لضرورة معاقبة اليمن على مواقفه من الحرب على العراق"46". إن الدور الذي لعبه اليمن في الحرب "مع قلة موارده وإمكانيته المادية" جعله في موقف عسير جداً بعد انتهاء الحرب بهزيمة صدام حسين وخروجه من الكويت ووقوعه تحت الحصار. ومن جانب اخر فإن اختفاء الاتحاد السوفيتي، الحليف السابق لليمن الجنوبي، من الساحة الدولية، جعلته يقف وحيداً في مواجهة القوة المنتصرة في الحرب، وتريد إعادة ترتيب وتنظيم النظام الاقليمي من جديد في ضوء الاوضاع والتغيرات التي انتجتها الحرب. بنبذ الاعداء وتقيدهم ومعاقبة الخارجين عن الطوق. وهو ما حدث بعد اقل من ثلاث سنوات على انتهاء الحرب. عندما

اندلعت المواجهة بين السعودية واليمن بعد انتهاء المدة المتاحة لتجديد المعاهدة الحدودية بين البلدين.

ثانياً: زيادة الضغوط الاقتصادية

نتيجة للموقف الذي اتخذته الحكومة اليمنية الجديدة في صنعاء قامت الولايات المتحدة بإلغاء المعونة الامريكية لليمن، وتبعها حلفاءها الغربيين والخليجيين، والتي وصلت عام 1991/1990 لحوالي 23 مليون دولار. استمرت هذه المقاطعة طوال عقد من الزمان. حتى عادت مؤخراً لتعاون اليمن مع الولايات المتحدة في حربها ضد الارهاب الدولي. من جانب اخر فقد قطعت معظم دول الخليج معوناتها السنوية والمنح والقروض الميسرة التي كانت ترسلها إلى اليمن لمساعدته في بناء وتجديد البنية التحتية اليمنية. بل ان بعض هذه الدول "مثل السعودية والكويت" قامت بطرد ما يزيد عن مليون عامل يمني من اراضيها كرد فعل على موقف حكوماتهم من الازمة، على الرغم من عدم إبداء هذه الجاليات لاي تاييد لموقف حكوماتهم من الحرب. بل ان بعضهم قد شارك في الدفاع عن الكويت اثناء غزو العراق لها.

إن اقتطاع هذه المعونات من الجهات الدولية المانحة، بالتزامن مع ضعف موارده الطبيعية وتخلف البنية التحتية الاقتصادية في اليمن، جعل البعض يتوقع انه قبل نهاية القرن العشرين سيكون اليمن هو المثال الثاني "بعد الصومال" لما يعرف في اديبات التنمية الدولية بالدول المنهارة"47". حيث يبلغ عدد سكان اليمن حوالي 20 مليون نسمة. ويبلغ إجمالي ناتجه القومي الاجمالي حوالي 20 مليار دولار، اي ان نصيب المواطن اليمنى من الدخل القومي ما يقرب من 1000 دولار سنوياً، مقارنة بـ 27 الف دولار في دولة الامارات وحوالي 10 الاف دولار في السعودية، وحوالي 44 الف دولار في قطر. وتبلغ معدلات الامية حوالي 50% من إجمالي عدد السكان "اي نصف البلد لا يقرا او يكتب". وتفوق معدلات البطالة عن 35%، في ظل ارتفاع معدلات المواليد عن 3.4 %، مقارنة بالمعدل العالمي الذي يبلغ 1.2%. وتزيد نسبة الفقر

عن 45% من إجمالي عدد السكان"48". كل هذه الارقام جعل الحكومة اليمنية تقف عاجزة تماماً امام محاولات إشباع وتلبية الاحتياجات والحاجات الاساسية للشعب اليمنى. وهو الامر الذي يجعل اليمن يقف في مفترق طرق. على الرغم من ميل الميزان التجاري لصالح الدولة اليمينية. حيث يُصدر اليمن منتجات صناعية وزراعية بحوالي سبعة مليارات دولار، وتستورد بحوالي أربعة مليارات دولار. الا ان الاوضاع المعيشية وعدم توفر البضائع الاساسية في الاسواق وارتفاع معدلات الفساد والتضخم وتدنى الاداء الاقتصادي الحكومي وقلة حجم الاستثمارات الخارجية، جعلت اليمن بحق "رجل الجزيرة العربية المريض".

ثالثاً: تزايد معدلات عدم الاستقرار الداخلي

إن اسلوب النفي والابعاد الاجباري الذي طبقته القوى الدولية والاقليمية تجاه اليمن، نتيجة مواقفه في ازمة الخليج جعله يواجه منفرداً تحديات ما بعد توحيد شطريه الشمالي والجنوبي. وهى الوحدة التي راى فيها البعض محاولة يائسة وفاشلة، وذلك لتغلب عوامل التشرذم على عوامل التوحد. ولمعارضة اطرافاً إقليمية مثل السعودية لمثل هذه الوحدة. لانها "اي السعودية" ترى ان يمن متوحد وقوى بوزنه السكاني الذي يتعدى العشرون مليون نسمة، بالتزامن مع اكتشاف البترول في شمال اليمن، يمثل تهديداً استراتيجياً وديمغرافياً كبيراً لاكبر قوة في الخليج والجزيرة العربية. وهو الامر الذي جعلها "اي السعودية" تقوم بتمويل المحاولات الانفصالية التي تمت عام 1994 وتزكية واستضافة دعاة الانفصال عن صنعاء في الرياض، وتمويلهم وتوفير منابر إعلامية لهم "49"، عملاً بوصية الملك السعودي المؤسس عبد العزيز بن سعود القائل "خيركم من اليمن وشركم من اليمن".

من جانب اخر فإن شعور بعض الجماعات والقبائل الجنوبية بالغبن والظلم من عدم تساوى طرق توزيع الثروات والسلطات مع الشماليين، بصورة جعلت من اليمن دولة واحدة على الاوراق فقط، بينما هي في الواقع دولتين. شمالية غنية

متمدنة وجنوبية متخلفة مهمشة، غذى دعاوي الانفصال عن الشمال، بصورة مثلت تهديداً وتحدياً للحكومة المركزية في صنعاء، وصل لحد الحرب الاهلية. فقد اذكت حرب الخليج الثانية الشعور بعدم الاستقرار الداخلي في اليمن، خاصة بعد عودة العاملين المهاجرين للسعودية والكويت لموطنهم الفقير. وفى ظل ارتفاع نسبة من هم في سن العمل "65.15 سنة" بصورة تجعل من اليمن دول شابة. هذه النسبة العالية من الشباب، وفي ظل ارتفاع نسبة البطالة لحوالي 35% وارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر لما يزيد عن 45% من إجمالي سكان اليمن، جعله بالفعل على حافة الانهيار والوقوع في براثن حرب اهلية وانفصالية. وذلك لعدم قدرة الحكومة المركزية على تلبية وإشباع رغبات وحاجات الشعب اليمنى. وانصباب الاهتمام بالطرف الشمالي، مسقط راس الرئيس عبد الله صالح والنخبة الحاكمة، وتجاهل الجنوب واهله.

رابعاً: ارتفاع مستوى التوتر الاقليمي مع بعض دول الجوار

إن تجاهل الدول العربية وتربص القوى الدولية باليمن والعمل على معاقبته على مواقفه في ازمة الخليج قد اغرى بعض الدول المجاورة له للقيام بالتحرش به والتعدي على سيادته وحدوده الوطنية، بل والتدخل في شئونه الداخلية. فقد شهد العام 1994/1995 انفجاراً للتوتر بين السعودية واليمن من جانب، وبين اليمن وإريتريا من جانب اخر. بصورة جعلت البعض يعتقد ان هناك ارتباطاً بين اندلاع هذه التوترات ووجود خطة ما للتخلص من النظام اليمنى. ففي مايو 1994 قام اليمن بدحض محاولات للانفصال من الجنوب، قامت السعودية بتمويلها. وهو ما كلف اليمن حوالي سبعة مليارات دولار للحيلولة دون نجاح هذه المحاولات. وفى اواخر ديسمبر من نفس العام قامت المملكة العربية السعودية بإنزال قوات لها في منطقة عسير "منطقة الحدود المتنازع عليها مع اليمن" في محاولة لإرغام صنعاء على تمديد الاتفاقية الخاصة بترسيم الحدود بينهما والسائدة منذ نهاية الحرب العالمية الاولى "اتفاقية الطائف" وباعتبارها الحدود العربية-العربية الوحيدة التي تم ترسيمها

بعيداً عن القوى الغربية، التي كانت تحتل الوطن العربي آنذاك"50".

لم تتطور هذه المناوشات لحرباً بين البلدين لعدة اسباب منها خشية السعودية من الوزن الديمغرافى الكبير لليمن والذي يميل له على حساب السعودية، التي لا يزيد عدد سكانها عن نصف سكان اليمن، رغم إدعاء السعودية غير ذلك. وعلى الجانب اليمنى فإن اليمن راى إنه لا يمتلك من الاموال والعتاد الكافي لشن الحرب على الرياض. ومن جانب اخر خشية صنعاء من التدخل الامريكي "الاكيد" لصالح الرياض، بصورة قد تتكرر معها احداث حرب الخليج الثانية في اليمن. اما عن الصراع مع إريتريا حول جزيرة حنيش الكبرى فقد اندلع التوتر ايضا في ديسمبر 1994. حيث كانت إريتريا "المستقلة حديثاً عن إثيوبيا" تبحث لها عن موضع قدم في مضيق باب المندب، فقامت باحتلال جزيرة حنيش الكبرى الخاضعة لسيادة اليمن. والتي يتخذها اليمن كموقع لتمركز القوات اليمنية المكلفة بحماية المضيق. وقد رفض الاريتريون التنازل عنها بعد نجاحهم في الاستيلاء عليها"51". وارجع البعض هذا الموقف المتشدد للحكومة الاريترية الوليدة ربما يكون وراءه مساندة قوى دولية او إقليمية لها، مع إشارة لوجود ايدي إسرائيلية وراء إقدامها على القيام بهذه الخطوة بالوكالة عنها.

خامساً: تفاقم عزلة اليمن دولياً واقليمياً

إن العلاقات بين الدول تشبه احيانا كثيرة العلاقات بين الافراد. تتقرب وتتودد إلي اشباهها، وتنبذ وتبتعد عن المعارض والمختلف عنهم. ومن هنا فقد اخذت كافة الاطراف الدولية والاقليمية المتشابهة في المواقف والاراء، والتي وافقت على استخدام القوة العسكرية ضد العراق، على نبذ وعزل باقي الدول التي عارضت هذا الموقف. بصورة جعلت من بعض الدول والجماعات العربية "مثل اليمن والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والسودان" منفية بعيداً عن القافلة العربية. كالمصاب بالجذام او الجرب. وكذلك على المستوى الدولي. فقد اتبعت القوى الدولية العظمى في النظام الدولي "الولايات المتحدة" اسلوب العسل والخل في التعامل مع الوحدات الدولية في النظام الاقليمي العربي بعد حرب

الخليج الثانية. فغمرت حلفاءها "بعسل" المعونات والمنح الاقتصادية والعسكرية، وسقت مخالفيها مرارة النبذ والمقاطعة والتقييد الخارجي. بصورة جعلت هذه الدول تفكر ملياً في عدم محاولة معاداة ومخالفة الاستراتيجية الامريكية في الخليج والشرق الاوسط عامة. وهو ما حدث فعلاً في حرب الخليج الثالثة 2003 بصورة ملفتة للنظر. فلم يعارض الحرب على العراق سوى سوريا. اما اليمن فقد طَبق الحكمة القديمة القائلة "لقد تعلمت الحكمة من راس الذئب الطائرة". او بالتعبير الشهير للرئيس علي عبد الله صالح "علينا ان نحلق لانفسنا قبل ان يحلق لنا الغير".

مجمل القول: ان اليمن وحكومته الاتحادية تعاملت مع النظام الدول الجديد الذي اعقب حرب الخليج الثانية وسقوط الاتحاد السوفيتي "الحليف التقليدي له" باستراتيجية مخالفة تماماً لإمكانيته المادية وقدراته الحقيقة. بصورة تدل على عدم دارية وقراءة خاطئة لطبيعة هيكل النظام الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، وطبيعة توزيع القوة، وتغير طبيعة توازن القوى الذي ساد النظام الدولي عقب تبنى فيه الرئيس جورباتشوف سياسات الجلاسنوست والبيروستروكيا. بصورة ادت لتحول الولايات المتحدة لتكون القطب الاوحد في العلاقات الدولية خلال العقد الاخير من القرن العشرين. مثل هذه التحولات ادت لوقوع عواقب وخيمة على كافة المستويات وفي كافة مجالات الحياة في اليمن.

على المستوي المحلي

فقد ادى توقف تدفق المعونات الخارجية والقروض الميسرة التي تعطيها الولايات المتحدة والدول المانحة "الخليجية" لليمن إلى تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين اليمنيين عامة واهالي الجنوب خاصة. ومن جانب اخر فقد تفاقمت حدة الاوضاع المحلية الداخلية، نتيجة عدم قدرة الحكومة الوطنية في صنعاء على تلبية الاحتياجات والمتطلبات والخدمات العامة للمواطنين، نتيجة ضعف الاداء الاقتصادي اليمني وحالة العزلة والنبذ

الاقليمي والدولي التي فرضتها القوى الدولية على النظام اليمني عقابا له على مواقفه خلال حرب الخليج.

على المستوى الاقليمي

ادى وقوف النظام اليمني بجوار العراق إلى حدوث وقيعة وقطيعة بينه وبين دول مجلس التعاون الخليجي. بصورة جعلت هذه الدول توقف المعونات والمنح الاقتصادية التي كانت تقدمها لليمن، بصورة كانت لها اثارها الكارثية على مستقبل التنمية والاستقرار في اليمن طوال التسعينات. وقيام بعض دول مجلس التعاون الخليجي "كالسعودية والكويت" بطرد العمال اليمنيين من اراضيها، بصورة جعلت اليمن واليمنيين يبدون كالمجرمين والمنبوذين، لا يرضى بهم احد، حتى إخوانهم العرب.

على المستوى الدولي

فقد فرضت القوى الدولية عزلة وحصار وتقييد على التحرك اليمني في البيئة الدولية، التي اصبحت معادية لليمن ومقيدة لتحركه. وهو ما قلص من حجم تعاملاته وعلاقاته الاقتصادية والتجارية والدبلوماسية بالتزامن مع سقوط الاتحاد السوفييتي. ومن جانب اخر، فقد قطعت القوى الدولية المعونات والقروض التي كانت تقدمها لليمن لمساعدته في بناء التنمية وتحسين ظروف الحياة ورفع مستوى المعيشة.

هذه التغيرات التي واجهت السياسة الخارجية اليمنية على كافة مستوياتها كانت لها بالغ التاثير على الاوضاع الداخلية في كافة المجالات العامة. بصورة جعلت اليمن يحيا في اوضاع مشابهة للاوضاع التي كان عليها قبل عقود. حيث دفع الاقتصاد اليمني "والمواطن اليمني قبل كل شيء" ثمناً باهظاً للسلوك الذي انتهجته حكومته خلال حرب الخليج.

في المجال الاقتصادي

فقد اليمن نافذة الامل التي كانت تمده بالمنح والمعونات الخارجية لتحسين مستوى المعيشة وتحقيق التنمية. وهو الامر الذي جعل احواله في اواخر القرن العشرين لا تختلف كثيراً عنها في اوائل القرن الذي سبقه، وكان لم يمر عليه مائة عام.

في المجال السياسي

إن مقاطعة الدول الغربية عامة والخليجية خاصة لليمن وطرد العمال اليمنيين قد اصاب الفكر القومي العربي في اليمن بضربة قاصمة لا تقل عن صدمة غزو العراق. فقد تكسرت كافة الروابط القومية والدينية والثقافية والتاريخية التي تجمع العرب معاً على صخور ازمة الخليج الثانية. حيث نظر اليمنيون للمعاملة التي تلقوها من إخوانهم العرب بعد الحرب، وكانهم جرب، كدليل على إنهم باتوا طرفاً غير مرغوب به.

في المجال الاجتماعي

إن هذه الحرب ساهمت في توسيع الهوة الاجتماعية والاقتصادية بين اهل الشمال واهل الجنوب، بصورة ساعدت على زيادة مؤشرات العنف والرفض الاجتماعي والغضب من الاداء الحكومي. وهو ما ادى بعد اقل من اربع سنوات من انتهاء حرب الخليج وتوحيد البلاد إلى اندلاع حركات التمرد القبائلي الانفصالية ضد الحكومة الاتحادية في الشمال. والتي تدعو إلى إعادة تشطير اليمن وإعطاء الجنوب حق الاستقلال عن الشمال الغني.

إن عدم قراءة النظام اليمنى لطبيعة النظام الدولي وادراكه لمحدودية قدراته، وقدرات وموارد حلفائه، في التاثير على البيئة الدولية جعلته يدخل في لعبة القوى العظمى وهو بعد دولة نامية. فكان اليمن وحلفائه، العراق والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والسودان والجزائر، كمجموعة الاقزام الذين تخيلوا إنه بإمكانهم تقييد جاليفير العملاق وهو نائم ومحاولة الاجهاز عليه. فما كان من جاليفير الا ان قيدهم جميعاً وبدا في الاجهاز عليهم.

## 3- حرب الخليج الثالثة "حرب احتلال العراق"

يؤمن الواقعيون ان السلم ما هو الا "هدنة بين حربين". وبان الحرب لا تنتهي ابداً، فهي تحمل في رحمها ابداً بذور الحرب القادمة. حيث يجادل الواقعيين بان هذا هو طبائع الاوضاع في النظام الدولي الفوضوي بعد انتهاء كل حرب. إن الاسباب التي ادت إلي اندلاع الحروب ما لم تحل بصورة جذرية، فإن الحرب ستصبح صفة ذاتية ملازمة للدول ولسلوكها في النظام الدولي "وبالطبع الاقليمي". ولان اسباب الحرب متعددة "يذهب بعض الواقعيين مثل ريتشارد بايتس "Betts" وفان آيفيرا "Van Evera" للقول بان الحرب مثل الحرب، دائما ما تشق طريقها"52" فإن الذرائع والادعاءات بضرورة القيام بالحرب دائما ما يجعلها "اي الحرب" ممكنة الحدوث بصورة دائمة. إن حالة الطبيعة التي تحدث عنها توماس هوبز "Hobbes" لا تعني "كما يعتقد الكثير" الانخراط في حرب الكل ضد الكل. وإنما تعني إن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تجعل من امكانية وقوع ونشوب الحرب، نتيجة غياب محدد ومتحكم رئيسي في سلوك الدول وارد جداً. وعليه، فإن عالم ما بعد الحرب لن يكون عصراً مديداً للسلام، كما يجادل الليبراليون، بقدر ما سيكون إعداداً للحرب القادمة.

إن القوي العظمي سعياً وراء تحقيق مصالحها والعمل على استمرار هيمنتها وسيطرتها قد تنتهج كافة الاستراتيجيات اللازمة والغير لازمة، الملائمة والغير ملائمة في سبيلها لتحقيق هذه السيطرة "سيطرة جغرافية، مواردية، جيوبولتيكية ... الخ". حتي لو كانت هذه الاستراتيجية ستؤدي إلي انهيارها. فالقوي الكبري بالفعل لا يحركها سوي النهم نحو القوة، كما يذهب مورجانثو"53".

اما الليبراليون الجدد فيذهبون للقول بان النظام الدولي "وبالتبعية النظم الاقليمية باعتبارها نظماً تابعة/فرعية" بعد الحروب الكبرى يكون اكثر ميلاً للاستقرار والتوازن. حيث تمتاز فيه العلاقات بنوع من السيولة والتناغم نتيجة

الاوضاع الجديدة التي احدثتها هذه الحروب والمنظمات التي بزغت من رحم الحروب للحيلولة دون وقوعها مرة اخرى. التي تجعل الدول تمارس نوعاً من "تقييد الذات Restraint_Self" من اجل العمل على عدم تصاعد الازمات والاحداث. ومن جانب اخر الانكفاء للداخل لمحاولة معالجة اثار هذه الحروب "سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً". حيث تساعد هذه المنظمات على توفير المعلومات عن نوايا الدول الاعضاء بها، بما تفرضه عليها قوانينها وتشريعاتها التي تستوجب عدم اتخاذ قرارات منفردة من شانها التاثير على مقدرات الدول الاعضاء الاخري في نفس المنظمات. وهو الامر الذي يقلل من عملية عدم التاكد والشك في نوايا الدول الاخري واحتمال لجوء الدول للخداع والغش، بصورة تهدد بانتهاج سياسات عدوانية وصراعية، قد تتطور لاندلاع الحروب، كما يذهب الواقعيين. إن المنظمات الدولية بما تفرضه من قيود ومقيدات، وبما توفره من معلومات عن نوايا الدول، جعل من احتمال الدخول في حسابات خاطئة قد تؤدي لاندلاع الحروب عملية صعبة للغاية. وبالتالي فإن اندلاع الحروب سيكون محتملاً، وليس ممكناً كما يذهب الواقعيين"54".

إجمالا، فإن مستقبل النظام الدولي "والاقليمي" حسب الخبرة التاريخية غالباً ما ساده السلام والاستقرار بعد الحروب الكبرى"55". وعليه فإن الليبراليين يعتقدون ان مستقبل النظام الاقليمي في الشرق الاوسط سيسوده الاستقرار والسلام. وهو الامر الذي نختلف معه جوهرياً من منظور واقعي كما سنوضح تباعاً.

اثر حرب الخليج الثالثة على النظام الدولي

يذهب انصار الواقعية البنيوية إلي القول بان اثار حرب الخليج الثالثة "حرب احتلال العراق" ستكون كارثية التاثير على المصالح والنفوذ والمكانة الدولية للولايات المتحدة عبر العالم. فهذه الحرب، وكما يذهب والت وميرشايمر، كانت حرباً غير ضرورية. حيث كان من الممكن منع صدام حسين من امتلاك اسلحة الدمار الشامل، كما ادعت كذباً الادارة الامريكية، عن طريق "ردعه". فصدام

طبقاً لاطروحات المدرسة الواقعية كان من الممكن ردعه بسهوله Deterrable، وليس كما تذهب اطروحات المحافظين الجدد، القائلة بان صدام حسين لا يمكن ردعه لانه ديكتاتور متهور وينتهج سلوك عدواني متكرر. وهي الادعاءات التي ثبت عدم صحتها، وتاكدت اطروحات الواقعيين بان هذه الحرب كانت حرباً غير ضرورية بالمرة"56".

يري الواقعيين ان هذه الحرب "الغير ضرورية" سيكون لها اثارها الخطيرة على مستقبل التوازن الدولي، وعلى مكانة الولايات المتحدة، وبالتالي على طبيعة الهيكل الدولي. الا ان ما يهمنا بالدرجة الاولي هنا هو استشراف اثار هذه الحرب على وحدات النظام الاقليمي الخليجي "والعربي بالطبع". واثارها على السياسة الخارجية اليمنية على وجه التحديد.

إن القوى العظمي تصبح قوى عدوانية عند تهديدها او الاعتداء عليها من جانب اطراف خارجية. وهو ما حدث للولايات المتحدة بعد وقوع احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. التي جعلتها لا تبالي بالقيام بالعدوان على اي طرف دولي "دولاً قومية او تنظيمات غير دولية" يشتبه بتورطهم في القيام بتلك الاعمال. او تلك التي يمكن ان تعوق انتقامها ممن فعل بها ذلك. وهو ما ادركته كافة الوحدات الدولية في النظام الدولي والاقليمي العربي، وليس اليمن فقط. وهو الامر الذي يجد تفسيره في موازرة كافة وحدات المجتمع الدولي للولايات المتحدة في حربها على الارهاب.

الجدير بالنظر هنا هو القول بان العراق لم يكن له اية صلة "من قريب او بعيد" بالهجمات الانتحارية على الولايات المتحدة. وبالتالي فدعاوي الحرب على العراق، بذريعة اتصاله بتنظيم القاعدة، الذي يشتبه بقيامه بهذه الاحداث يصبح غير ذات صلة او اهمية. وعليه فإن هذه الحرب هي حرباً من اجل السيطرة والهيمنة، وليست من اجل الدفاع عن الامن الامريكي او الثار للقتلى الامريكيين كما تَدعي الادارة الامريكية. إن حرب احتلال العراق هي ببساطة شديدة، وكما يذهب الواقعيين، حرباً من اجل استمرار اوضاع توازن القوى

الدولي السائدة حالياً، والعمل على استقراره وعدم ميله لغير صالح الولايات المتحدة، او لصالح قوى دولية صاعدة مثل الصين او روسيا او دول الاتحاد الاوروبي. وعليه، فإن الخليج العربي كما كان خلال النصف الثاني من القرن العشرين "ساحة للصراع الدولي" بين امريكا وبريطانيا، ثم بين امريكا والاتحاد السوفيتي السابق. فإنه في القرن الحادي والعشرين سيكون كذلك ساحة للصراع الدولي بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الصاعدة الاخري. وهذه هي ماساة الخليج العربي مادام النفط هو مصدر الطاقة الاول في العالم.

اثر حرب الخليج الثالثة على النظام الاقليمي العربي والخليجي

لم يكن لاي حرباً إقليمية في الشرق الاوسط طوال النصف الثاني من القرن العشرين "الذي هو عمر الدول القومية في النظام الاقليمي العربي وفي اغلب العالم الثالث" نفس الاثر الذي تركته حرب الخليج الثالثة. وذلك لانه لاول مرة منذ حصول الدول العربية على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية يتم احتلال دولة عربية هي العراق "واحد اركان مربع القوى العربية مع مصر والسعودية وسوريا" على ايدي قوى عظمى. وهو الامر الجلل الذي احدث تغييراً هيكلياً في طبيعة النظام الاقليمي وصور توزيع القدرات والامكانات، وغَير من صور التفاعل الاقليمي بين وحدات النظام فيما بينها، وبينها وبين باقي الوحدات الدولية في النظام الدولي من جانب اخر.

من المعروف ان منطقة الشرق الاوسط هي من اكثر المناطق في العالم اضطراباً. وهي ايضا، في ذات الوقت، من اكثر دول العالم إنفاقاً على التسليح من اجمالي الناتج القومي الاجمالي، واكثر دول العالم استيراداً للاسلحة من الخارج"57". حيث شهدت هذه المنطقة ما يزيد عن عشرة حروب خلال النصف الثاني من القرن العشرين ما بين انقلابات عسكرية، ثورات، حروباً اهلية، حروباً داخلية، حروباً ثنائية وحروباً إقليمية، بل وحروباً دولية مثل حرب السويس 1956. ومن جانب ثالث فإن احتواء هذه المنطقة على ما يقرب من 70% من

احتياطي مصادر الطاقة في العالم يجعل اهتمام القوى الدولية الموجودة في النظام ينصب على محاولات الاستئثار بهذه الثروات من جانب، وضمان استقرار ومؤلاة نظم الحكم في المنطقة لها، بصورة تضمن الحفاظ على مصالحها المرتبطة مع دول المنطقة. ومن جانب رابع الموقع الجيواستراتيجي الحيوي للمنطقة باعتبارها قلب العالم وملتقي القارات والمتحكمة في اهم الممرات البحرية اللأزمة لديمومة واستقرار النظام الاقتصادي العالمي. جنباً إلي جنب مع ما تحتويه اراضيه من موارد الطاقة في تحديد مصير التوازن الدولي.

بعد انتهاء الحرب الباردة وبزوغ النظام الدولي الجديد "الاحادي القطبية" واندلاع حرب الخليج الثانية، شهد النظام الاقليمي العربي حالة من الاستقرار والسلام والنسبي خلال العقد الاخير من القرن العشرين. حيث غاب عن المنطقة اجواء الاهتزاز وعدم الاستقرار، وكذلك غياب وجود اي مصدر للتهديد، خارجياً او إقليمياً وإن ظل هناك تهديداً داخلياً مزمناً، اللهم الا في فلسطين بسبب السياسات النازية التي تنتهجها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ضد الفلسطينيين بصورة مفرطة. حيث شهد النظام الاقليمي العربي اثناء وبعد حرب الخليج الثانية تقارباً وتعاوناً وتنسيقاً بين مختلف وحداته. التي وقفت بشدة في وجه النظام العراقي "ومؤيدوه" ومحاولاته لفرض "توازن قوى جديد" بعد حرب الخليج الاولي بينه وبين إيران. حيث رات اغلب وحدات النظام الاقليمي العربي في العراق وسياساته التوسعية كتهديداً لمصالحها، بل ولوجودها المادي ذاته، مثلما كان الحال لاغلب وحدات النظام الاقليمي الخليجي. وهو الامر الذي اوجد معضلة امنية حادة لدى هذه الدول. وهو المازق الذي وصل لمنتهاه بإقدام صدام حسين على احتلال الكويت. بصورة جعلت الدول العربية تعمل سوياً على التكتل "بقيادة مصر" ضد العراق، ثم بتشكيل تحالف دولي ضده "ضم33 دولة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية" لإخراجه من الكويت، وإعادة اوضاع القوى لما كانت عليه قبل الثاني من اغسطس 1990.

هذا التعاون والتقارب السياسي والعسكري صاحبه ولاحقه تزايد مضطرد في معدلات الاعتماد المتبادل وتدفق الاستثمار الخارجي العربي المباشر "بين وحدات النظام العربي" والتبادل التجاري ... الخ. وهو الامر الذي زاد من درجة تقارب الوحدات العربية من بعضها البعض، بصورة جعلت العلاقة بينهم تقوم بالاساس على مبدا "تعظيم المكاسب المتبادل" وعلى اساس توازن السلاح.

إننا نرى ان السبب الرئيسي وراء سيادة سلوكيات التعاون والتقارب الاقليمي بين وحدات النظام العربي يرجع بالاساس إلي طبيعة البناء الدولي والاقليمي الذي بزغ بعد الحرب الباردة وبعد حرب الخليج الثانية. وليس كما يذهب الليبراليون المؤسسيون الجدد لنشوء مؤسسات ومنظمات دولية جديدة تتولي عملية اعادة ترتيب اوضاع النظام. فعلى مستوى بينة النظام الدولي، فإن سقوط الاتحاد السوفيتي وتحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلي نظام احادي القطبية، وتركز مصادر القوة والنفوذ في ايدي الولايات المتحدة، واتساع الفجوة في توزيع القدرات، بناءاً على مصادر وإمكانات القوة التي تحوزها الولايات المتحدة مقارنة بغيرها من القوى الكبرى في النظام، جعلها القوى العظمي الوحيدة في النظام. التي لا تستطيع اي دولة "او مجموعة من الدول" موازنتها والتعادل معها. وهو ما اطلق يدها في إدارة الازمات والعلاقات بين الدول، وتوجيه التفاعلات بين الدول بما يخدم مصالحها. فالتغيير الذي حدث في بنية النظام الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي جعل من الولايات المتحدة "اكبر قوى عرفها التاريخ البشري منذ سقوط الامبراطورية الرومانية".

اما على مستوى بنية النظام الاقليمي، فلعل اخطر التغيرات الحادثة في البناء الاقليمي هي تحوله من نظام إقليمي ثنائي القطبية "إيران والعراق" إلي نظام إقليمي ثلاثي الاقطاب Tripolar "إيران والعراق والسعودية". وعدم وجود مصدر تهديد خارجي حقيقي. فانسحاب العراق من الكويت منهزماً وفرض حصاراً دولياً جدياً عليه اضعف من قدرته على التاثير على جيرانه. إلي جانب

تراجع مكانة ومركز ونفوذ بعض القوى الاقليمية الكلاسيكية إما نتيجة العزلة مثل مصر. التي فرضت عليها العزلة الاقليمية اجبارياً بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد واستمرت حتي قبيل وقوع حرب الخليج الثانية. او نتيجة الاضطرابات الداخلية وعدم الاستقرار مثل تركيا. او نتيجة تزايد الضغوط السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية الداخلية مثل إيران. بما جعل جل تركيزها ينصب على الداخل. وتزايد دور ونفوذ قوى صاعدة مثل السعودية، نتيجة تحالفها مع الولايات المتحدة وتزايد عوائد النفط. كل هذه الاسباب وغيرها، إلي جانب عدم وجود تهديد حقيقي لدولها، خاصة في ظل غياب وانتهاء وجود الاتحاد السوفيتي الذي كانت تعتبره الممالك العربية مصدراً للتهديد، جعلت دول النظام الاقليمي العربي تتجه بصورة اكبر تجاه التوازن الداخلي "الذي يتمثل في محاولات تنمية وبناء قدرات الدولة عسكرياً وصناعياً وتنموياً وتقوية الجبهة الداخلية". وهو السلوك الذي يشجع انتهاج سياسات اكثر ميلاً للتعاون والاعتماد والتبادل التجاري المتبادل مع الدول الاخري، والابتعاد بقدر الامكان عن انتهاج سياسات هجومية وعدوانية، خاصة في ظل وجود طرف دولي خارجي يتولي مهمة التوازن الخارجي "التحالف" والقيام بمهمة الدفاع عنها وضمان امنها وهو الولايات المتحدة الامريكية. المرتبطة مع اغلب وحدات النظام الاقليمي الخليجي باتفاقيات دفاع مشترك، تتعارض مع ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك.

على الرغم من التشابه الظاهري بين حربي الخليج الثانية والثالثة "من تشابه الوقائع الجغرافية والعسكرية" الا ان حرب الخليج الثالثة تختلف شكلاً وموضوعاً عن حرب الخليج الثانية. وبالتالي فنتائجها وعواقبها ستكون مختلفة تماماً عنها. فتفسير حرب الخليج الثالثة يرتبط جوهرياً بطبيعة البناء الدولي الحالي "الاحادي القطبية". ومن جانب اخر بكيفية تعامل وإدراك القوة من جانب القادة الامريكيين وإدراكهم لحجم وإمكانيات قدراتهم وقوتهم كما يذهب الواقعيون الجدد.

إن طبيعة النظام الدولي الذي ساد بعد الحرب الباردة وحتى احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 "لحظة الاحادية القطبية بتعبير تشارلز كروثامر Krauthammer" جعل من الولايات المتحدة الفاعل الرئيسي والريادي في النظام الدولي. بفضل الهوة في القدرات وحجم القوة بينها وبين باقي القوى الدولية الاخري في النظام، على كافة المجالات وعلى كل الاصعدة. الا ان صعود قوى دولية اخري منذ النصف الثاني من العقد الاخير من القرن المنصرم مثل اليابان والصين وروسيا والهند والاتحاد الاوروبي وغيرهم، وتنامي دورهم الدولي، وتزايد احتياجاتهم ومطالبهم للعب دوراً خارجياً بعيداً عن المظلة الامريكية، وتزايد استهلاكهم واحتياجاتهم من النفط وباقي موارد الطاقة اللازمة لبناء قوتهم وقدراتهم الصناعية والعسكرية. جعل دراسي العلاقات الدولية يتنبئون باقتراب بشائر العالم المتعدد الاقطاب للعودة مرة اخرى"58".

من جانب اخر، فإن تعامل الولايات المتحدة، بصورة ادق الادارة الجمهورية الحالية بميولها العسكرية المعروفة عنها، والداعية لانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، وتحركها الانفرادي من اجل الحفاظ على ريادة وتفوق الولايات المتحدة على باقي القوى الدولية الاخري لضمان الحفاظ على سلامة المصالح الوطنية الامريكية الممتدة عبر العالم. هذه الادارة تدرك إنها يجب ان تتصرف باحادية وبنزعة هجومية، بل والقيام بتوجيه ضربات وقائية Preventive واستبقائية Preemptive إذا لازم الامر، إن ارادت هي الحفاظ على مكانة ونفوذ الولايات المتحدة عبر العالم. وهو المذهب الذي يرى بعض كبار الواقعيين انه لن ينجح. وبان اضراره وعواقبه تفوق مكاسبه المتوقعة بصورة كبيرة. وذلك لانه ببساطة يتجاهل حقائق القوة وطبيعة النظام الدولي وحقيقة التهديد الذي باتت تمثله الولايات المتحدة لباقي القوى الدولية بعد حرب حرب احتلال العراق"59".

لعل من اهم ما تجاهلته الادارة الامريكية في حربها على العراق هو إغفالها لدور القانون والشرعية الدولية. فعندما ذهبت الولايات المتحدة لاحتلال

العراق فإنها بذلك قد قامت بتثبيت اول مسمار في نعش النظام الدولي التي انشئته بعد الحرب العالمية الثانية. والذي كان قائماً بالاساس على مبدا احترام الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي "ولو نظرياً"، من خلال احترام قرارات الامم المتحدة. وهو الامر الذي جعل الكثير من القوى والدول تنظر للولايات المتحدة باعتبارها قوي عظمى مارقة"60". هي من يهدد السلم والامن الدولي، وليس إيران او كوريا الشمالية او غيرهما من الدول التي تَدعي الولايات المتحدة إنها تهدد السلم والامن الدوليين.

يمكننا إجمال اهم المتغيرات التي احدثتها حرب الخليج الثالثة "حرب احتلال العراق" على النظام الاقليمي العربي "والخليجي بالطبع" في الأتي:

سيادة اجواء عدم الاستقرار الاقليمي

إن احتلال قوى عربية وإقليمية كبيرة مثل العراق، والتهديد الذي ينتظر مستقبلها إما بالتفكيك او بالوقوع في براثن الحرب الاهلية بين طوائفه وعرقياته المختلفة "العراق مجتمع متعدد العرقيات والطوائف". وبالتقارب بين هذه العرقيات والطوائف وامتدادها الجغرافي والديمغرافي مع دولاً مجاورة "الاكراد على سبيل المثال موزعين بين اكثر من خمس دول هي العراق وسوريا وإيران وتركيا وافغانستان". ومع ميل هذه الجماعات إلي الاستقلال والحصول على الحكم الذاتي يجعل من احتمالات قيام صراعات مسلحة بين هذه الدول والعراق، لمنع حدوث ذلك، بما لذلك من عواقب على التماسك والاستقرار الداخلي لها كما يذهب باري بوزين "Posen""61". وهو الامر الكفيل باندلاع اضطرابات داخلية، ستمتد لتطول اغلب وحدات النظام الاقليمي العربي وقبله دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب التقارب الجغرافي والثقافي والقومي بين الدول العربية، او لتعدد التركيبة الديمغرافية العربية، او للشعور العربي المتبادل والمشترك بالتهديد.

## صعود قوى إقليمية غير عربية تسعي للسيطرة على الشرق الاوسط

إن عدم مقدرة القوى العربية التقليدية "مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية" على الحيلولة دون وقوع حرب الخليج الثالثة من جانب، وعدم قدرتها على إدارة شئون عراق ما بعد الحرب والحيلولة دون وقوعه في براثن التفكيك او الحرب الاهلية، وضمان امنه واستقراره اعطي الفرصة لقوى إقليمية اخرى "غير عربية" للعب دوراً قيادياً في النظام الاقليمي "العربي!". إن المراقب لحركة الوحدات الدولية في هذا النظام منذ الحرب على العراق يلاحظ جلياً تزايد المكانة والنفوذ الذي تؤديه قوى غير عربية مثل "إيران وتركيا وإسرائيل" في التاثير على مجمل التفاعلات وإدارة الازمات الاقليمية العربية، مقابل تراجع دور بقية القوى العربية الاخري.

إن النظام الاقليمي العربي الان بالفعل نظاماً متعدد الاقطاب. فمن جانب عربي هناك المملكة العربية السعودية "دون مصر والعراق وسوريا" ومن جانب غير عربي هناك "إسرائيل وإيران وتركيا". وتراجعت قوى مثل مصر لتكون قوى إقليمية من الدرجة الثانية. وعليه، فإن المستقبل بوضوح سيكون لصالح قوى غير عربية. فإما ان يكون العصر القادم في الشرق الاوسط عصراً إيرانيا او عصراً إسرائيلياً. وهو الاحتمال القرب للوقوع، في ظل القدرة النووية "الانفرادية" الاسرائيلية وتحالفها مع القطب الاوحد في النظام الدولي. بينما إيران لا ظهير او مساند لها من بين القوى الكبرى. ناهيك عن عدم حوزها للقوة النووية بعد. اما باقي القوى والدول الاخري في الاقليم، فما بقى لديها الان من خيارات هو التبعية مسايرة ركب احد الاقطاب الاقليميين. او محاولة التكتل لمواجهة "عدواً وهمياً" صنعه الغرب، وتناسي "عدو الامة" الحقيقي .. إسرائيل. التي ارغمتنا قوته النووية والقوى العظمى على اتخاذه خليلاً.

## زيادة اللجوء لانتهاج سلوكيات التحالف الخارجي والتكتل الاقليمي

في ظل التغير الذي اوجدته حرب الخليج الثالثة في بنية النظام الاقليمي

العربي، وبزوغ مصادر جديدة "حقيقية او وهمية" للتهديد، فإن لجوء الدول التي التكتل ومحاولة التوازن ضد مصادر التهديد هذه ستتزايد. ففي ظل صغر حجم وإمكانيات ومصادر القوى العسكرية لدي اغلب وحدات النظام الاقليمي العربي مقارنة بمثيلاتها في المنطقة، فإن احتياجها لمصدر ردع يتزايد يوماً بعد يوم. خاصة في حالة صعود قوى مجاورة لها "اكبر حجماً وقوة عسكرية وتفوقاً في الوزن السكاني" مثل إيران. خاصة وان إيران تحاول حيازة السلاح النووي. الذي سيكون بمثابة "ضمان ابدي" لها ضد تحرش القوى العظمي بها او محاولة الهجوم عليها. وهو الامر الذي سيجعل لها الكلمة العليا في الخليج العربي والشرق الاوسط كله، تماماً كما لإسرائيل الان.

هذا الامر تنظر اليه دول مجلس التعاون الخليجي وباقي الدول العربية بعين الريبة والخشية. ويجعلها تلجا للتكتل والتحالف ضد "التهديد" الايراني لها. ولو مع اقرب "اعدائها" إسرائيل. هذه التحالفات والتكتلات تترك انطباعاً وتاثيراً لدى البعض بانها الضمان الوحيد لبقائها وحفظ امنها من التهديد، وهو الاحتمال الذي لم تثبت صحته او عدمه حتى الان. فحتى في ظل حرب الخليج الثانية لم تشفع او تحول التحالفات والتكتلات العربية الدولية من الاعتداء على الكويت وتهديد السعودية. فالقوي يفعل ما يريد ... والضعيف يتحمل ما وجب عليه ان يتحمله علي حد قول ثوسيديديس.

زيادة معدلات التدخل الخارجي في شئون المنطقة

كما للتحالف حقوقاً فعليها واجبات. بمعنى: ان الدول القوية المتحالفة مع الاطراف الاقليمية لا تدافع عنها حباً لها او لكرمها، وإنما لان الدفاع عن هذه الدول الضعيفة "المهددة" سوف يضمن تحقيق وضمان استقرار واستمرار الاوضاع بما يضمن تفوقها ويحمي مصالحها من التهديد او مغبة الاعتداء عليها.

إن القوى الدولية ترى ان ما يحتل الاولوية القصوى لديها هي مصالحها القومية

اولا "التي تعرف لدي الواقعيين في مفهوم القوة ولدي الليبراليين في مفهوم الثروة" ثم مصالح الاخرين. وعليه فإنها، اي القوى الدولية، تقوم بانتهاج كل ما تراه ضرورياً ومناسباً من اجل العمل على تحقيق هذه المصالح، وإعاقة وتجنب تهديدها. حتى لو تطلب الامر التدخل في الشئون الداخلية لبعض الدول، وتعطيل تنفيذ بعض القرارات والسياسات الداخلية التي قد ترى فيها تعارضاً مع مصالحها الوطنية. فعلي سبيل المثال فقد رفضت الولايات المتحدة اي دور فعالا لإيران في العراق. على الرغم من ان كافة التحليلات تؤكد ان إيران عامل جوهري ورئيسي في استقرار "او عدمه" العراق. الا ان الولايات المتحدة رفضت ذلك بدعوي ان إيران تساند الارهاب الدولي وتحاول تهديد العراق وحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. وكذلك ما يتردد عن اعتراض الولايات المتحدة على بعض الاحكام والتشريعات القضائية والدستورية في بعض الدول العربية، وربطها بين المساعدات الخارجية "المعونات" لبعض الدول بضرورة اتباع وانتهاج سياسات داخلية وخارجية معينة.

ضعف المنظمات الاقليمية العربية

من دواعي السخرية ان دور جامعة الدول العربية قد تزايد خلال العقد الاخير من القرن المنصرم بصورة كبيرة لم يسبق لها مثيل من قبل طوال تاريخ المنظمة" 62". الا ان هذا الانخراط كان "دون فاعلية تذكر". فلا تاثير يذكر لدور الجامعة او لقراراتها في إدارة وحل النزاعات الاقليمية. فالجامعة بالفعل اصبحت "نادياً اجتماعياً" للقاء بين الاصدقاء "الاخوة الاعداء" العرب. الذين لا يجمعهم سوى "قاعة اجتماعات القمة العربية" على حد قول القذافي.

إن اغلبية الوحدات الاقليمية في النظام العربي قد استعاضت بتحالفاتها الثنائية خارج نطاق جامعة الدول العربية، خاصة مع القوى الدولية كالولايات المتحدة الامريكية، كما هو الحال مع دول مجلس التعاون الخليجي. او مع الاتحاد الاوروبي كما هو الحال مع دول المغرب العربي. او مع إيران كما هو الحال مع سوريا. فباتت جذور العمل العربي المشترك تزرع وتنبت وتزهر وتثمر

في اراضي غير عربية. واصبحت جامعة الدول العربية بيت العرب ... المهجور.

تزايد دعاوي حل جامعة الدول العربية وإقامة تجمع إقليمي شرق اوسطي بدلاً منها، يضم دولاً غير عربية مثل إسرائيل وتركيا وإيران وافغانستان، كما يروج شمعون بيريز وبنيامين نتنياهو، او الدعاوى القائلة بإقامة تجمع عربي جديد مبني على صور توزيع القوى والقدرات الحالي الموجود بعد الحرب، او بتحويل المنظمة لتجمع اقتصادي إقليمي، وليس تجمعاً سياسياً عربياً، ليست سوى انعكاساً لرغبات ملحة لدي البعض في هدم وتفكيك الرمز الوحيد الباقي على وحدة العرب وتجمعهم ... وإن ظل دون فاعلية.

تزايد حدة الاضطرابات الداخلية

في ظل تزايد حدة الازمات والاضطرابات الاقليمية والدولية المرتبطة باوضاع النظام الاقليمي العربي من جانب، وعدم مقدرة النظم الحاكمة العربية على تلبية متطلبات واحتياجات مواطنيها او تحقيق معدلات نمو اقتصادي تحسن من ظروف ومستوى المعيشة وتحقق الازدهار والرفاهية لمواطنيها من جانب اخر. ستزيد من حدة هذه الازمات وعدم الاستقرار الداخلي والرفض الجماعي لسياسات الحكومات العربية وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بما سيؤدي لزيادة احتمالات سيادة اجواء من الاضطراب الداخلي في اغلب وحدات النظام الاقليمي العربي.

إن وقوع العراق تحت براثن الاحتلال الامريكي وتكرار بث الصور والمشاهد البشعة للفوضى والدمار الذي اصاب بلاد الرافدين من جانب، وعدم تحرك اغلب الحكومات العربية من اجل مساعدة دولة وشعب عربي ذات حضارة عظيمة مثل العراق، قد اصاب الجماهير العربية كافة بخيبة امل عظيمة. ولم تجد هذه الجماهير مخرجاً ومنفذاً للتعبير عما يؤرقها سوى الخروج في الشوارع احتجاجاً واعتراضاً على ضعف وهوان حكوماتهم الوطنية. على صعيد اخر، فإن صعود وتزايد دور القوى الاقليمية الاخري "الغير عربية" في

المنطقة "كإيران وإسرائيل وتركيا" جعل هناك مزيجاً من التعبئة والحماسة لصالح بعض القوى "إيران" من جانب الشعوب العربية، وبعض الغضب الشعبي والغيرة من ضعف وهوان حكوماتهم الوطنية وعجزها عن لعب دور مشابه لهذه القوى. وهو ما عبرت عنه الجماهير العربية بخروجها للشوارع، إما تاييدا لبعض هذه القوى وتحية دورها "كإيران وحلفاءها العرب" وإما منددة بتخاذل دولهم امام الغطرسة والجور الذي تمارسه كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل. وهو في كلا الحالتين دليلاً على تراجع "الدولة" العربية وقوة "المجتمع" العربي. فالنظام الاقليمي العربي الان بالفعل عبارة عن دولاً ضعيفة في مواجهة مجتمعات قوية"63".

إن استمرار تراجع مستويات النمو الاقتصادي والتنمية وانخفاض مستويات المعيشة في اغلب الدول العربية "بعيداً عن دول مجلس التعاون الخليجي لا توجد دولة عربية يزيد دخل الفرد فيها اكثر من ثلاثة الاف دولار سنوياً". متشابكاً مع تراجع دورها ومكانتها ونفوذها الاقليمي، وعدم وضوح الرؤية المستقبلية لهذه الدول، من جانب ثالث، تجعل احتمالات سيادة اجواء عدم الاستقرار والاضطراب الداخلي في اغلب وحدات النظام الاقليمي العربي حقيقة تقارب اليقين.

تزايد نفوذ الفاعلون غير الدوليين

في ظل تراجع الدور الشرعي الذي تمارسه الحكومات العربية، سواء في تلبية احتياجات متطلبات جماهيرها من جانب، وقدرتها على تطبيق القانون وحماية مواطنيها من جانب اخر. وقدرتها على حماية وصيانة الامن والاستقلال الوطني وحماية حدودها وسيادتها. يعطي الفرصة لصعود دور وتاثير نفوذ جماعات داخلية للقيام بدور مماثل وموازي للدور الذي تلعبه الدولة. فاغلب الحكومات العربية غير قادرة على القيام بما يتوجب عليها القيام به في ظل تزايد وتصاعد حيوية وقوة ونفوذ بعض التنظيمات والجماعات ومنظمات المجتمع المدني داخل حدود الدولة، بصورة اصبحت معها بعض هذه الجماعات

بمثابة دولة داخل الدولة.

إن اغلب هذه التنظيمات والجماعات بصورة او باخرى معادية للحكومات العربية. وهو الامر الذي يعتبر بمثابة بذرة لبزوغ الصراعات محلية داخل هذه الدول. ومن جانب اخر، فإن قوة ونفوذ هذه الجماعات تجعل قدرة الدولة ومكانتها الخارجية مهتزة امام المجتمع الدولي. حيث سيصبح هناك تضارباً وازدواجاً في تحديد المعبر والممثل الشرعي للدولة، ومن هو المؤثر والمحدد لسلوك وعلاقات الدولة الخارجية، اهي الحكومة ام هذه التنظيمات؟ على صعيد ثالث، فإن ارتباط اغلب هذه الجماعات والتنظيمات بتحالفات خارجية ودولية يجعلها مدخلاً لممارسة الضغوط الخارجية على الدول العربية. وهو ما يضعف الدولة العربية ويهدد استقلالها الداخلي، بصورة تهدد وجودها المادي ذاته، بتبعيتها لدول اخرى.

على صعيد اخر، فإن اخطر الاثار التي تركتها حرب احتلال العراق هو تغير طبيعة وبينة النظام الاقليمي الخليجي. التي ادت لحدوث تحولات عميقة في المنطقة.

إن هذه الحرب قد اوجدت قوى عظمي داخل الاقليم "Inshore" بعدما ظل طوال النصف الثاني من القرن الماضي راسية على شواطئه "Offshore". هذا التغير الهيكلي يعطي هذه القوى العظمى "الولايات المتحدة" القدرة على التاثير المباشر كلياً على كافة الوحدات الاقليمية، وإمكانية تهديدها او الهجموم على اي منها مباشرة. فباحتلال هذه القوى للعراق فإن وجودها المادي اصبح حقيقة ملموسة من خلال تركز قواتها في المدن العراقية، وبفضل القواعد العسكرية الجبارة التي انشاتها في العراق "اكبر القواعد الامريكية خارج التراب الوطني الامريكي موجودة في العراق". بل ان البعض بدا يؤكد ان العراق نفسه "كدولة" اصبح قاعدة للقوات الامريكية ونقطة انطلاق لمهاجمة اي طرف إقليمي رافض للاوضاع ولطبيعة التوازن الجديد الذي اوجدته الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق. وكذلك الحيلولة دون صعود اي طرف إقليمي توسعي او مهدد للوضع

القائم وللمصالح الامريكية في الاقليم مثل إيران.

في ظل وجود الولايات المتحدة في الخليج العربي شعرت بعض القوى الخليجية الاخري "إيران" بالتهديد، وهو الامر الذي دعاها لمحاولة مواجهة هذا التهديد والتوازن ضده "طبقاً لنموذج توازن التهديد". سواء بمحاولة الاسراع بحيازة السلاح النووي كضمانة ضد هذا التهديد الامريكي. او بمحاولة حشد تكتل إقليمي لمواجهة مثل هذه التهديدات. وهو ما وجدته في تاييد الجماعات والاقليات العرقية والطائفية الشيعية الممتدة عبر دول الخليج العربي ودول الهلال الخصيب. وهو الامر الذي سيساهم بصورة اساسية في زعزعة امن واستقرار هذه الدول من جانب، ويزيد من حدة التوتر واحتمالات تصعيد العداء العربي . الايراني من جانب اخر. وبصورة تخدم المصالح الاسرائيلية.

في ظل تنامي قوة إيران الاقليمية فإن شعور بعض القوى الخليجية والعربية مثل السعودية ومصر وغيرهما بالتهديد والمنافسة على توسيع نطاق النفوذ ومناطق السيطرة الاقليمية يجعل المنطقة على شفي سباق تسلح وتوازن قوي جديد. وهو ما سيقود "عاجلاً ام اجلا" إلي مازق امني اقليمي جديد لم تشهده المنطقة في تاريخها المعاصر من قبل. حيث انه سيكون غالباً بين كافة الوحدات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط، وتتورط فيه قوى عظمى من خارج الاقليم. بصورة قد تؤدي، وكما يجادل البروفيسور في جامعة اكسفورد نيل فيرغسون "Ferguson" إلي حدوث تدمير ذاتي للنظام الاقليمي في الشرق الاوسط"64".

مثل هذه الاوضاع والاجواء المضطربة التي اوجدتها حرب الخليج الثالثة قد تؤدي لاشتعال صراع مسلح "حرب" في حالة تزايد الشعور الايراني بالتهديد من جانب الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل والاتحاد الاوروبي، وتزايد استقطابها للاقليات الشيعية في دول الخليج العربي. بصورة تجعل من دول الخليج العربية ترى في مساندة إيران لبعض الاقليات الداخلية داخلها اعتداءاً على سيادتها وتهديداً لوجودها ولاستقرارها الوطني. وبالتالي الدخول في

صور التصعيد والتراشق الكلامي وحرب التصريحات، التي ستتزامن مع التهديدات الامريكية من احتمالات توجيه ضربة وقائية للحيلولة دون حصول إيران على السلاح النووي وفرض هيمنتها الاقليمية على المنطقة. من جانبها فإن إيران ستحاول جاهدة الحصول على السلاح النووي. الذي باتت متاكدة تماماً من انه بات الضمان الوحيد لبقائها وإفلاتها من مصير العراق، وهو ما تؤيده النظرية الواقعية ايضا. اما إذا مُنعت من تحقيق ذلك الهدف، وظلت معدلات التهديد والمعاداة العربية والدولية لها، وإصرار الولايات المتحدة على اسلوب التصعيد والاكراه وفرض العقوبات في إدارة ازماتها مع إيران، فإن إيران لن تتردد في إحراق الخليج العربي كله إذا تم مهاجمتها من قبل الولايات المتحدة او غيرها. فالدول عندما يكون بقاءها على المحك تفضل ان تكون جودزيلا على ان تكون مثل بومباي، على حد قول جون ميرشايمر"65".

اما بخصوص التهديد الايراني للدول الخليجية العربية: فإننا نري ان وجود قوى عظمي معادية لإيران مثل الولايات المتحدة، وبتحالف كل دول الخليج العربي معها، يجعلها في خانة دفاعية، وليس كما تروج الولايات المتحدة وإسرائيل كدولة توسعية او هجومية. إن عمل إيران على تجنب احتمالات التحرش الامريكي والاعتداء عليها يجعلها تري ان تعاون وتبعية دول الخليج العربية مع الولايات المتحدة، من اجل امنها وبقائها، يضعها في خانة "اعداء" إيران. لانهم ببساطة ليسوا "اصدقائها". وعليه فإن العلاقات بينهما، في ظل هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة، يسودها الشعور المتبادل بعدم الثقة ويحكمها سوء النية المتبادل. سواء بخشية إيران من وقوف الدول العربية مع الولايات المتحدة وإسرائيل في صراعهما مع إيران. وتصديق دول الخليج العربية دعاويهما القائلة بوجود طموحات إيرانية داعية للهيمنة الاقليمية، بناءً على تفاوت القدرات والامكانات بينها وبين دول الخليج "نموذج توازن القوى التقليدي". وهو ما يفسر التصاق دول الخليج وتحالفها مع الولايات المتحدة ضد إيران. فبات الوضع الحالي في الخليج العربي "تهديداً بلا اساس". من جانب إيران و "خوف مبرر" من جانب الدول العربية. إن إيران لن تحارب الدول

الخليجية العربية ببساطة لان وجود الولايات المتحدة يمنعها من الاقدام على اتخاذ مثل هذه الخطوة، التي لن تقدر على تحمل عواقبها وتبعاتها. والدول العربية الخليجية لن تحاول الاقتراب بشدة مع إيران ببساطة خشية من إغضاب المدافع عن وجودها وضامن امنها وعدم تقبله لمثل هذا التقارب. وعليه فسيظل مستقبل الخليج في ايدي الولايات المتحدة الامريكية.

إجمالًا: يمكننا القول بان التاثير الذي احدثته حرب الخليج الثالثة "حرب احتلال العراق 2003" على وحدات النظام الاقليمي العربي "والخليجي خاصة" داخلياً وخارجياً ما كان ليكون بهذه البشاعة لو ان هذه الوحدات كانت دولاً ديمقراطية. إن الديمقراطية لا تعني فقط إجراء الانتخابات، لكن المفاضلة وممارسة عمليات التساوم والتنافس الحر من اجل الحفاظ على المصالح الوطنية والقومية وكيفية تحقيقها. وكذلك فإن الدول الديمقراطية لا تقوم بكبت شعوبها وتحرمهم ولا تلبي احتياجاتهم وتوفر متطلباتهم، لانه سيجيء يوم ستكون فيه الدولة "ذاتها" في حاجة ملحة لمساندة شعبها لها في اوقات العسر. كما اهتمت هي بهم في وقت اليسر. إن الدول العربية تقهر شعوبها من اجل حكامها ورفاهيتهم، وتريد منهم المساندة في وقت عسرها. وهو ما لا قد تقبل الشعوب تقديمه. وهذا هو جوهر المعضلة "التي لا اجد وصفاً لها" التي نواجهها جميعاً نحن العرب. هل نقاوم؟ ولماذا نقاوم؟ ولمن نقاوم؟ هل نقاوم ليبطش بنا قريب يتجهمنا، ام نستسلم ليبطش بنا غريب "عدواً" يمتلك امرنا؟! انه نفس التساول الذي طرحه العرب على انفسهم ايام العصور الوسطى العربية!

تاثير حرب الخليج الثالثة على اليمن

الدول ايضا تتعلم من اخطائها، احيانا. يصدق هذا القول بكل صوره على اليمن. فقد تعلم اليمن الدرس جيداً جراء موقفه في حرب الخليج الثانية. عندما ساند النظام اليمني الوليد الطرف المعتدي "والضعيف" على حساب التوافق والتحالف الدولي. هذا الموقف كانت له تبعات وعواقب هيكلية وخيمة على

الاوضاع الداخلية في اليمن، وكذلك على مكانة اليمن ونفوذه الخارجي كما ذكرنا في بداية هذا الفصل.

عندما اندلعت حرب الخليج الثالثة في مارس 2003، نظر النظام السياسي اليمني إلي طبيعة بنية النظام الدولي القائم، وطبيعة توزيع القوى والقدرات فيه. وكيف تري/تفهم القيادة الامريكية لهذه القدرات ومدي عزمها على المضي قدماً فيما رات انه يحقق مصالحها الوطنية، بغض النظر عن اي اعتبارات قانونية او شرعية دولية "ووفقاً للنموذج الذي قدمه كلا من لآيك وايكنبيري وماستاندنو". وعليه فلم تزد المعارضة اليمنية للحرب على العراق عن تصريحات بلاغية، تعكس خوفاً ورهبةً اكثر مما تحمله من رفض وتحدياً للقرار الامريكي بالذهاب إلي الحرب.

إن اليمن دولة صغيرة، ضئيلة الموارد، ومحدودة التاثير الخارجي، الا بما تمتلكه من موقع جغرافي حباه به الله. والذي يعتبر مصدر التاثير والنفوذ الوحيد الذي يمكن ان تؤثر به اليمن على/في المجال الخارجي. إن إشراف اليمن "مع جيبوتي" على اقصر الطرق البحرية لنقل البترول من الخليج إلي اسواقه في اوروبا وامريكا الشمالية واسيا "مضيق باب المندب" يعطيه فرصة عظيمة لتعزيز وضعه ومكانته الدولية، بضمانه سلامة وسيولة العبور خلال المضيق. وتامين الحماية والامن لناقلات البترول، وحماية المضيق من الوقوع في ايدي احدي الجماعات الارهابية او احدي تنظيمات القرصنة البحرية الدولية الموجودة في القرن الافريقي. بصورة قد تصبح معها اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي "والنظام الاقتصادي العالمي اجمع" عرضة للانكشاف واحتمالات التعرض لاهتزاز جذري يهدد بوقوع ازمات اقتصادية Vulnerability في توفير الطاقة في العالم اجمع، بصورة قد يتهدد معها استقرار النظام الدولي القائم.

كانت هناك دعوات اقليمية استفزازية قبيل حرب احتلال العراق تزايد على كلا من اليمن ومصر من اجل الحيلولة دون قيام الولايات المتحدة بضرب العراق.

حيث طالب الرئيس اليمني على عبد الله صالح قبل الحرب بايام مصر بضرورة غلق قناة السويس في وجه الاسطول الامريكي السادس القادم من البحر المتوسط في طريقه للخليج العربي. الا ان مصر لم تلقي بالا لمثل هذه الدعاوي، التي ما لبث ان تعرض لها الرئيس اليمني ذاته بعد ايام. بدعوة البعض له للقيام بإغلاق مضيق باب المندب امام ناقلات الطائرات الامريكية التي عبرت من قناة السويس، والعمل دون خروجها من البحر الاحمر لضرب العراق. وفعل الرئيس صالح تماماً كما فعل الرئيس المصري حسني مبارك ... مكرهاً.

إن فهم اليمن لطبيعة البنية الدولية في النظام الدولي، وإدراكه ان الولايات المتحدة "القطب الاوحد واقوي وحدات النظام الدولي" لن توقف مسيرتها لغزو العراق ولو تطلب الامر محاربة كل من يقف في وجهها او يعيقها عن تنفيذ مخططاتها، جعل اليمن "ومن قبله مصر" لا تقدر على القيام بتلك المطالب. فمصر واليمن ادركتا تماماً ان مغبة غلق القناة والمضيق اوخم من تركهما مفتوحين.

لقد تعامل اليمن مع قرار الولايات المتحدة للذهاب للحرب مع العراق "منفردة" بصورة سلبية، كباقي الوحدات الدولية في النظام الدولي والاقليمي العربي. ولم يبدي اهتماماً للحيلولة دون وقوع هذه الحرب. الا ان يدعو فقط إلي خروج قوات الاحتلال وتسليم مقاليد الامور للعراقيين حفاظاً على وحدة العراق وسلامة اراضيه"66".

إن اليمن مازال يدعو "مثل باقي الدول العربية" إلي مطالب مثالية دون تقديم آليات واقعية، تكون قادرة علي تنفيذ مثل هذه المطالب. حيث يدعو اليمن إلي ضرورة وضع جدول زمني لخروج القوات الامريكية من العراق، واقامة حكومة وطنية عراقية. وإلي الدعوة إلي عدم التدخل في شئون العراق الداخلية من جانب بعض القوى الخارجية حفاظاً على استقرار وسلامة ووحدة العراق، وسلامة جيرانه"67". وذلك ببساطة لان اليمن "واغلب وحدات النظام الاقليمي العربي" لا تمتلك من مصادر وإمكانات القوة ما يمكنها للتاثير على الاوضاع في

العراق، او في إجبار الولايات المتحدة على التعامل بجدية مع العواقب الوخيمة التي اوجدتها باحتلالها العراق.

إن التغيرات التي احدثتها حرب الخليج الثالثة "حرب احتلال العراق" في بنية النظام الاقليمي العربي، والخليجي، واختلاف معادلات توزيع القدرات والامكانات بين وحداته جعلت اليمن يواجه معضلات داخلية وخارجية خطيرة. فعلى الصعيد الداخلي فإن وجود حركات تمرد شيعية "زيدية" مثل حركة الحوثي، والاخبار المتناقلة عن وجود ارتباط ودعم إيراني لها، يجعل من احتمال انتشار اجواء من عدم الاستقرار والاضطراب الداخلي في اليمن محتمل بصورة كبيرة. خاصة في ظل تزايد قوة شوكة هذه الحركة مع تزايد النفوذ الاقليمي الايراني. ومن جانب اخر احتمال توريط اليمن في صراع إقليمي مع المملكة العربية السعودية، التي تتقارب معاقل حركة الحوثيين مع حدودها مع اليمن "معقل حركة الحوثيين في محافظة صعده الشمالية قرب الحدود السعودية ـ اليمنية". إن احتمال تزايد العداء العلاقات السعودية ـ الايرانية سيدعو المملكة العربية السعودية إلي استخدام كافة وسائل القوة للتعامل مع الاقليات الشيعية الموجودة والمتمركزة في المنطقة الغربية. وكذلك مع كافة الحركات الشيعية القريبة لحدودها مثل الحوثيين في اليمن "للمملكة العربية السعودية حدوداً مع كل دول الخليج العربي والجزيرة العربية". وهو ما سيدخل علاقاتها مع اليمن في نطاق التصعيد، نتيجة اقدام المملكة على اقتحام الحدود السيادية لليمن في حالة تاكدها من وجود دعم إيراني حقيقي للحركة الحوثية، لإشاعة اجواء الاضطراب وتهديد الامن السعودي. في ظل ضعف الحكومة في صنعاء عن مواجهة هذه الحركات""68.

من جانب اخر، فإن ضعف الاداء الحكومي اليمني في مواجهة معضلات مثل البطالة، الامية، ضعف البنية التحتية "الاقتصادية، الصحية، التعليمية ... الخ" وعدم توافر الخدمات الاساسية هو المسبب الرئيسي للحراك الشعبي وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الجنوب اليمني. ومن جانب ثالث، تصاعد

حدة الاعمال الارهابية واستهداف الاجانب وتعثر مسيرة الاصلاح السياسي والاقتصادي الذي وعد به الرئيس عبد الله صالح ... وغيرها. تعطي انطباعاً للمجتمع الدولي ولدول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً بان اليمن غير مستقر داخلياً"69". وهو ما يجعلها تنظر إليه نظرة توجس وتشكك في قدرته على الخروج من هذه الازمات سليماً، دون إيذاء او تهديد جيرانه. إن اليمن هو البوابة الخلفية للجزيرة العربية ولدول مجلس التعاون الخليجي. والشر الذي قد يصيب الخليج والجزيرة العربية سيكون مصدره اليمن، وكذلك سيكون خيرها وازدهارها منه، كما ذكر الملك الراحل عبد العزيز بن سعود.

عدم استقرار اليمن داخلياً يتواكب مع تعاظم الاخطار التي تواجهه خارجياً. فمن تزايد ضغوط المنظمات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من اجل الاسراع في وتيرة إصلاح النظام النقدي والمصرفي، إدارة الدين الخارجي، تحرير سعر الصرف للعملة المحلية "الريال اليمني" والنهوض ببرامج التصدير ... الخ. ومن جانب اخر؛ فإن عدم قدرة الحكومة المركزية في صنعاء على التحكم في حدودها الدولية، كما تَدعي المملكة العربية السعودية، والتي تتهم اليمن باستخدام حدوده مع المملكة لعبور وتسهيل دخول الارهابيين للمملكة ومنها لباقي دول مجلس التعاون الخليجي"70". تجعل من اليمن يبدو فعلياً كمصدر تهديد لها ولباقي دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك فإن تراجع الاداء الامني للحكومة اليمينية وفشلها في تحقيق وإرساء دعائم الاستقرار الداخلي، بعجزها عن مقاومة الارهاب وفشلها في تقليل وقوع الحوادث الارهابية داخل اليمن "وصلت الحوادث الارهابية خلال الاعوام 2001 ـ 2005 لحوالي 20 حادثة. راح ضحيتها حوالي 500 قتيل وإصابة حوالي 165 شخص". وايضا عجزها على السيطرة على حركات التمرد الداخلية مثل حركة الحوثي وغيرها.

منطقياً، فإن المخاوف الدولية والاقليمية من مغبة وقوع مضيق باب المندب في ايدي جماعات إرهابية او جماعات قرصنة دولية، كتلك المنتشرة في الجزء

الجنوبي الشرقي من المحيط الهندي، قد يؤدي لتهديد اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، ويصيب الاقتصاد العالمي بكارثة لم يعرفها من قبل، نظراً لاعتماد اغلب اقتصاديات القوى الدولية على النفط القادم من الخليج. الذي قد يمنع تدفقه لها سيطرة جماعات إرهابية او جماعات قرصنة دولية على مضيق باب المندب نتيجة تهالك وضعف قدرات الحكومة اليمنية "وكذلك قدرات الحكومة الجيبوتية" خاصة في ظل تزايد المؤشرات الدالة على تراجع قوة الاداء الحكومي اليمني بصورة دورية منذ الوحدة.

تخلف المؤشرات التنموية والخدمية اليمنية، كما توضحها تقارير التنمية البشرية والاقتصادية الدولية والاقليمية، تزيد من شكوك الاطراف الدولية عامة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي من تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية في اليمن، بصورة قد يصبح معها اليمن عاجزاً عن توفير الحماية اللازمة للمضيق والتاكد من سلامة وانسياب حركة عبور ناقلات النفط القادمة من منابعه في الخليج في طريقها لاسواقها ومستهلكيها في الغرب. وهو ما يجعل دول مجلس التعاون الخليجي تتردد كثيراً في ضم اليمن لعضوية مجلس التعاون.

إن هذه المخاوف تثير قلق نظم الخليج. التي مازالت تنظر لليمن باعتباره "رجل الجزيرة العربية المريض". لكن الجلي هنا ان على دول مجلس التعاون الخليجي توطيد علاقاتها مع اليمن. سواء بمحاولة انتشاله من دوامات التخلف القابع فيها، او بتحسين اوضاعه العسكرية والتنموية، دون الحاجة لضمه لعضوية مجلس التعاون إذا كانت لا تريد ذلك. ولكن لا يجب على دول مجلس التعاون ترك اليمن وحيداً في مواجهة هذه المعضلات والنآي عنه. فمغبة ترك اليمن وحيداً وخيمة وعظيمة الاضرار بدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التغيرات الحادثة في بنية النظم الدولية والاقليمية وحتى المحلية. فالعولمة "الاقتصادية والمعلوماتية على وجه الخصوص" كما زادت من تقارب الدول مع بعضها البعض، فإنها زادت ايضا من احتمالات إيذائها من جانبهم اكثر مما

مضى. وهو ما يجعلنا نجادل ونقول: إذا اصيب اليمن بالبرد، فإن دول مجلس التعاون الخليجي بالتاكيد ستسعل.

# الفصل الثالث

# التعاون الامني والعسكري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي

لتحليل طبيعة وتاثير العلاقات الامنية والعسكرية التي احدثها النظام الدولي الجديد على طبيعة النظام الاقليمي في الشرق الاوسط عامة، والنظام الاقليمي الفرعي في الخليج العربي على الابنية السياسية والعسكرية في وحدات هذه النظم الدولية الفرعية، وعلى البناء السياسي والعسكري اليمني بصورة خاصة، فإننا نتخذ من المفهوم الواقعي للامن والامن القومي الذي قدمنه سلفاً، ومن المنظور الواقعي "بوجه عام" ولتصوراته للنظام الدولي باعتباره نظاماً فوضوياً تحتل فيه الدول القومية المكانة الرئيسية كونها الفاعل الرئيسي، وباعتبار ان الامن هو اهم القضايا التي تتبناها هذه الدول، والقائم بصورة اساسية على مبدا "اخدم نفسك" او "دافع عن نفسك". بمعنى ان الدولة نفسها، وليس غيرها من الدول والقوى الكبرى، هي وحدها القادرة على حماية مصالحها وقيمها من التهديدات التي تواجهها، سواء بطرق دفاعية او هجومية، وبما يتراء لها انه حماية لمصالحها وقيمها المركزية والحيوية.

في النظام الدولي الواقعي تكون الدول القومية "وحدة التحليل الرئيسية" متماثلة من ناحية الاحتياجات والوظائف ومختلفة من حيث القدرات اللازمة لتحقيق هذه الاحتياجات وإنْجازها. ويتحدد موقع الدولة في النظام الدولي حسب ما تحوزه من قدرات وإمكانيات. التي تعتبر اهم المؤثرات على بنية النظام الدولي. ونظراُ للاختلاف والتفاوت في توزيع القدرات في هيكل النظام الدولي، حسب ما تحوزه كل دولة من مصادر وادوات القوة، فإن احتمالات اتجاه الدول للتعاون وإمكانية الاعتماد على الدول الاخرى تقل بسبب مخاوف

بعض الدول من تحقيق الاخرين لمكاسب نسبية على حسابها. نتيجة هذا التفاوت.

يجادل الباحث هنا بان اطروحات ومقولات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية "خط التشديد للمؤلف" تظل اقدر المدارس على سبر اغوار التفاعلات والصراعات الدولية والاقليمية في الشرق الأوسط. وبتطبيق مقولات واطروحات هذه المدرسة على العلاقات اليمنية مع دول منظمة مجلس التعاون الخليجي ستساعدنا على استشراف مستقبل هذه العلاقات ومعرفة اسباب عدم انضمام اليمن لعضوية منظمة مجلس التعاون الخليجي؟ وما هي المعوقات التي تعترض طريق اليمن الساعي بصدق للانضمام لهذه المنظمة؟ وغيرها من التساولات.

ينقسم هذا الفصل لخمسة اجزاء. في الجزء الاول سنتناول فيه الجدل النظري الدائر بين الواقعيين وبعضهم البعض، وجدلهم مع الليبراليون الجدد حول تعريف الامن القومي والمازق الامني التي تواجه الدول القومية في سعيها نحو حماية امنها وضمان بقائها. وفي الجزء الثاني سنتناول بالتحليل الارتباط البنيوي بين امن منطقة الخليج العربي وطبيعة علاقات وحدات مع القوي الكبري في النظام الدولي. في الجزء الثالث سنحاول فهم علاقة الامن القومي للدول الخليجية والمازق الامني الذي تواجهه في سبيلها للحفاظ على امنها وبقائها، مع القوي العظمي في النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة. الجزء الرابع سيتم فيه تحليل المازق الامني اليمني . الخليجي. ومحاولة رصد اسبابه ومسبباته وعواقبه ونتائجه وتاثيراته على العلاقات الثنائية بين دول منظمة مجلس التعاون الخليجي تجاه دولة اليمن. في الجزء الاخير سنحاول استشراف مستقبل النظام الامني في منطقة الوطن العربي بصورة عامة، مع التركيز على مستقبل الاوضاع الامنية بين اليمن ودول منظمة دول مجلس التعاون الخليجي. وسنحاول تقديم اطار نظري نحو اقامة نظام امني اقليمي يحافظ على امن وبقاء الدول العربية ويحافظ في ذات الوقت على مصالحها

وعلاقاتها المرتبطة هيكلياً مع القوي العظمي.

## 1- المازق الامني: دراسة نظرية

مفهوم الامن في العلاقات الدولية لا يختلف كثيراً عن مفهوم الامن في الحياة البشرية وحتى عن عالم الحيوان. فالامن من وجهة نظر المدرسة الواقعية الجديدة اساسه النضال من اجل البقاء. وهو المعنى الذي تطور من اطروحات الواقعية الكلاسيكية التي تنظر للامن على إنه يعنى القوة، وعند الواقعين الكلاسيكيين الجدد من امثال ستيفن فان آيفيرا وراندل شويللر "Schweller" يعني الامن عندهم إزالة التهديد Remove the Threat سواء بطريقة هجومية او بطرق دفاعية. وباتباع استراتيجيات مثل تقييد الذات، الانغماس الانتقائي في شئون العالم والتدخل من بعيد، واحياناً اخرى بإتباع سياسات العزلة"1".

عموماً، ترى المدرسة الواقعية ان مفهوم الامن في العلاقات الدولية يدور حول مرتكزات اساسية تمثل انعكاساً للاسس النظرية التي قامت عليها هذه المدرسة مثل التوازن والاستقرار وتوازن القوى. فعلى سبيل المثال يُعرف باري بوزان "Buzan" الامن في العلاقات الدولية على انه: "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية لها""2". هذا التعريف يتضمن شقين، إحداهما دفاعي، والاخر هجومي. اما الشق الدفاعي فهو الذي يتضمن"الحفاظ والدفاع على كيانها المستقل والحفاظ على تماسكها الوظيفي". والشق الهجومي فهو الذي يتضمن "الهجوم على قوى التغيير التي تعتبرها معادية لها او مهددة لهذا الكيان ولهذا الاستقلال". والامن الدولي يعنى لدى البعض "غياب او انعدام وجود تهديد للقيم المركزية التي تقوم عليها الدولة". مثل البقاء المادي والمعنوي للدولة ووحدة التراب الوطني والاستقلال . . . الخ. فهناك في رايهم فرقاً كبيراً بين ما يمكن اعتباره تهديداً لامن الدول القومي، الذي يعنى في احد تعريفاته "قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها ووحدتها الوطنية". والاحداث العنيفة التي تواجهها الدول في سياق تعاملاتها اليومية مع جيرانها في البيئة الدولية او

الاقليمية، وحتى البيئة المحلية. ومن جانب ثالث التهديدات الموجهة لنظام الحكم"3 ".

يرجع مفهوم الامن الدولي من المنظور الواقعي إلى الرؤية التي يرى بها الواقعيون، على اختلاف تقسيماتهم، النظام الدولي والعلاقات بين الدول بصورة عامة. ففي راى رائد آخر من رواد المدرسة الواقعية مثل جون فاسكيوز "Vasquez" فإن الواقعية بنظرتها للنظام الدولي باعتباره نظاماً فوضوياً "وليس عشوائياً" فإن غياب وجود سلطة مركزية عليا تتحكم وتسيطر على عمل الفاعلين وتحديد ادوارهم فإن الدولة القومية تعتبر الفاعل الرئيسي والسلطة العليا في هذا النظام. وعليه فطريقة تحديد الامن توقف على عاملين اساسيين هما: كيفية رؤية الدولة لطبيعة التفاعلات في البيئة الدولية. وتوزيع القوى والقدرات داخل النظام الدولي. فالقدرات العسكرية بصورة رئيسية هي التي تحدد مفهوم الدولة للامن، الذي قد يكون للبعض هو القوة وللبعض الاخر غياب التهديد، وللبعض الثالث البقاء"4".

احدثت التطورات التي اوجدتها انتشار السلاح النووي، العولمة، وثورة المعلومات والاتصالات من جانب اخر، وانهيار الكتلة الشرقية من جانب ثالث، تغيرات وتعديلات كبيرة على الفكر الواقعي في دراسة الامن الدولي، الذي ظل مهيمناً على الجدل الاكاديمي الذي دارت رحاه في اروقة الجامعات ومراكز الفكر الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية، بصورة ادت لتراجع هيمنة الفكر الواقعي بصورة غير مباشرة على تفسير وتحليل العلاقات الدولية"5". وذلك لعدة اسباب هي:

- تراجع القيمة النسبية لمفاهيم مثل السيادة الوطنية والاستقلال الوطني: ففي ظل ثورة المعلومات والاتصالات واتفاقيات التجارة الحرة، وارتفاع معدلات التبادل التجاري والاعتماد المتبادل وغيرها من صور التعاون الدولي. بصورة جعلت العالم عبارة عن شبكة عنكبوتية من المصالح المشتركة التي تتعدى كافة الحدود الوطنية للدول.

انهيار الكتلة الشرقية: بما جعل انظار الاكاديمية الامريكية خاصة والغربية عامة تحول نظرها نحو دراسة مناطق جغرافية وسياسية وثقافية اخرى غير الاتحاد السوفيتي. حيث هيمنت دراسة العلاقات الامنية والعسكرية والتوازن بين القطبين على دراسة العلاقات الدولية والامن الدولي طوال النصف الثاني من القرن العشرين مما أدي لإهمال دراسة بقية وحدات النظام الدولي.

انفجار الصراعات القومية والاجتماعية الممتدة في بؤرها الخامدة طوال الحرب الباردة في العالم الثالث "افريقيا، امريكا اللاتينية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق" اضاء نقاط معتمة وغامضة لم تكن معروفة للباحثين الغربيين من قبل. فعلى سبيل المثال اهمية إشباع الحاجات الاساسية للإنسان كمحدد للاستقرار وعدم الاستقرار في بعض البلاد، او قيماً غير مادية كالمشاركة وتقاسم السلطة وممارسة التمييز على امن بعض الدول والمجتمعات بامتداد العالم على اوضاعها الامنية والسياسية.

اغفال او التقليل من شان العوامل الثقافية والاخلاقية في التاثير على الامن والاستقرار: فمن المعروف ان المدرسة الواقعية تتجاهل دور الاخلاق في العلاقات الدولية، الا عندما تقترن كاحد مصادر القوى المادية في التاثير على رجال الدولة كما يذهب مورجانثو. بينما الاوضاع في العالم الثالث تؤكد ان اغلب صراعاتها ومسببات عدم استقرارها ترجع لعوامل ثقافية ودينية "اخلاقية" في المقام الاول. وهو ما جعل عالم متميز مثل هانتنجتون يستنتج بأن مستقبل الصراع الدولي في خلال العقود الاتية سيكون صراعاً ثقافياً، وليس صراعاً قومياً كما كان منذ ويستفاليا"6".

- وجود تهديدات غير تقليدية وغير نظامية Asymmetric للنظام العالمي "الدول والمجتمعات والمنظمات والافراد معاً": هذه التهديدات لم يعرفها الغرب من قبل، وبالتالي فلم يتعامل معها، ولا يدرى كيف السبيل لمواجهتها او التصدي لها. ولعل المثال الاكثر وضوحاً في هذا السياق هو ظواهر مثل

الارهاب الدولي والفاعلون غير الرسميين. فالارهاب في الاوضاع الدولية الراهنة مرتبط بجماعات عابرة للحدود عبر خلاياه العنقودية المنتشرة في اقاصي الكرة الارضية واحداً من اهم الفاعلين على الساحة الدولية. بصورة جعلته في راى احد الخبراء الشكل الرئيسي للصراع على الساحة الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين"7".

كل هذه المتغيرات وغيرها جعلت المنظور الواقعي للامن الدولي يحدوه الكثير من المحدودية وضيق الرؤية، وإن كان في راينا مازال صالحاً جداً لتفسير العلاقات الدولية، ولكن ليس كمفهوم عملي ولكن كاطار عام. فالعلاقات الدولية مازال تحكمها سياسات القوي حتى وان صارت الدولة "احد" اهم الفاعلين الرسميين في النظام الدولي، وليس الفاعل الوحيد.

إحدى اهم الاسهامات التي قدمت في مجال دراسات الامن القومي من خارج المدرسة الواقعية "في راينا" هي التي قدمها جوزيف ناي في دراسته التي نشرت اوائل التسعينات. والتي ادخل بها مفهوم القوة الناعمة لحقل العلاقات الدولية. بصورة مثلت انقلاباً في تحليل وتفسير ظواهر الصراع الدولي وكافة مجالات العلاقات الدولية الاخرى. ففي مجال الامن الدولي اوجد ناي مفهوم "الامن الرخو Soft Security". الذي عنى به التهديدات "الغير عسكرية Nonmilitary Threats". اي وجود تهديدات غير عسكرية وغير إكراهية تهدد القيم المركزية للدول والمجتمعات مثل مؤشرات عدم الاستقرار، الارهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير مشروعة، غياب الشرعية الداخلية ... الخ"8". وعليه فإن الامن بصيغته الواقعية اصبح مفهوماً قاصراً. ثم ظهرت المدرسة البنائية، التي تبنت مفهوماً فضفاضاً في تفسيرها للعلاقات الدولية. بصورة جعلت العلاقات الدولية اقرب لمجالات اخرى مثل الفلسفة وعلم النفس والسيسولوجي اكثر منها كعلم لدراسة ظواهر الصراع والتعاون الدولي. فظهر منذ ثمانينات القرن العشرين مفاهيم ومصطلحات مثل الامن الاقتصادي، الامن الاجتماعي، الامن السكاني، الامن الانساني، بصورة باتت معها هذه

المصطلحات، بعدما كانت ابعاداً مختلفة لمفهوم واحد شامل هو الامن القومي، مفاهيم مستقلة ومنفصلة. وهو ما ادى لغياب التركيز على وجود التهديد الحقيقي الذي يهدد الوحدات الدولية، الا وهو التهديد العسكري. فمع اعترافنا بقيمة وفاعلية ما تمثله التهديدات الاخرى "الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية" للدول الا اننا نظل متفقين مع المدرسة الواقعية في القول بان اخطر التهديدات واكثرها تاثيراً على النظام الدولي هي التهديدات العسكرية. وذلك ببساطة لانها تحدث تغييراً هيكلياً في النظام القائم بينما باقي التهديدات تحدث تغييرات داخل النظام الدولي. بصورة قد تبدو محدودة التاثير. على عكس التهديدات العسكرية التي قد تؤدى لإنهاء الوجود المادي لبعض الدول من على ساحة النظام الدولي.

قبل التطرق للعلاقات الامنية والعسكرية بين اليمن دول مجلس التعاون الخليجي يجب اولاً التطرق لموضوع "نظري" حيوي، نرى ضرورة إلقاء بعض الاضواء عليه تمهيداً لتناول هذه العلاقات المتشابكة امنياً وعسكرياً "سواء بالتعاون او بالتوتر والصراع" بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، الا وهو موضوع "معضلة الامن" في الخليج العربي او ما يعرفه سعد الدين إبراهيم بـ "المازق الامني" او ما عرفته الدكتورة حورية مجاهد بـ "الورطة الامنية""9".

المقصود بالمازق الامني Security Dilemma في مجال دراسات الامن الدولي من المنظور الواقعي هو "كيفية تحقيق الدول لامنها وتجنب تهديد مصالحها وقيمها الحيوية والمركزية مقارنة بما تمتلكه من مصادر وقدرات وإمكانيات مادية في ظل نظام دولي فوضوي ذات بيئة تنافسية دون المبالاة بامن واستقرار الدول الاخري". في دراسته الرائدة عن "المازق الامني" فَصل جون هيرز "Herz" المقصود بهذا الموقف قائلاً بان المازق الامني انعكاساً لحالة عدم الثقة والشك المتبادل التي تسود بين الدول. فنتيجة لبعض الاجراءات والتحركات التي تقوم باتخاذها احدي الدول في سبيلها لزيادة قوتها مقارنة

بالاخرين، فإن الدول الاخري تشعر بالتهديد التي تمثله هذه الافعال على امنها القومي، وهو ما يجبرها على اتخاذ اجراءات احترازية مضادة لمواجهة هذه التهديدات، ومن هنا يبزغ موقف المازق الامني. ويعرف روبرت جيرفس المعضلة الامنية بانه "موقف معين بين دولتين او اكثر على استعداد للصراع وحتى للحرب من اجل تامين احتياجاتهم الامنية، ولو على حساب الدول الاخرى""10". وعليه "وطبقاً لجريفيس" فإن موقف المازق الامني يوجد عندما تتعدد الوسائل التي تستخدمها الدول من اجل مساعدتها على تامين امنها وتهديد امن الاخرين. وهو ما اطلق عليه "النموذج التسلسلي Spiral Model" الذي يصف كيف ان التفاعلات بين الدول التي تسعى لامنها فقط يمكن ان يثير المنافسة والتاثير على مجمل العلاقات السياسية بين الدول. بما يجبرها على انتهاج استراتيجيات دفاعية.

طبقاً لهذا التعريف فإن الدول في ظل البيئة الفوضوية والتنافسية للنظام الدولي وفي سبيلها لتحقيق امنها واستقرارها الوطني فإنها تجد نفسها في خضم صراعات ومنافسات مع بعض الوحدات الدولية الاخرى التي تحاول هي الاخرى تحقيق امنها القومي، ولو على حساب الدول الاخرى. وهو ما يحدو بها إما اتباع سياسات هجومية تمثل تهديداً او إكراها على الاخرين لصالح امنها القومي. او سياسات دفاعية كاستجابة او كرد فعل على بعض السياسات العنيفة من بعض الدول الاخرى.

تتوقف حدة "المازق الامني" هنا على التوازن بين انتهاج إحدى استراتيجيتين، إما الدفاع او الهجوم، التي هي جوهر دراسة المآزق الامني للدول، او كما يقول جيرفس:

"إن كبر حجم وطبيعة المازق الامني يتوقف على متغيرين هما: التوازن بين الدفاع والهجوم والمتغير الاخر هو المفاضلة بين الدفاع والهجوم. ونتيجة لذلك فإن "المازق الامني" يمكن ان يتفاوت حسب الزمان والمكان. فبالرغم من ان الدول تعترف بالاوضاع والطبيعة الفوضوية الثابتة للنظام الدولي، الا انه

يمكن القول انه يمكن ان يكون هناك اختلاف وتنوع شديد في جاذبية الوسائل التعاونية او التنافسية، ووجود فرص كبيرة نحو زيادة تحقيق الامن او احتمال قيام الحرب""11".

سبق الذكر بالقول ان بعض تيارات المدرسة الواقعية تتبنى مقولة ان الهدف الاسمى من وراء الامن هو "النضال من اجل البقاء" في ظل نظام دولي فوضوي، يغيب فيه وجود سلطة مركزية فوق قومية Super-national تكون قادرة على فرض ووجوب فرض وإتباع قوانين معينة لحكم العلاقات بين الوحدات الدولية المتنافسة بطبيعتها وفطرتها. وعليه فإن الدول قد تصبح بين ليلة وعشاها، حسب توافر مصادر ومقومات القوة المادية لها، ذات سلوك عدواني وتمثل تهديداً للاخرين، والعكس بالعكس. فقد تتجه بعض الدول العدوانية، بتراجع مصادر ومقومات قوتها المادية، إلى انتهاج سلوك تعاوني مهادن خوفاً على مصالحها وقيمها المركزية من التهديد. فالسياسات الدولية يحكمها ويحركها الشعور بالخوف وعدم الثقة"12".

يرى عالم السياسة تشارلز جيللسير "Glaser" انه على الرغم من تقييد الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي على سلوك الوحدات الدولية الا ان بعض السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها بعض الدول قد تكون مؤثرة وفعالة على سعيها نحو تحقيق امنها القومي في ظل بيئة تنافسية يسودها السلوك الاناني وعدم الثقة والخوف من الاخرين. فيقول في دراسته المطولة عن المعضلة الأمنية:

" في ظل غياب سلطة عليا فوق السلطة الوطنية "الدول" يمكنها فرض الاتفاقيات الملزمة للدول، فإن العديد من الخطوات التي قد تتخذها الدول لدعم امنها قد تكون مؤثرة، ولو بصورة غير مقصودة وغير متوقعة في اغلب الاحيان، وتجعل الدول الاخرى اقل امناً. فالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تفرض قيوداً على سلوك الدول، حتى وإن تاكدوا من حسن نية الدول الاخرى فهم لا يستخفون باحتمال ان يصبح الاخرون عدوانيين في المستقبل. او حتى التاكد من استمرارهم في إتباع النهج السلمي من عدمه. فكل دولة تسعى

بكافة السبل لحماية نفسها. إنه نوع من كسب القدرة على تهديد الاخرين. فعندما تواجه بعض الدول بهذا التهديد الواضح فإن الدول الاخرى سترد بزيادة معدلات تسليحها وعقد التحالفات. حيث ينظر للدولة الاولى كمصدر للتهديد او العداء. بهذه الطريقة فإن التفاعل بين الدول يولد نزاعاً مختلفاً عن النزاعات التي قد تنجم نتيجة صراع المصالح وتضارب الاهداف. وبالرغم من ان الدوافع الاخرى مثل الطمع والمجد والشرف تلعب دوراً الا ان السياسة الدولية يحكمها في النهاية الخوف""13".

إن الدول مازال يحكم سلوكها السعي نحو تحقيق الامن وحماية وجودها المادي. وحتي لو اعتقد البعض خاطئاً، بفعل طغيان تدفق سيل العلاقات التعاونية والسلمية بين هذه الدول، الا ان الحقيقة تظل واضحة. إن العلاقات الدولية ستظل ابداً صراع على القوة والموارد. فالقوي يستخدم قوته في اخضاع الاخرين، والضعيف يتحمل ما وجب عليه ان يتحمله نتيجة افتقاره لهذه القوة، والقوة لا تضعف الا من يفتقدها. من جانب اخر، فإن الدول لا تميل للتعاون والتقارب مع بعض جيرانها إذا كانوا هؤلاء الجيران يمثلون مصدراً للخطر او التهديد. هذه الحقائق نجادل بانها القاعدة التي تحكم العلاقات بين اليمن ودول منظمة مجلس التعاون الخليجي.

## 2- أمن الخليج العربي والقوى العظمى

ما معني ان تكون ضعيفاً بين اطرافاً قوية؟ وهل يضمن بقاءك ان تكون حليفاً لاحد هؤلاء الاقوياء؟ وكيف السبيل للنجاة إذا كان الخطر والتهديد الموجه ضدك يهدد وجودك وبقائك غير تقليدي "نووي"؟ واذا كان هذا الحليف لا يبالي ببقائك قدر مبالاته بمصالحه. هذه هي المعضلة التي تجد فيها دول مجلس التعاون الخليجي نفسها في ظل تواجدها في منطقة متوترة ومضطربة للغاية في خضم صراعات اقليمية مميتة "خاصة الصراع الايراني مع الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل". إن الولايات المتحدة لو حقيقة مهتمة بالمصالح الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي كما تدعي فإن عليها تغيير مسار تعاملها

مع الاوضاع الاستراتيجية والامنية السائدة في المنطقة.

للاسف، فإن الادلة النظرية والسجل التاريخي للاحداث يؤكد لنا ان الدول لا تهتم سوى بمصالحها الامنية والاقتصادية القومية فقط. والتابعين عليهم الاعتماد على انفسهم عندما يكون وضع حلفيهم الاقوى في خطر. فالسياسة الدولية "الواقعية" احادية وانانية ولا يوجد فيها مفاهيم فقهية او اخلاقية مثل "الايثار". هذا هو الدرس الذي يجب ان تعرفه وتدركه دول مجلس التعاون إذا هم ارادوا إيجاد "نافذة امل" تخرجهم من هذا الجحيم المزدوج. وبصورة تساعدهم على حماية وجودهم وصيانة امنهم واستقلالهم الوطني وسيادتهم. التي لن يضمنها الا وجود إرادة وطنية وقومية حرة ومستقلة عن اي طرف خارجي.

إننا نتفق مع بوزان "Buzan" في اعتبار الدولة القومية المصدر الاعلى للسلطة والطرف المعني بموضوع الامن "والامن القومي تحديدا". ثانياً: ان العلاقات الامنية "كباقي العلاقات بين الدول" هي علاقات اعتماد متبادل وليست احادية الجانب. وثالثاً: ان الامن دائماً ذات طبيعة نسبية. ففي ظل غياب وجود سلطة عليا في النظام الدولي فإن مصادر التهديد تصبح موجودة من داخل النظام نفسه"14".

ليس المقصود هنا التطرق للاوضاع الامنية والعسكرية في منطقة الخليج العربي بقدر التطرق لانعكاسات وابعاد تاثير المعضلة الامنية في الخليج العربي على الاستقرار الداخلي والخارجي لليمن باعتباره احد دول الجوار لدول الخليج. فاليمن ليس دولة خليجية وإنما هو دولة من دول شبه الجزيرة العربية، وإن حدث خلط بينهما بصورة جعلت البعض يعتقد خاطئاً ان اليمن بات جزءاً من منظومة الامن في الخليج العربي ودوله الثماني "دول مجلس التعاون الخليجي + العراق وإيران"15".

إن تمتع منطقة الخليج العربي بكميات هائلة من احتياطي النفط العالمي

"بعض الاراء تقدره بحوالي 70% من إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط" جعل هذه المنطقة إلى جوار موقعها الجيواستراتيجي الحيوي في العالم تصبح موضع تنافس بين الامبراطوريات التي حكمت النظام الدولي منذ بداية القرن العشرين. وهو ما عقُد مسالة الامن والاستقرار الداخلي والخارجي في هذه المنطقة، التي لا يمكن الاستغناء عنها في ظل قيام الثورة الصناعية في العالم على البترول ومستخرجاته. وعليه فإن لزوم شرح وتفسير العلاقات الامنية والعسكرية في دول الخليج يتوجب اولاً التطرق لتاريخ علاقات دول المنطقة مع القوى الدولية منذ بداية اكتشاف البترول في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي في الثلث الاول من القرن العشرين.

على الرغم من كون منطقة الشرق الاوسط من اشد المناطق توتراً واكثرها تعرضاً للإجحاف في العالم، فإنها كذلك من اكثر المناطق تسلطاً وانفاقاً على السلاح. وتظل اكثر مناطق العالم اهتزازاً واقل شعوراً بالامان والاستقرار. ويرجع هذا في راي البعض إلى غياب قوة الدفع الذاتي نحو تحقيق السلام والاستقرار "الداخلي والخارجي" بفعل سياسات التحالف والمحاور والارتباط مع بعض القوى الخارجية. التي تعبر عن ضعف قدرة هذه الدول على مواجهة المخاطر والتهديدات الخارجية التي تواجهها في ظل انخفاض حجمها السكاني وخفة اوزانها الاستراتيجية والعسكرية مقارنة بجيرانها وبالقوى المجاورة لها"16".

إن الخليج العربي، ومنذ مطلع القرن العشرين، كان دوماً موضع تنافس وصراع بين القوى العظمى. فخلال الحرب العالمية الاولى كان الصراع بعد انتهاء الحرب على اشده بين بريطانيا العظمى وفرنسا على من يسيطر على الخليج العربي، الذي بدات رائحة النفط تفوح منه. وهو الصراع الذي حسمته بريطانيا مبكراً بإحكام سيطرتها على اغلب مناطق الخليج وتركت فرنسا على حدوده الشمالية الغربية في سوريا. وخلال السبعة عقود الاولى من القرن العشرين ظلت بريطانيا مسيطرة على الخليج العربي. الذي كان يمدها باحتياجاتها من

النفط، ويربط بين وجودها في مصر وبين الهند. بصورة جعلها تتحكم في طرق التجارة الدولية آنذاك بفرض سيطرتها على اهم مضايق العالم القديم "اسيا، افريقيا واوروبا". من قناة السويس في مصر، ومضيق باب المندب في اليمن، ومضيق هرمز في الخليج العربي. وهو ما جعل بريطانيا تفرض مظلتها وتطـوق هـذه المنطقـة الاسـتراتيجية والحيويـة بالنسـبة للغـرب"17". حيـث استطاعت بريطانيا بفضل مساندتها لنظم الحكم التقليدية التي كانت تقوم بالوكالة عنها في إدارة شئون هذه البلاد. وبفضل سياسات التاييد واستقطاب ضباطاً عسكريين من المستوى الثاني "رتب صغيرة او متوسطة" من هذه الدول "خاصة العراق وإيران" واخيراً عن طريق تواجد قواتها البحرية الراسية في مياه الخليج العربي فإنها استطاعت إقامة نوعاً من الحكومات المؤيدة والصديقة والمتعاونة معها بصورة استطاعت معها بريطانيا حصر التهديدات والصراعات داخل نطاق المنطقة ولم تسمح ابداً بتصعيدها او اشتعالها اكثر من اللازم"18".

بعد حـرب السـويس، وتحـديداً في 1968، بدات بريطانيا تتراجع عن تحمل مسئولياتها الامنيـة في الخليج العربي والشرق الاوسط بصورة عامة. تاركة للولايات المتحدة النوط بتحمل هذه المسئوليات وملىء فراغ القوة الناتج عن انسحابها"19".

بـالطبع لـم يكـن التواجـد الامـريكي في منطقة الخليج متاخراً لهذه الدرجة. فالولايات المتحدة موجودة هناك منذ بداية القرن العشرين، وإن كان بصورة تكاد تكون غير مرئية. الا انه وبعد نهاية الحرب العالمية الاولي وبداية اكتشاف النفط في المملكـة العربيـة السـعودية والعـراق تـم تدشـين الشـركة العربيـة . الامريكية للبترول "ارامكو". ثم تعزز هذا التواجد مع انتصار قوات الحلفاء في الحـرب العالميـة الثانيـة، وبـداية انهيار الامبراطورية البريطانيـة نتيجة عدم قـدراتها علـى تحمـل المسئوليات والأعبـاء "النفقـات" الامنيـة والاقتصـادية لمستعمراتها. ثم اصبحت الولايات المتحدة فعلياً الطرف الدولي المهيمن على

منطقة الخليج العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين"20".

ظلت منطقة الخليج طوال الحرب الباردة، وحتى في ظل الانفرادية القطبية تحتل مكانة اولوية "اقتصادية واستراتيجية وسياسية" في التفكير الامني الامريكي "الرسمي والغير رسمي" بصورة جعلت البعض يري ان الخليج بات بمثابة "دائرة القلب للمصالح الحيوية الامريكية""21" وذلك لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية وامنية وسياسية سناتي على ذكرها لاحقاً.

قامت الاستراتيجية الامنية الامريكية في الخليج العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على دعامتين/ركيزتين اساسيتين "Twin Pillars بتعبير مارتين انديك"، هما المملكة العربية السعودية وإيران الشاه حتى سقوط نظام بهلوي في فبراير 1979 على ايدي ثورة الملالي"22 ". حيث اتبعت الولايات المتحدة الامريكية في علاقاتها مع دول الخليج العربي منذ الحرب العالمية الثانية عدة سياسات. ففي عقد الخمسينات من القرن العشرين اتبعت الولايات المتحدة سياسة الاستقطاب Polarization وبناء المحاور من اجل بناء وربط المصالح المشتركة مع دول المنطقة عامة والخليج خاصة. وذلك لمساندة الولايات المتحدة "والغرب عامة" في حربها الباردة ضد المعسكر السوفيتي. وهو ما تجلى في دعوة الولايات المتحدة لإقامة "حلف إسلامي" يجمع القوي الاقليمية إلى جانب الولايات المتحدة من اجل الدفاع عن المنطقة في مواجهة المخاطر والتهديدات الخارجية التي تتعرض لها، مثلما يقوم حلف الناتو بالدفاع عن اوروبا الغربية. الا ان هذه السياسة فشلت فشلاً ذريعاً. سواء بسقوط فكرة "منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط" وحلف بغداد. بتدشين مصر، جنباً إلى جنب مع الهند ويوغسلافيا، لمنظمة عدم الانحياز في باندونج 1955. بل وباستقطاب مضاد لدولة من دول شبه الجزيرة العربية "اليمن الجنوبي" لصالح المعسكر الشرقي. لتصبح اول نظام حكم عربي يتبنى رسمياً اتخاذ الماركسية ـ اللينينية نظاماً فكرياً للحكم "ايديولوجية". وهى الخطوة التي لم يقدر علي اتخاذها اكبر مناهضي الولايات المتحدة آنذاك، جمال عبد الناصر. وهو ما اعتبر "وقتها"

هزيمة كبرى لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة.

خلال هذان العقدان حاولت الولايات المتحدة من وراء انتهاج سياسات الاستقطاب الدولي إبعاد الاتحاد السوفيتي لاكبر قدر ممكن من/عن الشرق الاوسط، ومحاصرة طموحاته للوصول إلى المياه الدافئة. وفي سبيلها لتنفيذ ذلك توسلت الولايات المتحدة بالعديد من الخطوات التي تراءت انها قد تزيد من معدلات استقرار المنطقة وإبعادها عن مناطق التوتر المشتركة بينها وبين الاتحاد السوفيتي. ومن هذه الوسائل:"23 "

1- اقامة منطقة عازلة بين الاتحاد السوفيتي والخليج العربي.

2- تشجيع الاطراف الخارجية على إقامة جسور معها لاحتواء محطات الفعل السوفيتي الاقليمية مثل مصر.

3- الاصرار على ان تكون مهمة العبء الدفاعي الاساسي ضد الاتحاد السوفيتي من نصيبها، وان تترك لبريطانيا وفرنسا مهمة تدبير امر النزاعات في الشرق الاوسط.

منذ الستينات اعتمدت الولايات المتحدة في سبيلها لتدعيم تواجدها ونفوذها في منطقة الخليج على سياسة الانحياز مستخدمة إحدى القوى الموالية لها في احتواء المعارضين لها ولتواجدها في المنطقة"24". حيث انحازت في عقدي الستينات والسبعينات لإيران لاحتواء التطلعات الاقليمية العراقية. وخلال عقد الثمانينات انحازت للعراق لاحتواء الثورة الاسلامية الراديكالية في إيران. ثم انقلبت على العراق في عقد التسعينات وانحازت للممالك الخليجية الصغيرة في مواجهتها للعدوانية العراقية التوسعية.

عمدت الولايات من اجل تحقيق مصالحها والحفاظ على التوازن مع الاتحاد السوفيتي بعد فشل سياسة الاستقطاب إلى تنفيذ سياسات الهجوم Titing

على بعض الدول المعارضة لها خلال فترة ما بعد نكسة 1967. التي اثبتت هشاشة البنية الامنية والعسكرية لكافة النظم العربية المنحازة للشرق او للغرب. فكانت البداية في شن الهجوم على العراق في عقد السبعينات"25".

السياسة الثالثة التي اتبعتها الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي هي سياسة الاحتواء المزدوج Duel-Containmentخلال عقدي الثمانينات والتسعينات للتخلص من القوتين الاقليميتين في منطقة الخليج وهما العراق وإيران، بالرغم من تناقض هذه السياسات مع سياسات توازن القوى الاقليمي. وهو ما سينتج عنه تداعيات خطيرة قد تكون جذرية على مستقبل الخليج والمنطقة كلها"26".

كانت المتغيرات التي جرت على المستوى الدولي من دخول الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لمرحلة الوفاق الدولي Entente هي المدعاة لانتهاج سياسة الاحتواء المزدوج، وإعلان الرئيس نيكسون مبدئه الشهير عام 1980 الذي دعي فيه لنبذ اساليب المشاركة الاقليمية وانتهاج اسلوب التدخل المباشر في شئون الخليج العربي. بصورة ادت فيما بعد لابتلاع الخليج العربي واعتباره "منطقة نفوذ إستراتيجية امريكية". معلناً ان "المصالح الامريكية في الخليج العربي لا تقل اهمية عن المصالح الامريكية في اوروبا الغربية" ومشدداً على ان "اي تهديد للخليج سيعتبر تهديداً للولايات المتحدة""27". هذا البيان انعكس ايضاً على القوى الاقليمية الاخرى، وليس فقط على الاتحاد السوفيتي. فالحرب العراقية ـ الايرانية اثبتت ضعف ومحدودية قدرة دول الخليج العربية "دول مجلس التعاون الخليجي منذ 1981" على حماية نفسها ومواجهة التهديدات المزدوجة من العراق وإيران. وهو ما شجع الولايات المتحدة على انتهاج سياسة الاحتواء المزدوج ضد كلاً القوتين المعارضتين للاوضاع وتوزيعات القوى الحالية في الخليج على الرغم من عواقب وتداعيات مثل هذه السياسات.

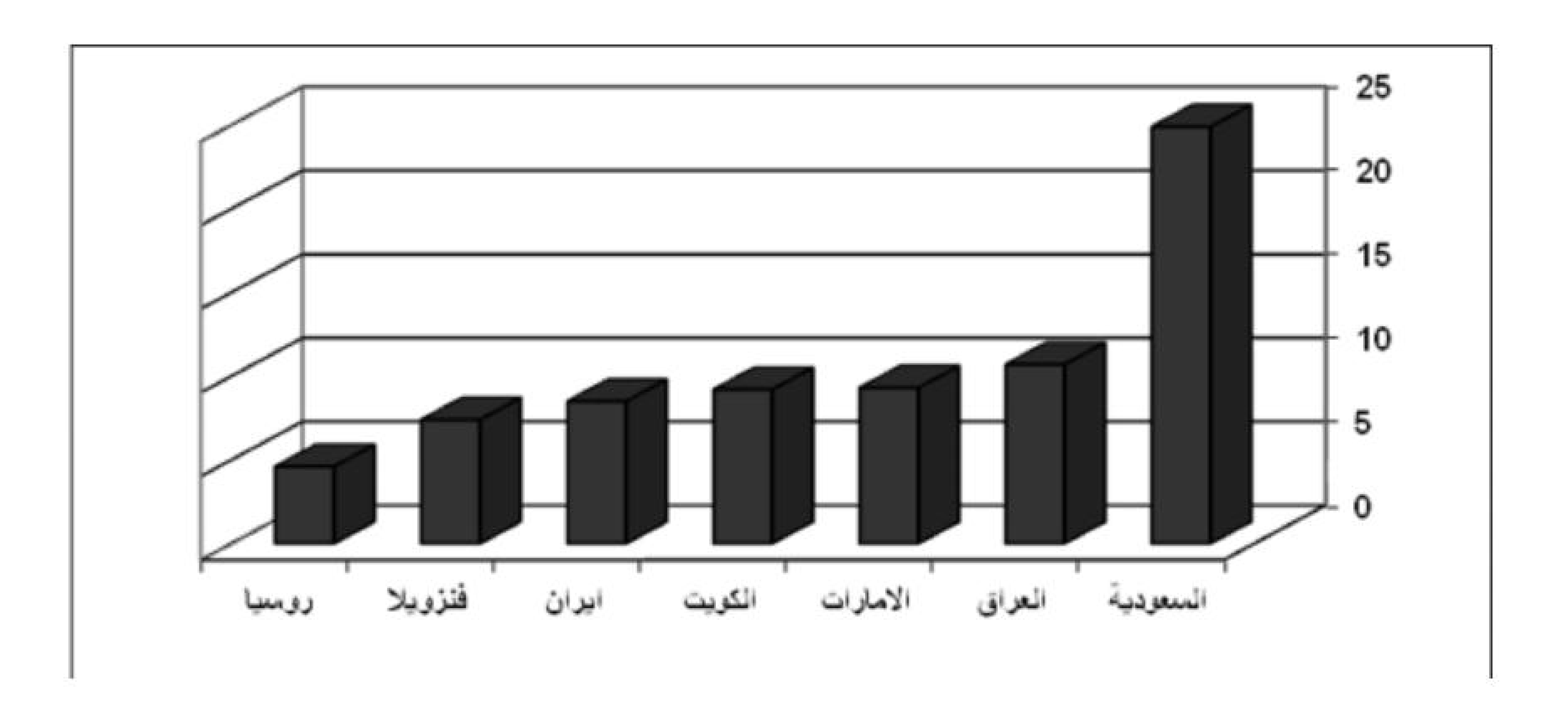
اتفق اغلب الخبراء والمحللون على فشل سياسات الولايات المتحدة في

تحقيق امن واستقرار الخليج طوال نصف قرن"28". بل ان البعض يجادل بان هذه السياسات بتجاهلها لطبيعة البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدول الخليج، وباعتمادها على النخب الحاكمة، المشكوك في شرعيتها انتهت بنتائج كارثية مثلما حدث في اليمن 1961، إيران 1979، العراق 1990، 2003. بصورة جعلت الخليج العربي، والمنطقة العربية كلها، في مطلع القرن الحادي والعشرين وبعد اكثر من عقد على انتهاء الحرب الباردة مازالت تعيش اجواء الحرب الباردة. من حيث انتشار سياسات التحالفات والمحاور مع القوى الدولية. وكان خمسون عاماً لم تمضى. بل ان اصحاب هذا الراي يرون ان المنطقة العربية "ومنها الخليج بالطبع" ببساطة لم تمر في تاريخها بمحنة اشد مما تعانيه حالياً، الا اثناء الاجتياح المغولي والتتاري والصليبي من القرن التاسع إلى القرن الحادي عشر ... وهى بداية العصور الوسطى العربية"29 ".

كما هو معروف فإن اهمية منطقة الخليج العربي تتحدد في ثرائه بمورد طاقة لا يمكن للعالم الاستغناء عنه وهو النفط "انظر الشكل رقم 2". وعليه فإن إستراتيجيات القوى العظمى في النظام الدولي تقوم بصورة اساسية على "ضمان استمرار تدفق النفط بيسر وامان، حتى يصل للمستهلكين في الشمال والغرب". وهو ما يحدو بهذه القوى العمل بكل الصور على استقرار الخليج وتدعيم امنه. وهو ما جعل اغلب الخبراء والمحللين والمتخصصين في السياسة الخارجية الامريكية يرون ان سياسات الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، وبالطبع سياسات باقي القوى الدولية الاخرى، تقوم بصورة جوهرية على حماية النفط واستقرار نظم الحكم في الخليج، جنباً إلى جنب مع ضرورة استقرار وحماية إسرائيل"30".

شكل رقم 2

الدول السبع الكبرى من حيث كمية إنتاج البترول "بالمليون برميل/يوميا"




المصـــدر: بتصـــرف عـــن: جـــودت بـــهجت: "روســـيا: البـــديل الامـــريكي للبتـــرول السعودي". وجهات نظر: السنة الرابعة. العدد 47. "ديسمبر 2003". ص. 30.

هذه الاهمية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع موقع الخليج الاستراتيجي الحيوي تعتبر المحرك الرئيسي لسياسات الدول الكبرى تجاه الشرق الاوسط. بدء من روسيا"31"، الصين"32"، اليابان"33"، الاتحاد الاوربي"34". بصورة تجعل المرء يعتقـد ان امـن الخلـيج بـات معضلـة دوليـة، وليـس معضلـة إقليميـة او داخليـة خاصـة بـدول الخلـيج ذاتـها. وذلك صحيح لدرجة كبيرة. فكلما زادت اهميـة منطقة جغرافية إستراتيجية في ميزان الصراع الدولي "بمواردها او موقعها" فإن درجة التهديد تتناسب طردياً مع اهمية هذه المنطقة. وليس هناك منطقة في العالم اهم من منطقة الشرق الاوسط، وفي قلبها الخليج العربي، في مجال الاقتصاد العالمي. بل ان دولة واحدة من دول الخليج كالسعودية كفيلة براى البعض بإحداث "كساد اقتصادي عالمي جديد" مثل ذلك الذي اصاب العالم في ثلاثينـات القـرن العشرين. لما تمثله من ثقل اقتصادي/مواردي. جعل النظام الاقتصادي العالمي قائماً عليها بصورة اساسية باعتبارها "بنك النفط الدولي World "Oil" Bank". حيث يدعًي كينيث بولاك "Pollack" ان اهمية السعودية للنظام الاقتصادي العالمي تكاد تصل لحد الاقتران بالولايات المتحدة، مؤسسة هذا النظام منذ الحرب العالمية الثانية.

"اليوم ياتي حوالي 25% من بترول العالم من الخليج العربي، منها حوالي 15% من المملكة العربية السعودية وحدها. والمتوقع زيادة حصتها في المستقبل.

ومنطقة الخليج العربي تمتلك ثلثي الاحتياط العالمي من النفط. ويمتاز النفط القادم من الخليج بسهولة تحويله. فتكلفة تحويل برميل النفط السعودي لا تتعدي خمس او عشر مثيله الروسي. إن المملكة العربية السعودية ليست اكبر منتج للبترول او صاحبة اكبر احتياطي منه فحسب، بل انها صاحبة اكبر قدرة إنتاجية منه. وهو ما يساعدها في العمل على اتزان واستقرار اسعار النفط. سواء بزيادة او إنقاص إنتاجها حسب الحاجة لذلك. وبسبب اهمية الانتاج والسوق السعودي فإن خسارة او تهديد النفط السعودي كفيل بشل الاقتصاد العالمي والتسبب في انهياره على اقل الاحتمالات بصورة مقاربة للكساد العالمي الكبير خلال ثلاثينات القرن العشرين إن لم يكن اسوء""35".

## 3- المازق الامني للنظام الاقليمي الخليجي

إلى جانب الاهمية الاقتصادية الجوهرية للخليج العربي في النظام "الاقتصادي" العالمي فإن اهميته الاستراتيجية والامنية لا تقل اهمية في التاثير على النظام "السياسي والاستراتيجي" الدولي او على مخرجات التوازن والصراع بين القوى الدولية. وذلك لموقعه الجغرافي الحيوي، باعتباره احد مفاتيح السيادة العالمية بقربه من منطقة الهارتلاند "قلب الارض" في اوراسيا وبمضايقه المائية الحيوية. بصورة تجعله مثالا حياً لمقولات اساتذة وعلماء الصراع الدولي والجغرافية السياسية الذين يعتبرون الجغرافيا والموقع الاستراتيجي "الجيواستراتيجي" عامل ثابت التاثير في/على النظام الدولي"36".

اما عن المخاطر والتهديدات التي تواجه منطقة الخليج فيمكن إجمالها في ثلاثة مستويات رئيسية هي على النحو التالي"37 ":

المستوى المحلى

تعانى دول الخليج كافة من بدائية البناء السياسي والاجتماعي لها. فمازالت هذه الدول مجرد قبائل تحمل اعلاماً، كما ذهب باقتدار الدبلوماسي المصري

المخضرم تحسين بشير، او في افضل الاحوال نموذجاً حديثاً للدول . المدينة "38 "، وإن فاقت في حداثتها عن بعض الدول الغربية. حيث تغيب "ولا نقول تنعدم" المؤسسات والقواعد القانونية والدستورية المُلزمة والمحددة لطبيعة العلاقـات والتفـاعلات الاجتماعيـة والسيـاسية، والمقيـدة للسلوك الجمـاعي والفردي، وبصورة تحافظ على سيادة انماط التعاون والتنافس البنّاء داخل المجتمع.

من جانب ثاني فإن عدم الاستقرار الداخلي الناتج عن الركود الاجتماعي والفساد الاقتصادي والجور في توزيع الثروات والمناصب العامة وعوائد النفط جعل هذه الدول على وشك الاشتعال داخلياً. وهو ما يوفر مناخاً وارضاً خصبة لحدوث حالات من التمرد الداخلي او تجنيد الجماعات الاصولية والعنيفة وتوسعها داخل المجتمعات الخليجية. كما هو الحال الان في السعودية والعراق وإيران. وذلك بسبب فشل هذه الانظمة الكلي في تحقيق اي تنمية او نمو اقتصادي بعيداً عن عوائد النفط"39".

من جانب ثالث سيادة النمط الابوي على نظم الحكم. حيث مازالت هذه الدول يحكمها ما اطلق عليه ماكس فيبر "Weber" بالنموذج التقليدي للشرعية، والقائم بصورة اساسية على الحكم بالتقاليد والاعراف والحق الالهي في الحكم وإدارة شئون البلاد والعباد. وهو ما جعل اغلب السياسات الامنية والاقتصادية في دول الخليج ترتبط اساساً بامن ومصالح هذه الطغم الحاكمة اكثر من ارتباطها الواقعي بمصالح وامن دول الخليج. حيث تنظر هذه النخب لتحالفها مع الولايات المتحدة، على الرغم من اخطاره الجسيمة على دولهم كما اثبتت التجربة التاريخية، باعتباره "ضمان شخصي بحماية وتكفل الولايات المتحدة بحمايتهم""40". وهى السياسات التي تزيد من معدلات الرفض والغضب الشعبي والجماعي داخل بعض المجتمعات الخليجية "المحافظة بطبيعتها والمعادية للاجانب بصورة خاصة" وذلك لاختلاف انماط الثقافة الاجنبية "المدنية" عن الثقافة الوطنية "البدوية".

من جانب رابع الارتباط الوثيق بين الاوضاع الداخلية لدول الخليج بالقوى الدولية وصراعاتها من اجل السيطرة على النفط. فالقوى الدولية في اطار صراعها على مورد حيوي لا يمكن الاستغناء عنه مثل النفط من صالحها العمل على استقرار واستمرار تواجد النظم الموالية والمساندة لها لاطول فترة ممكنة. وذلك لضمان استمرار تدفق النفط بيسر وامان وباسعار مقبولة لها. والحيلولة دون انتشار وتفجر بؤر التوتر وعدم الاستقرار بصورة تهدد مصالحها. او تتحيز لصالح قوى دولية اخرى متنافسة معها. وهو الامر الذي يدعو هذه القوى "خاصة اوروبا والولايات المتحدة" للتدخل بصورة مباشرة في الشئون الداخلية لدول الخليج. بصورة تضر باستقرارها وامنها على المدى المتوسط والبعيد. وبما يتناقض تماماً مع سياساتها المعلنة. فالولايات المتحدة تملئ العالم صخباً كونها حامل لواء الحرية والديمقراطية ولكنها تغض بصرها بتعمد عن انتهاك حقوق الانسان والاستبداد السياسي في العالم من اجل استمرار النظم الموالية لها"41".

المستوى الاقليمي

عبر التاريخ كانت "ومازالت" القوى الاقليمية الفاعلة في منطقة الخليج العربي هي العراق وإيران والسعودية. هذا النظام الاقليمي ثلاثي القطبية Tripolarity تسوده انماط التفاعل الصراعي والتنافسي بصورة ادت إلى اندلاع ثلاثة حروب خلال عقدين ونيف "حرب الخليج الاولي 1988.1980، حرب الخليج الثانية 1990ـــ1991 وحرب الخليج الثالثة 2003". بصورة جعلت النظام الاقليمي الخليجي يعيش حالة من التوتر وعدم الاستقرار طوال الثلث الاخير من القرن العشرين. بصورة اعاقت عمليات التنمية والنمو الاقتصادي، تماماً كما اثبتت التجربة التاريخية في اوروبا""42.

إن الوزن الاقتصادي والجغرافي الكبير لكل من إيران والعراق مقارنة بدول وإمارات الخليج العربي، إلى جانب وجود نظم حكم عدوانية في كلا البلدين تتبني استراتيجيات عدوانية مثل التوسع الخارجي والهيمنة الاقليمية مثلت

تهديداً جوهرياً للوجود المادي لدول الخليج مثل الكويت، وغزو العراق لها عام 1958، 1990، واحتلال إيران لجزر الامارات العربية الثلاثة "ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى" ونشرها للافكار والقيم الايرانية داخل دول الخليج "ذات الاغلبية الشيعية مثل البحرين والعراق" كذلك سعيها الدءوب للحصول على السلاح النووي . . . الخ.

كل هذه المواقف باتت تمثل تهديداً لدول مجلس التعاون الخليجي لا يمكن إغفاله او التغاضي عنه. جنباً إلى جنب مع احتلال الولايات المتحدة لإحدى اكبر القوى العربية عام 2003. وهو ما سبب اضطراباً، بل وفوضى عارمة، واضاف بعداً آخر للمازق الامني في الخليج العربي في العراق""43 . بصورة جعلت مستقبل الخليج العربي كله في ظل انفراد الولايات المتحدة وسيطرتها الدولية يبدو غائماً بصورة كبيرة، خاصة مع صعود تيارات وجماعات ودول إقليمية تدعو لخروجها الكامل من منطقة الشرق الاوسط والخليج. بصورة قد تؤدى لحدوث حروباً إقليمية واهلية لا تنتهي ولا تترك احداً بعيداً عن نيرانها. اولها دول الخليج ذاتها. في ظل اختلال التوازن العسكري في الشرق الاوسط لصالح قوى غير عربية وغير مسلمة. "انظر الجدول رقم 2".

جدول رقم 2

التوازن العسكري في الشرق الاوسط 2004

| الدولة | الأفـــــراد | | | العـــــتاد | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القوات النظامية | القوات الاحتياطية | إجمالي القوات | دبابات | عربات مقاتلة | سلاح المدفعية | قاذفات صواريخ | القوات الجوية* | الدفاع الجوي* | القوات البحرية* |
| مصر | 450,000 | 254,000 | 704,000 | ~3,000 | 3,680 | ~3,530 | 24 | 774 | 258 | 443 |
| إسرائيل | 186,500 | 445,000 | 631,500 | 3,700 | 7,710 | 1,348 | - | 1218 | 93 | 53 |
| الاردن | 100,700 | 60,000 | 160,700 | ~970 | 1,815 | 844 | – | 194 | 84 | 10 |
| لبنان | 61,400 | - | 61,400 | 280 | 1,235 | ~335 | - | 16 | – | 20 |
| سوريا | 289,000 | 132,500 | 421,500 | 3,700 | ~5,060 | 2,990 | ~45 | 699 | 231 | 24 |
| تركيا | 515,000 | 379,000 | 894,000 | 2,600 | 5,788 | ~4,370 | 12 | 949 | 776 | 480 |
| البحرين | 7,400 | – | 7,400 | 180 | 277 | 48 | 9 | 77 | 43 | 32 |
| إيران | 520,000 | 350,000 | 870,000 | 1,680 | ~1,570 | ~2,700 | ~40 | 677 | 125 | 141 |
| العراق | 133,500 | – | 133,500 | – | – | – | – | – | – | – |
| الكويت | 15,500 | 24,000 | 39,500 | 318 | ~530 | ~100 | – | 69 | 13 | 84 |
| عمان | 34,000 | – | 34,000 | 151 | ~385 | 148 | -- | 116 | 58 | 46 |
| قطر | 11,800 | – | 11,800 | 44 | ~260 | 56 | – | 55 | 51 | 20 |
| السعودية | 171,500 | 20,000 | 191,500 | 750 | ~4,630 | ~410 | 12 | 542 | 46 | 95 |
| الامارات | 65,500 | - | 65,500 | 532 | ~1,200 | 405 | 6 | 183 | 126 | 116 |
| الجزائر | 127,000 | 150,000 | 277,000 | 900 | 2,010 | 900 | – | 442 | 107 | 44 |
| ليبيا | 76,000 | - | 76,000 | ~650 | ~2,750 | ~2,320 | ~80 | 509 | 102 | 20 |
| المغرب | 145,500 | 150,000 | 295,500 | 640 | 1,120 | 1,060 | - | 222 | 37 | 67 |
| السودان | 104,000 | - | 104,000 | ~350 | ~575 | ~760 | – | 149 | 20 | 16 |
| تونس | 35,500 | – | 35,500 | 139 | 326 | 205 | – | 80 | 83 | 45 |
| اليمن | 65,000 | 200,000 | 265,000 | ~715 | ~495 | ~675 | 10 | 113 | 145 | 18 |
| الاجمالي | 3161800 | 2164500 | 5324300 | 21299 | 39840 | 23454 | 250 | 7084 | 2396 | 1764 |

Sources: This data adopt from: The Military Balance 2004. International Institute for Strategic Studies, IISS. "London: Oxford University Press, 2005". Middle East Military Balance in Glance, Update in 16/5/2004. "Jaffe Center for Strategic Studies, JCSS: Tel Aviv University, Israel, 2004". Available at: www.tau.ac.il/jcss/balance/glance.pdf

المستوى الدولي

سبق القول بان الولايات المتحدة اصبحت، ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين، الطرف المهيمن والمدافع الرئيسي عن منطقة الخليج العربي. ولكن يبدو ان ذلك الوضع في سبيله للتغير، بصورة قد تؤدى في حالة حدوث ذلك لانهيار "العصر الامريكي" في الشرق الاوسط كله، الذي راى البعض بدايات نهايته فعلياً "44".

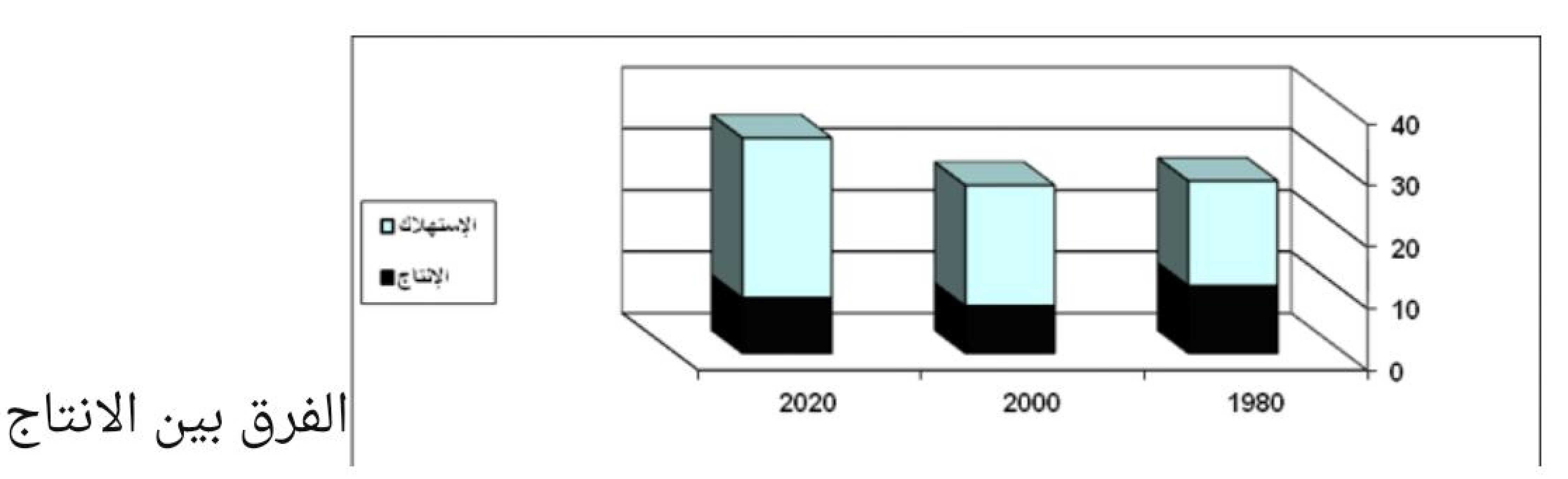
إن صعود قوى دولية وانهيار اخرى في الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة اوجد بنية امنية وإستراتيجية دولية وإقليمية مغايرة لتلك التي كانت موجودة اثناء الحرب الباردة والنظام الدولي الثنائي القطبية. وكذلك نشوء مخاطر وتحديات جديدة لم تكن بارزة من قبل. هذه التحديات والمخاطر تتطلب اساليب استجابة مختلفة ومغايرة لتلك المستخدمة خلال الحرب الباردة.

لعل من اهم المتغيرات التي اوجدتها التحولات والتغيرات التي اصابت البيئة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة هو صعود القوى الصينية وتمدد نفوذها في الشرق الاوسط. في ظل نموها الاقتصادي المتصاعد بجنون. انفتحت شهيتها وتزايد حجم استهلاكها النفط. مع قلة إنتاجها ومحدودية كميات احتياطها الاستراتيجي منه. فقد سعت نحو بناء جسور التعاون وتوطيد علاقاتها مع

بعض القوى الخليجية مثل إيران والسعودية. وهو ما جعل الولايات المتحدة لا تتمتع بلحظاتها الاحادية القطبية التي اعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي. حيث بدا الصراع الامريكي ـ الصيني يبرز ويطفو على سطح العلاقات بين القوتين على ارض الخليج العربي"45". بصورة بات معها الخليج على وشك الدخول في دوامات الاستقطاب الدولي مرة اخرى، بعد حوالي نصف قرن من المحاولة الاولى خلال عقد الخمسينات من القرن العشرين.

البعد الاخر من صور التهديد الدولي للخليج ينبع من تزايد الطلب الدولي من النفط مع قلة المعروض والمستخرج "المقصود هو تحديد كمية الانتاج من دول اوبك حفاظاً على ارتفاع الاسعار" من جانب. وعدم وجود مخزون إستراتيجي لدى اكبر القوى الدولية المستهلكة للنفط "انظر الشكل رقم 3". وعدم وجود بديل منافس للنفط حتى الان يمكن الاستعاضة به من جانب اخر. وهو ما سيولد توتراً في العلاقات بين الدول الخليجية المّصدرة للنفط وبعض القوى الدولية. بصورة قد تضر بمصالح دول الخليج الحيوية على المدى المتوسط والبعيد. وبالتالي استمرار المازق الامن لعقود قادمة.

شكل رقم 3




الفرق بين الانتاج القومي والاستهلاك القومي الامريكي من النفط 1980:2020 "بالمليون برميل"

المصدر: حسين عبد الله: حرب النفط: امريكا . . . واوبك والايام القادمة ". وجهات نظر: السنة الرابعة. العدد 47. "ديسمبر 2003". ص. 28.

إن دول مجلس التعاون الخليجي ربطت نفسها بقيود الارتباط الاحادي مع القطب الامريكي. بصورة باتت باقي القوى الدولية تنظر لها باعتبارها محميات امريكية. وتتجه نحو البحث عن مناطق جديدة لاستخراج النفط والتنقيب عنه. بصورة لو نجحت في توفير هذا البديل في مناطق خارج الخليج العربي "كأفريقيا او منطقة بحر البلطيق او بحر قزوين" فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه مستقبلاً اقل ما يمكن وصفه، وفي حالة سقوط او تراجع القوى الامريكية وتحول النظام الدولي لنظام متعدد الاقطاب، بانه معادي لها. ويمثل تهديداً لها ولمصالحها ... تماماً كما كان الحال منذ اكتشاف البترول تحت رمال دوله. والذي امسى مثل لعنة "برميثيوس".

## 4- معضلة الامن اليمنى ـ الخليجي: المسببات والانعكاسات والمستقبل

ظل اليمن طوال القرن العشرين يمثل مصدراً لعدم استقرار الخليج العربي بحكم الجوار الجغرافي والاجتماعي، خاصة لدولاً مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، اللتان تشتركان معه في حدوده من ناحية الشمال والشرق"46". لقد ساهمت الاوضاع الاقتصادية والتنموية المتردية في اليمن، والوزن الديمغرافي الكبير "مقارنة بالدول الخليجية" كاحد اهم مسببات عدم الاستقرار في اليمن، على الاوضاع الداخلية في دول الخليج.

عند اغلب المراقبين والباحثين يعتبر اليمن احد مصادر التهديد الغير مادي "اللاعسكري" التي تواجه دول الخليج العربي. فدولة اليمن المنهارة "او على حافة الانهيار" باتت بالفعل رجل الجزيرة العربية المريض، بصورة قد تؤدى إلى تحطيم النظام الاقليمي الخليجي بصورة كاملة، إن لم يتم مواجهة التهديد الذي يمثله اليمن ومساعدته في الخروج من معضلاته الامنية والسياسية

والاقتصادية المعقدة"47".

اولاً: مسببات مازق الامن اليمني

إن البحث عن مسببات المازق الامني اليمنى يمتد ليشمل كافة مستويات التحليل المتاحة لباحثي العلاقات الدولية والامن الدولي "المحلى والاقليمي والدولي". فالموقع الاستراتيجي الحيوي جداً لليمن من جانب، وتجاورها مع منطقة الخليج العربي من جانب ثاني، وتدهور الاوضاع الداخلية من جانب ثالث يجعل الازمات والنزاعات اليمنية الداخلية تؤثر مباشرة على الاوضاع في الجوار الخليجي، والعكس بالعكس. فما يحدث في الخليج يؤثر على الاوضاع اليمنية بصورة تكاد تكون مماثلة تماماً لتاثيرها في الخليج ذاته. ولعل ما حدث اثناء حرب الخليج الثانية والثالثة خير مثال تاريخي على صحة تلك الفرضية.

المسببات الداخلية للمازق الامني اليمنى

يرى باري بوزان ان شعور الدول بعدم الامان ينتج من نوعية التهديدات والمخاطر التي تواجهها "داخلياً وخارجياً" والتي نادراً ما تكون منفصلة عن بعضها البعض. فطبقاً لرؤية بوزران فإن:

"لجميع الدول فإن للمشاكل الامنية وجهين، خارجي وداخلي. فقد تتمزق الدول نتيجة للتعارض الداخلي تماماً مثل التدمير على ايدي قوى خارجية. وهاتان البيئتان غير منفصلتان وظيفياً. فقد تتعرض الدول المتماسكة داخلياً لتحرشات من جيرانها العدوانيين، او قد تتعرض الدول الغير مستقرة والغير متماسكة للسقوط من الداخل، كما حدث مع الامبراطورية الرومانية ويوغسلافيا والاتحاد السوفيتي. او بصورة متصلة عندما تسمح الاوضاع الداخلية الممزقة بالتدخل الخارجي من جانب بعض القوى الخارجية، كما هو الحال في لبنان اثناء الحرب الاهلية 1976 ""48".

بالنسبة لليمن فهناك العديد من المسببات الداخلية "والمرتبطة غالباً بالمسببات الخارجية" التي تؤدى لعدم الاستقرار الداخلي ومنها ضعف الاداء الاقتصادي، انتشار الفساد الاداري والسياسي، تضخم عدد السكان مع قلة الموارد والفرص المتاحة للعمل، انخفاض مستوى التنمية وضعف البناء الاجتماعي والسياسي والخلل في توزيع الثروة وتقاسم السلطة . . الخ. كل هذه المسببات وغيرها تجعل من الاوضاع الداخلية في اليمن على حافة الانهيار. فعلى سبيل المثال فإن ضعف الهيكل الاداري والسياسي للنظام اليمني، باعتبار ان اليمن "كغيره من المستعمرات القديمة في العالم الثالث" مازال في مرحلة شبه الدولة التي قد تتمتع بالاعتراف الدولي ولكنها لم تنجح بعد في تاسيس وترسيخ سيادتها الداخلية"49". وحيث يتم إضافة او إسقاط الشعب والمجتمع من الحسابات الامنيـة لصالح الاسـر والنخـب الحاكمة. بما يجعل الدولة تعانى من مشاكل اجتماعية-سياسية تعوق عملية التكامل القومي، ويصبح أمنها القومي مُنصب فقط على حماية مصالح هذه الاسر والنخب الحاكمة وليس لمصلحة المجتمع أو المواطنين أو حتي لصيانة السيادة الوطنية"50"

المسبب الداخلي الاخر الحيوي في التاثير على الاوضاع الداخلية والاستقرار الوطـني فـي اليـمن هـو ارتفـاع عـدد السكان ووجـود خلـل كبير في الهيكل الديمغرافي من جانب. وارتباط ذلك بضعف مستوى الاداء الاقتصادي العام وانتشار الفساد المالي والاداري، ومع وجود نسبة بطالة تصل لما يزيد عن 35% مـن اجمـالي القـوى البشـرية فـي البلاد. وهو الامر الذي قد يـؤدى إلى زيادة معدلات اندلاع النزاعات المسلحة الداخلية نتيجة هذا الخلل البنيوي وعدم قدرة الدولة التكيف معه والاستجابة له. حيث يرى البعض ان ارتفاع معدل النمو السكاني "كنوع من التغير الديمغرافي" بصورة تؤدي لارتفاع من هم في سن العمل ولا تتوافر لهم فرص التوظيف والعمالة بعد تحصيلهم لقدر كبير من التعليم سوف يؤدى لاختلال التوازن ويكون مدعاة لعدم الاستقرار الداخلي بين الجماعات الوطنية. بصورة قد تؤدي لاندلاع صراعات سياسية وعرقية. حيث اظهرت إحدى دراسات الامن السكاني وجود علاقة طردية بين كبر حجم

السكان وازدياد معدلات حدوث اضطرابات وصراعات مسلحة واستخدام الدولة لاساليب القمع لمواجهة هذه الصراعات والاضطرابات"51". حيث تزيد وتيرة هذه الاضطرابات حسب نسبة الشباب من إجمالي عدد السكان، وطبيعة الثقافة السائدة. وبالنسبة لليمن فإن نسبة الشباب "45.15 سنة" من إجمالي عدد السكان، حسب آخر تعداد للسكان في عام 2006 تزيد عن 20% من إجمالي عدد السكان "انظر الجدول رقم 3 والشكل رقم 4".

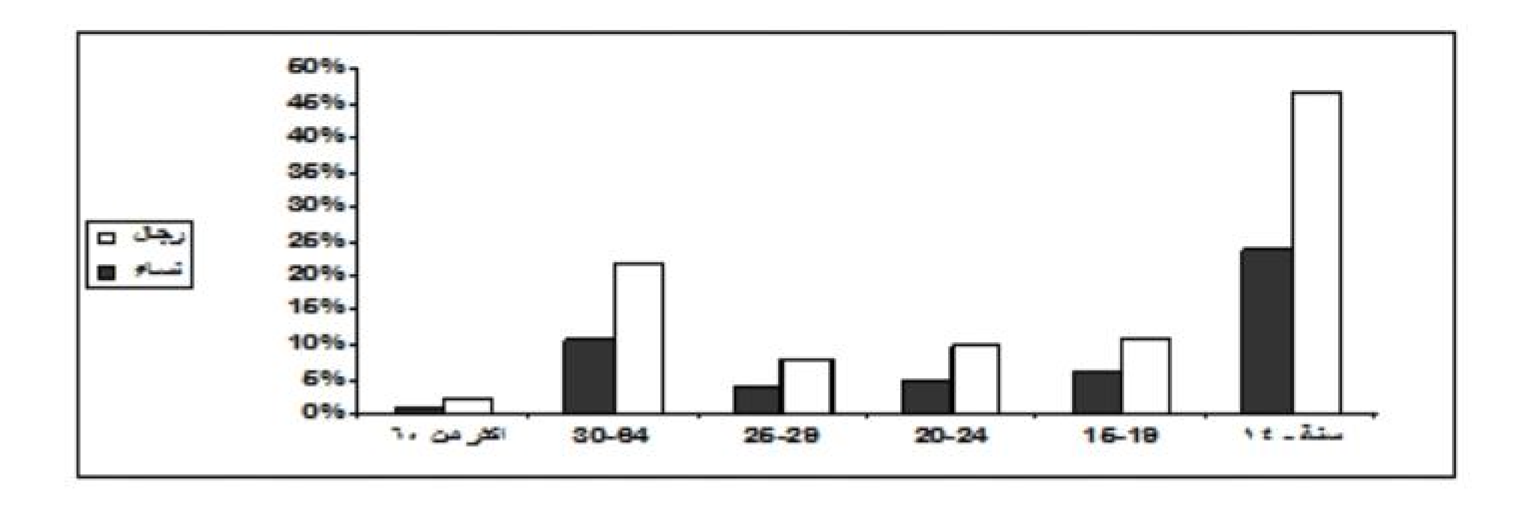
جدول رقم 3

التركيبة السكانية في اليمن "نسب مئوية"

| النسبة المئوية | نساء | رجال | الفئة العمرية |
|---|---|---|---|
| 23 % | 24 % | 47 % | سنة - 14 |
| 5 % | 6 % | 11 % | 15 - 19 |
| 5 % | 5 % | 10 % | 20 - 24 |
| 4 % | 4 % | 8 % | 25 - 29 |
| 11 % | 11 % | 22 % | 30 - 64 |
| 1 % | 1 % | 2 % | اكثر من 65 |

شكل رقم 4

الهرم السكاني في اليمن




المصدر: بتصرف عن تقرير التنمية البشرية العربية، 2005.

إلى جانب اتسام الثقافة اليمنية بالطبيعة الخشنة والطابع القبلي المحافظ، بصورة تجعل من القبيلة هي مصدر التوعية ومركز إصدار وتلقي الاوامر،

وبالتالي مصدراً للتحرك الجماعي، وليست مؤسسات الدولة او القانون. فالقبائل في اليمن مصدر رئيسي للسلطة والنفوذ"52". من جانب ثالث، هناك علاقة طردية بين انخفاض مستوى الاداء الاقتصادي وتزايد التهديدات والمخاطر الامنية والمالية الداخلية في اليمن. حيث يؤدي انخفاض مستويات الاستثمار الخارجي وارتفاع معدلات التضخم وتفشى صور الفساد الاداري والمالي في التعامل الاقتصادي، ورداءة النظام المصرفي، وفساد الاجهزة القضائية والادارية، ارتفاع نسبة البطالة. جنباً إلى جنب مع ضعف الموارد ومستوي الدخل القومي والفردي، والذي تزامن مع انخفاض كميات البترول لاكثر من نصف الانتاج لعام 2001 "حسب البنك الدولي" جعل من اليمن بيئة ملائمة لنشر الاضطراب وتربة خصبة لبزوغ تنظيمات إرهابية مثل القاعدة وغيرها"53".

المسببات الاقليمية للمازق الامني اليمني

تتمحور مسببات عدم الاستقرار والاضطراب الامني في اليمن على الجانب الاقليمي في الصراع الحدودي بين اليمن والسعودية من جانب. وما يتبعه من الاتهامات المتبادلة بين البلدين بانتهاك السيادة الوطنية لإحداهما. المسبب الثاني هو الصراع اليمني- الاريتري على جزر حنيش الكبرى. إلى جانب بعض المشاكل الفرعية الاخرى مثل التهديد الديمغرافي للسعودية، واتهام اليمن بإيواء وتمويل وتسهيل عبور بعض الجماعات الارهابية لداخل دول مجلس التعاون الخليجي عبر السعودية وسلطنة عمان، ومواقف السياسة اليمنية الخارجية، التي ترى فيها دول مجلس التعاون الخليجي سلوكاً عدائياً تجاهها بما يهدد مصالحها وقيمها. بصورة تؤدى لتوتر العلاقات مع اليمن مثلما حدث خلال حرب الخليج الثانية. ويزيد من حدة التنافس الاستراتيجي الاقليمي بين دول منظمة مجلس التعاون الخليجي وبقية القوى المحيطة بها .

بالنسبة للصراع الحدودي بين اليمن والسعودية، والذي تم تسويته عام 2000 باتفاق البلدان على نشر قوات امنية مشتركة بطوال الحدود اليمنية السعودية،

فقد ظل طوال القرن العشرين مدعاة للتوتر والصراع المسلح بين الدولتين. بالرغم من ان ترسيم هذه الحدود تم بواسطة الدولتين وبعيداً عن تدخل القوى الاستعمارية. وهى الحدود العربية . العربية الوحيدة التي رسمتها ايدي عربية"54". الا ان امتداد مناطق النفوذ القبائلي والتقاتل على مناطق الرعي "حرب الغنم بتعبير حسن بكر" ادى لتقاتل الطرفين لاكثر من مرة هذه خلال القرن الماضي، بالرغم من توقيع اتفاقية الطائف عام 1934 "55".

بعد تسوية الصراع بصورة مؤقتة قامت السعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي بتوجيه اصابع الاتهام لليمن بسماحها باستخدام حدودها مع السعودية في تهريب المقاتلين "الارهابيين" العائدون من افغانستان، عبر انفاق داخل الاراضي السعودية، ليسلكوا طريقهم إلى العراق وبعض دول مجلس التعاون وإشاعة اجواء من التوتر والاضطراب داخل هذه الدول. إلى جانب تهريب المخدرات والاسلحة"56".

وبالنسبة للصراع مع إريتريا حول قيام النظام الاريتري بعد استقلاله عن اثيوبيا اوائل العقد الاخير من القرن العشرين باحتلال جزيرة حنيش الكبرى في مدخل مضيق باب المندب. والتي تستخدمها اليمن كقاعدة لحماية المضيق. وتوجد بها حامية عسكرية يمنية محدودة العدد. فقد رفضت إريتريا الخروج من الجزيرة"57". وهو ما دعي اليمن للجوء إلى منظمة الامم المتحدة للتحكيم بين البلدين لإثبات احقية إحداهما بالجزيرة. وهو التحكيم الذي انتهى لصالح اليمن في اكتوبر1998. وصدور حكم المحكمة الدائمة للتحكيم، بخضوع جزيرة حنيش الكبرى للسيادة اليمنية. ووافقت كلا البلدين على القرار التحكيم"58".

إن هذا الصراع في حالة عدم تسويته سلمياً كان كفيلاً بتهديد الامن والاستقلال والسيادة الوطنية اليمنية، باعتباره مثالا لتشابك وتداخل المخاطر الداخلية والتهديدات الخارجية واحتمال التدخل الخارجي كما ذكر بوزان من قبل. حيث يحتل مضيق باب المندب اهمية قصوى في الاستراتيجية الدولية

وفي النظام الاقتصادي العالمي كونه المخرج الوحيد لعبور ناقلات النفط المغادرة الخليج العربي متجهة لقناة السويس بصورة تكاد تجعل منه "عنق الزجاجة" للخليج العربي، وبالتالي لكافة مستهلكي النفط في العالم. فبدونه سوف تضطر حركة النقل الدولي للنفط للدوران حول افريقيا وسلوك طريق "راس الرجاء الصالح". تماماً كما كان عليه الحال قبل حفر قناة السويس خلال القرن التاسع عشر. وهو الامر الكفيل بتدمير وانهيار سوق النفط الدولي"59". فالمضيق الذي يعبر خلاله يومياً حوالي ثمانية مليون برميل "اربعة مليون طن" في حالة غلقه، نتيجة تصاعد الصراع اليمني الاريتري، سيجعل القوى الدولية تسرع للتدخل في هذا الصراع والعمل على إنهائه باي صورة من الصور "السلمية او العسكرية" ولو على حساب احد الاطراف المتصارعة. وهو ما يمثل خطراً وتهديداً حيوياً ليس فقط للمكانة وللمصالح اليمنية، وإنما لوجودها المادي نفسه.

من المسببات الاقليمية الاخرى لتهديد امن اليمن هو شعور بعض الدول المجاورة له في الخليج العربي "المملكة العربية السعودية خاصة" بالتهديد من وزنه الديمغرافي، مقارنة بالاوضاع الديمغرافية في الخليج العربي. فعلى الرغم من عدم وجود تاكيدات نظرية حول وجود علاقة بين ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة عدد السكان وبين نمو الصراعات المسلحة. الا ان الابحاث اكدت ايضاً وجود عدة مؤشرات حول محدودية تاثير بعض التغيرات الديمغرافية التي قد ترتبط بحدوث اضطرابات سياسية وامنية"60". مثل صغر المساحة الكلية بالنسبة لتوزيع السكان ونوع الثقافة والنظام السياسي والاجتماعي لتلك الدول، والاوضاع الاقتصادية والتنموية وغيرها"61".

يتعدى عدد سكان اليمن حاجز العشرين مليون نسمة مقارنة بحوالي عشرون مليون نسمة للسعودية، وبضعة ملايين متناثرة في باقي دول مجلس التعاون، إن لم يكن بضع مئات الالوف. وفي وجود اجواء الحرب الاهلية في منتصف التسعينات ومؤشرات الاضطراب الداخلي ووجود حركات تمرد وشغب ضد

الدولة "مثل حركة بدر الدين الحوثى" فإن هذا الوزن الديمغرافي يمثل مدعاة لشعور دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة بالتهديد. فهذه القاعدة الديمغرافية المؤثرة لليمن تمكنه من فرض نفوذه على الدول المجاورة، التي تعاني من انخفاض معدلات النمو السكاني بصورة ملفتة. بصورة تجعل من اليمن في صورة متقدمة وثابتة عن باقي ممالك وإمارات الخليج سكانياً "62". او بنقل اجواء الاضطراب، من جانب اخر، إلي داخل دول مجلس التعاون الخليجي القريبة من اليمن كالسعودية وعمان.

المسببات الدولية للمازق الامني اليمني

لم تشكل البيئة الدولية خطراً كبيراً على الاوضاع الامنية اليمنية خلال الحرب الباردة، وذلك لاعتماد شطري اليمن "قبل الاتحاد" على مساندة احد القطبين لهما. حيث كان اليمن الشمالي مستقطباً ومنحازاً للولايات المتحدة، واليمن الجنوبي مستقطباً ومنحازاً للاتحاد السوفيتي. اما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، الحليف التقليدي لليمن الجنوبي، والسلوك المناوئ الذي اتخذه اليمن المتحد من اول حروب النظام الدولي الجديد، جعل البيئة الدولية مدعاة لشعوره بالتهديد وعدم الاستقرار.

تتحدد المسببات الدولية لمازق الامن في اليمن في العلاقات مع الولايات المتحدة "القطب الاوحد" والحرب الدولية على الارهاب. فالولايات المتحدة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية قامت بقطع المعونات التي كانت تقدمها لليمن منذ العام 1991 "وصلت في عام 1990 لحوالي 23 مليون دولار". بل إنها، اي الولايات المتحدة، اتجهت للتربص واستهداف النظام اليمني والسعي نحو الانتقام من رد فعله على التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة في الحرب على العراق. حيث ادت خطوات مثل تجميد المعونات الامريكية لليمن لتدهور الاحوال الاقتصادية. بصورة ساهمت في تازم الاوضاع السياسية والاجتماعية الداخلية. والتي ادت "بصورة غير مباشرة" لاندلاع الحرب الاهلية عام 1994، واذكت محاولات التمرد والانفصال عن الحكومة الوحدوية الوليدة من جانب

القبائل الجنوبية.

المسبب الاخر الدولي للمازق الامني اليمني هو الحرب الدولية على الارهاب الدولي. والذي بات يمثل تهديداً داخلياً مرتبط بتهديد خارجي. حيث امسى اليمن يوفر تربة خصبة لحركات الارهاب الدولي منذ اوائل القرن الحادي والعشرين. بل وقيام هذه الحركات والجماعات باعمال إرهابية ضد المصالح الامريكية وخطف السائحين الاجانب، إلى جانب بعض اعمال العنف الداخلي. وهى الاعمال التي ادت لايجاد اوضاعاً غير مستقرة داخلياً. مع تزايد الشعور بالتهديد والضغوط الخارجية التي تمارسها القوى الدولية بضرورة محاربة هذه الحركات وطردها من الاراضي اليمنية.

عاد الخلاف اليمني مع الولايات المتحدة للظهور مرة اخرى بعد غزوها واحتلالها للعراق في 2003 بعد ان بدا في الخفوت منذ النصف الثاني من التسعينات. حيث بات الوجود الدائم للقوات الاميركية في منطقة الخليج يمثل تهديداً جدياً للامن القومي اليمني "كما لباقي وحدات النظام الاقليمي العربي" بصورة مباشرة. فخلال النظام الدولي الجديد وقبل حدوث هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت الولايات المتحدة، بالرغم من التهديد الذي كانت تمثله لليمن مازالت بعيدة عن الخليج والجزيرة العربية، اما الان فانها اصبحت تمثل واقعاً موجوداً مادياً داخل ارض الخليج.

انعكاسات المازق الامني اليمني

تبين ان بعض قوانين الفيزياء تصلح للتطبيق على العلاقات الدولية وتقديم إسهامات نظرية تساعد على تحليل وفهم ظواهر العلاقات الدولية. فالقانون الاول في الفيزياء الذي يقول بان "لكل فعل رد فعل . . مساو له في المقدار ومضاد له في الاتجاه" يصلح لفهم الانعكاسات التي تترتب على وجود معضلات امنية قد تواجهها إحدى الوحدات الدولية. فإذا كان المازق الامني اليمني نابع من مسببات عديدة "محلية وإقليمية ودولية" فسيكون له

انعكاساته الداخلية والخارجية كذلك. سواء على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.

على المستوى المحلي

ساهمت الاوضاع المضطربة واجواء عدم الاستقرار في مرحلة ما بعد اتحاد شطري اليمن عام 1990 نتيجة اتساع الفجوة الاقتصادية بين شطري الدولة إلى اندلاع محاولات انقلابية مسلحة على النظام الوليد. بصورة اوصلت اليمن لحالة الحرب الاهلية عام 1994/1995 "63". وهو ما سبب اهتزازاً شديداً في شرعية واستقرار النظام السياسي والاجتماعي اليمني. كذلك انعكست الاوضاع الامنية المتردية والشعور بعدم الثقة والظلم والجور والتمييز في توزيع الثروات وتقاسم السلطة بين الطوائف والقبائل والجماعات الوطنية اليمنية، بصورة ادت إلى انفجار حركات تمرد قَبلي موجهة ضد الدولة، مثل حركة بدر الدين الحوثى وعبد الله الاحمر وغيرهما اعتراضاً منها على الظلم والغبن في توزيع الثروة واقتسام وتوزيع السلطة بين الشمال والجنوب"64".

تضافرت عوامل ضعف الاداء الاقتصادي العام لليمن مع اجواء عدم الاستقرار والاضطراب الداخلي في زيادة اشتعال الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة كبيرة. فمع ارتفاع معدل المواليد عن المعدل العالمي "يبلغ معدل المواليد في اليمن حوالي 3.5% مقارنة 1.5% المعدل العالمي" وتدهور مستوي الاوضاع الصحية والرعاية الاجتماعية. وارتفاع معدلات البطالة لتصل حوالي 35% وزيادة اعداد الذين يعيشون تحت خط الفقر لتصل لحوالي 45% من إجمالي الشعب اليمني. وانتشار الامية التي تصل لحوالي 70% من إجمالي عدد السكان"65"، جنباً إلى جنب مع انتشار الثقافة المحافظة "نموذج البداوة الجبلية". كل هذه المتغيرات كان لها انعكاساتها على الاوضاع الداخلية اليمنية. حيث تدهورت الاحوال الاقتصادية والتنموية بصورة جعلت اليمن ياتي في المرتبة 151 من إجمالي 177 في تقرير التنمية البشرية الدولي. وياتي في مرتبة متاخرة جداً في الترتيب العربي لمؤشرات التنمية. حيث لا يوجد بعد

اليمن سوى الصومال والعراق المحتل"66". إلى جانب توفير تربة خصبة لنمو واحتضان وإيواء جماعات الارهاب الدولي مثل القاعدة وغيرها، حتى وإن لم تقدم لها الحكومة اليمنية المساندة من اي نوع.

اضطراب اليمن داخلياً ادى "فيما ادى إليه" لانهيار مؤسسات الدولة وبنيتها الادارية. حيث توضح كافة مؤشرات التنمية الدولية والاقليمية ان نظام الرعاية الصحية والاجتماعية منهار تماماً في اليمن. وذلك اما بسبب انعدام الموارد اللازمة لتجديد البنية التحتية المتهالكة، الفساد الاداري المنتشر داخل اروقة هذه المؤسسات، او لغياب وجود الكوادر البشرية المؤهلة لذلك نتيجة انتشار الامية وانحطاط نظام التعليم. وهو ما ادى إلى ارتفاع معدلات وفيات الاطفال ليصل لحوالي 6% "57.8 حالة وفاة من إجمالي كل 1000 مولود" وهو الامر الكفيل للدلالة على تراجع دور الدولة في رعاية مواطنيها، بصورة نعتبرها مؤشراً على بداية سقوط وانهيار هذه الدولة. وبداية في راى البعض الأخر لاستخدام الوسائل الاكراهية والعنف لمواجهة ارتفاع معدلات المواليد بما ينعكس سلبياً على الاوضاع الامنية الداخلية"67".

اما عن انعكاسات هذه السياسات على اليمن وامنه القومي فيمكن اجماله في الاتي:

- تاثير هجرة العمالة اليمنية لدول مجلس التعاون الخليجي بصورة ترى فيها هذه الدول تهديداً ديمغرافياً لها. بصورة جعلت السعودية، على اثار اختلافها الحدودي والسياسي مع اليمن في منتصف التسعينات، تقوم بطرد ما يزيد عن مليون مهاجر يمني موجودون داخل الاراضي السعودية وترحيلهم إلى موطنهم. وهو ما سَبب ازمة اقتصادية طاحنة لليمن، نتيجة غياب التخطيط لاحتمالات عودة هؤلاء المهاجرين لموطنهم الاصلي بعد سنوات الغربة الطويلة. حيث مثَّل ضعف البنية التحتية اليمنية، وتزايد مستوى الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وعدم قدرة النظام السياسي اليمني على تلبية

وإشباع الحاجات الاساسية للسكان. إلى جانب عودة هؤلاء المهاجرين بصورة مفاجئة ساهم في تفاقم الازمة الاقتصادية الداخلية. بصورة امتدت إلى البيئة الاقليمية باندلاع الحرب الاهلية عام 1994 ونشوب الصراع المسلح بين السعودية واليمن في ديسمبر من نفس العام، وبين اليمن وإريتريا في يونيو 1995"68".

- اتجاه اليمن "كبقية الدول الخليجية والعربية" نتيجة اختلال التوازن العسكري "التسليحى والبشرى" مع بعض القوى الاقليمية "انظر الجدول رقم 3" إلى زيادة نفقاتها العسكرية والدفاعية كاستجابة ومحاولة لإعادة التوازن مع هذه القوى. فطبقاً لتقارير "التوازن العسكري" الصادرة عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية فإن حجم الانفاق اليمني على التسلح قد تضاعف خلال الفترة من 1993-1996 من حوالي 400 مليون دولار إلى حوالي 700 مليون خلال الفترة من 2001- 2004. وزادت حجم مشترياته من السلاح من قوى دولية مثل الصين إلي 100 مليون خلال الفترة من 1996.1993 ومثلها في الفترة من 2004.2001. وكذلك قام اليمن باستيراد اسلحة من روسيا بقيمة حوالي 400 مليون دولار خلال الفترة من 2001ـ2004. ووصل اجمالي مشتريات الاسلحة من القوى الدولية خلال نفس الفترة لحوالي 900 مليون دولار"69" .

على الرغم من ذلك فقد ظلت القوة العسكرية اليمنية بكافة فروعها "البرية والجوية والبحرية" تعانى من المشاكل التقنية ومن محدودية كميات الاسلحة، مقارنة مع باقي القوى الاقليمية المجاورة، ومحدودية الفاعلية والكفاءة والتدريب وضعف مستوى القيادة .. الخ"70". بصورة ادت إلى طمع بعض الدول المجاورة الوليدة "مثل إريتريا" وقيامها باحتلال بعض الاقاليم الخاضعة للسيادة اليمنية "جزيرة حنيش الكبرى عام 1995". إن صغر حجم القوات المسلحة اليمنية "حوالي 65 الف جندي طبقاً لارقام عام 2004" ومحدودية فاعليتها وضعف نظم تسليحها وتدريبها وبدائية تنظيمها الاداري والعسكري

جعلها غير قادرة على مواجهة اي اخطار خارجية، بل وبالكاد قادرة على القيام بمهام الدفاع عن حدودها الوطنية"71" . وعليه فإن تجدد اي توتر حدودي مع السعودية او إريتريا او حتى سلطنة عمان، او وجود حركات تمرد داخلية قوية، كفيلة بإسقاط النظام اليمني الحاكم. وهو جل ما تخشاه دول منظمة مجلس التعاون.

على المستوى الاقليمي

على الرغم من ان الدخول في حالات من التحالف والتعاون المؤسسي بين دول الخليج والولايات المتحدة يضمن تعهد الأخيرة بالتزامات طويلة الاجل بحمايتها والدفاع عنها، الا ان هذه التحالفات يكون لها انعكاسات إقليمية شديد الضرر بمستقبل هذه الدول السياسي. بصورة قد تؤدى لتمزقها داخلياً وشيوع اجواء عدم الاستقرار والوئام الداخلي، كما اثبتت التجربة التاريخية وادبيات دراسات التعاون الدولي"72".

إن الطبيعة المتعددة العرقيات التي تميز النظم والمجتمعات "السياسية والاجتماعية والثقافية" في دول مجلس التعاون الخليجي تجعل هناك نوعاً من الروابط الثقافية والعقائدية بين شعوبه ومجتمعاته، قد تتلاقى او تتعارض مع السياسيات الرسمية التي تتخذها وتنتهجها هذه الدول تجاه بعضها البعض. بصورة قد تؤدى للاختلال الاجتماعي، نتيجة تعدد الولاءات القومية والطائفية. وهو ما لاحظه كلا من سعد ناجي جواد ومنعم صاحي العمار:

"تعمق درجة الاختلال الاجتماعي وتشويه مبدئية التنشئة السياسية للجماهير العربية في الخليج بسبب عظم الارتباط بالغرب وبسبب كثافة التواجد العسكري الاجنبي، الامر الذي يجعل قيمة الولاء للدولة تتدنى إلى درجة الصفر""73".

فاتجاه دول الخليج العربي إلى توثيق وتعميق مستويات ارتباطها مع الولايات المتحدة والقوى الدولية الغربية "الاستعمارية السابقة" بالدخول معها في

منظومة من الترتيبات الامنية والتعاون المؤسسي، الذي ياخذ صور التحالف وإقامة المحاور، في راى البعض هو بمثابة اقدامها على الانتحار طواعية في سعيها لإرضاء الولايات المتحدة"74".

حدد محمد السيد سعيد الانعكاسات الاقليمية "القاتلة" الناجمة على السير قدماً في اتباع مثل هذه السياسات في الاتي" 75":

- لجوء بعض القوى الاقليمية الغير عربية "إيران" للتحالف المضاد مع بعض القوى الدولية المتنافسة مع الولايات المتحدة لمواجهة التهديد الذي يمثله نظام التحالف الخليجي مع الولايات المتحدة. وهى السياسات الكفيلة بعودة اجواء الحرب الباردة وانماط الاستقطاب والانحياز للهيمنة على اوضاع البيئة الامنية والسياسية في الخليج العربي.

- زيادة وتيرة الحرب الباردة الاقليمية بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وإسرائيل من جانب، وإيران وحزب الله وبعض جماعات الهوية الاصولية من جانب آخر. بصورة قد تهدد بوقوع مزيد من الاختلال في التوازن الاستراتيجي الاقليمي القائم لصالح قوى معادية للعرب والمسلمين هي إسرائيل، ومن ورائها الولايات المتحدة الامريكية. بما يؤدى لاستهداف وتهديد نظماً عربية مثل سوريا، لتقاربها مع إيران. وجماعات كحزب اللّه، لمعارضته للمخططات الأمريكية والإسرائيلية، تماماً كما حدث مع اليمن بعد حرب الخليج الثانية.

- التخبط الشديد في منهجية التعامل وإدارة الازمات والنزاعات الاقليمية والاضطرابات والتوترات الداخلية. نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي وتضارب السياسات والمواقف والسلوكيات العربية وتخبطها تجاه ادارة هذه الازمات والنزاعات. واختلاف الرؤية حول كيفية معالجتها. وهو ما قد يؤدى لزيادة وتيرة التوتر الطائفي والعرقي بين وحدات النظام الاقليمي العربي،

نتيجة تعدد الولاءات القومية والعقائدية من جانب. وتطبيق الولايات المتحدة وإسرائيل لسياسات التصعيد وفرق تسد والتحرش Provocation والاستقطاب وتدخلها في إدارة هذه الازمات كطرف ثالث، إن لم يكن المسبب. بصورة تضمن معها الولايات المتحدة سلامة وضمان وحماية مصالحها وقيمها من التهديد من قبل إحدى الاطراف الاقليمية المتنمرة والرافضة لتواجدها في المنطقة.

- انتقال مركز القيادة الاقليمية من ايدي القوى العربية "مصر، العراق، السعودية، سوريا" لايدي اطراف وقوى غير عربية "إسرائيل، إيران، تركيا" وهو ما يجعل كفة توازن القوى الاستراتيجي في المنطقة تميل لصالح قوى عدوانية، تمثل تهديداً للمصالح والقيم والوجود العربي ذاته. إن إسرائيل اصبحت بالفعل القطب الاقليمي الاوحد في المنطقة. منذ ان انغمست مصر والسعودية في تبني سياسات متخبطة تجاه الازمات والنزاعات الاقليمية. بصورة اصبحت معها صورتهما ومكانتهما واعتبارات القوة الاقليمية لهما ترى من جانب القوى الدولية الاخرى كتبعية للقطب الامريكي. ومن جانب اخر، فقد ادي التعدي على السيادة العراقية، باحتلاله وتغيير نظامه السياسي عام 2003، ووقوع سوريا تحت الضغوط الامريكية والدولية الداعية لحبسها وراء حدودها إلي ترك العنان لإسرائيل لفعل ما تريده في المنطقة. فباتت الطرف المهيمن والقادر على تطبيق وتنفيذ سياسته بصورة احادية ومنفردة.

- صعود فاعلين جدد مؤثرين على البيئة السياسية والامنية المحلية والاقليمية "حركات المقاومة وجماعات الهوية". كنتيجة لتراجع قوة الدولة القطرية العربية وعدم قدرتها على ممارسة المهام المنوطة بها في البيئات الدولية والاقليمية والمحلية. إن عجز الحكومات الرسمية العربية على اشباع وتوفير الاحتياجات والمتطلبات الاساسية المحلية لشعوبها من جانب، وعدم قدرة الجيوش النظامية على حماية وصيانة الحدود الوطنية والامن القومي لها من جانب اخر قد وفر ذريعة لبزوغ فاعليين غير رسميين للنوء بتحقيق هذه

المطالب وتوفير هذه الاحتياجات، وحماية حدودها الوطنية والدفاع عنها كبديلاً عن السلطات الحكومية والجيوش الرسمية. إن صعود نفوذ وقوة جماعات غير رسمية عبر الوطن العربي مثل حزب الله في لبنان، حماس في فلسطين، الاخوان المسلمون في مصر والاردن، الحوثيين في اليمن هو نتيجة لضعف الدولة وتراجعها عن القيام بمهمها. فبات الوضع السائد في المنطقة هو دولاً ضعيفة في مواجهة مجتمعات مدنية قوية.

على المستوى الدولي

لعل ابرز الانعكاسات الدولية للمازق الامني في اليمن تتركز في الحرب الدولية على الارهاب "التي افرضنا لها فصلاً كاملاً" وصعود بعض القوى الدولية وانغماسها في علاقات ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي. والوجود الامريكي في الخليج العربي بعد احتلالها للعراق.

الحرب الدولية على الارهاب: فقد رات الولايات المتحدة ان هشاشة الهيكل الامني والعسكري والسياسي اليمني يمثل تربة خصبة لإيواء الجماعات الارهابية داخل اراضيه. وهو ما يعزو ويحفز ضرورة التعاون المشترك بين البلدين في مجال محاربة ومكافحة الارهاب الدولي"76". وهو ما تمثل في عودة الولايات المتحدة لتقديم المعونات المالية لليمن منذ عام 2002 بعد انقطاع دام ما يقرب من عقد من الزمان، على اثر السلوك والموقف اليمني تجاه حرب الخليج الثانية، وعلى الدور الامريكي فيها. حيث قدمت الولايات المتحدة معونات اقتصادية لليمن خلال عام 2005تقدر بحوالي 29 مليون دولار لمساعدة الحكومة اليمنية في مجالات محاربة الارهاب وتمويل برامج الاصلاح الاقتصادي وغيرها"77".

- صعود قوي عظمي جديدة: إن صعود بعض القوى الدولية الاخرى وتوسع نطاق تعاملها وتعاونها العسكري والسياسي مع بعض دول مجلس التعاون

الخليجي، أصبح يمثل تهديداً للاوضاع الاستراتيجية ولهيبة الولايات المتحدة الاقليمية بصفتها الطرف المهيمن والمدافع الاول عن دول الخليج"78". إن العلاقات السعودية ـ الصينية على سبيل المثال باتت تعتبر تهديداً شديداً لتوازن القوى الدولي المرتبط بالتوازن الاقليمي في الشرق الاوسط. الذي يعتبر في راى الكثير من الخبراء المحدد الاول للصور المستقبلية للتوازن الدولي وتوزيع القوة الدولية، وبالتالي تشكيل مستقبل النظام الدولي. وهو ما جعل الولايات المتحدة تبدا في اتخاذ وتنفيذ سياسات احادية وإكراهية من نوعية تغيير النظم والاحتلال العسكري، والحرب بالوكالة. بصورة باتت تهدد الاستقرار الاقليمي. بل وتمثل تغيراً جذرياً في سياسات الولايات المتحدة تجاه دول المنطقة، وفي طبيعة بنية النظام الاقليمي العربي. وذلك بعد نجاحها في احتلال العراق وتغيير النظام السياسي فيه. حيث اضطرت الولايات المتحدة إلى استخدام استراتيجية تغيير النظم ضد النظام البعثي العراقي، باعتبارها افضل من الوسائل الدبلوماسية للتعامل مع الاوضاع المستجدة في المنطقة. سواء بتوسيع نطاق الارتباط الخليجي مع كلاً من الصين واليابان وروسيا. وسعى بعض القوى الاقليمية المتنمرة نحو الحصول على اسلحة الدمار الشامل. وهو ما يمثل تهديداً جوهرياً للإستراتيجية الامريكية في الخليج العربي. الذي يعتبر حجر الاساس في الاستراتيجية الكونية الامريكية"79".

بعض المراقبين يرى ان التوجه السائد حالياً في سلوك الولايات المتحدة تجاه الخليج العربي "وإيران والعراق تحديداً" ليس بالاستراتيجية الصحيحة. وذلك لان اوضاع ما بعد الحرب تختلف عن الاوضاع فيما قبلها. فالقيام بشن الحرب شيء يسير إذا ما قورن بمحاولة إعادة بناء الدولة بعد احتلالها. إن عزل وتغيير النظم التسلطية، وكما اثبتت التجربة التاريخية، يزيد من قوة وحصانة هذه النظم وقدرتها على المقاومة، بصورة تسمح لها بممارسة محاولات تقيد محاولات التدخل الخارجي"80".

- التواجد الامريكي في الخليج العربي: إن رفض النظم العربية "الصوري" لاحتلال العراق ادى إلى انهيار شعبية الولايات المتحدة داخل المجتمعات العربية. حيث ادى عدم استشارة الولايات المتحدة للنظم العربية بنواياها بمهاجمة العراق إلي تزايد معدلات عدم الثقة والخوف من النوايا الامريكية تجاه دول المنطقة ومجتمعاتها. ومن جانب آخر الخوف من التداعيات الكارثية التي سوف تنتج مغبة استمرار احتلال العراق والوجود الدائم للقوات الامريكية في الخليج العربي. بصورة ستؤدى لاستمرار اجواء الاضطراب في البيئة السياسية في المنطقة خلال المستقبل"81". إن تسرع الولايات المتحدة، نتيجة ضغوط بعض جماعات المصالح المعادية للعرب والمسلمين "المحافظون الجدد" ودعاة الامبراطورية الامريكية "التوسعيون الجدد" داخل الادارة الامريكية الحالية "إدارة جورج بوش الابن" في القيام بمثل هذه الخطوة الاحادية الجانب كانت لها عواقبها الكارثية على كافة المستويات والبيئات السياسية والاستراتيجية، الدولية والاقليمية.

إن رفض الدول الاوروبية، على سبيل المثال، إصباغ الشرعية الدولية، بإشراك قواتها وقوات حلف الناتو في الحرب على العراق، والتصريح بكون هذه الحرب غير شرعية نتيجة اختلاف المصالح ووجهات النظر، على المدى القريب، بين شاطئ الاطلنطي، خاصة حول التهديد الذي يمثله العراق وحيازة اسلحة الدمار الشامل. جعل الوضع الامريكي، باعتباره الحامي الوحيد للخليج، يمثل كابوساً ومستنقعاً ومصدراً لاستنزاف الموارد والقوة العسكرية والاقتصادية الامريكية"82". بصورة قد تؤثر على المدى المتوسط والبعيد على محصلة التوازن الدولي بين الولايات المتحدة وبعض القوى الدولية الصاعدة مثل الصين. وبما قد يؤدي في اسوا الظروف لتقييد وطرد الولايات المتحدة من الخليج، كما فعلت هي مع الاتحاد السوفيتي ابان انتهاء الحرب الباردة. وهو ما ستكون له انعكاساته الكارثية على كافة دول الخليج والجزيرة العربية والشرق الاوسط وكافة وحدات النظام الدولي كله "داخلياً وخارجياً". بصورة قد يعود معها النظام الدولي للحالة الهوبزية "حرب الكل مع الكل" او العودة إلي ما

وصفه نيل فيرغسون بعصور الظلام. التي يحدث فيها تدمير ذاتي للنظام. وذلك ببساطة لان العالم سيكون بغير قوي عظمي تحكمه وتدير شئونه، ولو بطريقة ظالمة وجائرة. فالسجل التاريخي للنظام الدولي منذ الامبراطوريات الرومانية وما قبلها يؤكد لنا ان عواقب عدم وجود قوي عظمي مسيطرة اوخم من وجود قوي ظالمة او غاشمة"83".

## 5- مستقبل الامن في اليمن والخليج العربي

لا سبيل لمواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات التي يواجهها اليمن داخلياً وخارجياً الا بإقامة ترتيبات امنية مشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي. هذه الترتيبات تكون بمثابة نواة لتاسيس نظام امن اقليمي، عربي يهدف إلى التقليل والعمل على الوقاية من المخاطر والتهديدات الوشيكة التي تتعرض لها وحداته الدولية، فرادى كانت او جماعة. إن السبيل نحو تامين وحماية الدول العربية من المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية يتطلب تشخيص العوائق "المعضلات" التي حالت دون تحقيق هذا الهدف. ومن ثم طرح البدائل المتاحة والخيارات البديلة لإقامة مثل هذا النظام الامني، بصورة فعالة وقادرة على تحقيق بيئة إقليمية امنية مستقرة وآمنة.

من خلال تحليلنا للعوائق التي تحول دون قيام نظام امني عربي فعال راينا نـــرى ان هنــاك مجموعــة مــن المشــاكل والازمــات الاقتصــادية والسيــاسية والاجتماعية التي تقف حائلاً بين سعى الدول العربية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والاستقلال الخارجي، ولن يتحقق هذا النظام الامني الا بالقضاء على هذه العوائق والازمات بصورة شاملة وكاملة الجوانب.

اما عن العوائق التي واجهت المساعي الداعية لإقامة نظام امني عربي فيمكن إجمالها في الاتي:

الطبيعة التسلطية لاغلب النظم السياسية العربية

هذه الطبيعة ساهمت في تحويل الدول والمجتمعات العربية إلى ملكيات خاصة بالاسر الحاكمة "العسكرية، القبلية والبيروقراطية" واختصار امن الدولة ليقتصر على امن واستقرار هذه النظم في الحكم. وما يتبع ذلك من بناء علاقات وتحالفات مع قوى خارجية معادية للعرب من اجل توفير ذلك"84".

عدم الاستقرار الداخلي

نتيجة التشرذم والتعارض والتناقض بين الجماعات والعرقيات والطبقات الاجتماعية والطوائف الوطنية. نتيجة استئثار بعض العرقيات والطوائف بالمناصب والثروات دون الاخرين وممارسة التمييز والجور. بصورة تولد شعوراً بالحنق والكبت والكراهية. وهو ما يتصاعد لحالات رفض الاوضاع السائدة والسعي نحو تغيرها بالقوة. من جانب آخر فشل الحكومات الوطنية في تنفيذ مشروعات التنمية الوطنية وتحقيق الرخاء والاستقرار الذي وعدت به نتيجة استشراء الفساد. تراجع مستويات الاداء الاقتصادي. ارتفاع معدلات البطالة وزيادة نسبة الفقر، وعدم قدرة هذه النظم على إشباع الحاجات الاساسية لشعوبها من جانب ثالث. بصورة جعلت هذه الشعوب تخرج في الشوارع والميادين غاضبة ومستثارة ضد تردى مستويات المعيشة وتزايد الفجوة بين الفقراء والاغنياء والاحساس بالغيرة والحقد الطبقي من ارتفاع مستويات المعيشة في بعض الدول العربية الشقيقة، خاصة دول الخليج.

سيادة الشعور بعدم الثقة الاقليمي

حيث اثرت الخبرة التاريخية الصراعية التي نشبت بين الدول العربية وبعضها البعض في لجوء الاطراف الصغيرة "كإمارات الخليج" للتحالف مع اطراف خارجية من اجل توفير الحماية لها من جيرانها العرب العدوانيين. الذين يمثلون تهديداً لها بتطلعاتهم التوسعية الهادفة إلى الاستيلاء على موارد ومناطق استخراج النفط، والداعية للهيمنة الاقليمية. وهى السياسات التي اعطت الفرصة للاطراف الخارجية للتدخل في الشئون الداخلية للدول العربية،

والتاثير على مسار علاقاتها وسلوكها تجاه باقي جيرانها العرب. بصورة صارت معها بعض العلاقات العربية . العربية مثالا للعداوة المتجذرة وللحروب الباردة، بل والصراعات المسلحة والحروب الثنائية.

ضعف العلاقات العربية-العربية مقارنة بعلاقاتها الخارجية

وهو ما يتمثل في كم المعاهدات الثنائية والترتيبات المؤسساتية المشتركة مع بعض القوى الخارجية "التي تكاد تقتصر على الولايات المتحدة" مقارنة بمثيلتها العربية. حيث تنظر هذه الدول العربية لعلاقاتها البينية باعتبارها "تحالف ضعفاء" بينما العلاقات مع القوى الدولية هي "تحالف مع قوى دولية" بينما هو في الواقع مثالا لما يعرف في ادبيات العلاقات الدولية بالتبعية او التحالف مع مصدر الخطر. التي تصل في بعض الحالات للدخول في حظيرة التبعية الطوعية لهذه القوى. على حساب استقلالها الوطني، وتحت وهم توفير الامن والاستقرار. وهى العلاقات الكفيلة بتدمير الروابط التاريخية والسياسية والجغرافية والاجتماعية التي تجمع وحدات النظام العربي. وذلك بتبني هذه الدول لسياسات القوى الدولية الداعية في الاساس لتحقيق مصالحها وحمايتها ولو على حساب اصحاب المنطقة انفسهم.

سيادة انماط التحالف مع القوى الدولية المعادية للعرب

بعض الدول العربية تتوهم ان تحالفها مع بعض القوى الدولية يضمن لها "تعهد هذه القوى بتوفير وتامين الاستقرار والامن لها". بينما هي في الحقيقة تقوم باحتوائها وإدخالها في فلكها. بصورة تجعل هذه القوي تتفرغ لمواجهة القوى الاقليمية الاخرى المعادية لها، المتنمرة. إن انتشار سياسات وانماط التحالف وإقامة المحاور لخير مثال على عجز الدول العربية على إقامة نظام امني عربي بقوتها الذاتية. ولجوءها بدلاً من ذلك للارتماء في احضان قوى دولية معادية لها، تحت ذريعة المظلة الدفاعية التي ستوفر لها الحماية.

الانحياز لقوى دولية واحدة دون الاخرين

ظلت وحدات النظام الاقليمي العربي طوال تاريخها الحديث والمعاصر في حالة انحياز تام تجاه قوى دولية واحدة. فخلال عالم ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدول العربية منقسمة إلى دول فرانكفونية الهوى او انجلوساكسونية الهوى، حسب هوية المستعمر. وخلال الحرب الباردة والثنائية القطبية كانت الدول العربية اما انجلوساكسونية الهوى، وإما سوفيتية الهوى، حسب نوع الاستقطاب. ولم تجمع إحدى الدول في علاقاتها بين مختلف القوى الدولية الموجودة وقتئذ في النظام الدولي. وهو ما جعلها "اي بقية القوي الدولية" تتهم الدول العربية بالتبعية والسيرفي ذيل سياسات القوى العظمى. هذا الانحياز الخارجي، كنوع من العلاقات الثنائية الحصرية دون الانغماس مع الاخرين، اصاب العديد من هذه الدول في مقتل عندما سقطت القوي التي تنحاز إليها وتدور في فلكها، مثلما حدث للعراق واليمن والجزائر والصومال وسوريا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وهو ما سيحدث لاغلب الوحدات الدولية في النظام الاقليمي العربي في حالة سقوط الولايات المتحدة. وبصورة ستكون اثارها كارثية امنياً وسياسياً.

إن ديناميكية عملية سقوط وصعود القوى الكبرى تحذو بالقوي المتوسطة والصغيرة العمل على تنويع وتوسيع نطاق الارتباط الخارجي مع اغلب هذه القوي. وعدم اقتصارها في الرهان على قوى دولية واحدة. فالسياسة الدولية ظاهرة ديناميكية متغيرة وليست ظاهرة جامدة. بمعنى ان استمرار سيطرة قوى دولية على النظام الدولي ليس قانوناً حديدياً. وإنما القوى تصعد وتسقط حسب مصادر ومقدار ونوعية القدرات التي تحوزها، وكيفية استغلالها في التوازن مع باقي القوى الدولية. وهو الامر الذي يعزو إليه تنويع الارتباط. ولكن الدول العربية، وكما كانت ومازالت، تضع كل البيض في سلة واحدة.

عدم وجود مؤسسات امنية إقليمية فعالة

المؤسسات الامنية والسياسية العربية الموجودة حالياً في حالة من التقييد وعدم الاستقلال وتعاني من الترهل البيروقراطي وعدم إلزامية قوانينها. ومن جانب اخر اقتصارها على مناطق جغرافية محددة. كمجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغربي وغيرها من صور التجمعات الاقليمية. فهذه المؤسسات يفترض قيامها بحماية هذه الدول ووقايتها من الاخطار والتهديدات المحدقة بها. ولكن، وعلى الرغم من تواجدها، فإنها لم تستطع ان تواجه او تقلل من الصراعات الداخلية او الاقليمية او الدولية خلال العقد الاخير من القرن العشرين. بدليل دخول العرب في حروب اهلية وثنائية ودولية لاكثر من خمسة مرات خلال عقد واحد. بالرغم من وجود اكثر من خمسة منظمات ومؤسسات عربية.

اختلال توازن القوى الاقليمي

إن إلقاء نظرة سريعة على تقارير التوازن العسكري خلال العقد الاخير في القرن العشرين يوضح لنا وجود تفاوت كمي شاسع بين حجم القوات المسلحة العربية وبقية القوى الاقليمية الاخرى بصورة خادعة"85". حيث يعتقد المرء للوهلة الأولي ان التوازن العسكري يميل لصالح الدول العربية، الا ان ذلك غير صحيح. فإذا كان التوازن ياخذ ناحية العرب كمياً، فإنه يميل لصالح القوى الاقليمية الغير عربية كيفياً. والدليل هو قيام إسرائيل "التي لا يزيد عدد سكانها عن نصف تعداد اليمن" بشن أكثر من اربعة حروب استبقائية خلال العقود الأربعة الاخيرة على الرغم من ان حجم إنفاق إسرائيل على التسليح العسكري والدفاعي سنوياً لا يزيد عن ملياري دولار، بينما ينفق العرب ما يزيد عن خمسون مليار دولار سنوياً، حتى عام 2005.

ضعف البنية العسكرية والامنية العربية

على الرغم من ان الهوة العددية لحجم القوات المسلحة العربية مجتمعة، او احياناً منفردة، وبين القوات العسكرية الاقليمية الغير عربية "إيران وتركيا

وإسرائيل" تميل لصالح العرب، الا إنها تعاني من تردي شديد في فاعليتها واسلوب ومنهجية عملها. حيث تعاني المؤسسات العسكرية العربية من مشاكل داخلية مزمنة ومتاصلة هيكلياً. سواء من حيث محدودية دور القوى البشرية في حروب القرن الحادي والعشرين، ارتفاع معدلات "تسييس العسكريين واختلال في العلاقات "Militarization وعسكرة السياسيين Politicalization المدنية . العسكرية بصورة كبيرة، ضعف القيادات العسكرية، ضعف نظم الاتصالات، ضعف مستوى العمل الجماعي بين القوات العربية، واخيراً وليس آخراً، ارتفاع مستوى حجم المشتريات العسكرية بصورة هائلة مع انعدام وجود كفاءات بشرية لإدارة وتشغيل هذه المعدات والمشتريات العسكرية. بصورة تجعل من الاسلحة مجرد قطع حديدية عديم الفائدة "خردة". ولا تؤدي الا إلى زيادة حجم الاعباء الاقتصادية، وتعطيل قطار التنمية في اغلب وحدات النظام الاقليمي العربي، نتيجة قلة النسب المالية المخصصة للتنمية والبحث العلمي. فبينما تصل نسبة الاسراف العسكري من إجمالي الدخل القومي العالمي لحوالي 5.5% تصل النسبة في الشرق الاوسط لحوالي 16.5%. وترتفع حصة المصروفات العسكرية من إجمالي الميزانية الحكومية السنوية في الشرق الاوسط لتزيد عن 33% مقارنة بـ 10% المعدل العالمي. ويزيد حجم الواردات العسكرية عن 27% من إجمالي الواردات القومية، مقارنة بـ 1% المعدل العالمي للعام 1997"86". يجعلنا بالفعل نعتقد ان هذه النفقات والمصاريف كانت زبداً ذهبت جفاءاً من اجل بناء "جيوش ورقية" غير قادرة على مواجهة المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها دولها ومجتمعاتها. وهو ما اصاب الجموع الشعبية باوهاماً زائفة عن حقائق القوة الواقعية في المنطقة. فالدول العربية جمعاء كانت حقيقة "ومازالت" مجرد "نموراً على ورق".

ارتفاع معدلات الاستضعاف الهيكلي داخل النظام الاقليمي العربي

يعًرف حسن بكر الاستضعاف الهيكلي Structural Victimization بانه "عدم قدرة الدول على مواجهة المخاطر والتحديات الهائلة التي تواجهها. بصورة قد

تـؤدى إلـى وجـود تـهديد حـيوي لقيمها ومصـالحها، بـل ولوجودهـا المـادي ذاته""87". وللاستضعاف الهيكلي وجهان: داخلي ويتمثل في عجز الدولة عن مواجهة المخاطر والتحديات المحلية، وعدم قدرتها في ذات الوقت عن تلبية احتياجات ومتطلبات الشعب الاساسية. بصورة تؤدى للانزلاق لحافة الحروب الاهليـة. وهـو مـا نـراه الان فـي دولاً عربيـة مثـل الـيمن، السـودان، جـيبوتي، الصومال، او ما تعرف بالدول المنهارة. الوجه الاخر خارجي. ويتمثل في عدم إمكانية هذه الدول وعجزها عن مواجهة التحديات الخارجية بكافة صورها "الاقتصـادية والعسـكرية والسياسية والاجتماعيـة". بصـورة تجعلها عرضة للتدخل العسكري او التبعية لإحدى القوى الخارجية. مقابل قيام هذه القوى بالتعهد بتوفير الحماية لها تحت مظلتها الدفاعية. او مقابل الخضوع للشروط والمتطلبات التي تفرضها عليها هذه القوي. وهو ما يعد انتهاكاً وتعدياً على السيادة الوطنية والاستقلال الوطني. وهو ما نراه في حالة دولاً مثل الاردن وغيرها.

إن الاستضعاف الهيكلي خطر وتهديد ذو حدين. فحالة التذمر الشعبي الداخلي من جانب وتزايد الضغوط الخارجية من جانب آخر تجعل الدولة في حالة من الاسـتنفار والعـجز الـدائم، وغـير قـادرة علـى التـوازن بـين تلبيـة وتوفـير الاحتياجات والمطالب الداخلية، وبين ضرورة مواجهة الضغوط الخارجية التي تفرضها عليها البيئة الدولية. وهو ما سيؤدى في نهاية الامر إما إلى سقوط النظام وتغييره. إما بفعل مزيد معدلات عدم الاستقرار الداخلي "ثورة داخلية" وإمـا بتـدخل قـوى خارجيـة لتغير النظـم بـالقوة "التـدخل الخـارجي وعـودة الاحتلال". وهما البديلين الوحيدين المتاحين حالياً "للاسف" امام اغلب وحدات النظام الاقليمي العربي في المستقبل المنظور.

نحو إقامة نظام امني عربي فعال

هناك العديد من البدائل والخيارات والاستراتيجيات البديلة المتاحة امام الدول العربية إذا كانت جادة في سعيها نحو إقامة منظومة دفاع عربي تكون قادرة

على حمايـة وصيانة استقرارها الداخلي وتحقيق استقلالها الخارجي. هذه البدائل والخيـارات هـي بمثابـة توصيات توجـه للنظـم السياسية العربيـة إذا تجمعت لـديها الارادة الجماعيـة والسعي الدءوب نحو إيجاد صيغة تعاونيـة "واقعيـة" بـين الوحـدات الـدولية العربيـة فيمـا بينـها لمواجـهة هـذه المخاطر والتهديدات "الخارجية والداخلية" بصورة تساعدها على تقوية البناء الداخلي في مواجهة التحديات والمخاطر الداخلية والاستقلال في مواجهة التهديدات الخارجيـة. وذلك عن طريق العمل على تغيير العوائق "الشروط" التي تعيق تحقيق مثـل هـذه الامـال والتطلعـات، تمامً كما يـذهب جيلليسر فيما اسماه الواقعية الاشتراطية Contingent Realis. اما عن هذه التوصيات فهي كالاتي:

توسيع نطاق الاصلاح السياسي والاقتصادي

طبقاً لنظرية السلام الديمقراطي في تفسير الصراعات الدولية فإن هناك علاقة طرديـة بـين طبيعـة النظـم السياسية ومعدلات الاستقرار والسلام الخـارجي والوئام الداخلي. حيث يعتقد انصار هذه النظرية انه هناك علاقة طردية بين النظـم الـديمقراطية - الليبراليـة وسيادة انمـاط السـلام والتعـاون والاعتمـاد المتبادل بين النظم السياسية والدول في المجتمع الدولي. هذه النظرية على الـرغم من محـدودية نطـاق تطبيقهـا وعـدم تاكيـد صحة مقولاتـها النظريـة وصلاحيتها للتطبيق على كافة المناطق والاقاليم في النظام الدولي الا انها تمثل "بالفعل" بداية حقيقية نحو تحقيق السلام والاستقرار في اغلب الدول. فالـدول الـديمقراطية "الليبراليـة تحـديداً" وكما اثبتـت التجربـة التاريخيـة "الغربية" لا تحارب بعضها البعض. وذلك لوجود العديد من العوائق والمقيدات الداخلية التي تحول دون انغماسها في الحروب والصراعات المسلحة. وبالتالي تهديد السلامة الوطنية والامن القومي دون مبرر. وهو الامر الذي تظل الدول العربيـة في امس الحاجة إليه. فالتحول الديمقراطي "المقرطة" والسعي نحو إقامة نظم ديمقراطية "وليس بالضرورة ليبرالية" سوف يساهم بصورة اكيدة فـي خفـض معـدلات التوتـر والتـهديد والعنف. ويزيد من معدلات الاستقرار

والوئام الداخلي والخارجي. بشرط ان يتم هذا التحول الديمقراطي عن طريق جماعات وفاعلين ومنظمات محلية. وليس على طريق اطرافاً خارجية تفرض نوعاً معيناً من الديمقراطية، قد تكون مدعاة لظهور توترات واضطرابات تفوق مزايا هذا التحول الديمقراطي، كما هو الحال في العراق وافغانستان الان.

زيادة معدلات الثقة الاقليمية

يشير البعض إلى ان مؤشرات الثقة بين الدول العربية ظلت طوال العقود الثلاثة الاخيرة في اقل معدلاتها الثنائية والجماعية"88". حيث سادت اجواء من الشك والارتياب في نوايا بعض الدول تجاه البعض الاخر. بصورة شكلت عائقاً امام محاولات التكامل والتعاون الوظيفي بينها وبين بعضها البعض. وعليه فإن العمل على بناء نظام امني عربي فاعل يقوم اول ما يقوم على زيادة معدلات الثقة. عن طريق الدخول في التزامات ومعاهدات عربية شرعية وإلزامية لتحديد حدود العلاقات وتحديد مستويات الانغماس الثنائي والجماعي، بصورة تزيد من درجات التقارب والتعاون العربي- العربي، ونزع مسببات الشك والارتياب المتبادل، والذي يسمح ضمن ما يسمح بتدخل اطرافاً خارجية "إقليمية ودولية" غير عربية في ادق الشئون الداخلية العربية، بصورة تهدد سلامتها واستقرارها ووجودها.

العمل على تسوية الصراعات العربية ـ العربية سلمياً

إن العمل على إدارة وتسوية الصراعات البينية العربية "مثل الصراع اليمني، السعودي اليمني، العماني السعودي، البحريني السعودي القطري، المغربي الجزائري ... وغيرها" بصورة سلمية. وفي اطار عربي عن طريق المنظمات والمؤسسات الشرعية العربية "جامعة الدول العربية، مجلس التعاون الخليجي وغيرها" سوف يكون له "في حالة نجاحه" اثره الكبير على تحسين وتصفية الاجواء الثنائية، ونزع فتيل الصراع والتوتر العربي ـ العربي. بصورة تجعل من الممكن إقامة نظام امني إقليمي عربي.

أحـد العـوائق الرئيسـية امـام إنجـاز مثـل تلـك التوصـية، إلـي جـانب تـراجع مسـتويات الثقـة العربيـة ـ العربيـة، هـو تـدخل الاطـراف الثالثـة فـي الصـراعات "خاصة القوى الدولية". فعلى الرغم من زيادة معدلات إدارة وتسوية الازمات والصراعات الدولية التي تدخل في إدارتها اطراف ثالثة، خارجية، مقارنة بتلك التـي لـم يتـدخل فيـها اطرافـاً خارجيـة"89". الا ان هـذا البرهـان النظـري غيـر صحيح تماماً في المنطقة العربية. وذلك للارتباط الوثيق بين مصالح الطرف الثـالث ومحصـلة إدارة هـذه الازمـات. بصـورة تؤثـر جـداً علـى اتجـاه ونوعيـة تدخله. الذي سيصبح في اغلب الاوقات عائقاً "وحيداً" امام إدارة هذه الازمات سلمياً.

تقليل معدلات الانغماس الثنائي مع الولايات المتحدة الامريكية

إن العلاقـات الثنائيـة بيـن الـدول العربيـة والولايـات المتحـدة تفـوق درجـة حمميتـها وتوثيقـها عـن جميـع العلاقـات الخارجيـة الاخـرى مـع بـاقي وحـدات النظـام الـدولي، حتـى تلـك العربيـة. بصـورة جعلـت البعـض يقـدم علاقاتـه مـع الولايـات المتحـدة علـى حسـاب علاقاتـه ومصـالحه العربيـة والاقليميـة. إن المستفيد الوحيد من هذه العلاقات هي الولايات المتحدة وإسرائيل"90". حيث تسـتفيد الولايـات المتحـدة مـن نظـام الارتبـاط الثنـائي عوضـاً عـن الارتبـاط الجماعي في تحقيق مصالحها في منطقة الخليج والشرق الاوسط. وتستفيد إسـرائيل مـن اتسـاع درجـة حميمتهـا العلاقـات العربيـة ـ الامريكيـة فـي ممارسـة الضغوط على الولايات المتحدة لممارسة نفوذها على النظم العربية نحو إدماج إسرائيل في منظومة النظام السياسي والاجتماعي والثقافي العربي. وهو الامر الكفيل بانهيار الاسس السياسية والثقافية لهذا النظام.

إن طغيان المصالح الوطنية على المصالح الاقليمية لدى اغلب وحدات النظام الاقليمي العربي جعلها تقف متباعدة "بل ومتضادة" في مواجهة التحديات والتهديدات والمخاطر التي تواجهها. وهى المخاطر الكفيلة بتدميرها وانهيارها إذا لـم تتـدارك هـذه الوحـدات خطـورة الاقتـراب الشـديد مـن القطـب الاوحـد.

وضرورة تجنبها مغبات السقوط في براثن التبعية. وهو الامر الذي يتوجب ويتطلب منها تقليل وتحجيم علاقاتها معه، بصورة تدريجية وليست جذرية. فكما ان الاقتراب المفرط له اضراره .. فإن الجفاء الكامل له اضراره ايضاً"91". والتي قد تفوق اضرار الاقتراب نظراً لحيوية واهمية الشرق الاوسط في لعبة القوى الكبرى في النظام الدولي، وتحديد مستقبل التوازن الدولي.

العمل على توسيع نطاق التعاون مع دول الجوار وباقي القوى الدولية

إن بيئة اي نظام امني إقليمي تشبه الجسم البشري، إذا اشتكى "اضطرب" منه عضو تداعت له باقي الاعضاء بنفس الاعراض، مع اختلاف الدرجة. فالبناء الامني الاقليمي كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً". إن تقليل حجم الارتباط الثنائي مع الولايات المتحدة يشترط ان يصاحبه توسيع في نطاق المشاركة والانغماس الجماعي "المتزن" مع باقي القوى الدولية كالصين والاتحاد الاوروبي وروسيا واليابان. جنباً إلى جنب مع توسيع نطاق التعاون والارتباط البناء مع دول الجوار الاستراتيجي "إيران وتركيا واثيوبيا""92". بصورة تضمن تحسن العلاقات الاقليمية وإقامتها على اسس التعاون وحسن الجوار والاحترام المتبادل. وهى السياسات الكفيلة بضمان صيانة امن واستقرار الدول العربية مع باقي الوحدات الدولية. وذلك لثبات الاسس القائمة على اساسها هذه العلاقات، وفق مبادئ المصالح المشتركة وسيادة انماط التعاون وفق قواعد القانون الدولي وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول.

توسيع نطاق الاعتماد المتبادل والتعاون العربي ـ العربي

إن مؤشرات حجم الاستثمارات العربية ـ العربية، والتجارة البينية والاعتماد المتبادل بين الدول العربية وبعضها البعض تصيب المراقب بخيبة امل شديدة. فعلى الرغم من وجود كافة الاسس السياسية والجغرافية والثقافية الكفيلة بقيام سوق عربية مشتركة وتحويل الوطن العربي "لولايات متحدة عربية" الا

ان سيادة انماط عدم الثقة المتبادل، والتوترات الحدودية العربية ـ العربية، وضعف معظم الاقتصاديات العربية اصاب مثل هذه الامال بخيبة امل. إن توثيق الارتباط والتعاون الاقتصادي بين وحدات النظام الاقليمي العربي كفيل بإنشاء شبكة مصالح متشابكة، تكون بمثابة اللبنة الاولي نحو إقامة سوق عربية مشتركة حقيقية، قادرة على مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية العابرة للحدود، وتدرا المخاطر والتهديدات الاقتصادية الخارجية مثل التبعية، انخفاض مستوى التنمية "التخلف" والفساد الاقتصادي والتضخم ... الخ "انظر الفصل الرابع".

هذا الامر كفيل بتدعيم حالات الاستقرار والامن الداخلي في الدول العربية. حيث سيؤدى الاعتماد المتبادل إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في اغلب الدول العربية. ويساهم بصورة جدية في حل مشاكل وتهديدات متجذرة مثل البطالة والهجرة الغير شرعية. وذلك بالعمل على توفير فرص عمل جديدة كفيلة بالتهام الاعداد الماهولة من القوى البشرية المهدرة والغير مستغلة حالياً. ووضع اصول وقواعد قانونية لتفنين عمليات الهجرة وتنظيمها وإدارة مشاكلها واحتواء مخاطرها الديمغرافية والاجتماعية والثقافية. عن طريق توسيع نطاق تبادل الخبرات والكفاءات البشرية والتنموية بين وحدات هذا النظام. بصورة تمكن الدول المستقبلة لهذه الهجرات من استيعاب وفهم الاختلاف والتباين الطائفي والاجتماعي لهؤلاء المهاجرين، والسعي نحو إدماجهم وتوطينهم في بلادهم "العربية" الجديدة. من جانب آخر، فإن الخلافات والصراعات بين الدول العربية "الغنية" والاخرى "الفقيرة" ستجد طريقها للتسوية. وذلك عن طريق توسيع نطاق الاستثمار العربي ـ الخليجي، بصورة تستطيع معها الدول العربية الفقيرة تمويل مشروعاتها التنموية وتحقيق النمو الاقتصادي. والقدرة على إشباع وكفاية الاحتياجات الاساسية لشعوبها. بصورة تمكنها من اجتزاز المسببات الداخلية لعدم الاستقرار من جذورها. وتستفيد منها، في ذات الوقت، الدول العربية الغنية.

تدشين منظمة امنية عربية قادرة على الدفاع عن امن ومصالح الدول العربية

لقد اثبتت التجربة التاريخية فشل التجارب المؤسسية الدفاعية الفرعية في تلبية احتياجات وسعى الدول العربية للامن والاستقرار، سواء مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون العربي، مجلس التعاون المغربي وغيرها. فالمطلوب فعلياً هو إنشاء "حلف ناتو عربي" Arabian NATO على حد قول كينيث بولاك. هذا الحلف سيكون قائماً بصورة اساسية على اساس مفهوم "الامن التنسيقي القائم ."Condominium Security و"الامن الجماعي "Collective Security بصورة جوهرية على الدول العربية واستقلاله عن القوى العظمى، او بوجود علاقات متوازنة معها.

هذه المنظمة هدفها الاساسي هو "العمل على تقليل ووقاية وحماية الدول العربية من التهديدات الخارجية "والداخلية" المحدقة بها بصورة تكفل استقلالها بشرط اعتماده على مبدا عدم التدخل في شئونها الداخلية، الا في حالات قيام إحدى دولها بالاعتداء على دولة اخرى عضو فيه". وذلك عن طريق إنشاء مركز للقيادة العسكرية العربية المشتركة، وإنشاء قوات تدخل سريعة خاصة به، مستقلة عن اوطانها ولا تخضع للولاء الوطني وإنما للمنظمة الوليدة. فهذه المنظمة "العربية" هي الطريق الوحيد المتاح امام الدول العربية "المسلحة باحدث التكنولوجيا العسكرية وتتوفر لديها القوة البشرية العسكرية" لحمايتها من مخططات الاستهداف الخارجي والسعي للهيمنة عليها، باعتبارها اهم المناطق الجيواستراتيجية والجيواقتصادية في النظام الدولي.

إن الترتيبات الفرعية/الجزئية مثل 6+2 "دول مجلس التعاون الخليجي + مصر وسوريا" او مصر والسعودية وسوريا، او مجلس التعاون الخليجي واليمن لم تعد قادرة على توفير الحماية اللازمة للدفاع عن الدولة العربية، في ظل الطبيعة الفوضوية والتنافسية للنظام الدولي. ومع عودة القوى الدولية لانتهاج اساليب الاكراه والارغام "القوة العسكرية" كسلوك في مواجهة باقي القوي الدولية الاخرى المتنافسة معها. وهو ما يتوجب على الدول العربية التجاوب

معه بالاعداد لمجابهة الاخطار والتهديدات الناجمة عنه. ليس بالتحالف مع هذه القوى، ولكن بالعمل على إنشاء "تكتلها" الامني والدفاعي الخاص بها بعيداً عن باقي الدول والقوى الدولية الاخرى.

# الفصل الرابع

# العلاقات الاقتصادية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي

جل ما يتمناه اليمن في ظل تواجده على حافة "النظام الاقليمي الخليجي" كما يطلق الدكتور عبد الخالق عبد الله على دول الخليج العربي"1" هو الانضمام للمنظمة الاقليمية التي تجمع هذه الدول "مجلس التعاون لدول الخليج العربية". بينما تريد الدول الاعضاء في هذه المنظمة عامة، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، الابقاء على هذه المنظمة "نادياً للاغنياء". مهما كانت الحوافز والفوائد التي قد تعود على الدول الاعضاء جراء انضمام اليمن او غيره لعضويتها. فمنذ وضع اللبنة الاولى لمنظمة مجلس التعاون الخليجي في مايو 1981 ظلت عضويتها قاصرة على الدول الستة المطلة على سواحل الخليج العربي، بالرغم ان لإيران وللعراق حدوداً ساحلية على الخليج العربي الا إنه تم إقصاءهما ورفض انضمامهما لهذا التجمع الاقليمي الجديد. بل ان البيان التاسيسي لهذه المنظمة قد نص في بادرة غير مالوفة في التنظيمات الدولية في ديباجته على ذكر الدول الاعضاء بها. وتم وضع نص تعجيزي يحول دون دخول اعضاء جديدة في المنظمة الا بعد موافقة كل الاعضاء.

فقد ظل اليمن يسعى منذ وحدته عام 1990 إلى الدخول في عضوية مجلس التعاون الخليجي، الا ان هذا السعي لم يكلل الا بالفشل. واقصى ما حققه اليمن هو ضمه عضواً في اللجان الفرعية في المجلس مثل مجلس وزراء الصحة لدول المجلس، مكتب التربية العربي لدول الخليج، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول الخليج ودورة كاس الخليج العربي لكرة القدم اعتباراً من عام 2001. الا ان اليمن يظل بعيداً وممنوعاً من الدخول في

المجلس الاعلى للمنظمة، وهيئة تسوية النزاعات او الامانة العامة. فتلك اللجان الفاعلة في المنظمة تظل خاصة بالدول الست فقط. ومازال اليمن يسعى جاهداً دون ظهور اي بوادر للانفراج او احتمال قبول سعيه.

ينطلق هذا الفصل من طرح فرضية اساسية سنحاول اختبار مدى صحتها من عدمها. تقول هذه الفرضية: "بعدم وجود ارتباط شديد بين زيادة وتيرة التعاون والاعتماد المتبادل بين اليمن ودول المجلس التعاون الخليجي وبين سلوك هذه الدول تجاه اليمن". بمعنى ان مظاهر التعاون والتبادل التجاري بين اليمن ودول المجلس التعاون الخليجي لن يغير من سلوك هذه الدول الرافضة لانضمامه "هو أو غيره" للمنظمة لاعتبارات خاصة بتوازن القوي.

في هذا الفصل سنتطرق للجدل النظري الدائرة رحاه بين انصار المدرسة الواقعية الجديدة والليبراليون المؤسسيون منذ اوائل التسعينيات من القرن الماضي حول مدى تاثير المؤسسات المنظمات الدولية على سلوك الوحدات السياسة في النظام الدولي "الدول". سواء بنبذ سياسات واستراتيجيات مثل توازن القوى والتحالف العسكري وتبنى سياسات واستراتيجيات ليبرالية مثل الاعتماد المتبادل والتكامل الاقليمي وغيرها. بصورة تجعل النظام الدولي عبارة عن شبكة معقدة ومتكاملة من التفاعلات الاقتصادية التعاونية. التي تقرب بين الدول بصورة تقلل من حدة ووتيرة الصراعات المسلحة نتيجة تشابك وتعقد مصالحها مع باقي الدول الاخرى. هذه الافتراضات والادعاءات يقلل انصار الواقعية الجديد مثل والتز وميرشايمر من صحتها ومنطقها. حيث يذهب انصار المدرسة الواقعية للقول بان الدول لا تحركها سوى غرائزها نحو البقاء والنجاة وتعظيم نطاق امنها القومي. في ظل نظام دولي ذات طبيعة فوضوية وبيئة تنافسية، وسيادة انماط وقيم مثل الخوف والشعور المتبادل بعدم الثقة بين اطرافه. فإن الدول لا تتاثر ولا يؤثر على/في سلوكها الا إحساسها بوجود تهديد لوجودها وبقاءها المادي. وهو التهديد الذي ينشا إما عن اختلال توازن القوى السائد وقتئذ او اختلاف طبيعة علاقات القوى بين

الدول نتيجة اختلال واختلاف معادلات وصور توزيع القوة والقدرات العسكرية والسياسة في النظام الدولي.

هذا الجدل الفكري هو مدخلنا لدراسة علاقات اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي. متخذين من اطروحات الواقعية الجديدة منهاجاً لنا في تحليلنا لهذه العلاقات. وهى الاطروحات القائمة بالاساس على الدمج بين القوة السياسية والعسكرية من جانب والقوة الاقتصادية من جانب اخر. مع تغليب الاعتبارات السياسية والعسكرية على الاعتبارات الاقتصادية وغيرها، وهو ما يعرف بدراسات الاقتصاد السياسي الدولي.

في الجزء الثاني من الفصل سوف نتطرق فيه بالتحليل للعلاقات الاقتصادية، الاعتماد المتبادل بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي. محاولين من خلال تحليل البيانات الاقتصادية المتاحة معرفة حجم العلاقات ومدى تشابكها وارتباطها ودورها في التقريب بين اليمن ودول المجلس التعاون الخليجي. ومناقشة اطروحات الليبراليون القائلة بان "تماثل والتقارب البنائي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من جانب، وزيادة وارتفاع وتيرة الاعتماد المتبادل والتبادل التجاري يزيد من تقريب وجهات نظر الدول، بما يجعلها تغير من سلوكها تجاه بعضها البعض بصورة تجعلها اكثر ميلا للتعاون والتكامل". هذه الادعاءات تتنبا باحتمال قبول اليمن عضواً في منظمة مجلس التعاون الخليجي. بناءاً على التماثل الاجتماعي والسياسي بين اليمن ودول المجلس من جانب. ولوضع اليمن الاستراتيجي لليمن من جانب اخر. ولموارده الطبيعية والبشرية التي قد تخدم وتقوى المنظمة ودولها. الا إننا في خاتمة الفصل نتفق كلياً مع الاطروحات الواقعية القائلة "بمحدودية دور المنظمات الدولية في التاثير على سلوك الوحدات الدولية إذا ما تعارضت اهداف وقوانين واتجاهات هذه المنظمات مع وقائع توازن القوى وصور توزيع القدرات ونوعية علاقات القوى السائدة في النظام الدولي والاقليمي القائم". فدول مجلس التعاون الخليجي ترى في اليمن تهديدا محتملاً من الناحية السياسية والامنية. وايضا

لكونه يمثل عبئاً اقتصادياً على كاهل الاقتصاديات الخليجية. وهى الاعتبارات التي تدعو دول مجلس التعاون لتقليص علاقتها مع اليمن، على الرغم من تدفق التجارة وارتفاع وتيرة التبادل التجاري وزيادة صور التعاون الاقتصادي بين الطرفين. فدول مجلس التعاون الخليجي، كباقي الوحدات الدولية في النظام الدولي، لا تسعى للثراء بقدر سعيها للامن والبقاء. وهو ما يجعله اليمن على المحك. فالعلاقات "السياسية بالاساس" بين الدول من منظور واقعي في مباراة صفرية "غالب او مغلوب" وليست كالعلاقات الاقتصادية التي يكون فيها "الكل يكسب".

## 1- تاثير المنظمات الدولية على سلوك الدول القومية: الجدل النظري

إذا كانت الحرب الباردة هي "العصر الذهبي" للمدرسة الواقعية. حين نجحت وسادت نظريات مثل التحالف العسكري وتوازن القوى وتوازن التهديد في تفسير طبيعة الصراع الدولي انئذاك وبصورة جعلت الحرب الباردة بالفعل "مفهوماً واقعياً". فإن عالم ما بعد الحرب الباردة سيكون "العصر الذهبي" للمدرسة الليبرالية والمؤسسية. وهو ما سيترتب علية انزواء المدرسة الواقعية، ولو نسبياً. حيث اثبتت الوقائع العملية ان عدد المنظمات الدولية قد ارتفع من ثلاثون منظمة في العام 1910 إلى حوالي سبعون منظمة دولية عام 1940 ليصل في اوائل الثمانينات لحوالي الف منظمة دولية. هذه الزيادة الكمية جعلت دعاوى الواقعية الجديدة القائلة بان صعود المدرسة الليبرالية وحقل التنظيمات الدولية مجرد امل كاذب "حسب تعبير ميرشايمر" تذهب ادراج الرياح. تؤكد علي أن صعود المدرسة الليبرالية والمؤسساتية الجديدة ومستقبل التوسع في التنظيمات الدولية ودراسة المنظمات الدولية يبدو واعداً"2".

تتفق المدرسة الواقعية مع المدرسة الليبرالية على ان السبيل لتحقيق السلام

الدولي هو التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول. ولا تختلف المدرستان على اهميـة وحتميـة التعـاون والاعتماد المتبادل بين الدول. او حتى على اهمية وحيويـة دور المنظمات الدولية في تفسير العلاقات الدولية وتحديد نوعية العلاقات بين الدول. ولكن الاختلاف بينهما يدور حول "كيفية" تحقيق هذا التعاون. وعلى اي اساس يتم التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول. ودرجة تاثير التعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل على سلوك الدول القومية. ومن جانب اخر يختلف الواقعيون مع الليبراليون في نظرتهم "لحجم" الدور الذي تلعبه المؤسسات والمنظمات الدولية في التاثير على سلوك واتجاهات الدول القوميـة. اي انـه فـي الاسـاس خلاف حـول الوسيلة وليس حـول الغايات. إن المدرسة الواقعية الجديدة وانصارها يجادلون بان هذه المنظمات والمؤسسات لا تستطيع مهما بلغت قوتها وتماسكها ان تتعدى حدود واختصاصات وسلطان الدولة القومية. لانها، اي الدول القومية، تمثل اعلى سلطة مركزية موجودة في النظام الدولي. وهى وحدة التحليل الرئيسية في النظام الدولي. وتعتبر المنظمات الدولية، طبقاً لرؤية الواقعيين، تابعاً للدول وليس العكس، كما يذهب الليبراليون المؤسسيون.

على الجانب الاخر يرى انصار المدرسة الليبرالية الجديدة ان التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول يقلل من احتمالات اندلاع الحروب والصراعات المسلحة لعـدة اسـباب. اولاً: المصـالح المشـتركة والمنـافع المتوقعـة جنيـها مـن وراء التعاون. ثانياً: زيادة وطائد التفاهم ونزع مشاعر عدم الثقة والشك المتبادل عن طريق زيـادة التبـادل التجـاري وتعميـق الاعتمـاد المتبـادل. ثالثاً: رضا الدول بالتنازل عن جزء من سلطتها لصالح المؤسسات الدولية املا في تحقيق السلام والاستقرار بالتعاون مع الدول الاخرى، وليس منفرداً كما يروج انصار الواقعية الجديدة. وعليه فإن المؤسسات الدولية سوف تصبح فاعلاً عابراً للقوميات اكبر من الدول القومية واكثر تاثيراً منها على سياق التفاعلات الدولية. بصورة تجعل من النظام الدولي نظاماً مؤسسياً ذات بيئة تعاونية وجماعية وليس كما يدعى الواقعيون نظاماً فوضوياً ذو بيئة تنافسية واحادية. وهو الطرح الذي

نختلف معه جزئياً.

قبل التطرق للجدل الفكري الدائرة رحاه بين الواقعيون الجدد والليبراليون المؤسسييون حول المؤسسات الدولية ودورها في النظام الدولي يجب الاشارة اولاً إلى تعريف ماهية المؤسسات الدولية؟ وما المقصود بالتعاون الدولي والاعتماد المتبادل بين الدول؟ وما علاقة ذلك بالقضية الابدية في حقل العلاقات الدولية .. الحرب والسلام؟

المقصود بالتنظيم وفقاً لعالم العلاقات الدولية ميرشايمر: "نمط سلوكي متعارف عليه، يتوقع من وراءه حدوث تقارب بين الاطراف المنغمسة فيه". هذا النمط السلوكي جعل اغلب الادبيات الليبرالية تجمع بين مفاهيم متشابهة مثل اشكال الحكم والتحرك الجماعي وجعلها مرادفاً للتنظيم. اما المنظمات الدولية فيعرفها عالم العلاقات الدولية جون روغي "Ruggie" بانها "مؤسسات عامة Public Agencies انشئت بجهود وتعاون دولتين او اكثر""3" . اما المنظمات الدولية عندنا فهي "تلك الاطر التنظيمية التي تجمع العديد من الدول المتفقة فيما بينهما على عدد من القضايا والاهداف المشتركة من اجل تحقيق اغراض معينة تعود بالنفع على اعضاءها". وعلى ذلك فانه، وطبقا لهذا التعريف، لابد ان يجمع هذه الدول العديد من السمات المشتركة والمصالح المشتركة من اجل إنجاح هذه المؤسسة وتدعيمها. ومن جانب اخر فإن هذه الدول لابد ان تكون مقتنعة بالاغراض والاهداف والجدوى من وراء انغماسها وإقرارها بالدخول في هذه المنظمات بصورة تخدم مصالحها بصورة نسبية او كلية. وذلك لانها تعي وجود ضرورة ملحة لاحترام مصالح واهداف الاعضاء الاخرين في المنظمة. وهو ما يتطلب التنازل عن جزء من سلطاتها ومصالحها إن هي ارادت استمرار التعاون مع باقي الدول الاعضاء في هذا الاطار المؤسسي الذي يجمعهم سوياً.

اما التعاون الدولي فيعرف على انه نقيض للصراع الدولي. الذي يعرفه عالم الصراع الدولي المتميز روبرت غار "Gurr" على إنه "تفاعلات قسرية علانية هدفها إرغام بعض الاطراف على انتهاج سلوك سياسي معين عن طريق

ممارسة الاكراه المادي والمعنوي عليها". اما الاعتماد المتبادل فيعرفه جوزيف ناي على انه "موقف من التاثير المتبادل او الاعتماد على الاخرين وبينهم". ويعرفه كيوهان وناي على انه "انخفاض اهمية وقيمة العلاقات الامنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة واهمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة في الربط بين الدول والمجتمعات". او ما عرفاه بالاعتماد المتبادل المركب/المعقد """Complex Interdependence4". وهو ما يجعل جل الجدل الدائرة رحاه بين الواقعيين الجدد والليبراليين المؤسسيين يدور حول مدى اهمية واولوية العلاقات السياسية والعسكرية على تحديد وبلورة والتاثير على سلوك الوحدات السياسية في النظام الدولي "الدول القومية". فبينما ينصرف انصار المدرسة الواقعية الجديدة إلى أعتبار علاقات القوى/ة السائدة هي العامل الرئيسي المؤثر على/في سلوك الدول وتحديد علاقاتها مع باقي الوحدات الدولية. فإن الليبراليون المؤسسيون يرون ان المنظمات الدولية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تدعمها وتقويها هذه المنظمات بصور من الاعتماد المتبادل مثل التبادل التجاري وتدفق رؤوس الاموال وفتح الاسواق والغاء القيود والحدود الجمركية.... الخ "العولمة" هي التي تؤثر على/ في سلوك الوحدات الدولية وتحدد علاقاتها الخارجية بصورة كبيرة. حيث تقود المنظمات الدولية الدول القومية نحو تبنى استراتيجيات وسياسات تعاونية وجماعية ونبذ سياسات واستراتيجيات المنافسة والانانية. التي يرى فيها الليبراليون السبب الرئيسي وراء انفجار الصراعات الدولية. وهو ما تحاول المدرسة الليبرالية التقليل منه، عن طريق تدعيم التحرك الجماعي بين الدول، والادعاء بقدرة المنظمات الدولية على توفيره.

على ذلك، فإن المؤسسات الدولية وصور الاعتماد المتبادل تعتبر وفقاً للمدرستين الواقعية والليبرالية ادوات لتحقيق السلام والاستقرار والتعاون الدولي. بل ان بعض كبار منظري المدرسة الليبرالية وانصار نظريات ليبرالية جزئية مثل السلام الديمقراطي يغالون في الربط بين شروط تحقيق السلام والامن والاستقرار من عدمه "الحرب والسلام" ووجود المنظمات والمؤسسات

الدولية والقيم الديمقراطية الغربية"5".

بالرغم من انهماك علماء ومنظري العلاقات الدولية في المدرسة الانجلوساكسونية في دراسة الصراع والسلام طوال الحرب الباردة الا ان ادبيات هذه المدرسة مازالت تعانى من ندرة معرفية في دراسة ماهية العلاقة بين الاعتماد المتبادل والصراع الدولية"6 ". حيث مازال على علماء العلاقات الدولية والصراع الدولي محاولة الاجابة عن ثلاثة اسئلة حيوية في سبيلهم لتقديم تفسير وتحليل اكبر واوضح حول ماهية العلاقة بين الاعتماد المتبادل والصراع الدولي، سلبياً كان او إيجابياً. هذه الاسئلة يحددها عالمي العلاقات الدولية مانسفيلد وبولينز "Mansfield and Pollins" في الاتي"7 ":

ما هي العلاقة بين الصراعات الدولية والاعتماد المتبادل؟ وضرورة اختبار الادعاءات القائلة بوجود علاقة ما بين الاعتماد المتبادل والصراعات الدولية.

ما هي العلاقة بين العوامل الدولية والمحلية في التاثير على علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول؟ وهل علاقات الاعتماد المتبادل مستقرة ومستمرة مع الزمن، ام إنها مؤقتة ومتغيرة، حسب البيئة الدولية والاوضاع الداخلية لكل دولة؟

كيف يمكن قياس الاعتماد المتبادل وعلاقته وارتباطه بالصراع الدولي من عدمه؟ وهل يكفى الاتكال على معدلات تدفق التجارة فقط؟

يرجع البعض صعوبة دراسة العلاقة بين الاعتماد المتبادل والصراع الدولي إلي تعقيدات وتشابك العلاقة بين ظاهرة الاعتماد المتبادل وباقي فرع ومجالات حقل العلاقات الدولية. حيث يرى كلا من مانسفيلد وبولينز ان دراسة العلاقة بين ظاهرتي الصراع والاعتماد المتبادل تعتمد على مدى تاثرهما بباقي ظواهر العلاقات الدولية. فظواهر مثل الحرب والاقتصاد الدولي والتكامل الاقليمي والمنظمات الدولية لها تاثيرها على مستقبل هذه الدراسات.

"إن العلاقة بين الاعتماد المتبادل والصراع تعتمد على العديد من الموضوعات والقضايا الاخرى في مجال العلاقات الدولية. مثل مسببات الحروب والاقتصاد السياسي للامن القومي والتكامل الاقليمي والمنظمات الدولية وبصورة خاصة تعتمد هذه العلاقة على السياسة الخارجية للدول""8".

يعتقد الليبراليون ان يؤدي التبادل التجاري والتجارة الحرة وإلغاء الجمارك إلى تزايد معدلات التقارب وتقليل الخصومة السياسية بين الدول نتيجة تبادل المصالح والمنافع المتوقع ان تعود على كلا الجانبين، وتدعيم الاداء الاقتصادي لكلاهما بصورة تؤدى لرفع مستوى الرخاء الاقتصادي لكلاهما ونزع فتيل الصراعات. او كما يقول آلبرت هيرشمان "Hirschman":

"إن الاثر الطبيعي للتبادل التجاري هو تحقيق السلام. فلو كانت هناك دولتين تقومان بالتبادل التجاري والاعتماد على بعضهما البعض فإن احد الطرفين يستفيد من مبيعاته والاخر سيستفيد من توفير احتياجاته. فكل الاتحادات بين الدول مبنية على الحاجات المشتركة""9".

هذه المصالح والحاجات المشتركة تكون بمثابة كابح للتصارع بصورة تجعل من الاعتماد المتبادل "كجزء من النظام الاقتصادي الليبرالي" يؤثر فعلياً على استمرارية وحفظ الامن والاستقرار الدولي.

على العكس تماما من رؤية الليبراليين الوردية لتاثير الاعتماد المتبادل على تحقيق السلام والاستقرار الدولي يرى الواقعيين ان الاعتماد المتبادل كما يمكن ان يلعب دور الكابح للصراع والقتال فإنه ايضا يمكن ان يلعب دور المحفز للصراع والحرب" "10وذلك لعدة اسباب.

اول هذه الاسباب، وكما يقول والتز، هي ان زيادة وارتفاع وتيرة الاعتماد والتبادل التجاري سوف تزيد وتوجد انواعاً من النزاعات الاقتصادية، التي سرعان ما ستتحول لصراعات سياسية- عسكرية. وبذلك فإن زيادة التبادل التجاري والاعتماد المتبادل سوف يؤدي إلى بزوغ صراعات قوى جديدة، بدلاً

من تقليلها كما يدعى الليبراليون.

"يعنى الاعتماد المتبادل الشديد زيادة العلاقات والاتصالات، وبالتالي زيادة وتيرة الصراعات الغير دائمة. إن الاوهام الليبرالية عن الاعتماد المتبادل قائمة على ايمان زائف بقدرته على نشر السلام الدولي""11" .

السبب الثاني في راى الواقعيون الجدد مثل ميرشايمر وغيلبين يدور حول تغير علاقات القوى السائدة بين الدول نتيجة قابلية تعرض بعضها للإيذاء من قبل الاخرين "الانكشاف". وهو ما يعد السبب الرئيسي لظهور وبزوغ الصراعات المسلحة "دفاعاً عن النفس وعن المصالح". حيث يرى ميرشايمر ان زيادة وتيرة التجارة يزيد من اتكال، وليس الاعتماد المتبادل، الدول على البعض الاخر. بصورة تغير من طبيعة العلاقات "علاقات القوى" بين الدول وطبيعة توازن القوى السائد بينهما. وهو ما يحدو بالدول اللجوء إلى إستراتيجيات معينة لتخفيف هذا العبء عن كاهلها. بصورة قد تبدا بتخفيض العلاقات المتبادلة او بقطعها نهائياً. وهو ما يجعل الاعتماد المتبادل والتبادل التجاري محدود التاثير. ولديه قدرات محدودة في تخفيف وكبح هذه التهديدات والنزاعات قبل ان تتطور آلياً إلى صراعات مسلحة"12".

السبب الثالث وراء محدودية الاعتماد المتبادل في نشر السلام والامن الدولي في راى الواقعيين يرجع إلى غلبة الاعتبارات السياسية والعسكرية على الاعتبارات الاقتصادية للدول. فحتى لو احتلت العلاقات الاقتصادية والتجارية الاولوية القصوي لدى القوى العظمى "كما يذهب الليبراليون" فإنها لن تمنع قيام الصراعات المسلحة والحروب بين هذه القوى. فالعلاقات السياسية العسكرية وطبيعة توزيع القدرات العسكرية والمكانة السياسية هي التي تحدد وتقود هذه العلاقات. وليس العلاقات والتبادل الاقتصادي. فما يهم الدول، في التحليل الاخير، هو محصلة خصوماتها السياسية والعسكرية. وليس محصلة تبادلها الاقتصادي او التجاري"13". ويضرب الواقعين مثالا بالمناخ الدولي السائد قبل الحرب العالمية الاولى. فعلى الرغم من طغيان تدفق العلاقات

الاقتصادية والتبادل التجاري على العلاقات بين القوى الاوربية واحتلالها للاولوية على حساب العلاقات السياسية والعسكرية، الا ان ذلك لم يمنع اندلاع الحرب العالمية الاولى بين هؤلاء "الاصدقاء". فالعلاقات الاقتصادية يتضاءل دورها وتاثيرها على مجريات الصراعات المسلحة عندما تصبح المصالح القومية على المحك. فالدول وإن كانت تفضل التعاون نسبياً على الصراع، الا انها لا تتردد في الدخول في مغامرات غير رشيدة وغير مضمونة لو ان مصالحها او بقاءها القومي اصبح محل تهديد"14".

الجدل الاخر بين الواقعيون الجدد والليبراليون المؤسسيون وغيرهم حول ما هو دور المؤسسات الدولية في تحقيق السلام والتعاون والاستقرار الدولي. فبينما يتفق الليبراليون والواقعيون على ضرورة تحقيق السلام والتعاون الدولي وحصد ثماره، يختلف الاثنين حول كيفية تحقيق ذلك. وما هو دور المؤسسات الدولية في تحقيق ذلك؟ وما هو مدى تاثير هذه المؤسسات الدولية على سلوك الدول"15".

يرى الليبراليون ان المؤسسات الدولية "باعتبارها اداة من ادوات التعاون الدولي" قادرة على تحقيق السلام والتعاون ومنع اندلاع الحروب ووقوعها بين الدول عن طريق تغيير سلوك واتجاه الدول القومية؛ ودفعها بعيداً عن الحرب. وذلك عن طريق "ممارسة التَاثير على سلوكَ الدول الاعضاء". وتحاشى ونبذ منطق الصراع والتنافس وصراع القوى وتعظيم حسابات الفائدة العائدة على الدول ومصالحها ومكانتها من وراء التحرك الجماعي داخل إطار المؤسسات الدولية.

حيث يرى روبرت كيوهان ان المؤسسات الدولية لديها القدرة في/على التاثير على/في سلوك الوحدات الدولية "الدول القومية" عن طريق تحفيزها لانتهاج سياسات واستراتيجيات التعاون المشترك وإغراء الدول بالمصالح والمنافع المتبادلة الناتجة عن التزامها بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية، التي تلتزم بها كافة الدول الاخرى لتحقيق الاهداف والمصالح المشتركة التي تم الاقرار بها

في ميثاق المؤسسة الدولية. وهو الامر الذي يساعد علماء العلاقات الدولية على التنبؤ بسلوك هذه الدول، وبالتالي تفسير سلوكها الدولي. على العكس مما يروج الواقعيون من ان سلوك الدول لا يمكن التنبؤ به، وذلك لطغيان الشعور بعدم الثقة وعدم الدقة والغش الذي تقوم به الدول خلال علاقاتها وتفاعلاتها داخل النظام الدولي. وفي هذا الصدد يقول كيوهان:

"تخلق المؤسسات قدرة الدول على التعاون عن طريق المنفعة المتبادلة. وذلك عن طريق تقليل كاليف صياغة الاتفاقيات وهو ما يعرف لدى الاقتصاديين بتكاليف الصفقة Transaction Costs. حيث تنغمس الدول في فرض مركزي للاتفاقيات. وكذلك فإنها تفرض ايضا مبدا تبادل الامتيازات Reciprocity. والذي يعتبر محفزاً للحكومات كي تحفظ تعهداتها؛ وكذلك لباقي الحكومات الاخرى. فحتى القوى الدولية لديها مصلحة، في اغلب الاوقات، في اتباع واطاعة قواعد المؤسسات الدولية، بصورة تجعل من الممكن التنبؤ بسلوكيات الدول""16".

إن الدول في ظل هيمنة السلوكيات التنافسية والصراعية على العلاقات بين القوى الدولية وبعضها البعض في النظام الدولي فإن إمكانية حصول إحداها على المكاسب الكلية يكاد يكون امراً مستحيلاً. خاصة في ظل تفاوت توزيع القوى والقدرات بينهم. وهو يجعلها تفضل الحصول على بعض المكاسب النسبية عن طريق التعاون الثنائي او الجماعي داخل إطار مؤسسي يجمعها معاً بدلاً من الدخول في عمليات تنافسية متصاعدة، قد تنتهي باندلاع الصراع المسلح. وبصورة قد تفقد معها الدولة مكانتها واحيانا وجودها وبقاءها المادي ذاته. فتبادل الامتيازات والاعتماد المتبادل يجعل الدول غير قلقة بخصوص مكاسب الاخرين، التي ستتحقق ايضا بصورة جزئية مثلما تحققت مصالحها ومكاسبها. ودون ان يؤدي ذلك لتصاعد حدة التنافس بينهما "خصوصاً في ظل هيمنة قطب او اكثر على البيئة الدولية" كما كان الحال خلال الحرب الباردة. فيرى "كيوهان" انه في ظل هيمنة طرفين على النظام الدولي فإن اي تغيير في

علاقات القوى بين الطرفين يجعل من إمكانية الحصول على مكاسب نسبية تبدا في الظهور. خاصة في مجالات مثل سباق الاسلحة. حيث تتطلب كافة المجالات المتحمل التعاون فيها بين هذين الطرفين الدخول في مفاوضات متعددة الاطراف. التي تجعل من احتمالية الوصول إلى تحقيق مكاسب نسبية اسهل كثيراً من احتمال استئثار طرف واحد بكل المكاسب. بصورة تجعل الدول تسعى لتثبيت مستوى رفاهيتها دون القلق من سلوك الاخرين.

اما إذا كانت العلاقة بين هذين الطرفين ذات طبيعة تنافسية حادة فإن إمكانية التنازل والتفاوض والحصول على مكاسب نسبية، وبالتالي التعاون تصبح ضعيفة جداً إن لم تكن مستحيلة. مثل تلك الاطروحات يدعي الليبراليون إنها السبب وراء فشل الواقعية. حيث يري ريتشارد ليبو "Lebow" انّ فشلَ الواقعيةِ الجديدةِ يَكْمنُ في عدم وجود ما اسماه بالافتراضات الانطولوجية حول المؤسسات، التي ترى في مقولة مؤسس هذه المدرسة "كينيث والتز" الرافضة لان تكون الدول "الخالقةCreators والمنشئة للنظام" واحدة من "مخلوقاتَهCreatures " الذي سيكون في هذه الحالة المسبب لانشطِتهم ولافعالهم. هذا الفشل "طبقاً لليبو" به عدم قدرة وقبول الواقعيين للهروب من مازق الفوضى. او بالاحرى الهروب الفرضية القائلة بان الدول لا تُكَيّفُ او تتحول، وبانها جميعاً تستجيب بالطريقة نفسها إلى القيودِ والفرصِ المماثلة"17". فالاعتبارات السياسية والعسكرية تفوق الاعتبارات الاقتصادية خاصة إذا اصبحت مصالحها على المحك.

لكن ما الذي يجعل بعض المؤسسات الدولية تنجح والبعض الاخر يفشل؟ يرجع انصار المدرسة الليبرالية "مثل كيوهان" اسباب نجاح او فشل المنظمات الدولية بصورة ثانوية إلى مدى تمسك اعضاءها بسياسات المنظمة من عدمه ومدى امتثالهم لقواعدها. ويرجع كذلك بصورة جوهرية إلى مدى التقارب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والقيمي فيما بينهم، ومدى عمق المصالح المشتركة التي تجمعهم من جانب ثالث.

"إن الاختلاف بين الدول الاعضاء في المؤسسات في التمسك بسياسات هذه المؤسسة ومدى خضوع اعضاءها لقواعدها وقوانينها لا يمكن ان يؤثر على نجاح المؤسسة مثلما تؤثر طبيعة المصالح المشتركة بين اعضاءها او توزيع القوى فيما بينهم. فالمنظمات التي يشترك اعضاءها في نظم اجتماعية وسياسية متشابهة، مثل حلف الناتو او الاتحاد الاوربي، تكون اقوى من تلك المنظمات التي قد لا يجمع بين اعضاءها نفس درجة المصالح المشتركة والتماثل الهيكلي، مثل منظمة الامن والتعاون الاوربي ومنظمة الاسيان. فطبيعة السياسات الداخلية ... ذات تاثير حيوي على المنظمات الدولية. وكذلك عملية توزيع القوى بين الاعضاء. فالمنظمات الدولية التي يتحكم بها عدد قليل من الاعضاء، مثل صندوق النقد الدولي، تستطيع اتخاذ قرارات حاسمة بما لها من وزن تصويتي كبير اكثر فاعلية من منظمات دولية اخرى المبعثر النفوذ فيها بين الاعضاء، مثل الجمعية العامة للامم المتحدة""18".

إن التغيرات التي حدثت في بنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة جعلت الكثير من الليبراليون يروجون ان عالم ما بعد الحرب الباردة هو العصر الذهبي للمؤسسات الدولية"19". حيث توصلت بعض الدراسات الجادة التي تتبعت نشأة وتوسع المنظمات الدولية خلال القرن العشرين لنتائج تؤكد أنها في في تزايد مطرد، ويتوقع أن يستمر كذلك خلال القرن الحادي والعشرين"20". وترجع هذه الزيادة المفرطة في اعداد المنظمات الدولية إلى اختلاف نوعية الصراع الدولي وطبيعة العلاقات بين القوى الدولية وتغير منظومة القيم السائدة في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة. إلى جانب إفلاس النظريات الواقعية وعجزها عن تفسير انغماس الدول الهائل في علاقات التبادل التجاري والاعتماد المتبادل والتحول الديمقراطي فيما بعد الحرب الباردة.

"إن نهاية الحرب الباردة ساعدت على زيادة إدراك العلماء لاهمية الافكار والمعايير والمعلومات. وهى الموضوعات التي بدات في التبلور والنشوء. فقبل

سنوات معدودة كان التطرق لمثل هذه الموضوعات سيقابل بانتقادات عنيفة من جانب انصار نظريات المباريات واصحاب المناهج الاقتصادية الذين لا يعترفون سوى بالمصالح المادية الملموسة. الا انه ومنذ الثمانينات بدات هذه النظريات في اجتذاب الكثير من الانصار والمؤيدين لنتائجها داخل دوائر حقل العلاقات الدولية""21" .

هذه التغيرات الهيكلية التي حدثت في النظام الدولي بعد الحرب الباردة جعلت اغلب مناصري المدرسة الليبرالية وانصارها يتوقعون زيادة إنشاء وانتشار المؤسسات الدولية من جانب. وارتفاع دورها ونفوذها في التاثير على/في سلوك الوحدات الدولية في النظام الدولي واجتذابها نحو السلام والتعاون ودفعها لنبذ الحرب والصراع من جانب ثالث. وذلك عن طريق الالتزام بالقيم الديمقراطية وتفعيل دور المجتمعات المحلية داخل كل دولة لتكون قادرة على محاسبة حكومتها ونقد توجهاتها وميولها وسلوكياتها. بل ان بعض الليبراليين يغالي في القول بان الاعمدة الذهبية لتحقيق السلام والاستقرار الدولي يتكون من المنظمات الدولية والاعتماد المتبادل والديمقراطية. فالدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض بناءاً على قيمها الديمقراطية المشتركة؛ وخشية منها على مصالحها المشتركة"22". فالسلام الديمقراطي سيكون هو السمة المميزة لعالم ما بعد الحرب الباردة وليس توازن القوى او توازن التهديد. وستكون المنظمات الدولية وليست التحالفات العسكرية هي الاطار المؤسسي الذي سيوجه سلوك الدول ويحركها.

يرى والتز انه عندما يتحقق السلام وتقل حدة اندلاع الصراعات المسلحة على امتداد العالم يبدا المراقبون ودراسي العلاقات الدولية من المدارس الفكرية المختلفة في التصريح "بوفاة الواقعية والواقعيون". والتصريح بعدم قدرتها على تفسير وتحليل ظواهر العلاقات الدولية وقت السلم. وذلك ببساطة لانها لا تنظر للعلاقات الدولية كمجالا للسلام والتعاون. الا انه "ودواماً" يظهر خطا هذه الادعاءات"23". فطبقاً للمدرسة الواقعية، خاصة التيار الوالتزى "نسبة لوالتز"

فإن الدول لا يحركها سوى سعيها نحو البقاء وتعظيم حدود ونطاق امنها، ولا يؤثر عليها سوى الاحساس بالخطر والتهديد من جانب القوى الاخرى. فالدول في المنظور الواقعي يحدد سلوكها خمسة افتراضات اساسية هي كالاتي"24 ":

1- الدول لا تسعى من اجل القوة فقط كما يذهب "مورجانثو" وإنما تسعى للحفاظ على بقاءها. وهو ما يقودها لمحاولات تعظيم وتوسيع نطاق امنها. سواء بتبنى استراتيجيات وسلوكيات دفاعية او هجومية في ظل نظام دولي وبيئة دولية تتميز بالطبيعة التنافسية والفوضوية وعدم وجود سلطات اعلى من سلطة الدول القومية. التي تتحرك منفردة في محاولاتها وسعيها للبقاء والحفاظ على امنها وتعظيم نطاقه.

2- في ظل هذه البيئة التنافسية فإن الدول تحوز بعض القوى العسكرية الهجومية. التي قد تقودها للدخول في صراعات مسلحة مع بعض القوى الاخرى وإيذاءها دفاعاً عن نفسها. حتى مع عدم وجود اسلحة يظل الصراع هو السمة المميزة للعلاقات بين الدول.

3- الدول لا تثق في بعضها البعض؛ ولا يمكنها التاكد ومعرفة نواياها تجاه بعضها البعض. فبعض الدول لديها نوايا شريرة والبعض الاخر لديها نوايا كريمة. ولكن لا يمكن التاكد من هذه النوايا بصورة يقينية. وذلك لتغيرها الشديد، حسب دوافع الدول وتفاعلات وتغيرات البيئة الدولية. فمن الممكن ان تكون نوايا إحدى الدول كريمة في احد الايام وشريرة في اليوم التالي، والعكس بالعكس.

4- الهدف الاسمى للدول في النظام هو السعي نحو البقاء.

5- الدول في سعيها نحو البقاء تفكر جدياً في كيفية تحقيق ذلك وبالتالي فهي فاعل عقلاني Instrumentally Rational. ولكنها تتعامل في ظل نظام دولي غير دقيق وغير كامل المعلومات، حيث تكون هنالك فرص لاعدائها لإخفاء نواياهم الحقيقية عنها.

هذه المحددات الخمسة هي التي تحدد طبيعة الاستراتيجيات التي قد تتبعها الدول القومية في تعاملها وتفاعلاتها مع باقي الوحدات الدولية الاخرى في سعيها للنجاة والبقاء. وهو ما يعتبره مفكر مثل ميرشايمر هدفاً دفاعياً"25". وعلى هذا الاساس يضع ميرشايمر ثلاثة نوازع "نماذج سلوكية" تحدد طبيعة السلوك الذي تنتهجه الدول في النظام الدولي. هذه النماذج هي"26":

1- الخوف Fear: فالدول في النظام الدولي تنظر لبعضها بعين الارتياب والشك. فالدول تتوقع نشوب الحرب بسهولة. حيث لا مجال للثقة بين الدول وبعضها البعض. التي تحركها مصالحها الذاتية وسعيها نحو تحقيقها لممارسة العداء تجاه الاخرين.

2- السعي نحو النجاة: كل دولة في النظام الدولي تسعى جاهدة نحو البقاء. حيث كل الدول تمثل تهديداً محتملاً للاخري في ظل غياب سلطة عليا لحماية الدول من بعضها البعض عندما ينشب ويظهر الخطر. فالدول لا تستطيع "الاتكال" على الاخرين في توفير الامن والاستقرار لها. فلا يوجد "خفر Watchmen" في العلاقات الدولية، القائمة بالاساس، وكما يذهب والتز، على مبدا اخدم نفسك.

3- تعظيم مكانتها وقوتها: فالدول في النظام الدولي تسعى إلى توسيع وتعظيم مكانتها وقوتها بين الدول الاخرى. وذلك ببساطة لان الدول تعي تماماً انه: "كلما كبر حجم قوتها زادت معدلات امنها واستقرارها". فكل الدول تسعى لتعظيم مكانتها وامكانيتها العسكرية والسياسية لانها الاداة الوحيدة القادرة على ضمان بقاءها.

على ذلك الاساس فإن الدافع الرئيسي للدول نحو التعاون فيما بينهما هو الحفاظ على نظام توازن القوى السائد والسعي نحو تعظيم المكاسب. فكل دولة تسعى من وراء توقيع اي اتفاق مع آية دولة اخرى إلى ضمان تعظيم مكاسبها، ولو جزئياً. وإن لم يمكن مضموناً فعلى الاقل لا يضرها. ولا تقوي هذه

المؤسسات كما يذهب ميرشايمر على اجبار الدول عن التوقف عن التَصَرُّف كقوّي تسعي لتعظيم قوتها على المدي القصير.

"على الدول الساعية نحو التعاون ان تاخذ في الاعتبار مسالة توزيع المكاسب او المنافع فيما بينها. وهو ما يمكن تقسيمه إلى تيارين. تيار يفكر باسلوب المكاسب الكلية الذي يعنى تركيز كل طرف على توسيع وتعظيم مكاسبه والاكتراث قليلا بما سيعود على الاطراف الاخرى من مكاسب ومنافع من هذه المعاهدة او الاتفاق. حيث يهتم كل طرف بمصالح الطرف الاخر فقط حسب نوعية تاثير سلوك الاطراف الاخرى على إمكانيات تحقيق منافعه وتعظيمها. والتيار الاخر من الدول تفكر باسلوب المكاسب النسبية. الذي يعنى ان كل دولة لا تهتم فقط بمكاسبها ولكن ايضا تهتم بمقارنة مكاسبها مع مكاسب التي يحققها الاخرين""27".

بناء على ذلك، فإن المدرسة الواقعية لا تعول كثيراً على الدور الذي تمارسه المؤسسات الدولية في التاثير على/في سلوك الدول وتحركها. فمازالت استراتيجيات وادوات توازن القوى هي العامل الثابت الوحيد في العلاقات الدولية. ومازال اختلاف وتباين صور توزيع القوى هي المسبب الرئيسي للحرب او السلام في النظام الدولي. وعليه فإن المؤسسات الدولية في راى الواقعية مجرد مرآة لتوزيع القوى في النظام الدولي. فالقوى الدولية لا تقيم المؤسسات الدولية الا لممارسة علاقات القوى مع الدول الاخرى بصورة تحقق مصالحها وتعظم مكاسبها وتحميها.

"على الرغم من ان المدرسة الواقعية تعترف احيانا بان الدول تتفاعل خلال المنظمات الا إنها تؤمن بان هذه التفاعلات إنما هي في حقيقة الامر انعكاساً لحسابات الدول لمصالحها الذاتية. والتي تعتمد بصورة رئيسة على عمليات توزيع القوى الدولية. فالقوى الدولية تنشا وتقيم المنظمات الدولية من اجل الحفاظ على حصتها ونصيبها من القوة في النظام الدولي. او حتى العمل على زيادتها. وعليه فإن المنظمات الدولية بصورة اساسية هي ’ساحة لممارسة

علاقات القوة'. وبالنسبة للواقعيين فإن السبب الرئيسي وراء نشوب الحرب والسلام هو توازن القوى. وما المنظمات الدولية الا مرآة لعملية توزيع القوى في النظام الدولي. باختصار فإن توازن القوى هو العامل الثابت في شرح وتفسير الحرب والمنظمات عامل متغير" "28".

يقرر الواقعيين ان نجاح او فشل اي منظمة دولية لا يقوم على القيم المشتركة وتماثل النظم السياسية والاجتماعية والقيمية بقدر ما يقوم حول احتمالية وجود تهديد خارجي لبقاء الدولة من عدمه. وهو ما يجعلها "اي الدول" تلجا لاسلوب اخر من التعاون وهو التحالفات العسكرية. وهو ما كان يرفض الليبراليون اعتباره نموذجاً للمنظمات الدولية حتى اواخر الثمانينات واوائل التسعينيات. الا انه يعتبر المثال الاكثر نجاحاً في تاريخ المنظمات الدولية خلال الحرب الباردة. ليس لانه قائم على قيم ليبرالية مثل الاعتماد المتبادل والتبادل التجاري وحرية الاسواق ... الخ. ولكن لانه قائم بالاساس على قيم وافكار واقعية مثل الردع والاكراه وإلحاق الهزيمة بالعدو السوفيتي. الذي كان يهدد بقاء اوروبا الغربية والولايات المتحدة.

"إن القول بنجاح الناتو في ردع الخطر السوفيتي يعتبر دليلاً على عدم صحة الدعاوى القائلة بقدرة المنظمات الدولية على تحقيق السلام. فحلف الناتو خلال الحرب الباردة لا يمكن اعتباره تدعيماً للنظريات المؤسسية. وذلك لان مفهوم الردع لا يجد موضع له داخل النظرية المؤسسية. وإنما هو مفهوم واقعي مباشر"" 29".

إن المنظمات الدولية في راى الواقعيين بدون اخذها لاعتبارات توازن القوى وطبيعة توزيع القوة في النظام الدولي في الحسبان تظل مجرد اطر تنظيمية وتنسيقية شكلية دون اي تاثير يذكر على سلوك الدول في سعيها نحو تحقيق السلام والتعاون بين الدول. فقد اثبتت التجارب التاريخية إنه لا يمكن ابداً فصل القوة العسكرية- السياسية عن القوة الاقتصادية "على حد قول مورجانثو وكار". وفي راي هانتنجتون فإن النجاح المادي- العسكري لاية قوي دولية

يجعل قيمها الثقافية والايديولوجية جذابة في نظر باقي الاطراف الاخرى، وهو ما يحاول الليبراليون نشره في التحليل الاخير. وان الفشل الاقتصادي والعسكري يؤدى إلى ازمات الهوية داخل المجتمعات"30".

## 2- التعاون بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي من منظور الاقتصاد السياسي

إذا كان الاتحاد الاوروبي "كمنظمة دولية" والمنظمات الدولية في الغرب عامة تمثل دليلاً قاطعاً على صحة الاطروحات الليبرالية والمؤسسية الجديدة والقائلة بقدرة المنظمات في التاثير على سلوك الوحدات الدولية "الدول". وبالتالي امتلاكها من القدرات والامكانيات ما يؤهلها "اي المؤسسات" لزيادة وتيرة التعاون الدولي عن طريق التبادل التجاري والاقتصادي وتوفير المعلومات عن اتجاهات وسلوكيات باقي الدول الاخرى. وهو ما يقود، اجمالاً، لتحقيق السلم الدولي. الذي يرى الواقعيون الجدد استحالة حدوثه في ظل هيمنة قيم وسلوكيات مثل عدم الثقة والغش والتصرف الاحادي والمصلحة القومية والمكاسب الكلية على العلاقات بين الدول القومية. فإن المنظمات والمؤسسات في الجنوب عامة وفي الشرق الاوسط خاصة تقدم تاكيداً يقيناً على صحة الاطروحات الواقعية الجديدة القائلة بمحدودية دور المنظمات الدولية في التاثير على سلوك الوحدات الدولية الخارجي وقدرتها على تحقيق السلم والتعاون.

تجادل الواقعية بانه حتى لو سلمنا بقدرة هذه المنظمات على تحقيق وترسيخ مبادى وصور التعاون بين الوحدات الدولية في العالم الثالث، الا انها لم تصمد او تقوم باي دور في الحيلولة او تجنب وقوع الصراعات الدولية والاقليمية في هذا من العالم. واكبر دليل على ذلك هو دور منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية وغيرهما من المنظمات الدولية. فجامعة الدول العربية على سبيل المثال لم تقدر على القيام باي دور يحول دون قيام ما يزيد عن عشرة

نزاعات مسلحة "حروب" بين وحدات النظام الاقليمي العربي وبعض دول الجوار "كإسرائيل، تركيا، إيران وإثيوبيا". وكذلك منظمة مجلس التعاون الخليجي، التي انشئت عام 1981. الا إنها فشلت في الحيلولة دون وقوع ثلاثة حروب خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين.

مثل هذه الادلة والحالات التاريخية تؤكد وتثبت صحة الاطروحات الواقعية القائلة بان القوى الرئيسية "وتكاد تكون الوحيدة" المؤثرة على سلوك الدول هي "سعيها لتحقيق الامن والبقاء". وان ما يحدد طبيعة هذا السلوك واتجاهاته "صراعاً او تعاون" هو مدى التمايز في التوازن بين مقدرات وقوى الدول، وليس المصالح الاقتصادية او التقدم التكنولوجي، كما يذهب الليبراليون المؤسسيون وبعض الواقعيون. فالصراع الدولي عند الواقعيين سمة ممكنة الوقوع في السياسات الدولية وليس سمة محتملة كما يجادل الليبراليون.

إن طغيان تدفق صور التعاون والتبادل التجاري والاقتصادي بين الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي لا يلغي الطبيعة الامنية والعسكرية الغالبة على العلاقات السائدة بين هذه الدول وبعضها البعض "خاصة العراق وإيران واليمن" من جانب، وباقي وحدات النظام الدولي من جانب اخر. فعلى الرغم من ترجيح الليبراليين لاطروحات تفضيل الدول لإمكانية تحقيق القوة الاقتصادية "الثروة" وجني المكاسب النسبية بدلاً من الدخول في عدوات عسكرية. الا ان هذه الدعاوي لا تصلح للتطبيق على الاوضاع القائمة في الخليج العربي "دول مجلس التعاون". وإن كانت صالحة للتطبيق في الغرب "مثل الاتحاد الاوروبي وحلف الناتو وتجمع النافتا وغيرها". بل إنه قد يصل الامر حد قيام مؤسسات تعاونية ذات صبغة عسكرية او ما يعرف بالمجتمعات الامنيةSecurity Communities . حيث تعتبر هذه التجمعات صورة من صور التحالفات المؤسسية بين دولاً ديمقراطية، الحرب غير واردة بينهم تحت اي ظرف على حد تعريف كارل دويتش Deutch" فذلك الدور مرهوناً بطبيعة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولا يصلح للتطبيق "آلياً" على باقي مناطق

العالم.

إننا نرى ان الاطروحات الواقعية القائلة بان دور وتاثير المؤسسات الدولية على سلوك الوحدات الدولية هو دور محدود وتاثيره هامشي هي اطروحات صحيحة. فالحاكم في تحديد سلوك الدول هو صور توزيع القدرات بينها وبين جيرانها، خاصة وإن كانوا عدائيين. ومستوى التهديد الذي يمثله لها جيرانها والموجه لها في ظل بيئة دولية "وإقليمية" عدائية. فدول مجلس التعاون الخليجي "خط التشديد للمؤلف" وإن كانت ستسعى لتعميق علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من صور العلاقات "اللا سياسية" مع اليمن، الا إنها ستظل تنظر إليه باعتباره مصدراً محتملاً للتهديد "كالعراق وإيران". وعليه فإن دول منظمة مجلس التعاون الخليجي "التي تمثل في راينا نموذجاً غير تقليدي للتجمعات الاقليمية، لا دخل لها بالاطروحات الليبرالية بقدر ما هي انعكاساً لترتيبات وتوافقات خليجية امريكية من اجل الحفاظ على امن وبقاء الممالك والامارات الخليجية في ظل سيادة حالة من عدم التوازن بين هذه الدول وجيرانها الاقليميين من جانب. ومحاولة الولايات المتحدة ضمان استقرار وحماية مناطق استخراج البترول التي تمثل اهم مصدر للطاقة التي يقوم عليها الاقتصاد الامريكي كما تذهب اطروحات ودعاوي الواقعيون الجدد لن تقبل او تسمح بدخول اليمن عضواً في المنظمة.

لسنا هنا بصدد دراسة منظمة مجلس التعاون الخليجي بصورة تنظيمية او إدارية مفصلة. فما يهمنا هنا هو مدى قوة العلاقات الاقتصادية والسياسية والتجارية وصور الاعتماد المتبادل بين مجموعة الدول الاعضاء في المنظمة واليمن. ومعرفة الاسباب والظروف التي دعت هذه الدول لإنشاء هذه المنظمة فيما بينهم وإقصاء اليمن "تماماً كالعراق وإيران" عن الدخول في عضوية هذه المنظمة. وهو ما يجعلنا في مواجهة الفرضية الليبرالية القائلة بان "المؤسسات والمنظمات الدولية لديها القدرة على تحقيق السلام والتعاون بين الدول. عن طريق التاثير على سلوك الدول وطبيعة العلاقات والتفاعلات فيما بينها". وهو

الافتراض الذي لم نجد ما يدعمه نظرياً وعلمياً بصورة اكيدة. فالعلاقات بين الدول الاعضاء في المنظمة مازالت تحكمها مشاعر الخوف وعدم الثقة والمصلحة الذاتية سعيا نحو البقاء وتحقيق المصالح القومية، حتى وإن طغى تدفق انماط التعاون الاقتصادي والتجاري بين اعضاءها. وهو ما يدعم حدوث مناوشات بين بعضها البعض، كالتي حدثت بين السعودية وقطر خلال العقد الاخير من القرن العشرين، تماماً كما تذهب فرضيات واطروحات المدرسة الواقعية.

يرى البعض ان طبيعة وبيئة النظام الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، وما استجد من تحديات وتهديدات لدول العالم الثالث فرضت عليها اللجوء إلى تكوين تكتلات اقليمية "اقتصادية بالاساس" بصورة تجعلها قادرة على مواجهة هذه التحديات والمخاطر. حيث يرى عالمي العلاقات الدولية باري بوزان وآول ويفر "Buzan and Waever" ان هناك نوعان من المخاطر والتهديدات فرضتها اوضاع البيئة الدولية على دول العالم الثالث بعد انتهاء الحرب الباردة ودفعتها نحو التعاون الجماعي وإنشاء التكتلات الاقليمية. هذه المخاطر هي"31":

- سيادة الهيمنة العسكرية للغرب عامة والولايات المتحدة خاصة على النظام الدولي. بصورة لا تستطيع اي قوى دولية إخلال التوازن معها.

- سقوط المساند والحليف الرئيسي لدول العالم الثالث بعد نهاية الحرب الباردة. وعدم بروز اي مساند قوى اخر لها في مواجهة السيادة الغربية المتناغمة على النظام الدولي. بصورة جعلت الغرب "المركز" قادراً على بسط معاييره وقيمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية على باقي دول العالم "الحواف". سواء عن طريق ادوات مثل التجارة، المعونات، الاعتراف القانوني بها، وضمها للمؤسسات "النوادي" الدولية ... الخ. وهو ما يساعدها على زيادة الضغط على نظم هذه الدول كي تضمن بقاءها داخل الحظيرة الغربية. والعمل على نشر قيمها الفكرية والايديولوجية مثل الديمقراطية وحقوق الانسان ومحاربة الارهاب. او قيماً سياسية مثل عدم انتشار اسلحة الدمار الشامل.

هذه المخاطر جعلت بعض علماء العلاقات الدولية مثل ديفيد لآيك وباتريك مورجان "Lake and Morgan" وغيرهما يتوقعون زيادة الاهمية النسبية التي يحتلها المستوى الاقليمي في التاثير على مخرجات الصراع والتعاون بين الدول في سعيها نحو تحقيق امنها. بصورة جعلت البعض يتوقع ان الاقاليمية Regionalism ودراستها ستكون ركن اساسي في دراسة العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، التي كان لها دوراً حيوياً في تسريع وزيادة وتيرة التكتل الاقليمي"32".

يرجع اساتذة العلاقات الدولية تصاعد اهمية التكتلات الاقليمية ومستوى التحليل الاقليمي في عالم ما بعد الحرب الباردة إلى افتراضين جوهريين. يفسران سبب لجوء الدول إلى التكتل والتجمع الاقليمي. هذه الافتراضات تقول بان"33":

- ان تراجع الصراعات والمنافسات بين القوى الدولية قد قلل من التاثير الحيوي لمصالح القوى الكبرى في باقي دول العالم. بمعنى ان القوى الدولية "خاصة الولايات المتحدة" بعد انهيار الاتحاد السوفيتي اصبحت اقل اهتماما بالشئون الدولية. وبدات في انتهاج سياسيات انعزالية من نوعية العزلة تقييد الذات، والابتعاد والانغماس الانتقائي"34".

- ان نهاية الحرب الباردة اصابت اغلب القوى الدولية بحالة من التخفف. او ما اسماه بوزان وسيجال "Buzan and Sagal" بتخفيف القوة Lite Powers، اي ممارسة نوع من التخفيف الاجباري على ممارستها لنفوذها وقوتها الدولية. الذي تفرضه ظروف وتفاعلات السياسات المحلية/الداخلية. نتيجة زيادة الرفض الشعبي الداخلي وتاثير الحملات الانتخابية وعمليات السياسة الداخلية وتفاعلاتها ورفضها لمعدلات الاسراف العسكري والدعوة إلى عدم الانغماس في الصراعات الدولية والاقليمية والمحلية وعدم التورط فيها. والابتعاد عن البؤر الملتهبة في العالم. تاركة كيفية إدارة هذه الصراعات للقوى المحلية. دون

تـدخل مـن القـوى الـدولية، التـي يجـب عليـها الالتفات اكثـر إلـى اوضاعها الاقتصـادية والاجتماعيـة الـداخلية. والعمل على تحسينها ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها"35".

للمفارقـة: فـإن عـدد التكتـلات الاقليميـة والمؤسسات الـدولية قـد شـهد زيادة مطردة خلال النظام الدولي الجديد الذي اعقب انتهاء الحرب الباردة. ولكن لـيس بنـاءاً على هذه الافتراضات التي ذهبت ادراج الرياح باندلاع الحروب والصراعات الـدولية والاقليميـة الممتـدة طـوال عقد التسعينيات عبر قارات العالم. بصورة لم تقدر القوى المحلية او الاقليمية على إدارتها او تسويتها. وهو ما استلزم تدخل القوى العظمى في النظام الدولي الجديد "القطب الاوحد". إن صـراعات مثـل حـرب الخلـيج الثانيـة 1990، الصـومال 1993، البلقـان 1995، الشـيشان 1995 والـهند وباكسـتان 1998. وفـي كـوارث إنسـانية مثـل الابـادة الجماعية في رواندا 1998-1993. وتجدد نشوب وانفجار صراعات من بقايا الحــرب البــاردة كالصــراع العربي . الاسرائيلي والصراع الهندي-الباكستاني وغيرهـا، جعلـت القـوى الـدولية تعـود للانغمـاس فـي الشـئون الـدولية بصـورة إجبارية وبمعدل اكثر توسعاً عما كان اثناء الحرب الباردة. فإذا كان الاتحاد السوفيتي قد سقط فإن ظهور اندلاع الصراعات والازمات الدولية في النظام الدولي الجديد "الاحادي القطبية" جعل مهمة هذا القطب الاوحد اصعب بكثير مما كان يتوقع ومما كان يامل. واكدت اطروحات الواقعيين الجدد القائلة بان النظـام الـدولي الثنـائي القطبيـة كـان اكثـر استقراراً مـن بـاقي صـور النظـام الدولي"36".

علـى ذلـك الاسـاس فإن زيادة اعداد المنظمات الدولية والاقليمية يرجـع فـي الاساس إلى محاولة هذه الدول الانغماس في ترتيبات إقليمية هدفها الرئيسي ردع وإجبار المنافسين الاقليميين والعمل على هزيمتهم، ولو بمساندة طرف دولي. والذي يرى في هذه المنظمات توسيعاً لمجالات نفوذه وحصته من القوة الدولية بصورة تساعده على تحقيق وتعظيم مصالحه الامنية والاقتصادية

والسياسية.

يـرى البعـض ان فـي حالة استمرار الضعف الذي تعانى دول الخليج عسكرياً وديمغرافياً في مواجهة بعض القوى الاقليمية مثل إيران والعراق وغيرهما، خاصة في ظل الامال التوسعية لإيران والسلوك العدائي للعراق قبل الاحتلال، فإن افضل السبل للحفاظ على بقاءها ووجودها هو العمل على ايجاد ترتيبات جماعيـة تجمعهم فيمـا بينهم. بحيث يحتـل الامن في هذه الترتيبات قائمة الاولويات"37". حيث يتفق اغلب المراقبين والخبراء على ان تاسيس منظمة مجلس التعاون الخليجي جاء استجابة للتحديات الامنية التي تمثلها البيئات المحلية والاقليمية والدولية لدوله"38". فقد كانت الدواعي الامنية وراء إنشاء منظمة مجلس التعاون الخليجي. حيث رات الدول الستة الموقعة على البيان التاسيسي ان ظهور بوادر الصراع المسلح "الحرب" بين القوتين الاقليميتين في منطقة الخليج العربي "العراق وإيران" تحتم عليها سرعة الوصول لترتيبات إقليمية مشتركة "امنية في الاساس" تجنبها مغبات السلوكيات العدائية التي قـد تمارسـها عليـها هـاتين القوتين فـي المستقبل. ومحاولة الناي بنفسها عن الصراعات الثنائية بين هذه القوى حفاظا على بقاءها ووجودها المادي. وهو ما جعل هذه المنظمة تعبيراً عن السياسات الدفاعية من جانب هذه الدول، دفاعاً عن بقاءها واستقلالها بصورة اساسية، وإن غلب على علاقاتهم البينية نمط التعاون والاعتماد المتبادل.

إن بقاء ونجاة مجلس التعاون الخليجي منذ نشاتها عام 1981 وحتى الان لا يرجع كما يروج انصار المدرسة الليبرالية إلى تاثير المنظمة نفسها على سلوك الدول الاعضاء بها. او إلى تشابك وتعقد العلاقات الاقتصادية وصور الاعتماد المتبادل والتبادل التجاري فيما بينهما "انظر الجدول رقم 4" او حتى للتماثل السيـاسي والاقتصـادي والاجتمـاعي بين الـدول الاعضـاء. ولكن إلى استمرار المبادئ الواقعية التي كانت "ومازالت" السبب وراء إنشاءه.

جدول رقم 4

نسب التجارة البينية بين دول مجلس التعاون "2003.1993" "نسب مئوية"

| عمان | البحرين | قطر | الكويت | الامارات | السعودية | نسبة التجارة البينية % | الس |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 17 | 17 | 4 | 5 | 26 | 31 | 11.1 | 93 |
| 16 | 16 | 4 | 7 | 27 | 30 | 11.6 | 94 |
| 15 | 16 | 4 | 7 | 26 | 33 | 13.2 | 95 |
| 14 | 16 | 4 | 7 | 24 | 36 | 14.6 | 96 |
| 15 | 15 | 4 | 7 | 24 | 35 | 15.6 | 97 |
| 18 | 10 | 5 | 7 | 30 | 30 | 14.3 | 98 |
| 16 | 10 | 5 | 7 | 30 | 32 | 14.4 | 99 |
| 18 | 10 | 4 | 8 | 29 | 31 | 16.6 | 00 |
| 18 | 10 | 4 | 7 | 29 | 32 | 16.7 | 01 |
| 17 | 10 | 4 | 7 | 29 | 33 | 18 | 02 |
| 16 | 10 | 4 | 6 | 28 | 36 | 21.5 | 03 |

المصدر: البنك الدولي 2003.

إن سيادة واستمرار مبادئ مثل الردع والاكراه والتحالف ضد العراق "قبل الاحتلال الامريكي" وضد إيران حاليا من جانب. ومساندة ورضا القوى الدولية عن سلوكيات واتجاهات المنظمة واعضاءها. والتوافق السياسي والاستراتيجي بين الدول الاعضاء في المنظمة والولايات المتحدة هو بسبب بقائها واستمرارها. فالدول الاعضاء في منظمة مجلس التعاون الخليجي يجمعها هدف واحد هو ضمان بقائها، وليس التعاون الاقتصادي او الاعتماد المتبادل. فالتعاون الذي يؤثر على هذه الدول ليس التعاون المؤسسي او الاقتصادي ولكن التعاون السياسي والعسكري والتحالف من اجل الردع والوقاية من احتمالات قيام إحدى القوى الاقليمية "منها اليمن بوزنه السكاني الهائل وتدهور اوضاعه العامة بصورة مزرية" باعمال عدائية وإكراهية من شانها تهديد بقاء هذه الدول وامنها. ولهذا السبب بالذات سوف يظل اليمن

خارج اروقة المجلس وعضويته، حتى يتاكد باقي اعضاء المنظمة "خاصة السعودية" من عدم وجود اية نوايا خبيثة وشريرة لدى نظام الحكم في اليمن. وهى الجدلية التي يدعي الليبراليون مقدرة المنظمات الدولية، بما تفرضه من التزامات وقيود على الدول وبما توفره من معلومات عن باقي الدول الاخري، على التنبؤ به. وهو الادعاء الذي يرفضه الواقعيون، لان الدول لديهم مثل البشر تمارس الغش من اجل تحقيق مصالحها. التي تتمثل في السعي وراء القوة كما يذهب الواقعيون الكلاسيكيون مثل مورجانثو، او نحو الامن والبقاء كما يذهب الواقعيين الجدد امثال والتز وغيلبين.

إن سيادة صور التعاون والاعتماد المتبادل "الاستيراد والتصدير، التبادل التجاري، وحرية انتقال الافراد والبضائع ورؤوس الاموال ... الخ" بين اليمن ودول مجلس التعاون لا يعني ابداً احتمال قبول دول المجلس لانضمام اليمن لعضوية المنظمة. فهذه الدول مازالت تنظر لليمن باعتباره "الحليف السابق لعدوها الرئيسي، العراق". وهو ما يجعلها تخشى من نوايا اليمن الخفية التي قد تحركها او تزيد من معدلاتها لو انضم لعضوية منظمة التعاون الخليجي. التي سوف تساعده بصورة حقيقية على تحسين اوضاعه الاقتصادية والسياسية، وقبل كل ذلك عسكرياً. وهو ما يجعل اليمن يمثل تهديداً محتملاً لدول مجلس التعاون الخليجي، التي تعتبر نموذجاً معاصراً لدولة المدينة الاغريقية. المحدودة القدرات والمساحة في مواجهة ما يزيد عن 22 مليون نسمة هم عدد سكان اليمن.

حتى من منظور ليبرالي فإن دول مجلس التعاون تنظر للاعتماد المتبادل بينها وبين اليمن بكونه "اتكال على" وليس "اعتماداً متبادل". وهو صورة من صور التبعية والاستغلال. فالاختلال وعدم التوازن في الاعتماد المتبادل والتعاون يجعل دول مجلس التعاون، وكما يذهب ميرشايمر، تحاول التخلص من الاعباء والتكاليف الباهظة التي تتحملها من جراء هذه العلاقات. سواء بتخفيف وتيرة هذه العلاقات، وليس توسيعها وتدعيمها، وبصورة قد تصل إلى حد قطع هذه

العلاقات إذا ظهرت بوادر لتصاعد اعمال وصور العداء والتهديد اليمني لهذه الدول. التي ترى ان تغير علاقات القوى بينه وبين دول المجلس "او بعضها" يضر بمصالحها وببقائها. وهو ما يزيد من معدلات التنافس والعداء الاقتصادي بينهم. والذي يرى فيه والتز محفزاً لبداية الصراع المسلح. وبذلك يكون الاعتماد الاقتصادي المتبادل "واحتمال ضم اليمن لمنظمة مجلس التعاون الخليجي" مدعاة للصراع العسكري وليس للسلام والامن او حتى التعاون"39".

إن على اليمن إدراك ان صور الاعتماد المتبادل والتماثل الاجتماعي والسياسي مع دول مجلس التعاون الخليجي "كما سنرى لاحقاً" لا تستطيع إهمال او تجاهل الحقائق السياسية والامنية التي دعت إلى إنشائه. فهذه الدول حددت اعدائها واصدقائها للابد، عكس ما تقوله به نظريات العلاقات الدولية عن التحالف والتعاون. واليمن لم يكن من الاصدقاء، وبالتالي فهو من الاعداء. فما دامت الولايات المتحدة متحكمة في الخليج العربي "الخليج الامريكي بلغة عبد الخالق عبد الله" فإن اليمن سيظل عدواً. مهما بلغت درجات التعاون والتبادل التجاري. ومهما حاولت دول مجلس التعاون الخليجي تخدير النظام اليمني ووعده بالانضمام لعضوية المجلس. وذلك عن طريق ضم اليمن لبعض اللجان الفرعية داخل إطار المنظمة مثل: مجلس وزراء الصحة لدول المجلس، مكتب التربية العربي لدول الخليج، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول الخليج ودورة كاس الخليج العربي لكرة القدم اعتباراً من عام 2001. الا ان اليمن سيظل بعيداً وممنوعاً من الدخول في المجلس الاعلى للمنظمة وهيئة تسوية النزاعات او الامانة العامة، التي هي جوهر ومصدر قوة ونفوذ المنظمة.

سبق الذكر بان الدول المتشابهة البناء الاجتماعي والثقافي تميل غريزياً نحو التكامل والتعاون والتقارب مع مثيلاتها من الدول. فبفضل التقارب الجغرافي والتماثل الاجتماعي والثقافي واللغوي "إن وجد" يساعد هذا التماثل على تقريب وجهات النظر والاندفاع نحو التعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل بغض النظر "احيانا" عن الفوارق السياسية او الاختلال في صور توزيع القوى

او امتلاك مصادرها. إذا كانت هذه الرؤية الليبرالية والبنائية صحيحة إلى حد كبير فإن الرؤية الواقعية التي تقول بمحدودية تاثير الاعتماد المتبادل والمنظمات الدولية والاقليمية على سلوك الدول واتجاهاتها إذا ما تعارضت المصالح القومية وحدود امنها وبقاءها صحيحة ايضا إلى حد كبير. خاصة في دول العالم الثالث، التي تنتمي اليه كافة دول منظمة مجلس التعاون الخليجي وكذلك اليمن.

المفارقة هنا ان كلا المنظورين "الليبرالي والواقعي" صحيح "40". فكما يُقرب التماثل البنائي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي، بصورة تبلورت في إنشاء منظمة مجلس التعاون الخليجي، الا إنها لم تنجح في ضم اليمن وإيران والعراق إلى تلك المنظمة، على الرغم من عدم اختلاف طبيعة الانساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه الدول عن مثيلاتها في دول مجلس التعاون الخليجي الست. الا ان الاختلال في صور توزيع القوى "كما هو الحال مع إيران والعراق" من جانب. والافتقار وعدم امتلاك مصادر القوى المادية ومواردها "كما هو الحال مع اليمن" حال دون انضمام هذه الدول لهذا التجمع الاقليمي. لتظل الواقعية "بالفعل" قادرة على تقديم تفسير اكثر ثباتاً ووضوحاً لظواهر العلاقات الدولية بصورة افضل من المدرسة الليبرالية والبنائية خاصة في ما يتعلق بالاوضاع في العالم الثالث. فقد خشيت دول مجلس التعاون من ميل التوازن لصالح إيران والعراق في حالة انضمامهما لعضوية المنظمة "لقوتهما العسكرية والجغرافية والديمغرافية" بصورة قد تهدد استقلالية وسيادة وبقاء باقي الدول الاعضاء "التي لا يصل تعدد سكانهم لعشر سكان إيران". وخشيت ايضا هذه الدول على نظمها الامنية والعسكرية والاجتماعية من مؤشرات الاضطراب والاهتزاز الذي قد يلحق بها إذا ما دخلت دولة فقيرة وغير مستقرة مثل اليمن لعضوية هذه المنظمة.

كون العراق وإيران خارج نطاق دراستنا، وإن لن يمكن إغفال او تجاهل تاثيرهما، فقد اثرنا تحليل دور اليمن وعلاقاته مع دول مجلس التعاون

الخليجي من خلال دراسة ومقارنة البيانات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية. هذه البيانات تجعلنا في مواجهة مباشرة مع الادعاءات القائلة بعدم جدوى انضمام اليمن لعضوية مجلس التعاون الخليجي، بل وبكونه عبئاً على دول مجلس التعاون. وهي الادعاءات الحقيقية واقعياً، طبقاً للمنظور الواقعي، ومبالغ فيها من وجهة نظر المدرسة الليبرالية. التي تنظر لهذه الادعاءات كمجرد ذريعة للتخلص من الدعاوى اليمنية الساعية لتحقيق التكامل الاقليمي مع دول مجلس التعاون وتوسيع نطاقه، بصورة تمكن الطرفين من مواجهة التحديات والتهديدات التي تمثلها البيئات الدولية والاقليمية. في ظل نظام اقتصادي عالمي تتحكم فيه التكتلات الاقليمية والشركات العابرة للقارات. وتلعب فيه التكتلات والتجمعات الاقليمية دوراً رئيسياً وجوهرياً في بلورة مخرجاته والتاثير على تفاعلاته.

إننا سنحاول مقارنة القدرات والامكانيات المختلفة "سكانياً وجغرافياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً واجتماعياً" التي تمتلكها دول مجلس التعاون الخليجي من جانب مع قدرات وامكانيات اليمن من جانب اخر. ثم سنتناول بالنقد المعوقات التي تحول دون انضمام اليمن لعضوية منظمة مجلس التعاون الخليجي. واخيراً سنحاول قراءة مستقبل هذه العلاقات في ضوء قبول او رفض دول مجلس التعاون انضمام اليمن إليها.

اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي: القدرات والامكانيات

إذا كانت الدول القومية هي وحدة التحليل الرئيسي في العلاقات الدولية فإن تجميعها سوياً في إطار مؤسسي وتنظيمي متماسك يزيد من درجة نفوذها وتاثيرها على سياق العلاقات الدولية مع باقي وحدات ومؤسسات النظام الدولي، بحسب مواردها ومصادر قوتها المادية التي تملكها. وبصورة تساهم في تدعيم مكانتها وزيادة نفوذها الخارجي. إن دول مجلس التعاون الخليجي واليمن "دول مجلس التعاون + 1" بما تمتلكه من موقع جغرافي حيوي وتحكمها في طرق التجارة وموارد الطاقة الرئيسية في العالم ... الخ" تؤهلها

للعب دوراً جوهرياً نافذاً في النظام الدولي لو امكن إيجاد صيغة او إطار مؤسسي وتنظيمي وسياسي واقتصادي يجمعهم سوياً على اسس واقعية. فهذه الدول بما تملكته من مقومات وقدرات وإمكانيات ستكون قادرة على التاثير في نسق العلاقات الدولية والاقليمية. بصورة تخدم مصالحها المشتركة والمنفردة من جانب وتدعم استقرارها من جانب اخر، لو احسن إدارة وتعظيم الاستفادة من هذه المقومات. اما عن هذه المقومات فهي كالاتي:

أولاً: القدرات والامكانيات السكانية والجغرافية

تبلغ مساحة الدول الأعضاء في منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست حوالي 2.278.120 مليون كم2. تحتل السعودية ما يزيد عن 70% من مساحته. حيث تبلغ مساحتها حوالي 2.149.690 كم2 مقارنة بحوالي 34.600 كم2 للإمارات العربية المتحدة وحوالي 17.820 كم2 للكويت وحوالي 11.437 كم2 لقطر، 667 كم2 لمملكة البحرين واخيرا حوالي 212.460 كم2 لسلطنة عمان. يحدها من الشمال منطقة الهلال الخصيب "سوريا والاردن" ومن الجنوب اليمن ومن الشرق يحدها إيران وافغانستان ومن الغرب البحر الاحمر. وهى المنطقة التي وصفها برجينسكي بأنها "قوس ازمات العالم Arc of Crisis". والممتدة من عدن إلى افغانستان. حيث تمتاز هذه المنطقة باحتوائها على اغلبية الاحتياط العالمي من موارد الطاقة الطبيعية التي تقوم عليها الثورة الصناعية في الغرب. جنباً إلى جانب مع الصراعات الحدودية والمناوشات والصراعات الباردة التي تميز العلاقات بين وحداته. بصورة جعلت من الصراع السمة السائدة والنمط السلوكي المسيطر على مجمل العلاقات في هذه المنطقة من العالم.

نظراً لعدم قيام هذه الدول الست برسم وتحديد حدودها الوطنية بنفسها فإن الصراعات الحدودية تكاد تكون الوضع السائد في العلاقات فيما بينها. فالصراع الحدودي بين كلا من السعودية والامارات العربية المتحدة، السعودية والكويت، اليمن والسعودية ... وغيرها. بل ان الصراعات الحدودية بين دولتين

مثل العراق وإيران وصلت في تقدير البعض لحوالي 67 منطقة ارضية متنازع عليها"41". ويرجع البعض هذه الظاهرة إلى عدم اكتراث حكام هذه الدول بمفاهيم مثل السيادة الوطنية والحدود الوطنية. حيث كان المبدا الحاكم هو الولاء القبائلي والديني والمذهبي. وهو جعل هذه الحدود تتبدل دوماً بتبدل الولاءات ووفقاً للعلاقات مع الحاكم"42". ثم جاء الاستعمار الذي اتبع استراتيجية فرق تسد. حيث عمل على تقطيع المنطقة لاعتبارات سياسية ونفطية دون مراعاة للاعتبارات التي تكفل الانسجام والتكامل. وهو ما جعل هذه المنطقة الجغرافية الاقليمية في حالة من السيولة الجغرافية الدائمة. فدول الخليج عامة في حالة من التوسع والانكماش"43". وهو ما يؤدى إلى تغير حجم ومساحة بعض الدول. وبالتالي تغير الحدود بصورة تجعل اي صورة من صور التعاون الاقليمي على المحك إذا ما تصاعدت حدة هذه الصراعات الحدودية. مثلما حدث في منتصف التسعينيات عندما رفضت قطر حضور قمة دول مجلس التعاون الخليجي على اثر تجدد المناوشات الحدودية بينها وبين السعودية، التي فرض عليها امتدادها الجغرافي الطبيعي ان تكون لها حدوداً مع كل دول مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي وجود صراعات حدودية معها جمعياً.

هذه الصراعات الحدودية كانت السبب الرئيسي وراء اندلاع الصراعات المسلحة "الحرب" خلال النصف الثاني من القرن العشرين. فإحدى الدول تريد توسيع مساحتها بتغيرها للحدود القائمة مثلما فعل العراق مع الكويت عام 1958، 1990. او قيام إحدى الدول باحتلال اراضى الغير، مثلما تفعل إيران مع الامارات العربية المتحدة. او ان يدعى البعض باحقيته في بعض المناطق بصورة قد تصل في بعض الاحيان لبضعة امتار معدودة. قد تكاد تعطل التقدم والتعاون بين دول هذا النظام الاقليمي. بل إنه لم يتمكن من إقامة مستشفى في دولة الامارات بسبب النزاع الحدودي حول بضعة امتار بين إمارتين مختلفتين على ملكيتها، كما ذكر المغفور له الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان"44".

اما عن اليمن فإن مساحته تبلغ حوالي 527.970 كم2، اي ضعف مساحة دول مجلس التعاون مجتمعة بدون السعودية. يشترك في حدوده مع عضوين من دول مجلس التعاون الخليجي. حيث يحده من الشمال السعودية ومن الشرق سلطنة عمان. هذه الحدود كانت دائما موضع توتر بين البلدين طوال القرن المنصرم. حتى وقعت السعودية واليمن اتفاقاً عام 2000 لتسوية صراعهما الحدودي المشترك.

إن اليمن بحدوده ومكانته الجغرافية المتميزة يستطيع تقديم الكثير لدول مجلس التعاون الخليجي بإشرافه على مضيق باب المندب الذي يعتبر المعبر الوحيد المتاح لعبور ناقلات البترول القادمة من دول الخليج إلى البحر الاحمر ثم قناة السويس ليصل إلى اسواقه في اوروبا والولايات المتحدة وباقي العالم الغربي. بصورة تجعله لا يقل اهمية عن مضيق هرمز الذي يعتبر بوابة النفط، والذي تشرف عليه إيران وعمان. فإذا كان مضيق هرمز هو المنفذ الوحيد لخروج النفط من الخليج إلى العالم، فإن مضيق باب المندب هو المنفذ البحري الوحيد المجدي الذي يحافظ على ارتفاع نسبة ارباح الدول المصدرة للنفط. وذلك عن طريق توفير الوقت الذي يقدمه. حيث يستطيع اليمن خنق دول مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي خنق الاقتصاد العالمي بتعطيل المرور في مضيق باب المندب، باي ذريعة. وهو الغلق الكفيل برفع تكاليف نقل البترول لاسعار جنونية، نظراً لاضطرار ناقلات النفط وقتها للدوران حول افريقيا "راس الرجاء الصالح" للوصول إلى اوروبا والولايات المتحدة. وهو ما سيؤدي "فيما سيؤدى إليه" إلى ارتفاع اسعار البترول بصورة كبيرة. لكنها لن تفيد دول الخليج لارتفاع قيمة نقله.

هذا الخيار لم يستخدم قط من قبل ولكنه متاح وفى استطاعة اليمن، الذي قد يغرق سفينة او قارب في وسط المضيق ويتذرع بمحاولة انتشالها بصورة تقتضي معها ايقاف حركة المرور بالمضيق. فاليمن وإن كان فقيراً ومعدماً اقتصادياً "كما سنرى لاحقاً" الا ان الطبيعة قد وهبته موقعاً جغرافياً متميزاً

يستطيع معه تعويض الندرة في الموارد الطبيعية التي تنقصه. حيث يعتبر اليمن مثالا لما يعرف في ادبيات العلاقات الدولية بالدول الصغيرة Micro-States التي لا يكون دوراً فعالا ومؤثراً على العلاقات الدولية الا بقدر ما تملكه من موارد طبيعية بصورة استثنائية "مثل دول الخليج" تجعلها قادرة على ممارسة نوعاً من النفوذ والتاثير على النظام الدولي بقدر ما تملكه من هذه الموارد. ومن جانب اخر موقعه الجغرافي والجيواستراتيجي المتميز الذي قد يكون متحكماً في طرق التجارة الدولية او قريب من إحدى القوى المنافسة، بصورة تساعد باقي القوى الاخرى على إدارة صراعاتها مع هذه القوى. او إشرافه على إحدى المضايق او الممرات المائية الحيوية للتجارة والاقتصاد العالمي "مثل اليمن". هذه السمة الجغرافية الطبيعة تجعل هذه الدول المتواضعة الاحوال الاقتصادية والسياسية والعسكرية قادرة على ممارسة نفوذها على النظام الدولي عن طريق تحكمها في هذه الموارد والممرات البحرية التي وهبتها إليها الطبيعية كبديل عن صغر حجمها وضعف اقتصادها ومحدودية تسليحها"45".

احد العوائق الرئيسية امام انضمام اليمن لدول مجلس التعاون الخليجي، في راينا، يدور حول الخلاف الحدودي بين اليمن والسعودية. حيث ترى السعودية في اليمن تهديداً محتمل ومصدراً لعدم استقرارها ولدول مجلس التعاون بما يمثله من تهديد ديموغرافي من جانب. وعدم قدرة النظام اليمني الحاكم على فرض الاستقرار الداخلي ومكافحة الارهاب والتهريب وتجارة المخدرات التي تتخذ من الحدود السعودية . اليمنية منفذاً للتهريب والولوج إلي باقي دول مجلس التعاون. بصورة باتت تهدد امن واستقرار هذه الدول. بغض النظر عن المكاسب والفوائد التي ستعود على دول المجلس جراء انضمام اليمن. فالسعودية "مركز النظام الاقليمي الخليجي" مازالت تتبع منهج "درء المفاسد مقدم عن جلب المصالح" في النظر لمساعي اليمن الانضمام لمنظمة مجلس التعاون الخليجي.

إن حقيقة الخطر الديمغرافي والتهديد الذي قد يمثله اليمن لدول مجلس التعاون الخليجي هو تهديد مصطنع تم تضخيمه لإعاقة انضمام اليمن لعضوية منظمة دول مجلس التعاون الخليجي. حيث تؤكد الاحصائيات الصادرة عن البنك الدولي والامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية عدم وجود تهديد ديموغرافي يهدد هذه الدول من ناحية اليمن. فعدد سكان السعودية وصل في العام 2005 لحوالي 28 مليون نسمة والامارات العربية المتحدة 4.4 مليون نسمة وحوالي 2.5 مليون نسمة للكويت وما يقرب من مليون نسمة في قطر وحوالي 3.2 مليون نسمة في سلطنة عمان واخيراً 708.5 الف نسمة في البحرين "انظر الجدول رقم 5" باجمالي حوالي 40 مليون نسمة مقابل 22.23 مليون نسمة في اليمن، اي حوالي ضعف عدد سكان اليمن. وعليه؛ فإن انضمام اليمن لا يمثل تهديداً لدول المجلس مجتمعة، وانما للسعودية فقط، التي هي بالاساس اساس بناء وبقاء المنظمة.

جدول رقم 5

المؤشرات السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن 2005

| الدولة | المساحة "بالالف كم2" | عدد السكان "بالمليون نسمة" | معدل النمو لسكاني "%" | معدل المواليد "لكل آلف نسمة" | معدل الوفيات "لكل آلف نسمة" | الكثافة السكانية "نسمة/ كم2" |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | 2.149.690 | 27.601 | 2.6 | 29.10 | 2.55 | 17.6 |
| الامارات | 83.820 | 4.444 | 3.9 | 16.09 | 2.16 | 68 |
| الكويت | 17.820 | 2.505.55 | 3.4 | 21.95 | 2.39 | 128 |
| قطر | 11.437 | 907.229 | 2.4 | 15.56 | 4.82 | 82 |
| البحرين | 665 | 708.573 | 1.3 | 17.53 | 4.21 | 939 |
| عمان | 212.460 | 3.204 | 3.2 | 35.76 | 3.78 | 9 |
| اليمن | 527.970 | 22.230 | 3.4 | 42.67 | 8.05 | 37 |

المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية 2005.

من جانب اخر فإن معدلات النمو السكاني في بعض دول مجلس التعاون الخليجي تفوق معدلاتها في اليمن. ففي حين تبلغ معدلات النمو السكاني في اليمن حوالي 3.47% فإنها تبلغ 3.9% في الامارات العربية المتحدة وفى المملكة العربية السعودية حوالي 2.6% وفى الكويت 3.4% في عمان. بينما تصل النسبة في قطر لحوالي 2.4% ولحوالي 1.3% في البحرين. وبينما تصل نسبة المواليد في السعودية حوالي 29.1% وفى الامارات 16.9% وفى الكويت حوالي 22% وحوالي 15.5% في قطر وحوالي 17.5% في البحرين فإنها ترتفع في عمان لحوالي 35.7% ولحوالي 42.6% في اليمن. بصورة ستجعل عدد سكان اليمن في عام 2050 يصل حسب توقعات برنامج السكان العالمي التابع للامم المتحدة لحوالي 113 مليون نسمة. وترتفع نسبة الوفيات في اليمن عن كل الف مواطن عن مثيلاتها في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة نتيجة تردي الاوضاع والمؤشرات الصحية وقلة إجمالي الانفاق على الصحة من إجمالي الناتج القومي الاجمالي. حيث تبلغ النسبة في اليمن حوالي 8.5% بينما لا تتعدى نسبة الوفيات في السعودية 2.55%، وحوالي 2.16% في الامارات العربية المتحدة وحوالي 2.36% في الكويت.

ويتميز الهرم السكاني في دول مجلس التعاون واليمن بالتقارب الشديد في توزيع الفئات العمرية. حيث تبلغ نسبة من هم اقل من خمسة عشر عاماً في المملكة العربية السعودية حوالي 38% فإنها في الامارات العربية المتحدة تصل لحوالي 25.3% ولحوالي 27% في الكويت. بينما هي في اليمن حوالي 46.3%. وتبلغ نسبة من هم في سن العمل "من15 إلى 65 سنة" من إجمالي عدد السكان في السعودية حوالي 60% وفي الامارات العربية المتحدة 71.1% وفى الكويت 70% وفى قطر حوالي 77% وفى البحرين حوالي 74% وفى سلطنة عمان حوالي 73% بينما هي في اليمن حوالي 51.1%. وتبلغ نسبة الرجال من إجمالي عدد السكان في اليمن حوالي 51% والنساء 49% بينما هي في السعودية 54% للرجال وحوالي 46% للنساء وفى الكويت 61% للرجال وحوالي 39% للنساء "انظر الجدول رقم 6"

جدول رقم 6

التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن 2005 "نسب مئوية"

| السنة الدولة | من سنة : 14 | من 15 : 64 | اكثر من 65 سنة | نسبة الرجال | نسبة النساء |
|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | 38 | 60 | 2 | 54 | 46 |
| الامارات | 25.3 | 78.5 | 0.9 | غير معلوم | غير معلوم |
| الكويت | 27 | 70 | 3 | 61 | 39 |
| قطر | 23.1 | 72.9 | 4 | غير معلوم | غير معلوم |
| البحرين | 26.9 | 69.5 | 3.7 | غير معلوم | غير معلوم |
| عمان | 26.7 | 70.5 | 2.8 | غير معلوم | غير معلوم |
| اليمن | 46.3 | 51.1 | 2.6 | 51 | 49 |

المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية 2005.

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي واليمن من الدول المنخفضة الكثافة السكانية. حيث لا توجد دولة من هذه الدول يتعدى نسبة سكانها الالف نسمة لكل كيلو متر مربع. واقرب دول مجلس التعاون للدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة هي البحرين. حيث تصل الكثافة السكانية فيها "الف نسمة لكل كيلو مترمربع" حوالي 939 نسمة/ كم2. بينما هي في السعودية 71.6 نسمة/كم2 وحوالي 68 نسمة/كم2 في الامارات العربية المتحدة وما يقرب من 128 نسمة/ كم2 في الكويت وحوالي 82 نسمة/كم2 في قطر. وتنخفض هذه الكثافة جداً لتصل لحوالي 9 نسمة/كم2 في سلطنة عمان. بينما هي حوالي37 نسمة/كم2 في اليمن. هذه النسبة تجعل اغلب هذه الدول باستثناء البحرين شبيه بما كان العرب الاقدمون يطلقون عليه "الربع الخالي". حيث لا يتناسب عدد السكان مع المساحة بصورة ملفتة للنظر. وهو ما جعل اغلبية السكان تتركز في المدن وما حولها. بصورة تجعلنا نطلق على دول الخليج العربي لقب الدول . المدينة City-State. هذا المفهوم الاغريقي الذي كان يطلق على مدن إسبرطة واثينا،

التي كانت حدودها لا تتعدى اسوار مدينتها. فحسب إحصاء العام 2000 فإن اغلب سكان دول مجلس التعاون الخليجي تعيش في المدن "التي هي في الغالب معدودة". حيث وصلت نسبة سكان المدن في السعودية 85% وفى الامارات العربية المتحدة حوالي 87% وفى الكويت 98% بينما في اليمن تتراجع النسبة لحوالي 30% نظراً لوجود الزارعة والمراعى بغزارة في اليمن واختلاف الطبيعة الجغرافية.

إن دول مجلس التعاون الخليجي عليها بدلاً من الخشية من الوزن الديمغرافي الثقيل لليمن الاستفادة منه. فاليمن لديه قوى عاملة مطردة، لا تجد مصدراً للرزق في موطنها. هذه القوى العاملة هي لبنة عدم الاستقرار والاضطراب في اليمن وكافة دول الجزيرة العربية. وعليه فإذا استوعبت دول الخليج في اسواقها هذه العمالة فإنها ستكون قد حققت عدة إنجازات ستعود عليها بعظيم الفائدة في المستقبل. فعلى سبيل المثال فإن استيعاب واستقبال هذه العمالة وتشغيلها في دول مجلس التعاون من الممكن ان يساهم في تحقيق الاتي:

1- الحد من استيراد العمالة الاجنبية، الاسيوية خاصة. وبالتالي تقليل المخاطر والتهديدات التي تمثلها هذه العمالة على البنية الاجتماعية والثقافية والديمغرافية لدول مجلس التعاون. فاليمنيون عرباً مثل دول الخليج، ومسلمون مثل مواطني هذه الدول.

2- العمل على انتشال اليمن من دائرة الفقر المغلقة التي يدور فيها نتيجة ضعف الاداء الاقتصادي الحكومي وارتفاع نسبة البطالة. وهو ما سيؤدي لانتشار اجواء الاضطراب التي سرعان ما ستنتقل لدول الخليج. إن استيراد العمالة اليمنية سيقلل من الاعباء عن كاهل الحكومة اليمنية ويساعدها على تطوير اداءها وتحسينه. وبالتالي القدرة على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين اليمنين. بصورة تؤدى لاجتزاز جذور ومصادر عدم الاستقرار والاضطراب والارهاب.

ثانياً: القدرات الاقتصادية والاجتماعية

الخليج العربي اقتصادياً هو خليج نفطي بالاساس. على الرغم من ادعاء البعض ان "الخليج ليس نفطاً". بالطبع فإن الخليج العربي بالأساس عبارة عن "منظومة انسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية""46". ولكن هذه المنظومة بدون النفط فإنها ستصبح كاي منظمة معزولة او مهمشة على حواف النظام الدولي. بينما النفط يجعلها في قلب النظام السياسي الدولي والنظام الاقتصادي العالمي. حيث يرى عبد الخالق عبد الله ان النظام الاقليمي الخليجي نظاماً نفطياً في جوهره واساسه.

"النظام الاقليمي في الخليج هو في اساسه نظام نفطي. حيث لا توجد اهمية معاصرة تذكر لهذا النظام خارج دائرة النفط. النفط هو اساس وجود هذا النظام. وهو عموده الفقري الذي بدونه ينكمش هذا النظام على نفسه ويفقد حضوره وحيويته الدولية والاستراتيجية، بل ويفقد خصوصيته وشخصيته الاقتصادية المميزة""47".

يبلغ إجمالي إنتاج النفط اليومي في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ستة عشر مليون برميل يومياً "ثمانية مليون طن" يُصدر معظمها للخارج. حيث تنتج السعودية حوالي 9.475 مليون برميل/يومياً. وتنتج الامارات العربية المتحدة 2.545 مليون برميل/يومياً. وينتج الكويت حوالي 2.418 مليون برميل/يومياً. وتنتج قطر 790.500 الف برميل/يومياً. والبحرين حوالي 188.300 الف برميل/يومياً. بينما ينتج اليمن، بعد اكتشاف النفط به منذ اوائل التسعينيات، حوالي 387.500 الف برميل/يومياً. وتحتوى هذه الدول على حوالي 50% من احتياطي النفط العالمي، بدون العراق وإيران. حيث يوجد لدى السعودية احتياطي يُقدر بحوالي 265 مليار برميل. والامارات العربية المتحدة لديها مخزون نفطي يقدر بحوالي 98 مليار برميل. ولدى الكويت حوالي 101 مليار برميل. والبحرين حوالي 1.4 مليار برميل. وسلطنة عمان لديها احتياطي نفط يقدر بحوالي خمسة مليارات برميل. بينما يحتفظ اليمن بحوالي 3.7 مليار

برميل كمخزون احتياطي من النفط. "انظر الجدول رقم 7 والشكل رقم 2".

جدول رقم 7

اهم البيانات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن 2005

| الدولة<br>البيان | السعودية | الامارات | الكويت | قطر | البحرين | عمان | اليمن |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج القومي الاجمالي * "بالمليار دولار" | 371.5 | 129.5 | 55.96 | 26.372 | 17.92 | 44.53 | 20.46 |
| نسبه الفرد من الناتج القومى الاجمالى بالالف | 10000 | 10000 | 10000 | 27400 | 11130 | 7720 | 879 |
| معدل النمو الاقتصادي | 4.3 | 8.9 | 12.7 | 7.1 | 7.1 | 6.6 | 2.6 |
| الصادرات بالمليون دولار | 207.8 | 142.5 | 58.64 | 30.37 | 11.7 | 21.2 | 2.258 |
| الواردات بالمليون دولار | 64.16 | 68.11 | 14.35 | 12.36 | 8.585 | 9.928 | 4.690 |
| الفرق في الميزان التجاري "بالمليار دولار" | 104.1 | 35.16 | 51 | 6.948 | 1.908 | 4.403 | 1.836 |
| الدين "بالمليون دولار" | NA | 38.31 | 25.26 | 25.7 | 7.159 | 3.456 | 5.494 |
| نسبة الدين من الناتج القومي "%" | 32.2 | 16.2 | 8.2 | 26.8 | 31 | 3.4 | 29.2 |
| القوى العاملة "بالالف" | 6.311 | 2.968 | 1.168 | 508000 | 352000 | 920000 | 5.494 |
| نسبة البطالة "%" | 25 | 2.4 | 2.2 | 3.2 | 15 | 15 | 35 |
| معدل التضخم "%" | 2.20 | 13.50 | 3 | 11.80 | 2.10 | 3.20 | 20.80 |
| إنتاج البترول "بالمليون برميل/ يومياً" | 9.475 | 2.545 | 2.418 | 790500 | 188300 | 740000 | 387500 |
| صادرات البترول "بالمليون برميل/ يومياً" | 8.554 | 2.54 | 2.2 | NA | NA | 733000 | 320600 |
| احتياطي البترول "بالمليار برميل" | 264.2 | 97.8 | 101.5 | 15.2 | 1.21 | 4.917 | 3.720 |
| نسبة الانفاق العسكري من الناتج القومي "%" | 10 | 3.1 | 5.3 | 10 | 4.5 | 11.4 | 6.6 |

المصدر: CIA Factbook, 2005.

ساعدت هذه الكميات المهولة من النفط "من حيث عوائدها" دول الخليج على رفع مستوى معيشتها بصورة فاقت بعض لدول الصناعية. فقد شهدت

الصادرات النفطية لدول مجلس الخليجي واليمن أرتفاعاً شديداً من حوالي ثمانون مليار دولار عام 1995 لحوالي 468 مليار دولار عام 2005. "انظر الجدول رقم 8"

جدول رقم 8

عوائد النفط في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن 2005.1995 "بالمليار دولار"

| السنة<br>الدولة | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | 42.700 | 50.050 | 48.220 | 31.980 | 207.5 |
| الامارات | 13.350 | 14.480 | 15.270 | 10.260 | 129.5 |
| الكويت | 12.052 | 14.132 | 13.467 | 8.390 | 58.640 |
| قطر | 2.600 | 3.800 | 4.660 | 3.110 | 30.37 |
| البحرين | 1.100 | 1.320 | 1.200 | 800 | 11.7 |
| عمان | 4.750 | 6000 | 6.180 | 3.860 | 21.2 |
| اليمن | 1.400 | 1.800 | 2.040 | 1.420 | 7.285 |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي 1999ـ2004. وأنظر أيضا:Economist Intelligence Unit, 2005

هذه العوائد المهولة جعلت الميزانيات العامة في هذه الدول تتضخم بصورة كبيرة. بتحقيقها فائضاً غير مشهود في الميزان التجاري بصورة غير معهود في العالم الثالث وفى الشرق الاوسط. الذي تعاني اغلب وحداته من عجز شديد في ميزانياتها الحكومية وفى ميزانها التجاري مع الدول الاخرى، بينما دول الخليج واليمن "!" لديها فائض مالي جعل الايرادات العامة تفوق حجم المصروفات الحكومية. فحسب البيانات الاقتصادية المتاحة عن الميزانيات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن فقد حققت بلا استثناء فائضاً في الميزانية العامة. حيث بلغت على سبيل المثال الايرادات الاقتصادية في السعودية لحوالي 174.8 مليار دولار بينما كانت المصروفات الحكومية حوالي 104.1 مليار دولار، بفائض قدره حوالي سبعون مليار دولار. وفى الامارات

العربية المتحدة فقد بلغ حجم الايرادات العامة لحوالي54.64 مليار دولار، بينما بلغت المصروفات 34.91 مليار دولار بفائض مالي قدره حوالي عشرون مليار دولار. حتى اليمن قد حقق فائض مالي قدره حوالي 164 مليون دولار. حيث بلغت إيراداته حوالي 7.363 مليار دولار بينما بلغت مصروفاته الحكومية حوالي 7.19 مليار دولار "انظر الجدول رقم 9"

جدول رقم 9

الميزانية الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن 2005 "بالمليار دولار"

| الدولة | المصروفات الحكومية | الايرادات | العجز او الفائض في الميزانية |
|---|---|---|---|
| السعودية | 104.1 | 174.8 | + 70.7 |
| الامارات | 34.91 | 54.64 | + 14.73 |
| الكويت | 35.9 | 60.29 | + 24.39 |
| قطر | 16.89 | 20.84 | + 3.95 |
| البحرين | 4.516 | 4.894 | + 0.378 |
| عمان | 11.62 | 13.7 | + 2.08 |
| اليمن | 7.199 | 7.363 | + 0.164 |

Source: CIA Factbook, 2005

كذلك فقد حقق الميزان التجاري فرقاً إيجابياً لصالح هذه الدول. حيث توضح الاحصاءات المتاحة عن إجمالي الصادرات والواردات لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن منذ عام 1993 وحتى 2005 ان معدلات الصادرات في تزايد مستمر. فعلى سبيل المثال فقد ارتفعت صادرات السعودية عام 1993 من 24.28 مليار دولار إلى حوالي 207.8 مليار دولار عام 2005. بزيادة قدرها 20% سنوياً. وارتفعت صادرات الكويت عن نفس الفترة من عشرة مليارات دولار لحوالي 58.6 مليار دولار. بل ان اليمن قد تضاعف حجم صادرته عشرات المرات خلال هذه الفترة. حيث بلغت قيمة صادراته للعام 2005 حوالي 7.28 مليار دولار بعدما كانت في عام 1993 حوالي 158 مليون دولار. "انظر الجدول

رقم 10".

جدول رقم 10

صادرات دول مجلس التعاون الخليجي واليمن 2005.1993 "بالمليون دولار"

| الدولة | السنوات | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 2005 |
| السعودية | 42.280 | 42.500 | 49.910 | 60.595 | 60.572 | 39.670 | 207.8 |
| الامارات | 26.745 | 27.358 | 28.98 | 33.181 | 34.013 | 30.360 | 142.5 |
| الكويت | 10.289 | 11.230 | 12.781 | 14.945 | 14.280 | 9.613 | 58.64 |
| قطر | 3.245 | 3.213 | 3.481 | 3.833 | 4.652 | 5.010 | 30.37 |
| البحرين | 1.271 | 1.429 | 1.658 | 1.543 | 1.669 | 1.576 | 11.7 |
| عمان | 5.370 | 5.545 | 6.068 | 7.346 | 7.931 | 5.519 | 21.2 |
| اليمن | 185 | 203 | 794 | 1.967 | 2.529 | 1.511 | 7.285 |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999ـ2004. وأنظر أيضا: CIA Factbook, 2005.

على الجانب الاخر فقد تزايدت نسبة واجمالي الوردات بصورة كبيرة. الا ان نموها وزيادتها لم يكن بقدر الصادرات. فقد ارتفعت قيمة واردات السعودية من 20.77 مليار دولار عام 1993 إلى حوالي 46.16 مليار دولار عام 2005. وتضاعفت كذلك واردات الكويت عن نفس الفترة ووصلت لحوالي 14.3 مليار دولار عام 2005. اما اليمن فقد تضاعفت ورداته حوالي خمس مرات عما كانت عليه عام 1993. حيث كانت قيمة وارداته عام 1993 حوالي 857 مليون دولار وارتفعت لحوالي 4.6 مليار دولار عام 2005. "انظر الجدول رقم 11". وحققت كل دول مجلس التعاون الخليجي واليمن فائضاً في الميزان التجاري في عام 2005. حيث بلغت قيمة الفائض التجاري في السعودية لحوالي 104 مليار دولار. وفى الامارات العربية المتحدة حوالي 35 مليار دولار. وفى الكويت حوالي 51 مليار دولار. وفى قطر حوالي 109 مليار دولار. وفى سلطنة عمان حوالي خمسة مليارات دولار. وفى كلا من البحرين واليمن حوالي ملياري

دولار. "انظر الجدول رقم 7".

جدول رقم 11

واردات دول مجلس التعاون الخليجي واليمن 2005.1993 "بالمليون دولار"

| الدولة | السنوات | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 2005 | 1993 |
| السعودية | 20.771 | 26.689 | 23.481 | 25.832 | 26.614 | 27.213 | 64.11 | 0.771 |
| الامارات | 28.202 | 23.351 | 28.098 | 27.767 | 28.875 | 30.151 | 68.11 | 8.202 |
| الكويت | 7.048 | 6.680 | 7.784 | 7.949 | 7.747 | 7.713 | 14.35 | 7.048 |
| قطر | 1.954 | 1.991 | 3.398 | 2.584 | 4.010 | 5.200 | 12.36 | 1.954 |
| البحرين | 2.488 | 2.556 | 2.386 | 2.489 | 2.618 | 2.826 | 8.565 | 2.488 |
| عمان | 4.296 | 4.014 | 4.378 | 4.728 | 5.191 | 5.826 | 9.928 | 4.296 |
| اليمن | 857 | 507 | 646 | 1.449 | 2.039 | 2.187 | 4.690 | 857 |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999ـ2004. وأنظر أيضا: CIA Factbook, 2005.

على الرغم من ارتفاع الفائض التجاري "الميزانية العامة والميزان التجاري" فمازالت دول مجلس التعاون الخليجي واليمن خارج نطاق الدول الصناعية. حيث لم يؤدى تراكم الثروة وارتفاع معدلات الادخار إلى التحول الصناعي. فمازالت اغلب دول الخليج بالفعل دول ريعية وخدمية. اما اليمن فمازال يعانى من ازمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تجعله غير قادر على الوقوف ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تهدده.

فعلى الرغم من ان إجمالي الناتج القومي لهذه الدول "دول مجلس التعاون + اليمن" يتعدى حدود 665 مليار دولار سنوياً الا إنها لا تساهم باي نسبة تذكر في مجال التجارة الدولية خارج نطاق البترول والصناعات المرتبطة به. وهو ما يفسر ارتفاع وارداتها من الخارج بهذه الصورة الماهولة. حيث تستورد هذه الدول سنوياً حوالي 182 مليار دولار. وهو ما ادى إلي ارتفاع ديونها الخارجية نتيجة عدم قدرتها على توفير احتياجاتها وطنيا وتذبذب اسعار البترول من

جانب اخر. حيث بلغ حجم الديون الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة حوالي 38.31 مليار دولار بنسبة حوالي 16% من إجمالي الناتج القومي. وبلغت ديون الكويت حوالي 25.2 مليار دولار بنسبة حوالي 8% من إجمالي الناتج القومي. بينما بلغت ديون اليمن الخارجية حوالي 5.5 مليار دولار بنسبة حوالي 29.2% من إجمالي الناتج القومي الاجمالي لعام 2005. وإن كان اغلب هذه الديون هي ثمناً للصفقات العسكرية والتسليحية.

إن دول مجلس التعاون الخليجي عليها الاستفادة من بعض نقاط القوة الاقتصادية لليمن والتغاضي عن بعض نقاط الضعف لديه. على سبيل المثال، فإن على دول المجلس التغاضي عن معدلات ارتفاع نسبة البطالة في اليمن التي تصل لحوالي 35% من إجمالي القوى العاملة سنوياً. فبينما تصل نسبة البطالة في السعودية 25% فإنها في الامارات العربية المتحدة لا تتعدى 2.4%. وحوالي 2.2% في الكويت. وكذلك فإن على دول مجلس التعاون الخليجي التغاضي عن ارتفاع معدلات التضخم في اليمن. والتي تتعدى حدود الـ 20% مقابل 2% في السعودية والبحرين وحوالي 13.5% في الامارات العربية المتحدة، وما يقرب من 3% في كلا من الكويت وسلطنة عمان. واخيراً التغاضي عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في اليمن. الذي لا يتعدى 2.6% مقابل 12% في الكويت، 8.9% في الامارات العربية المتحدة وحوالي 4.3 % في السعودية، 7% في قطر والبحرين "انظر الجدول رقم 7". في مقابل الانتفاع بحجم القوى العاملة اليمنية "التي تفوق حجم القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعه" من إجمالي عدد السكان"48". حيث تبلغ القوى العاملة في اليمن حوالي 5.972 مليون من إجمالي عدد السكان البالغ اكثر 22 مليون نسمة. في مقابل 920 الف في سلطنة عمان، 352 الف في البحرين، وحوالي 508 الف في قطر وحوالي أربعة مليون في كلا من الكويت والامارات العربية المتحدة "انظر الجدول رقم 12". حيث تعانى هذه الدول من نقص في العمالة والايدي العاملة بصورة ملحوظة. حيث سيؤدى استيعاب واستيراد هذه الايدي العاملة "اليمنية" إلى تحسين الاداء الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة

ونصيب الفرد اليمنى من الناتج القومي الذي لا يتعدى 879 دولار مقابل 7.720 دولار في البحرين وحوالي 27.400 دولار في قطر واكثر من عشرة الاف دولار في كلا من السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة، حسب احصائيات البنك الدولي وتقارير التنمية البشرية.

جدول رقم 12

مؤشرات العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن 1995 ـ 1998

| البيانات الدولة | نسبة القوى العاملة من إجمالي السكان "%" | | نسبة المراة من قوى العمل الكلية "%" | | نسبة الاطفال من قوى العمل "%" | النسب المئوية للقوى العاملة حسب مجالها | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | الزراعة "%" | | الصناعة "%" | | الخدمات |
| | 1995 | 1998 | 1980 | 1995 | 1997 | 1985 | 1998 | 1985 | 1998 | 1985 |
| السعودية | 32.9 | 33.9 | 8 | 14 | 0 | 43.9 | 11.4 | 12.3 | 10.3 | 43.8 |
| الامارات | 45.9 | 42.8 | 5 | 14 | 0 | 3.3 | 3.4 | 21.6 | 19.2 | 75.1 |
| الكويت | 53.7 | 55.1 | 13 | 29 | NA | 1.9 | 1.9 | 26 | 18.9 | 72.1 |
| قطر | 48.4 | 43.5 | NA | 11 | NA | NA | 1.9 | NA | 7.5 | NA |
| البحرين | 43.1 | 42.2 | NA | NA | NA | 2.2 | 0.7 | 37.6 | 29.9 | 60.2 |
| عمان | 28 | 29.6 | 7 | 16 | 0 | 45 | 35.6 | 9.6 | 11.5 | 54.4 |
| اليمن | 30.2 | 30.4 | 33 | 28 | 20 | 58.6 | 51.3 | 17.4 | 10.2 | 24 |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999.

من جانب اخر فعلى دول مجلس التعاون الخليجي توسيع نطاق اعتمادها المتبادل مع اليمن "الاستيراد والتصدير، التجارة البينية، حرية تدفق رؤوس الاموال وانتقالها، إلغاء التعريفات والقيود الجمركية . . الخ". حيث لوحظ ضعف العلاقات الاقتصادية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بعلاقات هذه الدول مع بعضها البعض. فعلى سبيل المثال فإن السعودية تُصدر للإمارات العربية المتحدة بحوالي ملياري دولار وتستورد منها بحوالي 420 مليون دولار. وكذلك فإن الامارات العربية المتحدة تُصدر للسعودية بحوالي 356 مليون دولار وتستورد منها 790 مليون دولار. بينما تُصدر اليمن للسعودية

بحوالي سبعة ملايين دولار وتستورد بحوالي 27 مليون دولار. وكذلك الامر مع الامارات العربية المتحدة. التي يصدر لها اليمن بحوالي أحد عشر مليون دولار ويستورد منها بحوالي 174 مليون دولار. "انظر الجدول رقم 13".

جدول رقم 13

اتجاه الصادرات والواردات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن 1998 "بالمليون دولار"

| الاتجاه / المصدر | | السعودية | الامارات | الكويت | قطر | البحرين | عمان | اليمن |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | تصدير | | 1.924.1 | 485 | 219.4 | 1.686 | 125.3 | 173.2 |
| | استيراد | | 421.8 | 95.2 | 79.8 | 272.6 | 63.8 | 64.9 |
| الامارات | تصدير | 335.7 | | 313.2 | 172.7 | 107.4 | 180.5 | 169.8 |
| | استيراد | 790 | | 99.4 | 110.6 | 81.7 | 1.1 | 4.4 |
| الكويت | تصدير | 132.8 | 116 | | 17.4 | 18.9 | 16.6 | 1.4 |
| | استيراد | 558.9 | 206.1 | | 25.3 | 50.4 | 15.6 | 0.1 |
| قطر | تصدير | 69.3 | 168.3 | غ. م | | 11.3 | 18.5 | 147 |
| | استيراد | 167.5 | 145.7 | غ. م | | 39.3 | 9.3 | غ. م |
| البحرين | تصدير | 270 | 744.9 | 49.2 | 37.5 | | 10.4 | 1.6 |
| | استيراد | 201.4 | 127.5 | 11.9 | 10.5 | | 6 | 0 |
| عمان | تصدير | 72.8 | 90.3 | 28.1 | 10.4 | 10.7 | | 59.3 |
| | استيراد | 178.3 | 1.115.9 | غ. م | 16.4 | 24.2 | | غ. م |
| اليمن | تصدير | 6.6 | 11.1 | 33.6 | 0.3 | 0.2 | 0 | |
| | استيراد | 26.8 | 173.6 | 80.6 | 1.2 | 6.2 | 0 | |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999.

إن محاولة ضم اليمن لعضوية مجلس التعاون الخليجي من الناحية الاقتصادية تعتبر مهمة هرقلية. يتوجب على دول مجلس التعاون تحمل عواقبها إذا ما ارادت ذلك. فاليمن من منظور اقتصادي لن يكون مشتركاً في تحمل الاعباء مع دول المجلس نحو تاهليه للانضمام للمنظمة لانه ببساطة جزءاً من العبء ذاته. وبالتالي فإنه سيكون معوقاً ومقيداً لهذه الدول التي

ستبدا في الشعور بارتفاع وتيرة اعتماد اليمن عليها بصورة مبالغ فيها. وهو ما يجعل تكاليف صفقة انضمام اليمن لعضوية مجلس التعاون الخليجي باهظة جداً. مع اقتناع دول مجلس التعاون بان هذه المهمة غير مجدية.

إن البيئة الاقتصادية لليمن مازالت طاردة للاستثمار. ومازالت معدلات الفساد الاقتصادي والاداري واستقلالية المنظمات الاقتصادية عن الدولة ومصداقيتها "طبقاً لتقرير الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة هيرتيج الامريكية" تمثل عـائقاً امام تحسين ادائها الاقتصادي العام. بصورة تؤهلها للانضمام لمنظمة مجلس التعاون الخليجي "انظر الجدول رقم 14".

جدول رقم 14

مؤشرات الحريات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن 2007

طبقا لتقرير مؤسستي

The Heritage Foundation and Dow Jones & Company, Inc.

| الدولة | الترتيب الدولي | الترتيب الاقليمي | معدل الحرية الاقتصادية 2007 | معدل التغير عن 2006 | حرية العمل الاقتصادي | حرية التجارة | الحرية المالية | الاستقلال عن الحكومة | حرية تداول العملة | حرية الاستثمار | حرية التمويل | حقوق الملكية | الشفافية .مكافحة الفساد | حرية العمل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البحرين | 39 | 2 | 68.4 | 2.6 | 80.0 | 69.6 | 99.6 | 56.7 | 80.1 | 50 | 90 | 60 | 58 | 40.0 |
| عمان | 54 | 4 | 63.9 | 1.6 | 63.6 | 73.8 | 99.0 | 37.7 | 79.1 | 50 | 50 | 50 | 63 | 73.2 |
| الكويت | 57 | 5 | 63.7 | 1.1 | 67.9 | 72.2 | 99.9 | 39.2 | 78.8 | 50 | 50 | 50 | 47 | 81.7 |
| قطر | 72 | 7 | 60.7 | 0.3 | 60.0 | 71.4 | 99.9 | 54.6 | 72.4 | 30 | 50 | 50 | 59 | 60.0 |
| الامارات | 74 | 8 | 60.4 | 0.7 | 49.2 | 70.0 | 99.9 | 60.3 | 75.3 | 30 | 40 | 40 | 62 | 77.2 |
| السعودية | 85 | 10 | 59.1 | 2.3 | 52.9 | 65.4 | 99.6 | 46.1 | 80.1 | 30 | 40 | 50 | 34 | 92.9 |
| اليمن | 122 | 12 | 53.8 | 3.0 | 52.7 | 56.4 | 88.8 | 65.1 | 68.2 | 50 | 30 | 30 | 27 | 69.7 |

Source: Tim Kane, Kim R. Holmes, and Mary Anastasia O’Grady: "2007 Index of Economic Freedom". "Washington, D.C.: The Heritage Foundation and Dow Jones & Company, Inc, 2007", p. 69.

اما عن المؤشرات الاجتماعية فإن اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي يشتركان ويتقاسمان تراث حضاري وثقافي وديني واحد. فكلاهما عربي

ومسلم، وإن اختلفت المذاهب والنحل. الا ان الاسلام واللغة العربية يظلان الجامع بين هذه الدول وشعوبها بعرى لا تفنى. وعلى الرغم من هذا التشابه والتماثل البنائي الاجتماعي والثقافي الا ان هناك اختلافات وتباينات "نوعية وكمية" لا يمكن التغاضي عنها إذا حاولنا التطرق للعلاقات والمؤثرات المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن.

إن مؤشرات مثل نسبة الامية والانفاق على التعليم والصحة والمؤشرات التقنية وغيرها هامة جداً في تحديد مدى الاختلافات. وماهية العوائق التي تحول دون انضمام اليمن لمنظمة دول مجلس التعاون الخليجي. إن اليمن بالفعل متخلف جداً في المؤشرات الاجتماعية والتنموية. وإن امكن التغاضي عن بعض مؤشرات الضعف والوهن الاقتصادي والسياسي، فإنه لا يمكن التغاضي عن تدنى مستوى التنمية ومستويات المؤشرات الاجتماعية، بالخطوة السهلة التي قد تقدم عليها دول مجلس التعاون من اجل ضم اليمن إليهم.

إن ارتفاع نسبة الامية في اليمن بهذه الصورة المخيفة "70% من الرجال 30% من النساء". حيث تبلغ نسبة الامية في اليمن حوالي 50% من إجمالي عدد السكان. يجعله عبئاً على دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تزيد نسبة الامية فيها عن 24% بين الرجال "الامارات العربية المتحدة" وعن 30% بين النساء "السعودية". "انظر الجدول رقم 15"

جدول رقم 15

نسبة الامية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن 2005 "نسب مئوية"

| الاجمالي من عدد السكان | نسبة الامية بين النساء | نسبة الامية بين الرجال | النسبة الـدولـة |
|---|---|---|---|
| 22 | 29.2 | 15.3 | السعـودية |
| 22.1 | 18.3 | 23.9 | الامـارات |
| 6.7 | 9 | 5.6 | الكـويت |
| 11 | 11.4 | 10.9 | قطــر |
| 13.5 | 16.4 | 11.4 | البحريـن |
| 18.6 | 26.5 | 13.2 | عمــان |
| 49.8 | 30 | 70 | اليـمـن |

المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية 2005.

لقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي طفرة كمية "وليست نوعية" في المنظومة العلمية والتعليمية بصورة تجعلنا نعتقد ان الخليج العربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين سيكون قادرا بناء قاعدة علمية متقدمة تجارى تلك الموجودة في اوروبا وتتفوق على جيرانها العرب مثل مصر وسوريا ولبنان. وهو ما يتضح في ارتفاع معدلات الانفاق القومي على العلم والتعليم والتقنية. فقد انفقت السعودية حوالي 196 مليون دولار على البحوث والتطوير بنسبة حوالي 2.5% من إجمالي الناتج القومي عام 1996. وانفقت الكويت حوالي 76 مليون دولار بنسبة حوالي 8.6% من إجمالي الناتج القومي. بينما انفق اليمن حوالي عشرة ملايين دولار بنسبة حوالي 1.3% من إجمالي الناتج القومي. وكذلك ارتفاع عدد الباحثين والمشتغلين بالعلم من إجمالي عدد السكان. حيث بلغ عدد العاملون بالبحث العلمي في السعودية حوالي 2.241 باحث بنسبة حوالي 3.8% من إجمالي عدد السكان. وحوالي 1130 باحث في الكويت، بنسبة حوالي 1.8%. وبينما يتساوى عدد الباحثين في اليمن مع الكويت. الا ان عدد سكان اليمن يفوق عدد سكان الكويت حوالي 12 مرة. "انظر الجدول رقم 16".

جدول رقم 16

المؤشرات العلمية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن 1998

| البيان الدولة | عدد السكان "بالمليون نسمة" | الباحثون "معادل كل الوقت" | | العاملون بالبحث العلمي | | الانفاق على البحوث والتطوير* | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | النسبة "%" | العدد | النسبة "%" | المبالغ | النسبة "%" |
| السعودية | 18.50 | 846 | 4.4 | 2.421 | 3.8 | 196.1 | 25.1 |
| الامارات | 2.40 | 107 | 0.6 | 313 | 0.5 | 10.9 | 1.4 |
| الكويت | 1.70 | 440 | 2.3 | 1.130 | 1.8 | 67.1 | 8.6 |
| قطـــر | 600 | 34 | 0.2 | 74 | 0.1 | 5.5 | 0.7 |
| البحريـن | 600 | 86 | 0.5 | 143 | 0.2 | 3.7 | 0.5 |
| عمــان | 2.20 | 82 | 0.4 | 382 | 0.6 | 10.8 | 1.4 |
| اليـمـن | 15.80 | 270 | 1.4 | 1.041 | 1.6 | 10.3 | 1.3 |

* من إجمالي الناتج القومي الاجمالي.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999.

من ناحية اخرى فان تدنى المؤشرات الصحية في اليمن يؤكد الدعاوى القائلة بان اليمن هو "رجل المنطقة المريض" صحيحة. فبينما تنفق الكويت 7% من إجمالي الناتج القومي لها على الصحة "العامة والخاصة" فإن اليمن لا ينفق سوى 2.6% من إجمالي الناتج القومي له على الصحة. وبينما ترتفع نسبة من يحصلون على خدمات صحية من إجمالي عدد المواطنين في الكويت لحوالي 100% مـن إجمـالي عـدد المواطـنين. ولحوالي 99% فـي الامـارات العربيـة المتحـدة. ولحوالـي 97% فـي السعودية. فإن هذه النسبة لا تتعدى 42% من إجمالي سكان اليمن. حيث يتوافر في اليمن حوالي 22 طبيب وحوالي 29 ممرض لكل عشرة الاف مواطن. بينما تصل النسبة في السعودية لحوالي 166 طبيب و 348 ممرض لكل عشرة الاف مواطن. وحوالي 178 طبيب و 468 ممرض في الكويت. ولا يحصل سوى 11% من السكان في اليمن على مرافق صحية. مقارنة بـ 78% في كلا من الامارات وعمان. وحوالي 86% في السعودية "انظر الجدول رقم 17".

جدول رقم 17

المؤشـرات الصـحية فـي دول مجلس التعاون الخليجي واليمن 1998 "نسبه مئوية"

| الـــــدولـــــــــة | الانفاق على الصحة من إجمالي الناتج القومي "%" | عدد السكان الذين يحصلون على خدمات صحية "%" | عدد السكان الذين يحصلون على مياه مامونة "%" | عدد السكان الذين يحصلون على مرافق صحية "%" | عدد الاطباء لكل عشرة الاف مواطن | عدد الممرضات لكل عشرة الاف مواطن |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السعـودية | غ.م | 97 | 95 | 86 | 166 | 348 |
| الامـارات | 2.2 | 99 | 95 | 77 | 168 | 321 |
| الكـويت | 7 | 100 | غ.م | غ.م | 178 | 468 |
| قطـــر | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | 143 | 354 |
| البحريـن | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | 289 |
| عمـــان | غ.م | 96 | 82 | 78 | 120 | 290 |
| اليـمـن | 2.6 | 42 | 39 | 11 | 22 | 29 |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999.

من جانب اخر، فإن اليمن بالرغم من ان كمية المياه العذبة المتوفرة لديه تكاد تفوق عشرات المرات عن تلك المتاحة والمتوفرة لباقي دول مجلس التعاون الخليجي "دون السعودية". الا ان نصيب الفرد اليمني من المياه يبقى اقل من باقي الدول على الرغم من ندرة المياه في هذه الدول. فكمية المياه المتاحة في اليمن تصل لحوالي 2.50 مليار متر مكعب. مقارنة بـ 0.31 مليار متر مكعب في الامارات العربية المتحدة. وحوالي 0.18 مليار متر مكعب في الكويت. وما يقرب من 0.4 مليار متر مكعب في قطر. وبينما يحصل المواطن في الامارات على 512 لتر في السنة. وحوالي على 275 لتر في الكويت. وحوالي 354 لتر في قطر. فإن المواطن اليمني لا يحصل سوى على 224 لتر سنوياً. بل ان نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب لا تتعدى 40% في اليمن. مقارنـة بــ 95% في السعودية والامارات العربيـة المتحـدة. وحوالي 82% في سلطنة عمان. "انظر الجدول رقم 18"

جدول رقم 18

الموارد المائية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن 1998

| المورد الدولة | المياه المتاحة مليار/م3 | | المياه المستخدمة | | | توزيع استخدام المياه مليار/م3 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الكمية مليار/ م3 | حصة الفرد في العام م3 | الكمية المتاحة مليار/م3 | نسبته إلي المتاح | حصة الفرد في العام م3 | منزلي | صناعي | زراعي |
| السعودية | 5.55 | 281 | 4.64 | 80 | 226 | 2.86 | 0.36 | 1.25 |
| الامارات | 0.31 | 112 | 1.42 | 456 | 512 | 0.25 | 0.07 | 1.10 |
| الكويت | 0.18 | 77 | 0.64 | 356 | 275 | 0.37 | 0.05 | 0.22 |
| قطر | 0.04 | 55 | 0.26 | 648 | 354 | 0.12 | 0.02 | 0.12 |
| البحرين | 0.12 | 187 | 0.24 | 196 | 374 | 0.09 | 0.01 | 0.14 |
| عمان | 1.93 | 832 | 0.53 | 27 | 229 | 0.03 | 0.01 | 0.49 |
| اليمن | 5.05 | 296 | 3.82 | 76 | 224 | 0.47 | 0.07 | 3.28 |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999.

هذه المؤشرات جعلت اليمن ياتي في ذيل تقارير التنمية البشرية الدولية والعربية. بينما جاءت دول مجلس التعاون في مواقع متقدمة. حيث كان ترتيب اليمن في تقارير التنمية الدولية في المرتبة 151. ولم يكن هناك افقر منه سوى دول جنوب الصحراء الكبرى مثل زامبيا التي جاءت بعده. وكان ترتيب اليمن في تقرير التنمية البشرية العربية رقم 20. ولم يكن هناك افقر منه سوى العراق الذي يزرح تحت نيران الاحتلال، والصومال الذي تآكله نيران الحروب الاهلية والمجاعات.

ثالثاً: المؤشرات العسكرية والاستراتيجية

إذا كانت السمة الاقتصادية المميزة للخليج العربي ولدول مجلس التعاون الخليجي هي السمة "النفطية" فإن السمة السياسية والعسكرية المميزة لهم هي السمة "الامريكية". او بكلمات عبد الخالق عبد الله "الخليج الامريكي"" 49".

إن موضوع امن واستقرار الخليج العربي ومناطق استخراج البترول يفوق ويتعدى حدود وإمكانيات الوحدات السياسية الوطنية والاقليمية الموجود داخل إطاره الاقليمي. وذلك لارتباط موارد الطاقة الاحفورية المدفونة تحت اراضى دول الخليج بالتوازنات وصراعات القوى الدولية. وعليه فإن محاولة فرض توازن قوى لا يتماشى مع مصالح القوى الدولية ومعادلات توزيع القوة والقدرات على ساحة النظام الدولي هي محاولة محكوم عليها بالفشل مقدماً. وذلك لعدم قدرة اي من الاطراف المحلية او الاقليمية على مواجهة هذه القوى الدولية المرتبطة ارتباطاً حديداً مع مصادر الطاقة الموجود في الخليج العربي وبنظم الحكم الموجودة. فما كانت الحرب الباردة في جوهرها في الشرق الاوسط الا حرباً على البترول والموقع الاستراتيجي. وما حروب الخليج الثلاثة الا صراعاً دولياً على موارد الخليج الطبيعية وحروباً من اجل السيطرة على مناطق استخراج البترول، مهما كانت المبررات والذرائع الشائعة عن جذور واسباب هذه الحروب. إن امن واستقرار الخليج لا يمكن دراسته بمناى عن دراسة التوازن الدولي وصراعات القوى الكبرى وتفاعلاتها وتاثيراتها على النظم الاقليمية والوطنية. اننا سنحاول فهم طبيعة البنية العسكرية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن بصورة قد تفيدنا في فهم مدى تاثير البناء العسكري والتسليحي في التقريب بين اليمن وباقي دول مجلس التعاون الخليجي او العكس.

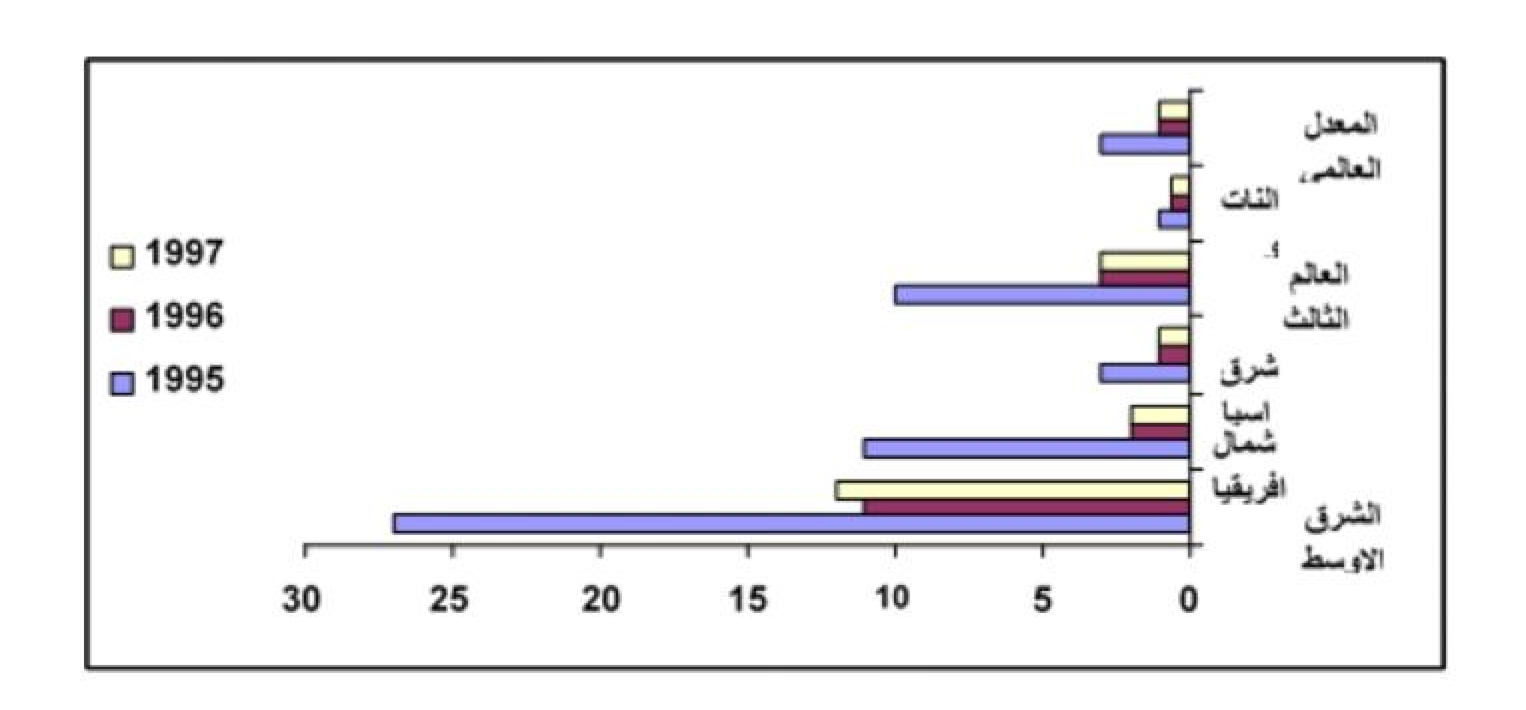
حسب تقرير التوازن العسكري العالمي الصادر عام 2005 فإن منطقة الشرق الاوسط هي اعلى مناطق العالم انفاقاً على التسليح من إجمالي الناتج القومي الاجمالي. فقد احصى انتوني كوردسمان "Cordesman" من معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطون نسبة الانفاق العسكري في منطقة الشرق الاوسط من إجمالي الناتج القومي الاجمالي فكانت اكثر من 20%. مقارنة بـ 3% المعدل العالمي للعام 1997. "انظر الشكل رقم 5" وكذلك تتعدى نسبة واردات الاسلحة من إجمالي الواردات حوالي 25% لسنة 1995 مقارنة 1% المعدل

العالمي"50". حيث تنفق السعودية وقطر حوالي 10% من ناتجهما القومي الاجمالي على التسليح والمصروفات الدفاعية. بينما تنفق سلطنة عمان 11.4% وينفق اليمن حوالي 6.6% من ناتجه القومي الاجمالي على التسليح والدفاع. ولا ينفق سوى 2.6% على الصحة واقل من 1% علي مجال البحوث والتنمية" 51".

شكل رقم 5

نسبة المصروفات العسكرية في الشرق الاوسط

من إجمالي الناتج القومي الاجمالي 1997.1995




Source: Anthony Cordesman: "Arms Sells, Arms Control, and Regional Security in the Middle East". "Washington D.C., Center for Strategic and International Studies, CSIS, January 2, 2006", p. 12

في منطقة الخليج العربي "ودول مجلس التعاون تحديدا واليمن" ما يقرب من 370 الف جندي نظامي موزعين كالاتي: السعودية 171.500 جندي، الامارات العربية المتحدة 65.500 جندي، الكويت 15.500 جندي، قطر 11.800 جندي، سلطنة عمان 34 الف جندي. اما اليمن فلديه حوالي 65 الف جندي نظامي. كما يوجد لدى هذه الدول "دول مجلس التعاون + اليمن" حوالي 244 الف جندي احتياطي. منهم حوالي 200 الف جندي يمنى. بما يجعل اليمن اكبر جيش بين دول مجلس التعاون الخليجي "كمياً". اما عن العتاد العسكري فهناك ما يقرب

من 1465 دبابة وحوالي 8007 عربة مقاتلة وما يقرب من 1155 طائرة حربية وحوالي 482 طائرة دفاع جوى إلى جانب حوالي 411 قطعة بحرية "انظر الجدول رقم 19 والجدول رقم 20". هذه الكميات الكبيرة من الاسلحة لا تقارن بمثيلاتها لدى قوى إقليمية كلاسيكية مثل مصر وإيران وتركيا او قوى إقليمية مثل إسرائيل. الا انها تعتبر مبالغ فيها لدى هذه الدول التي تفتقر إلى العناصر البشرية اللازمة لتشغيل وإدارة مثل هذه العتاد من جانب. ولتوفر المظلة الامنية الامريكية، خاصة بعد احتلال العراق. وهو ما يجعل هذه الاسلحة تمثل عبئاً تقيلاً على كاهل الاقتصاديات الوطنية الخليجية. التي لم تشهد اندلاع صراعات مسلحة فيما بينها طوال النصف الثاني من القرن العشرين "بعيد عن توازن القوى التقليدي بين اقطابه الثلاثة العراق وإيران والسعودية.

جدول رقم 19

التوازن الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون واليمن 2005

| تكاليف إعداد الجندي سنوياً | صيب الفرد السنوي من الانفاق العسكري "بالدولار" | نسبة الانفاق العسكري من الناتج القومي "%" | الانفاق العسكري "بالمليار دولار" | حجم القوات المسلحة "بالالف" | الناتج القومي "بالمليار دولار" | عدد السكان "بالمليون نسمة" | المساحة الجغرافية "كم2" | الــ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 171084 | 806 | 9 | 21.3 | 124.5 | 371.5 | 27.601 | 2.149.690 | الس |
| 52475 | 1006 | 2 | 2.19 | 50.5 | 129.5 | 4.444 | 83.820 | الام |
| 275483 | 856 | 8 | 4.27 | 15.5 | 55.96 | 2.505.55 | 17.820 | الك |
| 176612 | 546 | 7.7 | 2.19 | 12.4 | 26.372 | 907.229 | 11.437 | قط |
| 72432 | 1006 | 12 | 2.02 | 41.1 | 17.92 | 708.573 | 665 | البح |
| 44642 | 725 | 46 | 0.5 | 11.2 | 44.53 | 3.204 | 212.460 | عما |
| 14092 | 45 | 7.6 | 0.94 | 66.7 | 20.46 | 22.230 | 527.970 | اليم |

Source: This data adopt from: The Military Balance, International Institution for Strategic Studies, IISS, 2004/5. Middle East Military Balance 2003/4. Jaffe Center for Strategic Studies, JCSS, 2004.

جدول رقم 20

جدول رقم 20

التوازن العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن 2004

| العتاد | | | | | | | الافراد | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القوات البحرية * | الدفاع الجوي * | القوات الجوية * | قاذفات صواريخ | سلاح المدفعية | عربات مقاتلة | دبابات | إجمالي القوات | القوات الاحتياطية |
| 95 | 46 | 542 | 12 | ~410 | ~4,630 | 750 | 191,500 | 20,000 |
| 116 | 126 | 183 | 6 | 405 | ~1,200 | 532 | 65,500 | NA |
| 84 | 13 | 69 | NA | ~100 | ~530 | 318 | 39,500 | 24,000 |
| 20 | 51 | 55 | NA | 56 | ~260 | 44 | 11,800 | NA |
| 32 | 43 | 77 | 9 | 48 | 277 | 180 | 7,400 | NA |
| 46 | 58 | 116 | NA | 148 | ~385 | 151 | 34,000 | NA |
| 18 | 145 | 113 | 10 | ~675 | ~495 | ~715 | 265,000 | 200,000 |
| 411 | 893 | 2084 | 37 | 3890 | 7777 | 2690 | 614700 | 244000 |

Source: This data adopt from: The Military Balance, International Institution for Strategic Studies, IISS, 2004/5. Middle East Military Balance 2003/4. Jaffe Center for Strategic Studies, JCSS, 2004.

ملاحظات

إجمالي القوات الجوية يشمل "الطائرات القتالية، طائرات النقل، طائرات الهليكوبتر". وقوات الدفاع الجوي تشمل عدد "المدفعية الثقيلة والمتوسطة، وبطاريات الصواريخ الصغيرة". القوات البحرية تشمل إجمالي عدد "الغواصات، القوارب المقاتلة، وناقلات البترول".

يرى البعض من القائلين بضرورة وحتمية ضم اليمن لعضوية مجلس التعاون الخليجي ان على دول مجلس التعاون الخليجي عامة والمملكة العربية

السعودية خاصة الاستفادة من الجيش اليمنى والعمل على تطويره وإمداده بالاسلحة اللازمة. والعمل على ضم قوات يمنية لدرع الجزيرة، القوة المسلحة لدول مجلس التعاون. بصورة تجعله قادراً على حماية الحدود الجنوبية لدول مجلس التعاون. والتي تستغل في تهريب الارهابيين العائدين من افغانستان وباكستان من جانب. واستخدام اليمن كمحطة ترانزيت لنقل وإدخال المخدرات وغسيل الاموال الخاصة بها والقادمة من اسواق زراعة وإنتاج هذه المخدرات من اسيا الوسطى. وعلى السعودية على وجه الخصوص نزع مؤشرات عدم الثقة وشعورها بالشك في نوايا اليمن، التي تعتقد السعودية انه يريد احتلالها. الا ان اليمن يدرك جيداً ان محدودية إمكانياته العسكرية والمادية لا تساعده على القيام بمثل هذه المغامرة الجنونية. ومن جانب اخر إدراك اليمن إلى ان القوى الدولية مستعدة "للجهاد" والدفاع عن السعودية حتى اخر النهاية. فالسعودية ليست الكويت، وبالتاكيد فان اليمن ليس العراق.

إن اليمن مازال يتذكر ماذا اصاب اقتصاده ووضعه الاقليمي والدولي عندما ساند صدام ضد الكويت. وكذلك فمازال اليمن يتذكر السبعة بلايين دولار التي خسرها عام 1994 عندما اندلع الصراع الحدودي مع السعودية. واخيراً فإن السلوك والمواقف المعلنة رسمياً لليمن توضح ان هناك اتجاهاً وميلاً عاماً نحو التعاون ونزع الشك المتبادل ومحاولة بناء الثقة مع دول مجلس التعاون الخليجي املاً في الانضمام لعضوية هذه المنظمة. وهو الامل الذي قد يتحطم إذا اقدم اليمن ليس على غزو السعودية ولكن حتى بالتذكير ومحاولة فتح الملفات الشائكة بين البلدين كالحدود والعمالة الوافدة وغيرها.

اما عن القدرات والامكانيات السياسية والاستراتيجية فدول دول مجلس التعاون الخليجي واليمن وباقي دول العالم الصغيرة لا وزن سياسي لها الا بقدر ما تساويه من قوة مادية ملموسة على الساحة الدولية. سواء كانت هذه القوة اقتصادية "كالبترول" او جغرافية "كالموقع الاستراتيجي".

تستمد دول مجلس التعاون الخليجي وانظمتها شرعيتها من العادات والتقاليد

"النموذج الاول لصور الشرعية السياسية عند ماكس فيبر". حيث تتفرع هذه الدول ما بين نظم ملكية مثل السعودية والبحرين. او مشيخية مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، أو أميرية يحكمها امير مثل قطر الكويت. او سلطانية مثل سلطنة عمان. الا إنها تتشابه جميعاً في كونها نظماً غير ديمقراطية. وهو ما يجعلها عرضة للتدخلات الخارجية من جانب بعض القوى الدولية. التي تتخذ من عدم احترام حقوق الانسان وضرورة إجراء إصلاحات وتحولات ديمقراطية ذريعة للتدخل في الشئون الداخلية لهذه الدول تحت شعارات مزيفة مثل حماية حقوق الانسان وحماية الاقليات.

كانت لدى دول مجلس التعاون الخليجي مخاوفاً من نشر اليمن للفكر الاشتراكي "ثم الفكر الجمهوري النيابي". الذي يرى في الممالك والامارات الخليجية استمراراً للنظم المتخلفة والرجعية. وهو ما شجع هذه الدول، خاصة السعودية، على حماية وتمويل تسليح النظام الثيوقراطي في اليمن الشمالي طوال الحرب الباردة. الا انه وبعد ما يقرب من عقدين من الزمان "ومنذ قيام الوحدة اليمنية عام 1990" قد ثبت وترسخ لدى دول الخليج ايماناً بانه لا فرق بين النظام الجمهوري في صنعاء والنظام الملكي في الرياض او المنامة. فالرئيس عبد الله صالح هو رئيس "لمدى الحياة President for Life " بتعبير روجر اوين، او "رئيساً ملكياً Royal President" او ما اجمع على تسميته حديثاً في ادبيات نظم الحكم العربي بالجمهوريات الملكية "الجمهوملكية" باستخدام التعبير العبقري لسعد الدين ابراهيم. وهو نظام شاذ وهجين بين الملكية والجمهورية. حيث يكون الطابع الشكلي والظاهري هو وجود مؤسسات ديمقراطية ونيابية وتمثيلية بينما الواقع انه ذات بناء سلطوي فردى. يتحكم ويدير شئون البلاد فيها شخص الرئيس وحاشيته، كانها مملكته الخاصة.

واقعياً: لا فارق بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، فكلا الطرفين غير ديمقراطي وكلاهما ينتهك حقوق الانسان "السياسية والمدنية" ويمارس تقييداً على حرية الصحافة وحرية التجمع والتظاهر وإقامة مجتمع مدني قوى.

فالنظام السياسي اليمني "مثل بقية النظم السياسية في الوطن العربي" غير قادر على تحقيق ورفع مستوى التنمية ومحاربة الفقر وخفض معدلات الرفض الجماعي للسياسات القهرية التي تمارسها الحكومات الوطنية التي توفر المناخ الملائم لبزوغ وترعرع الجماعات الاصولية والارهابية من عدن حتى الكويت. بصورة تهدد استقرار وامن هذه المنظمة دون تفرقة بين احد. إن البيئة والتربة الخصبة الذي يوفرها اليمن للجماعات الارهابية العابرة للقوميات لا تجد اسباب ظهورها في النظام اليمنى فقط ولكنها ايضا نتيجة للكبت والقهر الذي تمارسه الحكومات الوطنية في دول الخليج وغيرها. بصورة تدفع هؤلاء الارهابيين للعودة إلى اوطانهم مرة اخرى، ليس للعيش والبناء والتعمير، ولكن للقتال والانتحار بقتل الابرياء، كرد فعل طبيعي على العنف والارهاب والكبت الذي تمارسه نظمهم السياسية والاجتماعية عليهم.

إجمالا: فإننا نرى احتمالية انضمام اليمن دول مجلس التعاون الخليجي ستكون اضافة ممتازة لقدرات وإمكانيات هذه المنطقة ودولها. فقد تكون هذه الدول غنية جداً اقتصادياً لكنها محدودة جداً ديمغرافياً وضعيفة جداً جغرافياً ومن الممكن خنقها بسهولة او إيذائها من جانب اليمن او من جانب إيران. وعليه؛ فمن مصلحة الطرفين التغاضي عن بعض المعوقات التي لا يستاثر بها اليمن وحده. فكما هي موجودة فيه موجودة ايضا في دول المجلس التعاون الخليجي. وهو ما يقودنا للنقطة الشائكة، التي يعرفها الجميع دون ان يجرؤ احد على الاعتراف والتصريح بها، وهى ان دول مجلس التعاون الخليجي لا تريد اليمن او غيره داخل اروقة المنظمة. فهذا نادى "سعودي، إماراتي، كويتي، قطري، بحريني، عماني فقط". ولن يسمح بدخول لا العراق او إيران او اليمن. فقد اوجد هذا المجلس لمواجهة هذه الدول الثلاثة خلال الحرب الباردة. ومهما تحسنت العلاقات وتقاربت هذه الاطراف فإن العلاقات بينهما ستظل مزيجاً من العداوة والصداقة "Frenemy". ومن قال ان الحرب "العربية" الباردة قد انتهت فهو واهن ولا يدرى عن طبيعة العلاقات العربية . العربية شيئا. فالقبائل تظل في حالة حرب حتى تستطيع القضاء على القبائل المنافسة لها. ودول

مجلس التعاون الخليجي واليمن في رأي الكثيرين ليست دولا قومية بقدر ما هي "قبائل تحمل اعلاماً".

# الفصل الخامس

# الحرب الدولية على الارهاب واثارها على علاقات اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي

الارهاب ظاهرة متعددة الابعاد كباقي ظواهر العلاقات السياسية الدولية. ومكافحته لن تكون الا عن طريق انتهاج كافة وحدات النظام الدولي لاستراتيجيات شاملة الجوانب لاجتزاز جذوره ومسبباته. اما انتهاج سياسات واستراتيجيات احادية وجزئية فإنها لن تستطيع معالجة هذه الظاهرة الاجتماعية الممتدة على المدى البعيد. وإن نجحت في إعاقته على المدى القريب. وذلك لان الارهاب قد يضمحل تاثيره مؤقتا لكنه يعود ليطفو مرة اخرى على السطح إذا لم يتم التعامل ومعالجة الاسباب الجذرية وراء ظهوره، تماماً كما ذهب عالم الصراع الدولي الراحل إدوارد عازار "1" "Azar".

كانت احداث الحادي عشر من سبتمبر الارهابية بمثابة جرس إنذار للعالم كي يحُول نظره تجاه الشرق/الجنوب مرة اخرى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. حيث ساد مناخ تخبطي في اروقة البحث الاكاديمي في حقل العلاقات الدولية. فقد انغمس علماء السياسة والعلاقات الدولية وخبراءها في جدل طويل حول مخاطر انتشار السلاح النووي، اثر البيئة والتنمية على الصراع الدولي "المنهج الايكولوجي". وبدا البعض يبشر بدخول النظام الدولي لعصر مديد من السلام الديمقراطي. ومن جانب اخر بدا الواقعيين، من جانبهم، في التركيز ليس على تحليل عواقب سقوط الشيوعية والقطب الاشتراكي ومحاولة التنبؤ بمستقبل النظام الدولي والمخاطر التي ترتبت على هيمنة دولة واحدة على الكوكب. بل على العكس فقد انغمس الواقعيين في شرح اسباب وكيفية سقوط الاتحاد السوفيتي وليس ماهية المخاطر والتحديات الامنية

والعسكرية التي قد تواجهها الولايات المتحدة في المستقبل وتحديد ماهية البدائل المتاحة لمواجهة هذه المخاطر. وعلى المستوى السياسي "صناع القرار" فقد انغمس قادة العالم في معالجة قضايا فرعية مثل حماية البيئة والاحتباس الحراري وغيرها متجاهلين قضايا جوهرية مثل الفقر والتخلف والارهاب. ومن هنا دخلت ظاهرة الارهاب الدولي من الباب الخلفي لحقل العلاقات الدولية لتحتل موقع الصدارة في ساحة الصراع الدولي بوقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر على نيويورك وواشنطون العاصمة"2".

في هذا الفصل سنحاول إلقاء نظرة عامة على ظاهرة الارهاب الدولي في العالم خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين ومدخل القرن الحادي والعشرين. ثم سنتناول ظاهرة الارهاب في اليمن وسنحاول التعرف على اسبابه وجماعاته واثاره "الداخلية والخارجية". وكيف سيؤثر الارهاب في اليمن على علاقاته بدول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها وامنها. واخيراً سنوضح كيف يمكن مكافحة الارهاب الدولي على كافة المستويات "محلياً، إقليمياً، دولياً" وعلى كافة المجالات "سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، وثقافياً ... الخ" وكيف السبيل إلي مواجهة ظاهرة الارهاب الدولي في اليمن "المستوى المحلي". منطلقين من فرضيتين موادهما "ان هناك علاقة عكسية بين مستوى التنمية وانتشار ظاهرة الارهاب". والاخرى تقول بان "العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وليست الدينية او العقائدية، هي الاسباب الرئيسية وراء ظهور الارهاب".

## 1- ظاهرة الارهاب الدولي: رؤية وتحليل نظري

يعرف الارهاب على إنه "ممارسة العنف المتعمد Premeditated Violence ضد المدنيين العزل لغرض سياسي بواسطة بعض الجماعات، يصاحبه تاثير جماهيري واسع "3". ويعًرف عالم السياسة روبرت بايب "Pape" الارهاب على انه "الانغماس في استخدام العنف بواسطة مؤسسات غير رسمية بغرض إحداث تاثير على الجماهير وإلحاق الاذى بهم""4 ". على اعتبار ان الدولة

القومية هي الممثل الوحيد الذي يحتكر شرعية ممارسة الاكراه القوة والعنف في النظام الدولي وفقاً للمدرسة الواقعية. اما الارهاب الدولي فيعنى "التورط في ممارسة اعمال إرهابية ضد اقاليم ومواطنين اكثر من دولة""5". والفاعل الرئيسي الذي يمارس الارهاب هم الجماعات الارهابية، التي تعرف على إنها "تلك الجماعات التي تمارس او التي قد تمارس الارهاب الدولي"" 6".

يحيط بظاهرة الارهاب الكثير من الاوهام والادعاءات التي تزيد من تعقيدات هذه الظاهرة وتساهم في عدم القدرة على الوصول لحلول "نظرية وواقعية" لمواجهة هذه الظاهرة. ومن هذه الاوهام والادعاءات:

- ادعاء البعض وجود حالة من عدم الاجماع على تعريف محدد للإرهاب إن الواقع، النظري والسياسي، يخالف تلك الادعاءات تماماً. فالاختلاف ليس في التعريف ولكن في التبريرات وكيفية استغلال وتوظيف هذا العنف المسلح ضد المدنين. فالبعض يرى ان النفس البشرية، مهما كانت حدة الصراعات السياسية، لا يحق لاي جماعة او دولة ان تقتلها. بينما يرى انصار الجماعات المتورطة في الصراعات، خاصة تلك الاجتماعية والعرقية الممتدة، ان طبيعة هذه الصراعات تبرر استخدام كافة السبل لتحقيق امالهم الوطنية والقومية والوطنية. وللرد من جانب اخر على العنف والارهاب الذي تمارسه الاطراف الاخرى. فالصراع في هذه الدول، العالم الثالث على وجه التحديد، هو صراع هيكلي وليس صراعا سياسيا او اقتصاديا" 7 ".

- الادعاء بان ظاهرة الارهاب الدولي مرتبطة بديانات وعرقيات وطوائف وثقافات معينة دون غيرها"8". حيث يذهب علماء مثل برنارد لويس "Lewis" دانيال بايبس "Pips" فرانسيس فوكوياما "Fukuyama" وصامويل هانتنجتون وغيرهم إلي الربط بين، على سبيل المثال، الطبيعة الثقافية ونوعية التعاليم وطبيعة النظم الاجتماعية الاسلامية وبين انتشار ظاهرة استخدام العنف المسلح "الارهاب" ضد كافة الفاعلون "الرسميون وغير الرسميين" وعلى كافة المستويات "داخلياً وخارجياً" بصورة جعلت العرب والمسلمين في مخلية

العالم تبدو كانهم باتوا هم "العدو الجديد" او "التهديد الجديد" الذي يهدد الحضارة الانسانية"9".

- الادعاء بان الارهاب واستخدام العنف المسلح من قبل الجماعات الارهابية يستند على اسس دينية. ومن اجل اغراض عقائدية ودينية متعصبة ومعادية للغرب. مثل هذا الادعاء يمثل جهلاً كبيراً بواقع التفاعلات الدولية وطبيعة وخلفيات الصراعات الدولية والاقليمية التي تستخدم فيها بعض الجماعات العنف المسلح لمقاومة الاحتلال وفى السعي نحو تحقيق الاستقلال الوطني، وليس لمجرد كراهية قيم واخلاقيات الغرب كما يدعى المحافظون الجدد والليبراليون الجدد. فقد اثبتت الدراسة الكمية التي قام بها عالم السياسة في جامعة شيكاغو روبرت بايب على المنطق الاستراتيجي للإرهاب الانتحاري "الاستشهادي" ان اغلب هذه الجماعات التي تمارس مثل هذا النوع من "الارهاب" تجد تبريراتها في مقاومة الاحتلال والسعي نحو تحقيق الاستقلال الوطني. حيث لاحظ بايب انه: "في الفترة من 1980ـ2001 كانت نسبة الهجمات المنظمة حوالي 179 "95%" وحوالي تسعة هجمات "5%" عشوائية ومنعزلة. حيث ادت سبعة نزاعات منفصلة إلي نشوب حملات الارهاب الانتحاري. هذه الصراعات هي الوجود الامريكي . الفرنسي في لبنان، الاحتلال الاسرائيلي، صراع نمور التاميل مع الحكومة السريلانكية، صراع حزب العمال الكردي مع تركيا، حرب المقاتلين الشيشانيين مع روسيا، صراع المقاتلين الكشميريين مع الهند، والوجود الامريكي في شبه الجزيرة العربية""10". ومن دواعي السخرية ان بايب نفسه يتبنى مثل هذه الادعاءات عندما يقر بان الارهاب الانتحاري ثبت لديه ان المستهدفين الاساسين هم دولاً ديمقراطية "الولايات المتحدة، فرنسا وتركيا".

إن مثل هذا الادعاء يمثل تحريفا للبيانات وتلاعباً بالنتائج التي وصل إليها الباحث. فليس كون الدول المستهدفة ديمقراطية، فإن الارهابيين يستهدفون النظم الديمقراطية. فذلك استنتاج خاطئ وتلاعب بالبيانات والمعلومات.

فالصحيح انه نتيجة القراءة الخاطئة لدلالات هذه البيانات والانحياز الفكري والثقافي للباحث. فهذه النظم الديمقراطية هي التي تقوم باحتلال وممارسة إرهاب الدولة وتمارس التقييد والاكراه، وتقف حائلاً ضد الطموحات والاماني القوميـة لـهذه الشعوب والقوميات. ليست الديمقراطية هي السبب وراء الارهاب ... إنه الاحتلال يا غبي.

- الادعاء بان ظاهرة الارهاب عبارة عن عمليات غير عقلانية Irrational. تقوم على اسس عشوائية ومتعصبة ولا تخضع للتفسير العقلاني. وهذا الادعاء ثبت خطئه ايضا. فالجماعات الارهابية تماما مثل البشر تتعلم من اخطاءها وتزيد من معدلات تكرار النجاح. فهي تتعلم من اخطاء الماضي، وتوسع من مجالات النجاح وتعمل على توسيع نطاقه. فمن دراسة حركة وانماط وتكرار الهجمات الانتحارية التي قامت بها ثماني جماعات إرهابية "مع التحفظ على المفهوم" فقد توصل بايب لخلاصة تقول بان هذه الجماعات عقلانية ومنظمة بصورة تؤكد انها بالفعل باتت فاعل عقلاني يدرى ما يفعل، نظرا لقيامها باجراء عمليات "مراجعات ذاتية" للعمليات التي قامت بها، والعمل على تلاشي الاخطاء وتفاديها في المستقبل"11 ".

"إن مراجعة بسيطة لسلوك الارهابيين الانتحاريين يوضح لنا ان وجود علاقة بين البدائل المتاحة يعتبر شيئاً مهماً جدا في حساباتهم. إن كل المنظمات التي تتبنى الارهاب الانتحاري بدات ممارسة الاكراه عن طريق انتهاج حروب العصابات والعمليات الانتحارية او كلاهما. إن منظمات مثل حماس؛ حزب الله؛ حزب العمال الكردي؛ نمور التاميل والقاعدة استخدموا الاعلان كادوات للعنف قبل تحولها لاستخدام الارهاب الانتحاري". إن النظر للخبرة الطويلة لهذه المنظمات يوضح لنا وجود ارتباط بين عناصر الخبرة والادوات المستخدمة في ممارسة العنف. كذلك العلاقة بين استخدام هذه التقنيات والادوات والاستراتيجيات وبين فاعليتها. فعبر تاريخها قامت منظمة القاعدة ذاتها بمراجعة ذاتية لتقنياتها وادواتها وتعهداتها. وهو ما بدى واضحاً في بيانها

الشهير "الدليل الارهابي" الذي تتشاركه المنظمات الاخرى لتحسين مستوى هجماتها يحتل جزءاً كبيراً منه فصلاً بعنوان الدروس المستفادة"" 12".

إرهاب قديم .. انماط جديدة

هناك ثلاثة طرق رئيسية لتقسيم الارهاب. الاول حسب المناطق المستهدفة من الارهاب وينقسم هذا النوع لإرهاب محلى Domestic وإرهاب دولي International. والطريقة الثانية حسب الاسلحة المستخدمة. وينقسم الارهاب هنا إلى خمسة انواع هي الارهاب التقليدي Conventional، النووي Nuclear، البيولوجي Biology، الكيماوي Chemical، والمعلوماتي Cyber. اما الطريقة الثالثة فهو تقسيم الارهاب حسب الاستراتيجيات المتبعة في تنفيذ العمليات الارهابية. وينقسم حسبها الارهاب لثلاثة انواع هي الارهاب الاعلامي Demonstrative والتدميري Destructive والارهاب الانتحاري Suicide"2".

يدعي البعض وجود إرهاب جديد بعد وقوع احداث الحادي عشر من سبتمبر يختلف جذرياً عن الارهاب القديم الذي ساد منذ القرن التاسع عشر وحتى وقوع هذه الاحداث"13". ويعُرف هؤلاء الارهاب الجديد على إنه "الرغبة الملحة لبعض العناصر المتعصبة لاستخدام اسلحة الدمار الشامل"" 14". ويتبنى سيدني دريل "Drell" نفس المفهوم تقريباً في تحديده للتطور الذي شهدته ظاهرة الارهاب الدولي. حيث يرى دريل ان الارهاب الكلاسيكي عبارة عن "تهديد تقليدي باستخدام العنف المسلح بوسيلة غير مدمرة". اما الارهاب الجديد فهو "التهديد الغير تقليدي باستخدام اسلحة الدمار الشامل لتحقيق اهداف سياسية قد تؤدى لإفناء الولايات المتحدة وللحضارة البشرية كلها"" 15".

وفى اديبات السياسة العربية يتبنى الدكتور احمد ابراهيم محمود نفس الرؤية تقريباً، وإن كان يركز بصورة اساسية على دور الايديولوجيات والنسق العقيدي Belief System في تحريك جماعات هذا النوع الجديد من الارهاب "الجيل

الثالث" مع التصميم على استخدام اسلحة الدمار الشامل لضرب اهداف محددة. ويحدد إبراهيم سمات وخصائص هذا النوع الجديد من الارهاب بقوله:

"اما الجيل الثالث الحالي، فهو إرهاب يتسم بخصائص متميزة ومختلفة عن إرهاب العقود السابقة من حيث التنظيم والتسليح والاهداف. فمن حيث التنظيم تتسم جماعات الارهاب الجديد بغلبة النمط العابر للجنسيات. حيث تضم افراد ينتمون إلي جنسيات مختلفة ولا يجمعهم قضايا قومية، ولكن يجمعهم ايديولوجية دينية او سياسية محددة. كما تنتقل هذه الجماعات من مكان إلى اخر مما يجعل من الصعب متابعاتها او تعقبها. اما من حيث الاهداف فإن الارهاب الجديد يركز على إيقاع اكبر عدد من الخسائر "مادياً وبشرياً" وليس فقط مجرد لفت الانظار إلى المطالب السياسية والعقائدية على غرار إرهاب السبعينات والثمانينات. وكانت هناك العديد من الدول المتضررة من هذا الشكل الارهابي الجديد ولم تكن العمليات الارهابية موجودة فقط ضد الاهداف الوطنية داخل الدول المتضررة، إنما كان يتم تنفيذها في الخارج ايضا. واخيراً، فإن الارهاب الجديد اصبح قادراً على استخدام منظومات تسليحية اكثر تطورا وتعقيدا بما في ذلك اسلحة الدمار الشامل، الكيماوية والبيولوجية والنووية"" 16".

على العكس مما سبق، إننا نرى التطورات التي شهدتها ظاهرة الارهاب الدولي بعد الحرب الباردة وفي ظل النظام الدولي الجديد، الذي شهد طفرة تكنولوجية في وسائل الاتصالات والمواصلات بصورة غير مسبوقة من قبل تعد كونها تطوراً Developed اكثر منها تغييراً Change في طبيعة الارهاب الدولي. فقد استفادت الجماعات والمنظمات الارهابية كباقي الفاعلين الدوليين "الرسميين والغير رسميين" من الطفرات الاتصالية والمعلوماتية والتسليحية والتنظيمية التي احدثتها الثورات الصناعية الثالثة والرابعة في القرن الماضي. حين رات هذه الجماعات ان التطور الحادث في الوسائل والتقنيات العلمية والعسكرية ووسائل الاتصال، جنباً إلى جانب مع انهيار قيمة الحدود الوطنية السيادية

للدول القومية، وارتفاع معدلات الاعتماد المتبادل والتعاون بين الوحدات الدولية قد يمثل فرصة كبيرة لنشر خلاياها ومجنديها عبر العالم لتحقيق اكبر قدر ممكن من الانتشار والتاثير "المادي والمعنوي" الذي قد يخدم قضاياها ويدافع عن وجهات نظرها بصورة تؤدى لخلق راى عام "دولي" مساند لها "3".

اما عن ميول الجماعات الارهابية نحو استخدام اسلحة الدمار الشامل فهذا ليس بالشيء الجديد او المستحدث. فالجماعات الارهابية دائما ما كانت تريد إحداث اكبر قدر ممكن الاضرار "المادية والبشرية" وهو ما لا توفره الاسلحة التقليدية، وعليه فإنها سعت منذ عقود للحصول على اسلحة الدمار الشامل "وليس فقط النووية" مثلما حدث عندما حصلت جماعة "اوم شيزيكيو "الحقيقة المطلقة" الارهابية اليابانية على غاز السارين في مارس عام 1995؛ الذي سربته في محطة لمترو الانفاق بطوكيو، بصورة ادت إلى إصابة خمسة الاف شخص ووفاة اثني عشر شخص، في ثاني اكبر كارثة بشرية في تاريخ اليابان بعد كارثة إلقاء الولايات المتحدة "كصورة من صور إرهاب الدولة" اسلحة الدمار الشامل "السلاح النووي" على جزيرتي هيروشيما ونجازاكى خلال الحرب العالمية الثانية.

اما عن الانتشار عبر العالم فليس ذلك بالشيء الجديد او المستحدث. فطوال الحرب الباردة وفيما قبلها تدلنا التجربة التاريخية على ان كافة جماعات التحرير الوطني "الارهابية من وجهة نظر دول الاحتلال" كانت دوماً منتشرة عبر العالم. وقيامها بالدفاع وممارسة الارهاب ضد الدول المحتلة، حتى داخل اراضيها. مثلما فعلت جبهة التحرير الجزائرية ضد فرنسا، ومنظمة التحرير الفلسطينية في ميونخ 1977 وتجربة حزب الله في امريكا اللاتينية في الثمانينات وغيرها من التجارب المشابهة. الا ان الجديد في نوعية ذلك الانتشار العابر للحدود هو الثورة الحادثة في وسائل في وسائل المواصلات والاتصالات، والتي جعلت حركة انتقال الافراد والجماعات ورؤوس الاموال والبضائع سهلة ويسيرة، وبكميات هائلة. وهو ما شكل ميزة استراتيجية لصالح

الجماعات الارهابية نحو ممارسة انشطتها عبر العديد من الدول، بصورة كبيرة ولكنها ليست بالجديدة.

إن الارهاب لم يشهد تغيراً جوهرياً للادعاء بوجود نمط جديد. فمازالت الاهداف والمحددات واساليب القتال وحتى مسببات الارهاب ثابتة لم تتغير. وإنما لحق بها العديد من التطورات بحكم التاثر بالمتغيرات العلمية والتكنولوجية والسياسية والعسكرية الدولية. فما يحدث في البيئة الدولة لا يترك صغيرة ولا كبيرة الا يؤثر ويتاثر بها. فلماذا تقصى ظاهرة الارهاب من هذه الحقيقة. فكما اثر الارهاب على طبيعة واليات ووسائل الصراع الدولي، فإنه كذلك قد تاثر بكل تاكيد بالثورة التي شهدتها الادوات واليات الوسائل العسكرية والحربية والاتصالية التي حدثت في العالم.

الهجمات الارهابية عبر العالم: تحليل احصائي ـ نقدي

خلال مراجعة التقارير والاحصاءات المتعلقة بتجميع البيانات الخاصة بالارهاب الدولي في الفترة من 1982 وحتى 2005"18" يستطيع الباحث القول بإنه توصل لمجموعة من الاستنتاجات الاولية التي توضح "ان الارهاب الدولي بآت بالفعل من اهم الظواهر التي تمثل تحدياً/تهديداً لاغلب الوحدات الدولية في النظام الدولي. بصورة يتطلب معها مواجهة هذه الظاهرة، عن طريق انتهاج استراتيجية شاملة لاجتزاز المسببات الرئيسية وراء تصاعد تبني الافراد والجماعات والمنظمات، وبعض الدول، للإرهاب كاداة لإدارة صراعها مع القطب الاوحد".

يمكن إجمال الاستنتاجات التي توصلنا إليها في النقاط التالية:

- على العكس تماماً من المتداول نظرياً وعملياً، فإن ظاهرة الارهاب الدولي تظل في حالة من التراجع وليس التقدم: إن الاحصاءات المتوفرة عن عدد الهجمات الارهابية في العالم من عام 1982 وحتى عام 2005 توضح تراجعاً

شديداً في عددها "انظر الجدول رقم 21". ففي العام 1982 وصل عدد الهجمات لحوالي 500 هجوم، وفى عام 1992 تناقصت لحوالي 363 هجمة لتصل في عام 2002 لحوالي 208 ثم إلى 260 في عام 2005. ولعل مرجع ذلك ان كون ان المستهدف الرئيسي من الهجمات الارهابية بعد الحادي عشر من سبتمبر كانت الولايات المتحدة وبالتالي تتداعى اثار هذه الهجمات على باقي دول العالم. ومن جانب اخر، اثر الثورة في عالم الاتصالات والاعلام المرئي، والذي ساهم في إلقاء مزيداً من الضوء على هذه الحوادث وإطلاق عبارات رنانة توحي بان العالم بات "عصر الارهاب Age of Terror" على حد قول مجلة نيوزويك. وبان امريكا "في حالة حرب America At War" او "عرضة للهجوم Under Attack" على حد قول شبكة فوكس الاخبارية.

بالرغم من تراجع معدلات الهجمات الارهابية الا ان عدد ضحاياها قد اخذ في التزايد: حيث ساهم التطور في منظومات التسلح العسكري للمنظمات الارهابية وتوفر الدعم والتمويل المالي لها في تحديث قدراتها الهجومية بصورة جعلتها قادرة على إيقاع اكبر عدد ممكن من الخسائر البشرية "انظر الجدول 21 والشكل رقم 6". حيث ارتفع عدد ضحايا الهجمات الارهابية في العام من 200 قتيل عام 1982 إلى حوالي 1000 قتيل عام 1991 ثم تضاعف ثلاثة اضعاف عام 2001 ليصل إلى 3400 قتيل بوقوع احداث الحادي عشر من سبتمبر.

جدول رقم 21

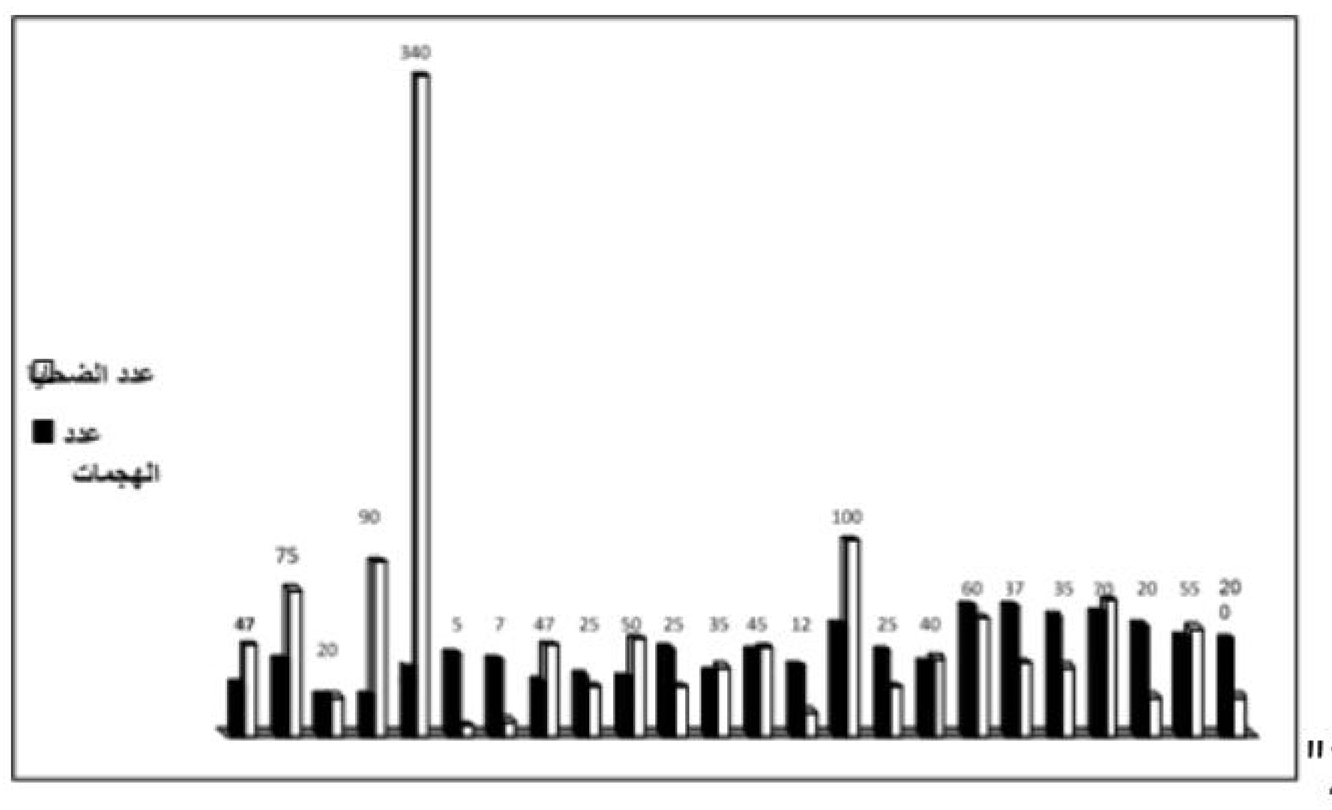
عدد الهجمات الارهابية الدولية وضحاياها عبر العالم "2005.1982"

| السنة | عدد الهجمات | عدد الضحايا |
| --- | --- | --- |
| 1982 | 500 | 200 |
| 1983 | 506 | 550 |
| 1984 | 565 | 200 |
| 1985 | 635 | 700 |
| 1986 | 612 | 350 |
| 1987 | 665 | 370 |
| 1988 | 665 | 600 |
| 1989 | 375 | 400 |
| 1990 | 437 | 250 |
| 1991 | 565 | 1000 |
| 1992 | 363 | 120 |
| 1993 | 431 | 450 |
| 1994 | 322 | 350 |
| 1995 | 446 | 250 |
| 1996 | 296 | 500 |
| 1997 | 304 | 250 |
| 1998 | 274 | 470 |
| 1999 | 395 | 75 |
| 2000 | 426 | 50 |
| 2001 | 355 | 3400 |
| 2002 | 205 | 900 |
| 2003 | 208 | 200 |
| 2004 | 395 | 750 |
| 2005 | 260 | 470 |

Source: U.S. Department of State: "Patterns of Global Terrorism: 2005". "Washington D. C.: U.S. Department of State, Office of the Secretary of State, Office of the Coordinator for Counterterrorism, 2006". Rand Terrorism Chronology, Terrorism Incident Database "Santa Monica; CA: Rand Corporation, 2005". MIPT Terrorism Knowledge Base: A Chronology of Significant Terrorists Indications 2004.

شكل رقم 6

عـــدد الـــهجمات الارهابيـــة الـــدولية عبـــر العـــالم وضـــحاياها



"2005.1982"

Source: U.S. Department of State: "Patterns of Global Terrorism: 2005". "Washington D.

C.: U.S. Department of State, Office of the Secretary of State, Office of the Coordinator for Counterterrorism, 2006". Rand Terrorism Chronology, Terrorism Incident Database "Santa Monica; CA: Rand Corporation, 2005". MIPT Terrorism Knowledge Base: A Chronology of Significant Terrorists Indications 2004.

- وجـود ارتبـاط ضـعيف بـين عـدد الهجمات الارهابيـة وعـدد ضـحاياها. فعلى سبيل المثال فقد وقعت 692 حادثة في امريكا اللاتينية الفترة من 2003.1998 سقط فيها حوالي 365 قتيلاً. اي بمتوسط شخصين لكل حادثة. بينما وقعت في الولايات المتحدة ستة حوادث فقط سقط فيها حوالي 4465 شخص اي بمتوسط 745 شخص لكل حادثة "مع الاخذ في الاعتبار ضحايا احداث الحادي عشر من سبتمبر" هو اجمالي عدد الضحايا. وفى افريقيا حيث وقع 174 حادثة سقط فيها حوالي 5897 قتيل، بمتوسط 34 شخص لكل حادث. "انظر الجدول 22 والشكل رقم 7،8".

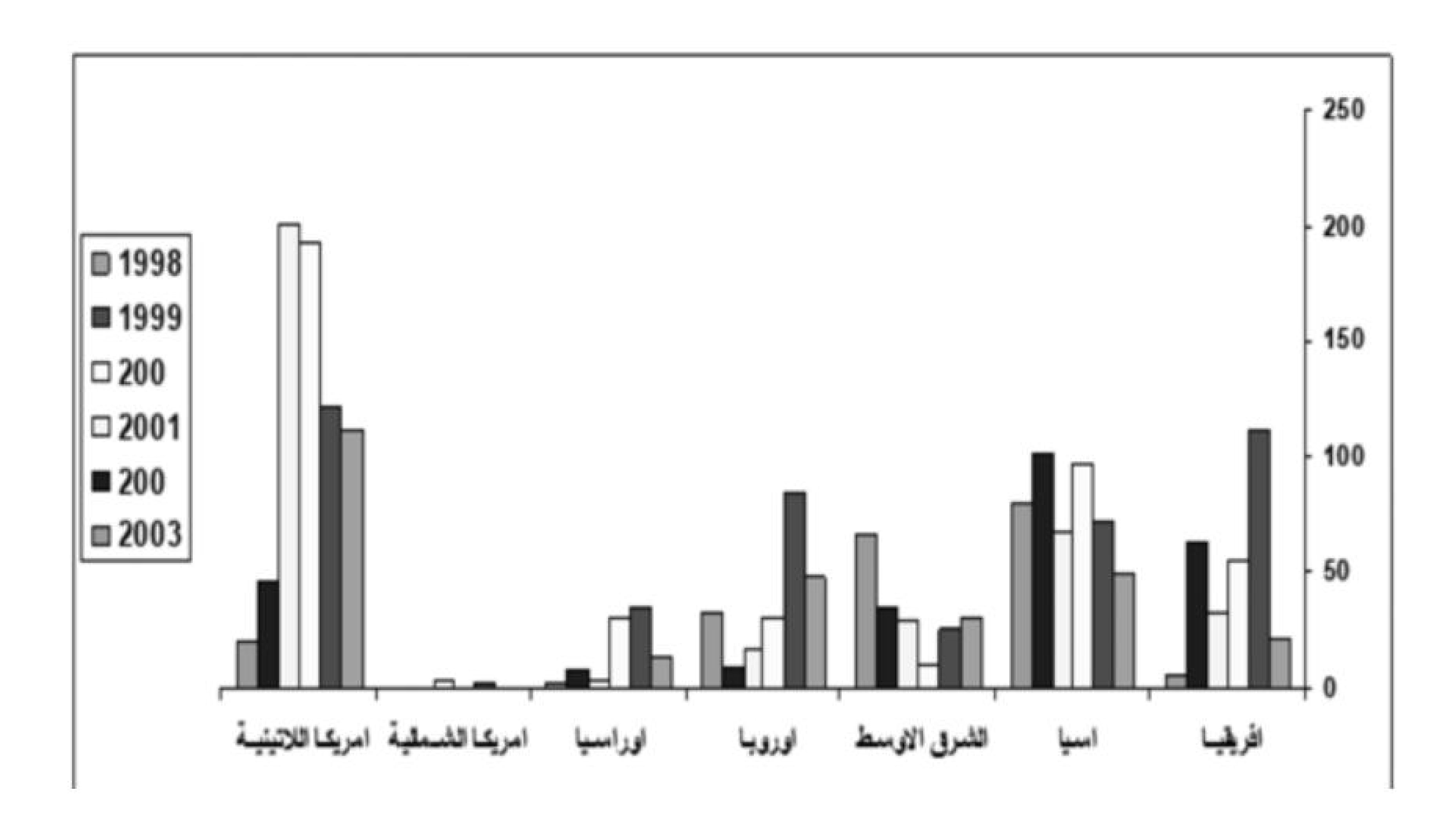
جدول رقم 22

الهجمات الارهابية في العالم "2003.1998"

| المناطق | افريقيا | | اسيا | | اوروبا | | الشرق الاوسط | | اوراسيا | | امريكا الشمالية | | امريكا اللاتينية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | هجمات | ضحايا | هجمات | ضحايا | هجمات | ضحايا | هجمات | ضحايا | هجمات | ضحايا | هجمات | ضحايا | هجمات | ضحايا |
| 1998 | 21 | 5379 | 49 | 635 | 48 | 405 | 31 | 68 | 14 | 12 | - | - | 111 | 195 |
| 1999 | 53 | 185 | 72 | 690 | 85 | 16 | 26 | 31 | 35 | 8 | 2 | - | 122 | 10 |
| 2000 | 55 | 102 | 98 | 904 | 30 | 5 | 10 | 78 | 31 | 103 | - | - | 192 | 20 |
| 2001 | 33 | 150 | 68 | 651 | 17 | 20 | 29 | 513 | 3 | - | 4 | 4465 | 201 | 7 |
| 2002 | 63 | 67 | 101 | 1283 | 9 | 60 | 35 | 1047 | 8 | 615 | - | - | 46 | 54 |
| 2003 | 6 | 14 | 80 | 1427 | 33 | 928 | 67 | 1823 | 2 | - | - | - | 20 | 79 |
| إجمالي الهجمات | 174 | | 468 | | 222 | | 208 | | 93 | | 6 | | 692 | |
| إجمالي الضحايا | 5897 | | 5590 | | 1380 | | 3560 | | 738 | | 4465 | | 365 | |

Source: "Patterns of Global Terrorism: 2005", op, cit.

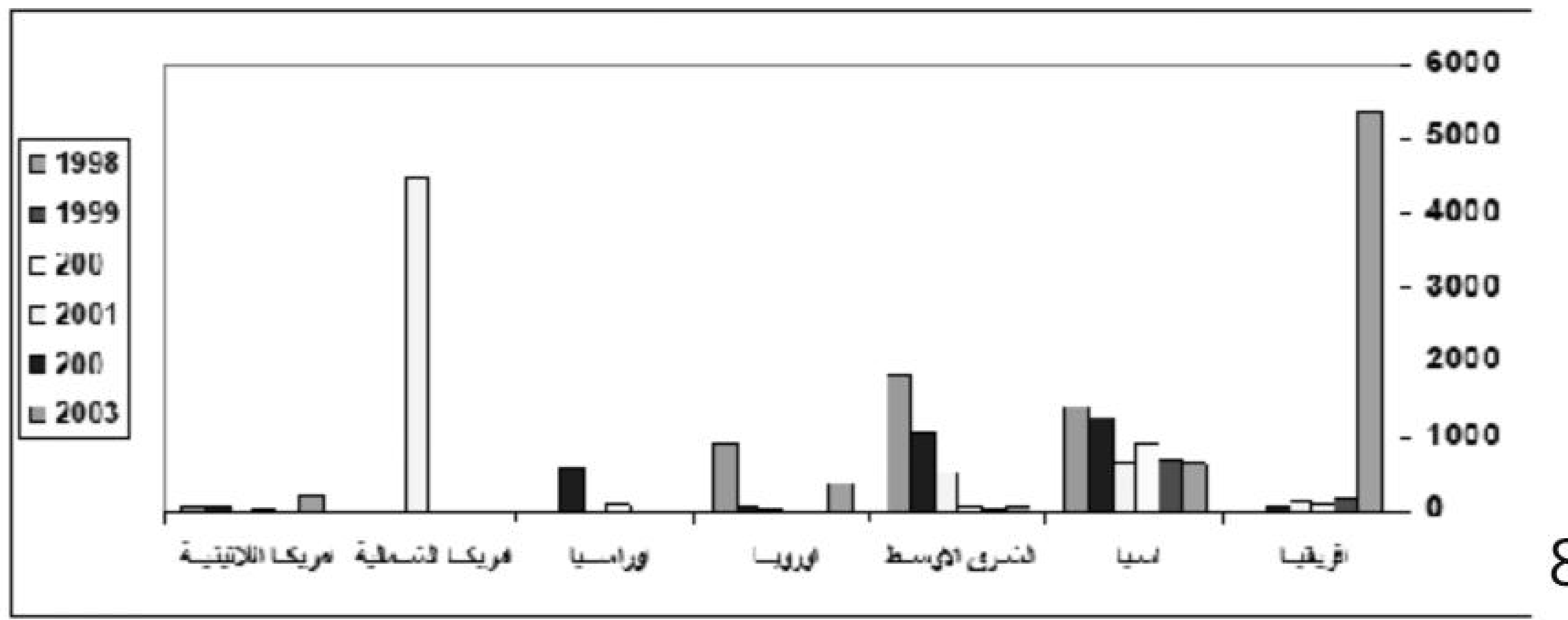
شكل رقم 7




الهجمات الارهابية في العالم حسب المناطق "2003.1998" "عدد الهجمات"

Source: This data adopt from: "Patterns of Global Terrorism: 2005", op, cit.

شكل ر قم




شكل رقم 8

الهجمات الارهابية في العالم حسب المناطق "2003.1998" "عدد الضحايا"

Source: This data adopt from: "Patterns of Global Terrorism: 2005", op, cit.

كذب ادعاءات المحافظين الجدد وبعض الليبراليين المؤسسين الجدد من امثال "لويس وفوللر وكريستول" وغيرهم بالربط بين الارهاب والدين الاسلامي. حيث اكدت الاحصاءات مجيء منطقة الشرق الاوسط، مركز الاسلام ومنبعه، في المرتبة الرابعة من حيث عدد الهجمات الارهابية التي شهدتها العالم منذ عام 1998 "انظر الجدول رقم 21". حيث شهدت هذه المنطقة وقوع حوالي 208 هجوم إرهابي مقارنة بـ 468 هجوم في اسيا، وتقريباً 692 هجوم في امريكا اللاتينية، وحوالي 222 هجوم في اوروبا الغربية عن نفس الفترة الزمنية.

- كذب الادعاء باستهداف منظمات الارهاب الدولي المجتمعات الغربية. فمن إجمالي 1863 حادثة وقعت بين 1982ـ2005 كانت نسبة الغرب منها فى "اوروبا الغربية والولايات المتحدة" حوالي 282 هجمة اي بنسبة 8% من إجمالي الهجمات "انظر الجدول رقم 22".

- ان ظاهرة الارهاب هي ظاهرة محلية وليست دولية او خارجية. بمعنى ان الجماعات الارهابية يتركز نشاطها في المحيط الداخلي لها "حدود بلادها" مع وجود ندرة في وجود الجماعات التي لديها ميولاً للقيام بهجمات في الساحة

الدولية والخارجية. "انظر الجدول رقم 22". فقد وقعت 692 حادثة في امريكا اللاتينية كلها من قبل مجموعات ومنظمات محلية؛ وكذلك الامر في الشرق الاوسط.

- ان الهجمات الارهابية تستهدف بصورة رئيسية رجال الاعمال والمدنين. حيث بلغ عدد رجال الاعمال الذين قتلوا في اعمال إرهابية منذ العام 2003.1998 حوالي 1489 من إجمالي 2368. اي بنسبة حوالي 62%. وبلغ عدد القتلى المدنين عن نصف الفترة حوالي 567 شخص. اي بنسبة 23% مقارنة "اي ان نسبة الاشخاص الغير عسكريين Noncombatant من ضحايا الارهاب وصلت لحوالي 85%" مقارنة بـ 42 قتيل عسكري وحوالي 170 قتيل دبلوماسي وحوالي 101 قتيل من المسئولين الحكوميين عبر العالم "انظر الجدول رقم 23 والشكل رقم 9".

جدول رقم 23

ضحايا الهجمات الارهابية "2003.1998" "حسب الفئات المستهدفة"

| السنة / الفئة المستهدفة | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رجال اعمال | 282 | 278 | 383 | 408 | 122 | 61 | 1489 |
| دبلوماسيين | 35 | 59 | 29 | 18 | 14 | 15 | 170 |
| مسئولين حكوميين | 10 | 27 | 17 | 13 | 17 | 16 | 101 |
| عسكريين | 4 | 17 | 13 | 4 | 1 | 3 | 42 |
| آخرين | 76 | 96 | 114 | 101 | 83 | 106 | 567 |
| إجمالي السنة | 398 | 447 | 559 | 544 | 234 | 201 | 2368 |

Source: "Patterns of Global Terrorism: 2005", op, cit.

شكل رقم 9

ضحايا الهجمات الارهابية "1998ـــ2003" "حسب الفئات

الدولية والخارجية. "انظر الجدول رقم 22". فقد وقعت 692 حادثة في امريكا اللاتينية كلها من قبل مجموعات ومنظمات محلية؛ وكذلك الامر في الشرق الاوسط.

- ان الهجمات الارهابية تستهدف بصورة رئيسية رجال الاعمال والمدنين. حيث بلغ عدد رجال الاعمال الذين قتلوا في اعمال إرهابية منذ العام 2003.1998 حوالي 1489 من إجمالي 2368. اي بنسبة حوالي 62%. وبلغ عدد القتلى المدنين عن نصف الفترة حوالي 567 شخص. اي بنسبة 23% مقارنة "اي ان نسبة الاشخاص الغير عسكريين Noncombatant من ضحايا الارهاب وصلت لحوالي 85%" مقارنة بـ 42 قتيل عسكري وحوالي 170 قتيل دبلوماسي وحوالي 101 قتيل من المسئولين الحكوميين عبر العالم "انظر الجدول رقم 23 والشكل رقم 9".

جدول رقم 23

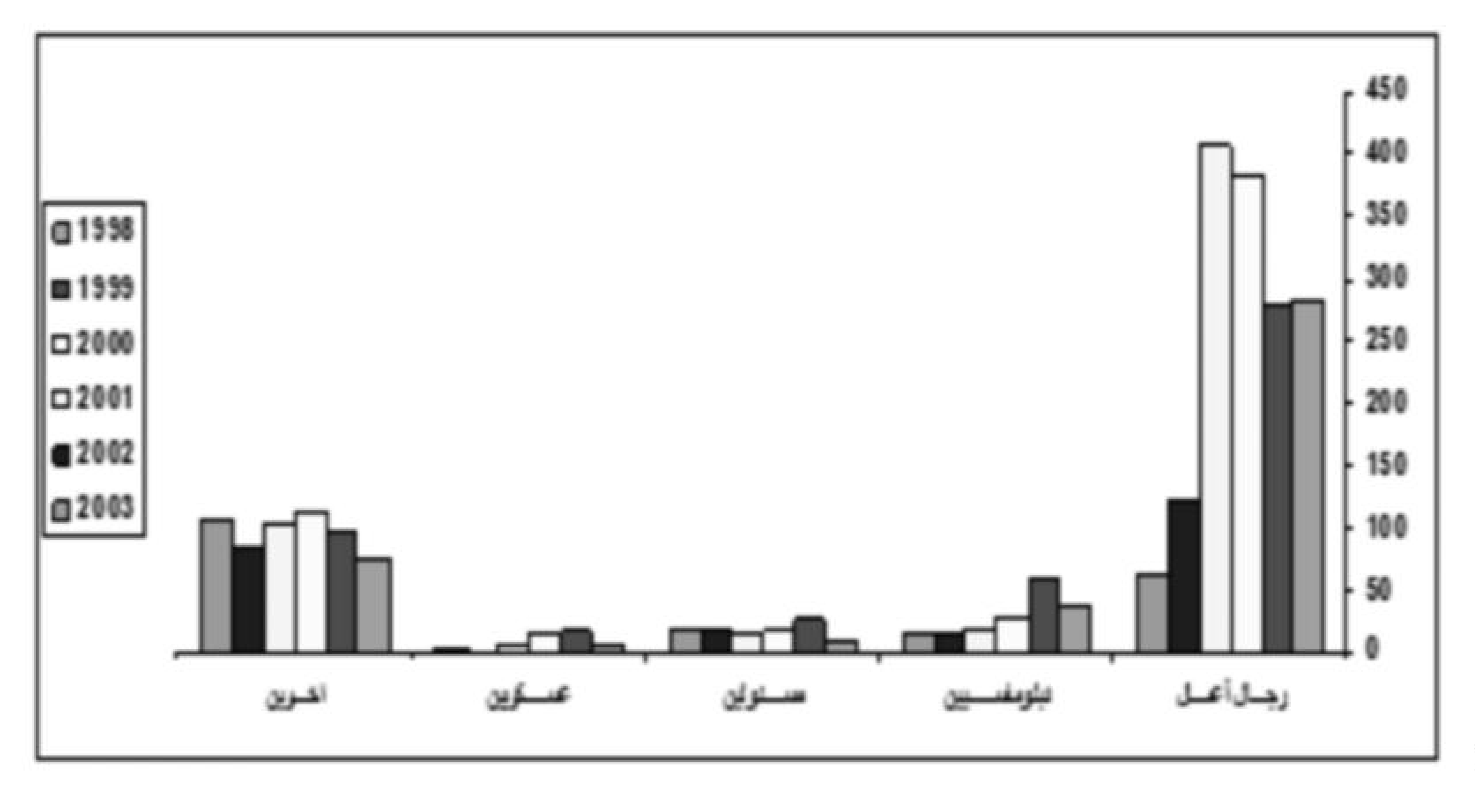
ضحايا الهجمات الارهابية "2003.1998" "حسب الفئات المستهدفة"

| السنة / الفئة المستهدفة | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رجال اعمال | 282 | 278 | 383 | 408 | 122 | 61 | 1489 |
| دبلوماسيين | 35 | 59 | 29 | 18 | 14 | 15 | 170 |
| مسئولين حكوميين | 10 | 27 | 17 | 13 | 17 | 16 | 101 |
| عسكريين | 4 | 17 | 13 | 4 | 1 | 3 | 42 |
| آخرين | 76 | 96 | 114 | 101 | 83 | 106 | 567 |
| إجمالي السنة | 398 | 447 | 559 | 544 | 234 | 201 | 2368 |

Source: "Patterns of Global Terrorism: 2005", op, cit.

شكل رقم 9

ضحايا الهجمات الارهابية "1998—2003" "حسب الفئات




المستهدفة"

Source: This data adopt from: "Patterns of Global Terrorism: 2005", op, cit.

- تـراجع حـدة وتكرار الـهجمات الارهابيـة التقليـدية وتصاعد حـدة وتكرار الـهجمات الارهابيــة الانتحاريـة"19". حـيث تـراجع عـدد الـهجمات الارهابيـة التقليدية من 500 هجوم عام 1982 إلى حوالي 260 عام 2005 "انظر الجدول رقم 24". مقابل تصاعد عدد الهجمات الارهابية الانتحارية من 31 هجوم في الثمانينات إلى 104 هجوم خلال عقد التسعينيات وما يزيد عن مائتي هجوم خلال فقط النصف الاول من العقد الاول من القرن الحادي والعشرين. نظراً لعـودة بزوغ ظـاهرة الاحتـلال الخـارجي مـن جـديد. وتـصاعد حدة رد الفعل العنيف ضدها من جانب بعض القوي الدولية والجماعات القومية والاصولية عبر العالم.

جدول رقم 24

الهجمات الارهابية في العالم "2001.1980" "حسب الجماعات الارهابية"

| مسلسل | الجماعة | الدول المستهدفة | الفترة الزمنية | عدد الضحايا |
|---|---|---|---|---|
| 1 | حزب الله | فرنسا | 1983/1984 | 384 |
| 2 | حزب الله | إسرائيل | 1983/1985 | 96 |
| 3 | حزب الله | إسرائيل/جيش لبنان الجنوبي | 1985/1986 | 179 |
| 4 | نمور التاميل | سريلانكا | 1990/1994 | 164 |
| 5 | نمور التاميل | سريلانكا | 1995/2000 | 624 |
| 6 | حماس | إسرائيل | 1994 | 15 |
| 7 | حماس /الجهاد الاسلامي | إسرائيل | 1994/1995 | 65 |
| 8 | حماس | إسرائيل | 1996 | 58 |
| 9 | حماس | إسرائيل | 1997 | 24 |
| 10 | حزب العمال الكردي | تركيا | 1996 | 17 |
| 11 | حزب العمال الكردي | تركيا | 1999 | 0 |
| 12 | القاعدة | الولايات المتحدة | 1995/2001 | 3329 |
| 13 | الانفصاليين الشيشانيين | روسيا | 2000/2001 | 54 |
| 14 | الانفصاليين الكشميريين | الهند | 2001 | 45 |
| 15 | نمور التاميل | سريلانكا | 2001 | 51 |
| 16 | حماس/الجهاد الاسلامي | إسرائيل | 2000/2001 | 166 |
| 17 | تفجيرات منعزلة | - | 1981/2001 | 129 |
| إجمالي الضحايا | | | | 5400 |

Source: Robert Pape: "The Strategic Logic of Suicide Terrorism". American Political Science Review, Vol. 97, No. 3 "August 2003", pp. 16-18.

## 2- الارهاب في اليمن واثاره على العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي

اليمن ليس دولة مارقة او من الدول الراعية للإرهاب حسب تقرير "انماط الارهاب العالمي" الذي تصدره وزارة الخارجية الامريكية منذ العام 1996. ولكنه دولة على شفه الانهيار. توفر تربة خصبة لإيواء الارهابيين لضعف

اوضاعها الاقتصادية والتنموية من جانب، وعدم سيطرة الحكومة المركزية على اقاليم البلاد بصورة كافية لحمايتها من تسلل العناصر الارهابية وتهريب الاسلحة داخل حدودها من جانب اخر.

علي الرغم من انخفاض معدلات وقوع حوادث إرهابية في اليمن خلال النصف الاول من العقد الاول للقرن الحادي والعشرين الا ان المؤشرات والتوقعات تدل علي تصاعده مرة اخري. فقد شهد اليمن تراجع عدد التفجيرات الارهابية لتصل لحوالي ستة هجمات خلال عام 2003. الا إنها خلال 2005 وصلت لحوالي 20 هجوم. نتج عنها ما يزيد عن 500 شخصا ما بين قتيل وجريح" 20" "انظر الجدول رقم 25 والشكل رقم 10".

جدول رقم 25

الهجمات الارهابية في اليمن "2005.2001"

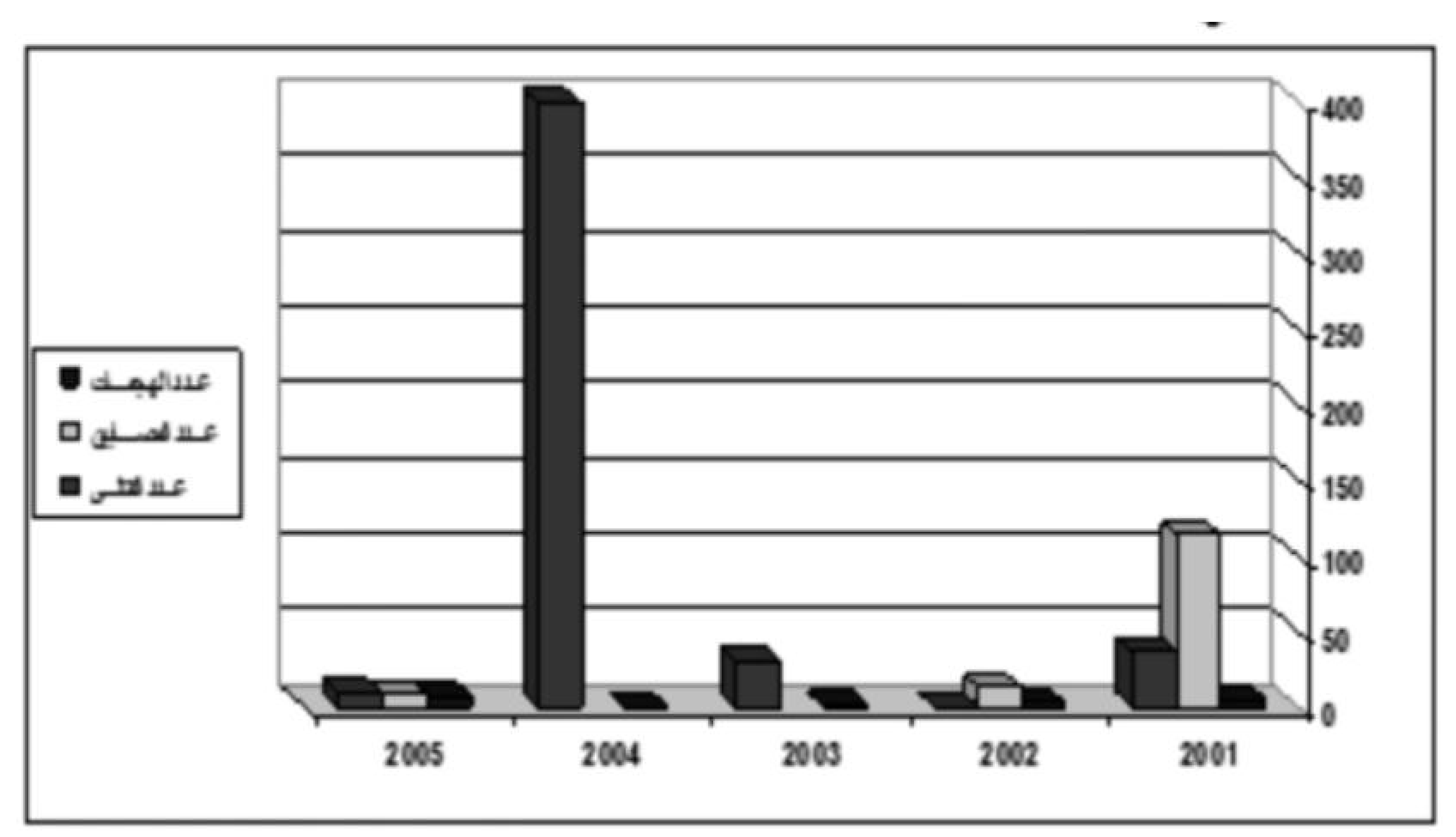
| عدد الجرحى | عدد القتلى | عدد الهجمات | السنة |
|---|---|---|---|
| 140 | 38 | 6 | 2001 |
| 13 | 1 | 3 | 2002 |
| *غ.م | 31 | 2 | 2003 |
| *غ.م | 400 | 1 | 2004 |
| 9 | 10 | 8 | 2005 |
| 163* | 480 | 20 | الاجمالي |

* عدد المصابين والجرحى في 2003/2004 غير معروف. وبالتالي فالمتوقع ان يكون عدد المصابين اكثر.

Source: This data adopt from: Anthony Cordesman and Khalid Al Rodhan: "The Gulf Military Force in An Era of A Symmetric War: Yemen". "Washington D. C.: Center for Strategies and International Studies, 2006", pp. 14-16.

شكل رقم 10

الـــــــــهجمات الارهابيـــــــــــة فــــــــــي الـــــــــيمن




"2005.2001"

Source: This data adopt from: Anthony Cordesman and Khalid Al Rodhan: "The Gulf Military Force in An Era of A Symmetric War: Yemen". "Washington D. C.: Center for Strategies and International Studies, 2006".

يضم اليمن بين حدوده العديد من المنظمات الارهابية، المحلي منها والاجنبي. هذه الجماعات تتخذ منه مقراً لها، دون قيامها بتوجيه هجماتها ضد النظام اليمني، خاصة الاجنبية منها. وهو الامر الذي يسبب قلقاً للولايات المتحدة وبعض القوي الاقليمية والدولية الاخرى. فقد ابدت الولايات المتحدة استياءها من وجود مقار لجماعات ومنظمات تعتبرها إرهابية مثل حماس والجهاد الاسلامي والقاعدة، بالرغم من توقيع اليمن علي حوالي 12 اتفاقية دولية لمحاربة ومكافحة وتسليم الارهابيين للعدالة"21".

اما عن الجماعات الارهابية الناشطة في اليمن فقد احصاها اثنين من الخبراء الاستراتيجيين بحوالي خمسة جماعات/منظمات هي كالاتي"22":

- الجماعــة الاســلامية: هي فـي الاصل جماعـة إرهابيـة مصرية هـربت مـن الملاحقات الامنية والقضائية المصرية لتستقر في اليمن. الا إنها لم تقم بتنفيذ

اي هجمات داخل الاراضي اليمنية.

- الجهاد الاسلامي اليمنى: هي النسخة اليمنية من منظمة الجهاد الاسلامي المصرية التي قامت باغتيال الرئيس السادات. وهى تضم مقاتلين من بلاد عربية وإسلامية متعددة كمصر والسعودية والجزائر وغيرها، ولكن قيادتها يمنية ويتزعمها طارق الفصدلى. هذه الجماعة انقلبت على الحكومة اليمنية بعد تحالفهما سوياً خلال الحرب الاهلية في اليمن 1994. بعدما طالبت الحكومة اليمنية بانضمام قوات هذه الجماعة إلى الجيش النظامي اليمني، التي رفضت ذلك وبدات في شن هجماتها على الحكومة اليمنية بدعم من القبائل في الجنوب وبعض الدوائر النخبوية في الشمال.

- جيش عدن الاسلامي: انشئت هذه الجماعة كفصيل منسلخ عن منظمة الجهاد الاسلامي 1996 وقامت باول اعمالها الارهابية عام 1998. عندما قام جنودها باختطاف 16 سائح اجنبي وقتل اربعة منهم، والاشتباه بانها وراء حادثة الهجوم على ناقلة البترول الفرنسية لامبورج "Limburg" عام 2002. عدد قوات هذه المنظمة غير معروف وقيادتها يمنية. ويعتقد بوجود صلات تربط بينها وبين منظمات إرهابية دولية مثل القاعدة، وبزعماء الارهاب الدولي مثل اسامة بن لادن وايمن الظواهري وأبو حمزة المصري.

- تنظيم القاعدة: اكثر المنظمات الارهابية نشاطاً واكثرها تنظيماً وتعداداً في اليمن. حيث يصل اعداد انصارها لعدة الاف من جنسيات مختلفة. قامت هذه المنظمة بتفجير البارجة الامريكية كول "USS Cole" عام 2000 وساهمت كذلك مع جيش عدن الاسلامي في الهجوم على ناقلة البترول الفرنسية "لامبورج". وترتبط هذه المنظمة الدولية ارتباطاً وثيقاً ببعض المنظمات الارهابية اليمنية مثل الجهاد الاسلامي وجيش عدن الاسلامي.

- لواء التوحيد: هذه المنظمة الجبارة عبارة عن اتحاد بين منظمة القاعدة والجهاد الاسلامي. هذا الاتحاد تم بعد اغتيال رساس احمد رساس ضابط

المخابرات واصابة اخيه علي احمد رساس محافظ "شبوة" في ديسمبر 2003.

إلى جانب هذه الجماعات الارهابية هناك العديد من حركات المقاومة والتمرد الداخلي. الا ان هذه الجماعات لا تعتبر او تصنف كجماعات إرهابية. وذلك لانها لا تقوم باستخدام العنف المسلح ضد المدنيين، حتى وإن استخدمت بعضها العنف المسلح "كتمرد حسين الحوثي" فإنها تستخدمه كطريقة في حرب العصابات ضد العسكريين اليمنيين الرسميين وليس ضد المدنيين العزل كما تقوم الجماعات الارهابية.

قامت الجماعات خلال الفترة من 2005.2000 بحوالي 20 عملية إرهابية داخل اليمن، بمتوسط اربعة هجمات سنوياً، بمعدل حوالي هجوم لكل ثلاثة شهور. موجهة بالاساس ضد الاجانب والمواطنين اليمينين عامة. بصورة ادت لوقوع ما يزيد عن 50 قتيل وجريح. اما الهجمات فهي كما احصاها كوردسمان والرودهان "23" "Cordesman and Al Rodhan".

23 يناير 2001: قام المواطن اليمنى محمد يحي على ستار باختطاف طائرة من مطار عدن على متنها السفيرة الامريكية في اليمن وتسعين راكباً متوجهاً بها تحت تهديد السلاح إلى العراق لكسر العزلة الدولية حول العراق ولمساندة الرئيس صدام حسين. لم ينتج عن هذه الحادثة وقوع خسائر في الارواح.

24 يناير 2001: انفجرت قنبلة امام منزل اللواء احمد سلمان القائد بالفرقة الاولى في الحرس الجمهوري اليمنى اثناء خروج سيارته من منزله في الصباح الباكر. وتعد هذه الحادثة الاولى من نوعها التي تستهدف قيادة عسكرية عليا في الحرس الجمهوري.

12 فبراير 2001: اطلقت النيران على مندوب وزير التجارة والنقل ومحافظ إقليم "ميدي" في كمين بواسطة شخص قبائلي غير معروف.

19 مايو 2001: انفجرت قنبلة في منطقة "رواع" نتج عنها قتل 32 وإصابة 150

آخرين. ولم تعلن اي جماعة مسئوليتها عن الحادث الذي تم باستخدام اسلحة سيئة التخزين.

14 اكتوبر 2001: انفجرت قنبلة في صنعاء على مقربة من مقر إقامة الرئيس اليمنى عبد الله صالح. ولم ينتج عن هذه القنبلة اية إصابات ولم يعرف من قام بإلقائها. وإن قامت الشرطة بإلقاء القبض على ستة افراد، وادعت صلتهم بهذه التفجيرات.

3 مارس 2002: قام طالب بجامعة صنعاء بإلقاء قنبلتين يدويتين على السفارة الامريكية بصنعاء عقب زيارة نائب الرئيس الامريكي ديك تشيني لليمن. ولكن لم تقع اية إصابات.

6 اكتوبر 2002: تم قتل مواطن بلغاري واصيب حوالي 13 شخص آخرين منهم فرنسي و 12 بلغاري في الهجوم الارهابي على ناقلة البترول الفرنسية "لامبورج". حين قامت منظمة جيش عدن الاسلامي بإعلان مسئوليتها عن الحادث. التي اعلنت ان هدفها الاساسي هو سلاح البحرية الامريكية وليس ناقلات البترول.

28 ديسمبر 2002: تم قتل جار الله عمر، المسئول الثاني في الحزب الاشتراكي اليمنى في صنعاء. حيث تلقى جار الله رصاصة اثناء حضوره مؤتمر لحزب الاصلاح المعارض.

14 مايو 2003: انفجرت قنبلة في محكمة يمنية، مخلفة إصابة قاضى وثلاثة آخرين. حيث جاء هذا التفجير بعد ثلاثة ايام فقط من إصدار المحكمة قراراً بإدانة عضو منظمة القاعدة عبد الرازق كامل وحكمت عليه بالاعدام لقتله لثلاثة مواطنين امريكيين يعملون بمستشفى تابعة للصليب الاحمر في منطقة جبيل.

4 ديسمبر 2003: اصيب حاكم محافظة "شبوة" على احمد رساس في اليمن

وقتل اخيه ضابط المخابرات رساس احمد رساس بإطلاق النار عليه. واعلنت جماعه التكفير والهجرة مسئولياتها عن الحادث.

18 ينـاير 2004: بـداية انـدلاع حركـة "بـدر الـدين الحـوثـى" الـداعية لاستقلال وزيادة نفوذ قبيلته في الشمال الغربي للبلاد. وبلغت ضحايا الهجوم على هذه الجماعة حوالي 400 ضحية قبل ان تبدا الحكومة اليمنية في القبض ومطاردة باقي اعوانه.

31 ينـاير 2005: فتحـت مجموعـة قبليـة فـي منطقـة "مـارب" النـار علـى قـوات الشـرطة بصـورة ادت إلـى قتـل جنـديين واربعـة مـن الارهـابيين وإصـابة 16 شخص. ولم تعلن اية جماعة مسئوليتها عن ذلك الحادث.

25 فبـراير 2005: هـاجم مسلحين مصنع يـاباني لإنتاج الاسمنت العضـوي واصـابوا حارسـين بالمصـنع دون سـقوط اي ضـحايا. ولـم تعلـن اي جماعـة مسئوليتها عن الحادث.

27 مارس 2005: هاجمت مجموعة من القتلة في منطقة "سور" قوات حفظ البترول. وقتلوا ما بين 7.4 رجال من رجال الشرطة. ويعتقد ان هذا الحادث كان رداً انتقامياً لقتل الحكومة للشيخ بدر الدين الحوثي وللثار لمقتل 400 مدني الذين سقطوا في 2004. ولم تعلن اية جماعة مسئوليتها عن الحادث. على الرغم من وجود اعتقاداً عاماً بان منظمة "الشباب المؤمن" التابع لتمرد الحوثي كانت وراء هذا الحادث.

13 ابريل 2005: هاجم رجل مسلح الامين العام لمجلس مدينة "صعده" اثناء قيادتـه لسيارته الا انـه فشـل في قتله. ولم تعلن اي جماعة مسئولياتها عن الحادث. وفى صنعاء القي قاتل غير معروف الهوية قنبلة يدوية من شباك سيارة على مبنى حكومي "مامورية الجمارك المركزية" مما ادى لقتل مواطن وجرح مواطن اخر. ولم تعلن اية جماعة مسئولياتها عن الحادث.

21 يونيو 2005: قام شخص بتفجير قنبلة خارج الحرم الجامعي لجامعة صنعاء مما ادى لجرح ثلاثة مواطنين وتدمير سيارة وإلحاق خسائر كبيرة بالحرم الجامعي. ولم تعلن اية حركة مسئولياتها عن الحادث على الرغم من إلقاء القبض على الفاعل.

22 يونيو 2005: قام قاتل بإطلاق الرصاص من سلاح رشاش على سيارة عضو في البرلمان اليمنى. مما ادى إلى قتل هذا العضو وإصابة اثنين من الركاب. ولم تعلن اية مجموعة مسئولياتها عن الحادث.

مسببات الارهاب في اليمن

ذكرنا سلفاً الاسباب "النظرية" التي تطرحها المدارس الفكرية الغربية في تفسيرها لظاهرة الارهاب الدولي. الا إننا وإن كنا نتفق معها جميعاً بصورة جزئية، خصوصاً المدرسة الواقعية في تفسيرها لمحركات الارهاب، ومع الليبرالية في رؤيتها لكيفية مواجهة هذه الظاهرة العابرة للحدود، ومع المدرسة البنائية في تفسيرها وتحليلها لمسببات واسباب ظهور الارهاب الدولي. الا إننا نختلف معها جميعاً في إغفالها للخصوصيات السياسية والاجتماعية والثقافية ولطبيعة وتمايز الاوضاع الاقتصادية والتنموية في منطقة مثل الشرق الاوسط" 24".

إننا نميل إلى رؤية مدرسة الحاجة Need Theory في تفسيرها لاسباب اندلاع الصراعات المسلحة الممتدة "اجتماعياً وسياسياً" وكما ذكرت في كتابات علماء صراع متميزين مثل ادوارد عازار جون بيرتون "Burton" الاسكندر جورج "George" وغيرهم. حيث اخذ هؤلاء العلماء واتباعهم، بعد وفاة رواد المدرسة الثلاثة، منحنى نظري/تنموي في تفسير اسباب الصراع المسلح. حيث تعتقد هذه المدرسة ان الطبيعة الاثنوغرافية ونوعية البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المنحطة في العالم الثالث هو السبب الرئيسي وراء اندلاع هذه الصراعات. وان سعي الافراد وجماعات الهوية، الفاعلان الرئيسان في الصراع،

على عكس كافة المدارس الفكرية الاخرى التي ترى ان الدولة- القومية هي الفاعل الرئيسي، واحيانا الوحيد كما لدى الواقعيين في الصراع، لإشباع وإرضاء حاجاتهم ولفت الانتباه لمظالمهم الاجتماعية ونبذهم الاجتماعي والفجوة الاقتصادية بين باقي طبقات وطوائف المجتمع هو المحرك الاساسي لهذا الصراع"25".

عربياً: اجمل احد علماء الصراع العرب مسببات الارهاب في منطقه الشرق الاوسط من وجهة نظر مدرسة الحاجة في دراسة الصراع الدولي في ثلاثة اسباب، هي كالاتي"26":

1- ان الصراع في الشرق الاوسط إنما هو استجابة لعدم قدره الدولة على إشباع الحاجات الاساسية للشعوب وانحراف منظومة القيم كمحصلة للصراع بين الذين يملكون والذين لا يملكون.

2- الانحياز الجائر ضد العالم والاسلامي "شعوباً ودولاً" والذي يتجسد في قرارات الامم المتحدة والتزامات منظمة التجارة الحرة والهيمنة التكنولوجية الغربية.

3- إنه استجابة لسقوط المشروعات القومية التنموية الواعدة وانهيار الشرعيات في اغلب نظم الشرق الاوسط في مواجهة صعود الاصولية والانشطة الاسلامية في مواجهتها للسياسات الامريكية في المنطقة من ناحية. ولمهاجمتها للسياسات الفاسدة وانتقادها للديكتاتورية والقهر الذي تمارسه هذه الحكومات الاوتوقراطية.

بناء على ذلك يمكننا تقسيم الاسباب التي تؤدى إلى زيادة الارهاب في الشرق الاوسط "وطبعاً في اليمن" إلى اسباب سياسية واجتماعية واقتصادية، لا تخرج عن الاسباب السالفة الذكر. الا إنها فقط تدور رحاها داخل حدود اليمن واحيانا "كما في الاسباب السياسية" خارج حدود البلاد لتشمل البيئة الاقليمية والدولية.

الاسباب السياسية

النظام اليمنى مثالا للنظم السياسية شبه السلطوية. فهو نظام قائم على اسس ديمقراطيـــة هشـة ويسـمح فقـط بممارسـة مقيـدة للحريـات والممارسـات الديمقراطية. بصوره تجعله لا هو نظاماً ديمقراطياً كاملاً ولا نظاماً ديكتاتوري خالصاً. هذه البيئة المقيدة للحريات جعلت الافراد والجماعات مقيدين ومغلولة حركتهم ونشاطهم العام. من جانب اخر قللت من معدلات انغماسهم في العمل العام بصورة إجبارية. وهو ما جعلهم يلجئون إلى انتهاج طرق ووسائل غير مشروعة وغير شرعية من اجل إجبار الحكومة على السماح لهم بممارسة هذه الحريات والحقوق الديمقراطية، منها الشغب والعنف الجماعي. وهو ما يتحول في حالة استمرار الدولة في ممارسة قهرها وكبتها لرغباتهم وعدم النظر إلى مظالمهم وشكاويهم إلى حالة محاولات قلب نظام الحكم عن طريق الثورة الشعبية، مثلما حاول البعض في عام 1994.

فقد شهد اليمن مثل هذه الثورات بعد مرور اقل من خمس سنوات على توحيد شطري اليمن. حيث شعر اهالي الجنوب بإنهم لم يحصدوا شيء من وراء هذه الوحـدة. بينمـا يـرون قـاطني الشمـال يـرتفع مستوى معيشتهم ويزيد معدل استئثارهم بـاغلب المناصب العامـة والقيـادات التنفيـذية والتملـك، فـي ظل استمرار انخفاض مستوى المعيشة في الجنوب. وهو الامر الذي قاد إلى اندلاع اعمال العنف الموجه ضد الدولة. بصورة تصاعدت معها حدة الاحداث لتصل لحالة الحرب الاهلية، نتيجة ضعف الحكومة المركزية في صنعاء وعجزها عن موجهة الضغوط والتهديدات التي تواجهها داخلياً وخارجياً. وعلى الرغم من نجـاح الـدولة "السلطة المركزيـة" واسـتطاعتها قـهر ودحـر هـذه المحـاولات الانفصالية، الا إنها لم تقضى على اسباب وجودها الاساسي. لتظل نيرانها تحت الرماد لم تطفئ بعد.

من الاسباب السياسة كذلك السياسيات الامريكية الدولية والاسرائيلية في

المنطقة. حيث ترى جموع الجماهير اليمنية "والعربية عموماً" ان هناك مخططات ومؤامرات تحاك ضدهم كعرب وكمسلمون. ومن جانب اخر الانحياز الاعمى لإسرائيل على حساب الفلسطينيين والعرب. وهو ما يجعل هذه الجماهير بين الوهلة والاخرى تخرج في مظاهرات عنيفة ضد هذه السياسات. تمارس فيها العامة بعض صور التخريب وممارسة صور من معاداة الامركة "ومعاداة الصهيونية الاسرائيلية "وليس معاداة السامية Anti–Americanism بصورة تؤدى لاهتزاز الاستقرار الداخلي ووقوع خسائر مادية، واحيانا خسائر بشرية مثلما حدث عام 2003 عندما خرج جموع الشعب اليمنى للاعتراض على الهجوم الامريكي الداعي لاحتلال العراق. وهى المظاهرات التي قابلتها القوات المحلية بوحشية شديدة بصورة ادت لوقوع قتلى بين جموع المتظاهرين العزل.

الاسباب الاقتصادية

سبق وذكرنا ان اليمن دولة فقيرة جداً، بل تكاد تكون من افقر دول العالم حسب مؤشرات النمو الاقتصادي للبنك الدولي ومؤشرات ومقاييس التنمية البشرية للامم المتحدة. ولا يكاد يتفوق عليها في الفقر الا دول جنوب الصحراء الكبر""27 . فالاقتصاد اليمنى لا يحقق نمواً مستديماً. وتبلغ نسبة البطالة حوالي 35% وتتعدى نسبة الفقر 50%. وهناك ما يقرب من 47% من الشعب اليمني يعيش تحت مستوى الفقر. من جانب اخر ندرة الموارد والقدرات الطبيعية المتوفرة لليمن، فاليمن لا يصدر سوى النفط، الذي انخفض إنتاجه للنصف خلال العقد الاول من القرن الحالي، إلى جانب القهوة والقات. بصورة جعلت صادراته لا تزيد عن 7.189 مليار دولار في الفترة من 1998.1993. إلى جانب ارتفاع وارداته السلعية والصناعية من الخارج. حيث بلغت قيمة واردات اليمن حوالي 7.735 مليار دولار عن نفس الفترة. بصورة جعلته يعتمد بصورة اساسية على المعونات والهبات والقروض الخارجية من الدول العربية المانحة والغربية. وهو ما اوصل الدين الخارجي له لحوالي

5.494 مليار دولار في عام 2005. واخيراً انتشار حجم الفساد الاداري والمصرفي والتمويلي في كافة المؤسسات الاقتصادية والبيروقراطية اليمنية بصورة اضرت جداً بادائها العام وتراجع انتاجيتها وانعدام كفاءتها ومصداقيتها امام المنظمات الدولية المعنية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما. كل ذلك جعل من اليمن فعلاً "رجل الجزيرة العربية المريض" والبائس بتعبير مايكل هدسون، بعدما كان يكنى "بالسعيد" "28".

هذه السياسات الاقتصادية العاجزة قادت جماهير اليمن للخروج احتجاجاً على عدم توفر الحاجات والخدمات الاساسية، مع وجود منظمات غير حكومية توفر مثل هذه الحاجات على حساب شرعية الحكومة والنظام الحكم. وبصورة جعلها "اي هذه المنظمات" تكسب ارضيات شعبية بمساندتهم لاهدافها وسياستها. وبالتالي تنفيذ ما تامرهم به ولو على حساب الوحدة والتكامل الوطني. مثلما حدث مع تمرد "حسين الحوثى" الذي قاد تمرد قبائلي للاحتجاج على السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجائرة للحكومات اليمنية طوال النصف الثاني من التسعينات. وبدعم شعبي وقبائلي، خاصة في الجنوب، إلى ان قتل عام 2004، وحمل والده "بدر الدين الحوثي" لواء التمرد على السلطة المركزية.

الاسباب الاجتماعية

تضافرت الطبيعة الجغرافية والديمغرافية والاجتماعية "جزء منها ثقافي" مع التدهور والخلل الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي وجعلت من اليمن بالفعل تربة خصبة لإيواء وتوفير الحماية، وقبل ذلك كله بزوغ الارهاب كرد فعل على سقوط مشروعات التنمية "إن وجدت" وعدم قدرة الحكومة المركزية على مواجهة التحديات التي تواجهها داخلياً وخارجياً.

إن الطبيعة البدوية القبائلية لليمن والثقافة المحافظة السائدة فيه من جانب. وارتفاع معدلات الامية لتصل لحوالي 70% من إجمالي عدد السكان. إلى جانب

الاختلال الكبير في التوزيع العمري في الهرم الديمغرافى اليمنى، وغيرها من العوامل، ساعدت على إشعال فتيل عدم الاستقرار والتشدد والتعصب وتعدد الولاءات الاجتماعية والسياسية. بما جعل الهيكل الاجتماعي للدولة اليمنية مشتت وممزق. بصورة يصعب معها إيجاد حلول وسط تلقى ترحيباً وموافقة عامة بين جموع المواطنين "مجال عام". وهو ما قد يؤدى، فيما سيؤدي إليه، إلى حدوث فجوة بين المجتمع من جانب والدولة من جانب اخر "بصورة تجعل من الدولة ومؤسساتها ضعيفة في مواجهة مجتمع قوي". وبين الحاكم والمحكوم. بما يجعل الدولة على شفا قيام حروباً وصراعات واضطرابات داخلية "حروباً اهلية". قد تستغلها بعض الجماعات والتنظيمات القومية والدينية المتعصبة، بالتوازي، واحيانا التعاون والتنسيق مع بعض الاطراف الخارجية، لتحقيق اهدافها المعادية للدولة وللنظام السياسي اليمني.

إن عدم قدرة النظام السياسي الحاكم "ممثلاً في الهيمنة على السلطات الاساسية الثلاثة" على الاستجابة للمطالب ومواجهة التهديدات التي تواجه داخلياً وخارجياً. وعدم رغبته في ترك السلطة طواعية او في إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية تكون قادرة على انتشال الدولة ومؤسساتها من حالات الاستضعاف الهيكلي Structural Victimization التي تعانى منها يعطى الذريعة ويوفر المناخ الملائم لبزوغ الجماعات الارهابية والعنيفة. التي قد تقدم وتوفر بديلاً للدولة ومؤسساتها القهرية والفاسدة من خلال الترويج بقدرتها على تغيير الاوضاع السائدة المتردية، لو سمح لها بالوصول إلى السلطة.

اثر جماعات الارهاب الدولي على علاقات اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي

إن تاثير جماعات الارهاب الدولي وبعض منظماته الموجودة داخل الاراضي اليمنية تتمحور حول كيف يمكن ان تؤثر هذه المنظمات وقيامها بهجمات محتملة ضد اهداف محتملة في دول مجلس التعاون الخليجي؟ بما يؤدى إلى إشاعة اجواء من عدم الاستقرار والاضطراب. بصورة تؤثر على مناطق

استخراج النفط، بما قد يؤدى إلى تهديد مصالح القوى الدولية المرتبطة بصورة جوهرية بهذه المناطق، بصورة تكاد تكون معها هذه المناطق ملكيتها الخاصة المستعدة للدفاع عنها ضد اي تدخل خارجي او حتى داخلي.

كانت احداث الحادي عشر من سبتمبر كارثية التاثير على السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط""29 . وفي راى عالم السياسة الامريكي ستيفن والت "Walt" فإن التاثيرات الاولية التي احدثتها احداث الحادي عشر من سبتمبر على السياسة الخارجية الامريكية والفكر الاستراتيجي الامريكي كانت جد كاشفة لمدي التردي الذي وصلت السياسات الكونية الامريكية خلال الفترة التي تلت الحرب الباردة "النظام الدولي الجديد". بصورة اثبتت ان الولايات المتحدة باتباعها هذه السياسات كانت بالفعل تسير في الاتجاه المعاكس ضد ارادة وميول واتجاهات المجتمع الدولي برمته. اما عن هذه التاثيرات فقد اجملها والت فيما يلي "30":

- ان السياسة الخارجية الامريكية لها عواقبها الوخيمة: حيث ساد الاحساس داخل الدوائر الرسمية الامريكية إنها تستطيع إنجاز ما تريده دون القلق بخصوص العواقب والتكاليف التي قد تنتج عن انتهاج بعض السياسات والاستراتيجيات في التعامل مع الوحدات الدولية. وهو ما ثبت خطئه بوقوع احداث الحادي عشر من سبتمبر.

- ان الولايات المتحدة ليست محبوبة بالصورة المتوقعة: فقد اذهلت وصدمت المظاهرات المبتهجة التي خرجت في العديد من الدول فرحاً بوقوع احداث الحادي عشر من سبتمبر، وانتشار المشاعر المعادية للامريكيين ولامريكا عبر العالم كدليل ورد فعل على المعارضة الدولية والشعبية للسياسات الامريكية عبر العالم. فالصورة التقليدية عن الولايات المتحدة طوال القرن العشرين في افئدة ومخيلة الراي العام العالمي باعتبارها "ارض الاحلام والابطال" باتت من بقايا وارث الماضي. فالولايات المتحدة لاول مرة في تاريخها تدعى بالدولة الامبريالية، بعدما قاومت هي الاحتلال الاوربي لها طوال القرن السابع عشر

والثامن عشر.

ضرورة التعامل مع مشاكل الدول المنهارة: إن سقوط الحكومات والنظم الوطنية دائماً ما يقود إلى الفوضى وعدم الاستقرار والاهتزاز الاقتصادي والعنف الجماعي، بما يهدد الاوضاع الداخلية والاقليمية والدولية، بصورة لم تكن الولايات المتحدة تتصورها. فالرؤية التي غلبت على الفكر السياسي الامريكي خلال عالم الحرب الباردة وما بعدها والقائلة بان "مشكلة الدول المنهارة هي مشاكل وطنية بالاساس" ثبت خطئها. ولم يحدث ان اهتمت الولايات المتحدة هذه الدول خارج نطاق الغرب الا في العقد الاخير من القرن العشرين. عندما انهارت الحكومة الوطنية في الصومال 1993 والنتائج الكارثية التي نجمت عن ذلك. ثم فشلها في عمليات بناء الامم المنهارة مثل افغانستان والسودان واليمن. فادى ذلك لعواقب كارثية على الامن القومي الامريكي بوقوع احداث الحادي عشر من سبتمبر على آثر انهيار الحكومة الوطنية في كابول البعيدة بحوالي بالاف الاميال عن واشنطون ونيويورك.

- عدم مقدرة الولايات المتحدة على قيادة النظام الدولي بصورة منفردة: لقد اثبتت احداث الحادي عشر من سبتمبر ان لحظة الانفرادية القطبية كانت وهما او حلم ليلة صيف .. طويل لكنه لم يدم اكثر من عقد "1990- 2001". إن الولايات المتحدة التي قضت على الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة من خلال "احتواءه" بالحلفاء والمعاونين لها قد اصابها سقوط العدو الرئيسي لها بغرور القوة. واعتقدت انها تستطيع إدارة العالم منفردة كالامبراطورية الرومانية "31". وهو ما اثبتت احداث الحادي عشر من سبتمبر ضحالة منطقه واستحالة قدرة الولايات المتحدة على القيام به. فالقضاء على المنظمات الارهابية، مثل القاعدة الممتدة خلاياها عبر اكثر من ستون دولة تتطلب الاستعانة والتعاون والمشاركة "الثنائية والجماعية" مع هذه الدول "المضيفة". فالولايات المتحدة إذا ارادت تمديد اللحظة الانفرادية فعليها الاتجاه بصورة اكثر إلى إقامة وطائد التعاون وإقامة التحالفات الدولية بقيادتها"32". والا فإن

تكاليف والمخصصات المالية التي تحتاجها الحملة للقضاء على الارهاب سوف تستنزف الموارد الامريكية. بصورة تجعلها تبدو كالامبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية .. نمراً عجوز .. سريع الغضب وعدواني .. ولكن دون انياب!

اما عن تاثير الارهاب الدولي علي سياسة اليمن الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي فقد وجدت إرهاصاتها في عدة متغيرات جذرية يمكننا إجمالها في الاتي:

- السعي نحو تسوية الصراعات الاقليمية بالطرق السلمية. حيث ادت الحرب الدولية على الارهاب إلي تصعيد الاتهامات الدولية والاقليمية "من السعودية تحديداً" لليمن باعتباره قنطرة لنقل الارهابيين العائدين من افغانستان إلى حدود دول الخليج والسعودية عبر انفاق بين الحدود السعودية اليمنية المتنازع عليها. وهو ما خشي معه اليمن تحويل انظار القوى الدولية المتربصة باي نظام يساند الارهاب إليه، والقيام بمعاقبته بناءاً على تلك الاتهامات.

منذ العام 2000 انتهج اليمن اسلوب التسوية السليمة لحل مشاكله الحدودية مع المملكة العربية السعودية. وهو الامر الذي توج بتوقيع معاهدة لتسوية الصراع الحدودي. حيث اتفقت الدولتان على نشر قوات حدودية مشتركة لحماية وحراسة الحدود، والقيام بتدريبات عسكرية وامنية مشتركة في مجالات مكافحة الارهاب وتهريب المخدرات"33". وهو ما ادى لتلطيف وتحسين اجواء العلاقات اليمنية ـ الخليجية بصورة عامة، وليس فقط مع المملكة العربية السعودية.

- زيادة وطائد التعاون الامني والعسكري اليمنى ـ الخليجي. إن تحسين العلاقات السعودية اليمنية قاد إلى تحسن العلاقات اليمنية الخليجية تباعاً. فقد عقد اليمن اتفاقاً مع دولة الامارات العربية المتحدة في مجال مكافحة الارهاب والتعاون الامني عام 2004. وبدات المساعدات الاقتصادية والتمويلية

الخليجية تتدفق على اليمن مرة اخرى، بعد انقطاع دام طوال العقد الاخير من القرن العشرين على آثر السلوك اليمنى المؤيد للعراق على حساب الكويت.

- زيادة القدرات العسكرية والتسليحية اليمنية. إن وجود اليمن كمدخل ومخرج من البحر الاحمر "عبر مضيق باب المندب" جعل من حماية هذا الممر المائي الحيوي والمهم للغاية للقوى الدولية والاقليمية مسالة في غاية الاهمية. الا ان ضعف القدرات الامنية والتسليحية لليمن جعلته غير قادر على القيام بهذه المهمة على اكمل وجه. وهو ما كانت له نتائجه الكارثية على المصالح الدولية والاقليمية وكذلك على الاوضاع الامنية والاقتصادية اليمنية. المستفيدة جداً من عوائد حماية مرور السفن وناقلات البترول، التي تحمل ما يزيد عن ثمانية ملايين برميل من البترول يومياً "اربعة مليون طن". إن حوادث مثل تدمير السفينة كول التابعة لسلاح البحرية الامريكية عام 2000 والناقلة الفرنسية لامبورج عام 2002 تزيد من خشية القوى الدولية على مصالحها النفطية المتمركزة في الخليج العربي من جانب. وخشية دول مجلس التعاون الخليجي على استقرارها وامنها المهدد في حالة عدم مقدرة اليمن على حماية حدودها الوطنية وتوفير الحماية لهذا الممر المائي الطبيعي، جعلت هناك توافق دولي واقليمي على ضرورة زيادة القدرات العسكرية والتسليحية لليمن. بصورة تجعله قادراً على مواجهة التحديات التي تواجهه في سبيله لحماية حدوده. وهو ما يفسر ارتفاع حجم مشتريات اليمن من الاسلحة من 400 مليون دولار عام 1996 إلى حوالي 700 مليون دولار عام 2004. وبإجمالي مشتريات من كافة القوى الدولية حوالي 900 مليون دولار "34".

فلم يقتصر التعاون الامني والعسكري على دول الخليج فحسب، ولم تقتصر مشتريات اليمن من الولايات المتحدة فقط. بل وصلت لعدم اعتراض الولايات المتحدة على عقد اليمن لصفقات تسليح مع كلا من الصين وروسيا "100 مليون دولار لكلاً منهما". بل ان الولايات المتحدة عملت جاهدة بكل السبل على شد اليمن ليكون عضواً فيما يعرف بـ "لجنة تقصى الحقائق المشتركة في القرن

الافـــريقي The Combined Joint Task Force of The Horn of Africa،CJTF−HOA". التـي انشئت عـام 2002 مـن اجـل مواجـهة الجمـاعات الارهابيـة مباشـرة، ومساعدة الدول في القبض عليهم، وتطوير قدرات هذه الدول في التحكم في حدودها الغير ماهولة من الاستغلال من قبل الجماعات الارهابية، خاصة على الحدود الساحلية القريبة من احد اهم الممرات المائية الحيوية للنظام الاقتصادي العالمي وهو مضيق باب المندب. الذي تشرف عليه اليمن وجيبوتي"35".

إن مثل هذه التاثيرات الاقليمية والدولية تفرض على النظام اليمنى ضرورة تبنـى اسـتراتيجية قوميـة شـاملة لمواجـهة ومكافحـة المنظمـات الارهابيـة الموجودة داخل اراضيه، وهو ما سنتطرق إليه في الجزء التالي.

## 3- سبل مكافحة جماعات الارهاب الدولي في اليمن

إن مكافحة الارهاب مهمة تنوى بالقيام بها قوى دولية واحدة، حتي لو كانت قوي عظمي. فهي ظاهرة متعددة الجنسيات وعابرة للحدود ومقاومتها تتطلب احيـانا التـدخل فـي نطـاق السيادة المحليـة للدول. وهو ما يمثل عـائقاً امام مطاردتـها والقبض علي اعضائها. وكذلك الخشية من عدم عقلانيـة ورشادة الجماعات والقادة الارهابيين. ومن جانب ثالث فإن هذه الجماعات والمنظمات الارهابية تستخدم طرقاً واستراتيجيات غير نظامية في حروبها. بما يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل محاربتها"36". فالارهاب ليس جيشاً تقليدياً، وبالتالي فالاسلوب العسكري النظامي "الكلاسيكي" في محاربتها غير كافي. وثـالثاً ان هـذه الجمـاعات والمنظمـات لـديها منظوماتـها الفكريـة الخاصة بها وبالتالي فهي ترفض باقي الافكار والقيم الاخرى التي تعتبرها هدامة وتسعى لتغيير ومحو هويتها وثقافتها الوطنية لصالح قيم ثقافية اخرى. وعليه فالعالم في حاجة لاستراتيجية عسكرية ثقافية واقتصادية واجتماعية وتنموية شاملة

لإحداث تغيرات هيكلية داخل نظم الدول الراعية والمساندة للإرهاب، على حد قول فيلبس بآيمان "Beyman". بصورة تحول هذه الدول من تربة خصبة إلى تربة طاردة للإرهاب. عن طريق تحقيق التنمية ومحاربة الفقر والاصلاح السياسي والاقتصادي، بما يجعلها قادرة على مواجهة التهديدات والتحديات التي افرزت هذه الجماعات الارهابية والحيلولة دون ظهور هذه الجماعات في المستقبل.

"إن قائمة الخيارات المتاحة لمكافحة الارهاب تعتمد على المصادر البشرية والمالية والاخلاقية والسياسية التي سوف تستغلها الولايات المتحدة في إعدادها للعمل على الوقاية إدارة العوائق وردع والثار من الذين قاموا باحداث 11 سبتمبر" "37".

إن مكافحة الارهاب على المستوى الدولي تتطلب القيام بعدة إجراءات والاقلاع عن اخرى. بصورة سوف تساعد وحدات النظام الدولي على مواجهة هذا الخطر والتهديد والتحدي الذي يواجهها جميعاً. من اندونيسيا إلى الولايات المتحدة، ومن النرويج وحتى جنوب افريقيا. هذه الاجراءات يمكن إجمالها في الاتي:

أولًا: توسيع نطاق التعاون الدولي

يرى البعض ان من اسباب فشل الحرب الدولية بقيادة الولايات المتحدة على الارهاب الدولي ترجع إلى الاسلوب الاحادي الذي تنتهجه الادارة الامريكية الحالية. سواء في الطريقة الهجومية في الخارج او الدفاعية في الداخل، وانتهاج سياسات احادية الجانب مكروهة من باقي الوحدات الدولية. بصورة جعلت الولايات المتحدة من اقل الدول شعبية في العالم، واكثرها تهديداً للنظام الدولي في نظر الراي العام العالمي. بسبب غرور القوة وبخطر سياساتها التي ادت لوقوع احداث الحادي عشر من سبتمبر. بل ان بعض الباحثين يرى ان

سياسات الرئيس بوش الابن وادارته هي السبب وراء حدوث الهجمات الارهابية وتراجع مكانة الولايات المتحدة عبر العالم"38".

"في الشهور الاولى لإدارة بوش في البيت الابيض ظهرت كافة العواقب السياسية لكون الولايات المتحدة القطب الاوحد بصورة جلية. حيث نبذت إدارته كافة المعاهدات والاتفاقيات الدولية. من تغير المناخ وسباق التسلح والتشريعات الاقتصادية ... الخ. وهي الاتفاقيات المحدودة التاثير على المصالح الامريكية. وفى سعيها لإنجاح الحملة الدولية لمكافحة الارهاب فإن الولايات المتحدة في حاجة إلى باقي دول العالم".

إن توسيع نطاق التعاون الدولي سوف يساعد على إيجاد تحالف دولي ثابت لمواجهة مخاطر الارهاب الدولي تقوده الولايات المتحدة. حيث ستقوم شبكة من التعاون المؤسسي والتبادل المعلوماتي والاستخباراتى وتقديم تسهيلات لوجستية وإزالة العوائق التي قد تحول دون القبض على هذه الجماعات الارهابية. سواء بالعمل على إدماج دول العالم خارج نطاق الغرب في النظام الاقتصادي والتكنولوجي العالمي وتوفير الدعم الدبلوماسي والسياسي لهذه النظم. ومن جانب اخر العمل على توفير الدعم الدولي لاستخدام القوة من جانب الولايات المتحدة ضد اي دولة تستخدم العمل الارهابي باعتباره طريقة للدفاع المشروع عن النفس"39". بل واحيانا السماح للولايات المتحدة، وبالطبع لباقي الدول والقوى الاخرى كالهند وروسيا وإسرائيل، في القيام بتوجيه ضربات وقائية واستبقائية ضد الجماعات الارهابية.

عوائق هذه الاستراتيجية تتلخص في القيود الداخلية التي تواجهها الدول المتحالف معها وهو ما سيعيق حركة وفاعلية هذا التحالف والتعاون الدولي. ومن ناحية اخرى كراهية شعوب ومناطق "مثل العالمين العربي والاسلامي" للسياسات الامريكية تجاه دولهم وذويهم"40". بما جعل البعض يرى ان هذه الاستراتيجية لن تنجح في اثبات فاعليتها الا في حالة حدوث تفجيرات إرهابية تشبه احداث سبتمبر "41". حيث يرى ستيفن والت ان التجربة

التاريخية للنظام الدولي اثبتت ان كل تجمع وتكتل دولي شُكل لمواجهة التهديدات والمخاطر المشتركة تضعف روابطه عندما تتفاقم التضحيات التي قد تقدمها الدول في سبيلها لمواجهة مثل هذه التهديدات والمخاطر التي تواجههم.

"إن التاريخ يفيد هنا بان توفير الدعم والمساندة الدولية للحملة الدولية على الارهاب قد يتلاشى بمرور الزمن بمجرد ضياع تاثير الهجمات التي حدثت على الولايات المتحدة وبدء ارتفاع فاتورة هذه الحملة. حتى ان اقرب حلفاء الولايات المتحدة سوف تغريه هذه الاحداث بمقاومة هذا التحالف. خاصة وان كان مثل هذا التحالف يتطلب القيام بتضحيات مكلفة""42".

ثانياً: العمل على إنهاء وحل الصراعات الاقليمية

إن انفجار الصراعات الاقليمية الممتدة في كثير من مناطق العالم الثالث "وفى الشرق الاوسط خاصة" كانت له اثاره العكسية على الاستقرار الدولي والاقليمي. حيث تزايدت حدة الاضطرابات والتهديدات بارتفاع وتيرة العنف وعدم قدرة القوى الدولية على إنهاءه او إدارته بصورة سلمية "كطرف ثالث". حيث ثبت ان هناك علاقة طردية بين وجود الجماعات والمنظمات الارهابية وبين تفجر الصراعات المحلية والاقليمية والسعي نحو تحقيق امال واهداف وطنية او قومية"43". من ناحية اخرى فإن انحياز القوى الدولية لاحد اطراف الصراع على حساب الطرف الاخر يجعلها طرف "مستهدف" في الصراع. وتبدا الجماعات الارهابية في مهاجمتها وتوجيه هجماتها الارهابية ضدها. مثلما حدث مع الولايات المتحدة وفرنسا في لبنان 1985.1982 وغيرها. كرد فعل على تدخلها في الحرب الاهلية وانحيازها السافر لإسرائيل وتدعيمها وتسليحها على حساب الفلسطينيين. وهو ما يحد من قدرات الولايات المتحدة "الردعية والوقائية" وغيرها من القوى الدولية. وذلك كونها تواجه عدواً غير تقليدي، يختلف تماماً عن اعداءها خلال الحرب الباردة.

ثالثاً: محاربة الفقر

يعتبر الفقر احد اهم العوامل المحفزة على ظهور الارهاب عبر العالم. فالفجوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون تزيد مشاعر الحقد والكراهية بين الطبقات من جانب وبين الشعوب والدول من جانب اخر. وتحاول هذه الفئات والطبقات "عن طريق التنظيمات الارهابية كوسيلة من عدة وسائل" ممارسة افعال عنيفة ضد شعوب وحكومات هذه الدول. في ظل عجز حكوماتها الوطنية على مواجهة التحديات والمخاطر الداخلية الناجمة عن انخفاض مستوى المعيشة واستحالة إزالة الفوارق الطبقية وعدم القدرة على إشباع الحاجات الاساسية لجماهيرها. حيث تميل هذه التنظيمات، وفى سبيلها لتغيير الوضع القائم المرير إلى انتهاج العنف المسلح كاداة ووسيلة سياسية للتعامل مع هذا الواقع وتغيره بصورة جذرية"44".

كما للقوى الدولية حقوق ومصالح عليها التزامات وواجبات. هذه الالتزامات والواجبات تفرضها عليها مكانتها الدولية ودواعي توازنات القوى وطبيعة توزيع القوة في النظام الدولي. فليس للقوى العظمى الحق في الانزواء بعيداً تاركة العالم في فوضى عارمة. وليس لها ايضا الحق في توسيع نطاق انغماسها في شئون العالم "كبيرها وصغيرها" بصورة تؤدى لاندلاع الحروب والاضطرابات. لكنها يجب ان تقيد نفسها وتقوم بترتيب اولوياتها وتحديد اهدافها بصورة تحافظ على مصالحها القومية. ولا تؤدى لإغضاب او إثارة المشاكل مع باقي الدول الاخرى. إن الخلل في ترتيب هذه الاولويات يؤدي إلى بزوغ تهديدات وتحديات على المدى المتوسط والبعيد لجميع الاطراف. وهو ما حدث عندما تجاهلت الولايات المتحدة مشاكل من نوعية الفقر، والتخلف، والدول المنهارة وغيرها.

إن الهجمات الارهابية على واشنطن ونيويورك، ثم انتشار الارهاب عبر العالم، قد نبه الولايات المتحدة إلى ان استراتيجيات محاربة الفقر وانتشال الدول وبناء الامم المنهارة لم يكن فكرة سيئة تماماً كما كان يدعي الواقعيون"45". إن

استراتيجيات وسياسات مشابهة لتوحيد المانيا وبناء اوروبا الغربية "مشروع مارشال" كما نجحت في وقاية الغرب من وقوع مواجهة نووية مع الاتحاد السوفيتي فإنها قد تكون كفيلة بالقضاء على المجتمعات المفرزة للإرهاب مثل افغانستان والصومال واليمن وغيرها. فكما ازاحت الولايات المتحدة هتلر والرايخ الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، فإنها بالقضاء على اسامة بن لادن وتنظيم القاعدة في دولة مثل افغانستان، ثم تبنى مشروعات تنموية مماثلة لمشروع مارشال سيكون كفيلاً بنزع بذور الارهاب من هذه الدول وعبر العالم.

إن مكافحة الارهاب الدولي لن تتم الا بمكافحة الفقر وانتشال الدول المنهارة والشبه منهارة التي تمثل راعياً ومعملاً لتفريخ الارهابيين. فإستراتيجية بناء الدول المنهارة تبدو مسئولية كافة القوى الدولية، التي لا يمكنها تحاشيها إن ارادت القضاء على الارهاب"46".

رابعاً: نشر القيم والافكار الديمقراطية

هذه الاستراتيجية "الليبرالية" ضرورة قصوى في محاربة الارهاب الدولي. فالارهاب في إحدى مفاهيمه ما هو الا "حرب افكار Wars-of-Ideas" تماماً مثلما كان الرئيس إيزنهاور يطلق على الصراع مع الاتحاد السوفيتي، بفارق بسيط وهو ان الارهاب الدولي ليس دولة قومية وإنما عبارة عن تنظيمات وجماعات منتشرة عبر العالم. يقوم بصورة اساسية على تبنى منظومات فكرية متعصبة واصولية في رؤيتها للعالم وللكون. هذه المنظومات الفكرية لن يقدر على مواجهتها الا الافكار والقيم المناقضة لها. فليس توازن القوى فقط هو الذي سيحدد طبيعة المواجهة مع التنظيمات الارهابية ولكن توازن الافكار والقيم ايضا. فإذا كانت الدول القومية لا تتحرك الا في حالة شعورها بتهديد عسكري حيوي لقيمها ومصالحها الحيوية "طبقا لنظرية توازن التهديد" او لمنع صعود قوى دولية اخرى قادرة على تغيير الواقع الحالي وإعادة تنظيم معادلات توزيع القوى على المستوي الدولي "وفقاً لنظرية توازن القوى" فإن الارهاب سيكون المحفز والمحرك للدول القومية لإحساسها بوجود تهديداً ناعماً يواجه

قيمها "مثل الحرية، الديمقراطية، والسوق الحرة . . . الخ". التي تحاول نشرها عبر العالم، والتي تمثل قوتها الناعمة، الجانب الاخر من نفوذها جنباً إلى جنب مع قوتها الغاشمة التي تستخدمها لحفظ التوازن الدولي في صالحها. وهو ما انتبهت إليه الولايات المتحدة منذ احداث الحادي عشر من سبتمبر وربما قبلها، كما ورد في ادبيات المحافظون والليبراليون الجدد في الدعوة إلى نشر القيم الديمقراطية الغربية والمبادئ الاقتصادية والاساليب الغربية في الحكم كبديل لتحويل العالم إلى قوى مساندة للغرب وليست معادية له. انطلاقاً من فرضيات نظرية السلام الديمقراطي القائلة بان "الدول والمجتمعات الديمقراطية لديها ميولاً محدودة لشن حروباً مع مثيلاتها""47".

هـذه الاسـتراتيجية لـو نجـح تطبيقها "ولن تنجـح" فإن الافكار المتعصبة والاصولية سوف تشهد تراجعاً شديداً عبر العالم. وذلك عبر تضافر عمليات محاربة الفقر وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول جنباً إلى جنب مع عمليات نشر الافكار التقدمية والتنوير عبر العالم.

إن السبب وراء القول بعدم نجاح هذه الاستراتيجية هو الاسلوب والمنهج والطـرق التـي تحـاول بهـا القـوى العظمـى إجـراء هـذا التحـول الـديمقراطي والاصلاح الاقتصادي في مناطق العالم، خاصة الموجة الرابعة التي تستهدف العـالم العـربي والاسلامي. حـيث تفـرض هـذه القـوى وتمارس الضغوط علـى الحكومات والنظم الوطنية من اجل الاسراع في إجراء مثل هذه التحولات والاصلاحات دون مراعاة الطبيعة المختلفة للبنى الاجتماعية والثقافية لهذه الدول والمجتمعات. ومن جانب اخر فرض نموذج ثقافي وسياسي واجتماعي معين. ومحاولة تطبيقه على كافة المجتمعات بدعوى عالميته Universalism وعـدم وجـود بـديل لـه. كـل هـذه الاساليب الاكراهيـة لـن تـؤدى إلـى بنـاء ديمقراطيات في العالم العربي والاسلامي. ولكنها ستؤدى إلى زيادة الحركات المناهضـة للولايـات المتحـدة، والمعاديـة للغـرب. التـي قـد تلجـا إلـى اسـتخدام العنف المسلح لمقاومة هذا التدخل الاجنبي في شئونها الداخلية. بما يؤدى

لنتائج عكسية كارثية على كافة الاطراف الدولية والاقليمية. إن دعاوى "لا سلام بدون ديمقراطية" يجب ان لا تنسينا ايضا انه "لا ديمقراطية بدون ديمقراطيون". فالتحول الديمقراطي لابد ان يتم بايدي عناصر وطنية من داخل الاوطان العربية والاسلامية ذاتها، وليس عن طريق الخارج على حد قول ريتشارد هاس "Haass""48". فذلك سيحد من الادراك الخاطئ المتبادل، وسيكون كفيلاً بإزالة الاوهام والشعور المتبادل بالشك بين العرب والمسلمين والولايات المتحدة والغرب عامة.

خامساً: اصدار تشريعات دولية حازمة للتعامل مع الارهاب

لابد ان يكون هناك قوانين دولية حازمة، تفرض وتوقع عقوبات مشددة على الجماعات والدول التي تساند الارهاب الدولي. بصورة قد يصل معها العقاب إلى حد فرض العزلة الدولية "اقتصادياً، سياسياً، ودبلوماسياً" ولا تنتهي الا بإجبار هذه الدول على التخلي عن اساليبها وسياستها الارهابية بالطرق العسكرية والاكراهية. ومثل هذه الاستراتيجية لن تتم الا عن طريق تدعيم المنظمات الدولية والاقليمية مثل الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي، الاسيان، حركة عدم الانحياز، بل ومؤسسات اقتصادية وعسكرية مثل حلف الناتو والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها.

من الخطوات التي قد تساعد على تنفيذ هذه الاستراتيجية العمل على إقامة مؤسسة دولية متخصصة في مكافحة الارهاب الدولي، ونشر قوات دولية مستقلة تكون مهمتها مراقبة وتعقب ومطاردة والقبض على الارهابيين المطلوبون دولياً، عبر اعطاؤها الامتيازات والحصانات والضمانات والتسهيلات القانونية والاقتصادية، من كافة الدول الاعضاء في الجمعية العامة للامم المتحدة، في حرية التحرك عبر العالم لتعقب ومطاردة مصادر تمويل وتسليح وإيواء الافراد والجماعات الارهابية عبر العالم. دون ان يكون هناك تضارب بين السيادة الوطنية للدول وبين عمل هذه المؤسسة. وذلك عن طريق تفعيل اتفاقيات مكافحة الارهاب وتسليم المجرمين "والتي لابد ان تصبح إجبارية

بين الدول" وزيادة وتيرة التبادل المعلوماتي والاستخباراتى والتدريب المشترك بين الشرطة المحلية، وهذه القوات لإعدادها من جانب وللاستفادة من خبرات بعضها البعض في مجالات مكافحة الارهاب الدولي مثل "مصر وباكستان والمانيا وغيرها". هذه المؤسسة ستكون تابعة للامين العام للامم المتحدة. وتخضع لقواعد القانون الدولي دون إغفال الضمانات الدولية لحقوق الانسان. فليس معنى القضاء على الارهابيين التعدي على حريات الاخرين وممارسة "الارهاب المضاد" ضدهم. فذلك الاكراه والعنف هو المسبب الرئيسي للإرهاب. وبدلاً من ان نحارب الارهاب نجدنا نخلقه.

مكافحة الارهاب في اليمن

اية محاولة لمحاربة ومكافحة الارهاب في اليمن "كما في العالم" تتطلب وجود استراتيجية شاملة الجوانب "اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وفكرياً وبالتاكيد عسكرياً" حتى تستطيع مواجهة تصاعد نفوذ وقوة وشعبية ظاهرة متعددة الابعاد والجوانب مثل الارهاب الدولي. هذه الاستراتيجية ليست كما يدعى بعض الواقعيين باستخدام القوة المسلحة، او كما يدعي الليبراليون بنشر القيم الديمقراطية والليبرالية، او حتى كما يدعى المحافظون الليبراليون الذين يجمعون بين عصى الواقعية وجزرة الليبرالية. فمهمة الاستراتيجية، وكما يذكرنا كينيث والتز، هي اخبارنا بما نفعله وليس كيف نفعله. إن مكافحة ومحاربة الارهاب تتم، وكما يذهب البنائيون وانصار مدرسة الحاجة، اولاً عن طريق معرفة مسببات هذه الظاهرة "الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ... الخ" ومحاولة القضاء عليها، بصورة تحد من تصاعدها وانتشارها مرة اخرى في المستقبل.

مكافحة الارهاب في دولة شبه منهارة مثل اليمن يتطلب اولاً: تحديد متطلبات مكافحة الارهاب في اليمن. وثانياً: تحديد نقاط القوة والضعف في الاستراتيجية الحكومية التي يتبعها اليمن حالياً. وثالثاً: إيجاد حلولاً لنقاط الضعف هذه"49". وذلك عن طريق استراتيجية بديلة طويلة المدى، ثلاثية

الابعاد. هي السياسة الحالية والسياسة البديلة على المستوى المتوسط. واخيراً السياسة البديلة لكلاهما على المدى البعيد.

أولًا: تحديد المتطلبات

اول هذه المتطلبات هو إدراك طبيعة الموقع الاستراتيجي لليمن واهميته الغير قابلة للتجاهل من قبل كافة القوى الدولية المستفيدة والمرتبطة بمناطق استخراج البترول في الخليج العربي. حيث يشرف اليمن على مضيق باب المندب، الذي يمر فيه يومياً ما يقرب من ثمانية ملايين برميل يومياً "اربعة مليون طن". والذي يوفر مليارات الدولارات لكارتل شركات البترول العالمية من جانب. واعتبار اليمن خنجراً في ظهر دول الخليج. واهمية بقاء ووجود نظاماً سياسياً موالياً للغرب في هذا البلد "الفقير جداً اقتصادياً والثري جداً جيواستراتيجياً". ثاني هذه المتطلبات هو تطوير استراتيجية وطنية لشد انتباه القوى الدولية لضرورة المحافظة على استقرار وامن اليمن من التعرض لهجوم إرهابي قد يضر بالاستقرار الداخلي، مما سينعكس بدوره على الاستقرار والامن الاقليمي في الخليج العربي.

ثانياً: تحديد نقاط القوة والضعف

بمجرد ان يتم تحديد نقاط الضعف فإن امكانيات وفرص عملية حل المعضلات تبدا في التزايد. حيث تساهم عمليات تحديد نقاط الضعف وتحديد اماكن تواجدها، سواء اكانت اقتصادية واجتماعية، وسياسية او ثقافية، فنية كانت او تكنولوجية. فإن محاولات التغلب عليها تبدا بانتهاج اساليب ومناهج جديدة للتعامل معها. سواء كانت عن طريق التغيير "الجذري او التدريجي" في بعضها، وتعديل بعض السياسات، وإجراء التدريبات المشتركة، زيادة عدد القوات، إجراء المزيد من الاصلاحات والتحولات الديمقراطية ... الخ. إن عملية تصحيح الاخطاء ومحاولات تلاشيها تساعد الدول على الانخراط في

محاولات تبني انواع جديدة من السياسات، والقوات والافراد القادرين على مواجهة المخاطر والتهديدات التي يمثلها الارهاب للدولة والمجتمع اليمني. ويوسّع ايضا من الخيارات والبدائل المتاحة لتوضيح وايجاد افضل القرارات اللازمة للتعامل مع هذه التهديدات، وتوسيع نطاق الاستفادة من القدرات والموارد المتاحة للقضاء عليها.

ثالثاً: إنجاز وتطبيق الحلول

حيث يتم هنا تطوير الخطط والابنية التي تم تحديدها وتلافي اخطاءها والتقليل من معوقات عملها في زيادة مرونة وسيولة حركة الافراد والقوات اللازمة لمواجهة اخطار الارهاب. وذلك عن طريق توسيع وتعظيم الخيارات المتاحة والمتوفرة نحو زيادة معدلات الامن القومي والقائمين عليه بصورة تمكنهم من اختيار افضل القرارات والحلول لتامين وصيانة وحماية امن وسلامة المواطنين.

مكافحة الارهاب في اليمن: نحو سياسة بديلة

تقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة سياسات فرعية. هي السياسة القائمة، والقائمة على مطاردة الارهابيين والقبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة. والسياسة المعدلة، على المدى المتوسط. والقائمة على إدماج التيارات السياسية والشعبية الغير رسمية في انشطة مكافحة الارهاب جنباً إلي جنب مع المؤسسات الرسمية. والعمل على تبني استراتيجية تنموية للنهوض باحوال البلاد والعباد، وإجراء بعض الاصلاحات السياسية والاقتصادية المحدودة. واخيراً السياسة البديلة لكلاهما على المدى البعيد. التي تقوم على إجراء تحولات اقتصادية وسياسية هيكلية نحو التحول تجاه النموذج الديمقراطي في الحكم والادارة "الحكم الرشيد". والتوسع في انشاء المشروعات التنموية والاقتصادية وزيادة انخراط الجمعيات الاهلية والمدنية في العمل العام بصورة

تجعل الدولة والمجتمع شركاء متحدين في مواجهة مخاطر وتهديدات واحدة هي محاربة الفقر والارهاب.

السياسة الحالية

تقوم هذه السياسة على الجهد الحكومي فقط في مطاردة ومحاكمة الارهابيين، والتي تبدو حالياً سياسة غير فاعلة تماماً. بدليل زيادة عدد الهجمات الارهابية عام 2005 لحوالي 20 هجوم مقارنة بحوالي ستة هجمات خلال 2001. هذه السياسة تفتقد تماماً، إلى جانب عدم التماسك والفاعلية، للجهود والمساهمات الشعبية في محاربة الارهاب. بل ان بعض القبائل تساند بعض هذه الجماعات مثل حركة "الحوثي". هذه السياسة الفاشلة سببها ضعف الحكومة المركزية في صنعاء ومحدودية القوات اليمنية وتخلف قدرتها والتسليحية والتدريبية. إلى جانب فشل الحكومة في تبني استراتيجية وطنية لتحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة.

السياسة المعدلة

تسعى هذه السياسة على المدى المتوسط لزيادة وتيرة اصلاح وتطوير قدرات القوات اليمنية التي تواجه الارهابيين. ومن جانب اخر العمل على توسيع حيز المشاركة الشعبية ونطاق انغماس المجتمع المدني والاهلي في العمل العام ومحاولة جذب الراي العام لجانب الحكومة في حربها ضد الارهاب. وذلك عن طريق إجراء الاصلاحات السياسية والاقتصادية بصورة تدريجية ومحددة والبدء في تبنى مشروعات وطنية تنموية صناعية "مشروع قومي" تهدف لزيادة الدعم الشعبي للنظام، وتؤدي إلي زيادة عدد فرص العمل وتحسين ظروف ومستوى المعيشة، ومحاولات توسيع نطاق التعاون الاقليمي والدولي لمحاربة الجماعات والتنظيمات الارهابية.

السياسة البديلة

تقوم هذه السياسة على المدى البعيد على استكمال التحول الديمقراطي والاصلاح الاقتصادي، وتوفير الحماية والاستقلال للمجتمع المدني والتوسع "الافقي والراسي" في عمليات التنمية والتصنيع وتطوير التعليم والنهوض بالمرآة من جانب، والدخول في ترتيبات وتحالفات اقليمية ودولية تهدف إلى محاربة الارهاب ومكافحة الفقر، بصورة توجد مناخاً جاذباً للاستثمارات الخارجيية وتزيد من ثقة المؤسسات الدولية المانحة والمقرضة في مؤسساته الوطنية، بما يشجعها على تقديم منح ومساعدات وقروضاً تنموية تساعده على الالتزام ببرامج الاصلاح الاقتصادي والتشريعي، ومواصلة التقدم في عملية البناء الداخلي، كي يصبح قادراً على مواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية التي تواجهه. بصورة قد تحوله من رجل الجزيرة العربية "المريض" إلى رجل الجزيرة العربية "السعيد" مرة اخرى.

# الفصل السادس

## انضمام اليمن لعضوية منظمة دول مجلس التعاون المعوقات والاحتمالات

إن علاقات اي وحدة دولية في النظام الدولي تتوقف على طبيعة البنى الدولية والاقليمية القائمة ائنذاك، وعلى طبيعة ونوعية وعدد القوى الدولية الموجودة في هذا النظام، وثالثاً على القدرات ومقدار وإمكانات القوة المتوفرة "المتفاوتة" بين هذه الوحدات. فالدول الصغيرة "كاليمن ودول مجلس التعاون" مرهون تعاونها، او صراعها، بالاطراف الدولية "والإقليمية" الكبرى الاخرى.

خلال دراستنا للعلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال عالم ما بعد الحرب الباردة "النظام الدولي الجديد" لاحظنا ان هذه العلاقات قد تاثرت تاثراً شديداً بالتغير الهيكلي الذي حدث في بنية النظام الدولي. الذي تحول من نظام دولي ثنائي القطبية إلى نظام احادى القطبية. والذي اصبحت فيه الولايات المتحدة اكثر الاطراف الدولية قوةً وتاثيراً على مجمل التفاعلات الدولية والمؤثر الرئيسي على الاحداث الجارية فيه، بصورة جعلت اغلب دارسي العلاقات الدولية يتوقعون عدم قدرة اي دولة "أو مجموعة من الدول" على التوازن معها خلال النصف الاول من القرن الحادي والعشرين" 1". من جانب اخر، فإن صعود بعض الدول الاخرى لمصاف القوى الكبرى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي مثل الصين، المانيا، اليابان وروسيا قد وسَّع من خيارات وبدائل التعامل بينها وبين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي. حيث وجدت هذه الدول في هذه القوى الصاعدة سوقاً لشراء وتوريد الاسلحة والمعدات الصناعية والتكنولوجية العسكرية والمدنية وفتح اسواق جديدة للتصدير وزيادة حجم الاستثمار الخارجي، وزيادة معدلات الاعتماد المتبادل وتوسيع

نطاق التبادل التجاري والتعامل السياسي معها، من اجل تحقيق مصالحها الوطنية الداعية لرفع مستوى المعيشة والازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

على الجانب الثالث فإن تفاوت امتلاك مصادر وموارد القوة السياسية والاقتصادية الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن جعل العلاقات بين الطرفين متداخلة. حيث يرى اليمن انه بإشرافه على مضيق باب المندب يساهم في تامين اقتصاديات هذه الدول. وذلك بحفاظه على امن واستقرار هذا الممر المائي الحيوي لاقتصاديات البترول الخليجية. حيث يمر خلاله يومياً ما يوازى اربعة ملايين طن يومياً في طريقها إلى مستهلكيها في اوربا وامريكا الشمالية واسيا. ومن جانبها فإن دول مجلس التعاون الخليجي ترى انها بتقديم مساعداتها الخارجية لليمن فإنها تساعد على انتشاله من دوامات التخلف الاقتصادي وانخفاض مستويات التنمية ومستوى المعيشة فيه، وتاخذ بايديه نحو مستقبل افضل، يكون خلاله اليمن قادراً على التصدي للمشكلات والازمات التي تواجهه داخلياً وخارجياً.

في هذا الفصل فإننا سنحاول تقديم اجابة عن سؤالين محدديين. الاول لماذا وكيف فشلت، او لنقل اخطات، النظرية الغربية في العلاقات الدولية في دراسة النظم الاقليمية في عالم ما بعد الحرب الباردة ؟ والثاني ما هو مستقبل العلاقات بين اليمن ودول منظمة مجلس التعاون الخليجي؟

## 1- نقد نظرية العلاقات الدولية الغربية في دراسة النظم الاقليمية والدول الصغري

المقصود بنظرية العلاقات الدولية الغربية "تلك الاطروحات النظرية التي تقدمها المدارس الفكرية الامريكية والاوروبية "البريطانية خاصةً" الثلاثة الواقعية Realism والليبرالية Liberalism والبنائية Constructivism عن طبيعة العلاقات بين الوحدات الدولية "الدول وغير الدول" وسلوكها اثناء تواجدها في ظل نظام دولي فوضوي""2". وسيتركز جل نقدنا للنظرية الغربية

في دراسة العلاقة الدولية على موضوع الدول الصغيرة "كاليمن" والنظم الاقليمية "كالشرق الاوسط والخليج العربي" ودعاوي الوحدة والتكامل الاقليمي "مثل دعاوي الوحدة العربية وتوحيد شبه الجزيرة العربية والخليج العربي". حيث وجد الباحث من خلال مراجعته لادبيات هذه المدارس الفكرية الثلاثة منذ نهاية الحرب الباردة وجود نقاط معتمة كثيرة في نظرية العلاقات الدولية الغربية خاصة في ما يتعلق بمناقشة وتحليل الظواهر السياسية في العالم الثالث. فالواقعية على سبيل المثال لا تعطي اهتماماً يذكر للدول الصغري. والمدرسة الليبرالية تتجاهل الخصوصيات السياسية والاجتماعية والاوضاع الاقتصادية لدول العالم الثالث. اما المدرسة البنائية، وعلى الرغم من ثراء وموسوعية فرضياتها، الا إنها بسبب جذورها المعرفية الغربية قد اثمرت وانتجت نظرية لا تتوافق كثيراً مع الأوضاع في العالم الثالث.

المدرسة الواقعية

اساس النظرية الواقعية في دراسة العلاقات الدولية هو موضوعات القوة والامن. حيث ترى الواقعية الكلاسيكية ان جل اهتمام الدول هو تحقيق الامن عن طريق السعي نحو حيازة القوة. اما الواقعية البنيوية فترى ان الدول جل اهتمامها واولويتها هو السعي نحو البقاء، وعليه فإن القوة لديها عبارة عن وسيلة وليست غاية، كما هي عند الواقعية الكلاسيكية" 3".

الواقعية في تحليلها لطبيعة النظم الاقليمية لا تختلف جوهرياً عن دراستها للنظام الدولي العام. حيث لا تفرق المدرسة الواقعية، الكلاسيكية والبنيوية الجديدة، بين الدول كما تفعل الليبرالية والبنائية. الا بناء على مقدار القوة والقدرات التي تحوزها هذه الدولة مقارنة بغيرها. وما هو تاثير طبيعة البناء الدولي، وكيف تؤثر هذه المتغيرات على سلوكها تجاه الدول الاخرى. وطبيعة التفاعلات والعلاقات بين الدول تتحدد وفقاً لهذه المدرسة بناءً على حجم قدرة وقوة ونوايا الاطراف الاخرى. حيث تميل الدول إلى التوازن ضد الدول

الاقوى في محيطها "طبقاً لنظرية توازن القوى" وكذلك التوازن "التحالف" ضد مصادر التهديد الاقليمي "طبقاً لنظرية توازن التهديد". وعليه فسلوك الدولة عامة يمكن إرجاعه إلى حاجة الدولة الماسة للامن، تماماً كما تذهب الواقعية البنيوية.

في ظل نظام دولي فوضوي يغيب فيه وجود قوى عليا تسيطر على الوحدات الفاعلة فيه "الدول القومية" فإن الدول في ظل هذا النظام "ذات الطبيعة التنافسية وسيادة منطق الدفاع عن الذات" فإن الدول لا تحقق امنها وبقاءها الا بنفسها. وعليه فإن التحالف ضد مصادر الخطر او مسايرته Bandwagon لا توفر الامن ولا تضمن بقاء الدولة إذا اقتنعت الدولة ان بقاءها وامنها مرتبط بغيرها. فالعلاقات الدولية لا يوجد بها خفر او نواطير"4".

ترى الواقعية ان السبيل نحو حماية الدول وضمان بقاءها هو الاتجاه نحو التوازن. سواء داخلياً بالانكباب على التنمية وبناء الدول وقدرتها داخلياً "بناء قاعدة تصنيعية وتكنولوجيا واقتصادية وادارية وغيرها". او بالتوازن الخارجي "التحالفات والتكتلات والحروب". فالدول الصغيرة لا سبيل لديها الا التحالف مع قوى كبرى توفر لها الامن وتضمن بقاءها وحمايتها ضد جيرانها الاقوياء.

لا تنكر الواقعية سلوك التعاون بين الدول، بل إنها في افضل التاويلات تعتبر "دليل عمل للدول نحو تحقيق السلام والتعاون، عن طريق توضيح افضل الطرق المتاحة امام الدول نحو تجنب الحرب". فالتعاون لدى الواقعية مرادف للاستقرار والامن. حيث يعني الاستقرار "غياب وجود الازمات وعدم وقوع الاضطرابات". وعليه فإن افضل الطرق المتاحة امام الدول تجاه توطيد علاقاتها التعاونية والسلمية مع باقي جيرانها وباقي الدول الاخرى هو توضيح وتفسير طبيعة بناء النظام الدولي، ومعادلات وصور توزيع القدرات والقوة فيه. وبالتالي توضيح مصادر الخطر او التهديد والعمل على تغيير هذه الاوضاع والشروط بما يساعدها على تحقيق للسلام والتعاون. فالواقعية "خاصة البنيوية" ليست كما يدعى البعض بانها ذات نظرة "تشاؤمية" تجاه

السلام والتعاون. فالواقعية لا ترى ان تحقيق السلام مستحيل، وإنما فقط صعب التحقيق. وذلك بسبب بعض الشروط والعوائق البنيوية في النظام الدولي والتي يمكن "كما تذهب الواقعية البنيوية" التغلب عليها وتطويعها نحو امكانية تحقيق التعاون والسلم بين وحدات النتظام الدولي الواقعي الفوضوي والذاتي الدفاع "5".

نقد المدرسة الواقعية

لعل النقد الجوهري الذي نوجه للمدرسة الواقعية "والمتعلق بموضوع دراستنا" هو إهمالها دراسة الدول الصغيرة. حيث بات معروفاً ان المدرسة الواقعية هي مدرسة دراسة "القوى العظمى". حيث تقدم ادبيات المدرسة الواقعية تراثاً كبيراً في شرح سلوك وتفسير علاقات الدول العظمى، الا إنها لا تقدم الا النذر اليسير فيما يتعلق بدراسة الدول الصغيرة. بل إن بعض كبار الواقعيين مثل ستيفن فان آيفيرا يجادل بان الدول الصغيرة ودول العالم الثالث عامةً لا اهمية لها ولا اهمية لها سواء في المجال النظري او في الواقع الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة"6". بالرغم من كون اغلب سكان العالم يقطنون دولاً صغيرة، واغلب الصراعات الدولية إما بين دولاً صغرى، او من اجل السيطرة عليها.

المقصود بالدول الصغيرة هي "تلك الدول التي تقع في اسفل ترتيب لمراكز القوى الموجود في النظام الدولي". والتي تواجهها ازمات خطيرة في مجالات التنمية، العدالة، والاستقرار... الخ. فطبقا لجلآيسون كريمبيكوفا وكوزيروفا "Gleason, Kerimbekova, and Kozhirova" فإن الدول الصغيرة هي:

"تلك الدول التي تَقع في قاعِ ايّ تصنيف لترتيب الدول القوية، وتُواجهُها تحديات رئيسيةَ كثيراً في مجالات التنمية، العدالة، ونوعية الحياةِ. انها تلك الدول المحدّودة المصادرَ والامكانيات وانخفاض مؤشرات التنمية البشرية بما يجعلها تُميّزُ بكونها دول صغيرة. تَمِيلُ الدول الصغيرة إلى ان تكوْن صغيرةِ في الحقيقة من ناحية السكانِ والارضِ. لكن مفهومَ الدول الصغيرة يشير إلي تاثيرِ

قوَّةَ الدولة، وليس للحجمَ المُطلقَ للسكانِ، الاقتصاد والمساحة . . . الخ""7".

إن المدرسة الواقعية في تشديدها على عنصر المصلحة في إطار مفهوم القوة المادية "سياسياً، عسكرياً واقتصادياً" ترى ان الدول الصغرى بافتقارها لعناصر هذه القوة يجعلها لا تلقى اهتماماً من جانب دارسي ومنظِّري هذه المدرسة. فالعالم لم ولن يهتم ويحترم سوى الاقوياء. على الرغم من عدم وجود دراسة يقينية توضح ان هناك علاقة اكيدة بين القوة والفقر. فليست كل الدول القوية غنية. وكذلك فليست كل الدول الفقيرة ضعيفة. ففي كتابه المرجعي "المجتمع الفوضوي" يوضح هيدلي بوْل ان هناك ثلاثة مستويات للقوى في النظام الدولي "8 ":

- القوى الكبرى Great power: وهى تلك الدول القادرة على إكراه باقي الدول على احترام نفوذها. والقادرة، في ذات الوقت، على تحقيق مصالحها على امتداد العالم.

- القوى المتوسطة Middle power: وهى اقل حجماً وتاثيراً ونفوذاً من القوى الكبري.

- الدول الصغرى او ما اسماه بوْل Micro States: وهى تلك الدول التي يعرفها على إنها: دول ذات مساحة صغيرة. محدودة النفوذ والتاثير على المستوى العالمي. الا إنها تمارس نفوذها بناءً على موقعها الجيواستراتيجي المتميز، او بتحكمها في ممرات بحرية حيوية وضرورية ومطلوبة عالمياً، او بامتلاكها موارد طبيعية غالية كالنفط والذهب والماس وغيرها.

وعليه، وطبقاً للمدرسة الواقعية الانجليزية في دراسة العلاقات الدولية، فإن هذه الدول تمتلك من مصادر القوة ما يجعلها تستحق الدراسة. وهو ما اهملته المدرسة الامريكية في دراسة العلاقات الدولية. فدعاوى عدم تاثير هذه الدول على مجمل التفاعلات الدولية الجارية في النظام الدولي اصبحت بلا اساس وغير واقعية، وهو ما يقلل من شمولية ورسوخ المدرسة الواقعية، باعتبارها

المدرسة الام في دراسة العلاقات الدولية "9".

المدرسة الليبرالية

المدرسة الليبرالية تنطلق من خلفية اقتصادية، ترى ان جل اهتمام الدول هو تحقيق المصلحة الوطنية في إطار مفهوم "الثروة". فالدول في سعيها لرفع مستوى رفاهية مواطنيها، ورفع مستويات المعيشة والازدهار الداخلي وتوسيع نطاق تجارتها الخارجية فإنها تسعى نحو الثروة، وليس للامن كما تذهب الواقعية. اي ان الغنى "وليس القوي" هو من يحقق ما يريد .. بما يمتلكه من ثروة "10".

ترى المدرسة الليبرالية ان خير الطرق لتحقيق التعاون الاقليمي وتفسير العلاقات والتفاعلات الاقليمية هو انتهاج سلوكيات مثل التكامل الاقليمي. وذلك عن طريق بناء مؤسسات دولية/اقليمية تكون قادرة على كبح جماح الدول التوسعية في اي اقليم، وتضيق حيز الشك والريبة الذي تتميز به العلاقات في النظام الدولي، كما يذهب الواقعيون نتيجة غياب وجود سلطة عليا في هذا النظام الفوضوي. حيث يوفر قيام هذه المؤسسات وجود نوع من تدفق وتوافر المعلومات عن باقي الدول المجاورة، وهو ما يتيح للدول التقليل من الشعور بعدم الثقة تجاه نوايا الدول الاخرى. حيث يكون وجود مثل هذه المنظمات بمثابة الرادع امام القوى العدوانية الاخرى، ومنعها من التعدي على جيرانها الضعفاء، بما تفرضه هذه المنظمات من مقيدات على سلوك الدول الاعضاء بها "11".

إن طبيعة واولويات الدول لدى الليبرالية توضح لماذا يذهب الليبراليون وراء الادعاء بان تحقيق السلام والتعاون بين الدول ممكن Possible وان الحرب محتملة Probable على عكس ما يذهب الواقعيون. فلدى الليبراليون تسعى الدول إلى تحقيق الثروة والقوة الاقتصادية، وعليه فإنها تهتم اهتماماً كبيراً بالمكاسب النسبية Relative Gains المتوقعة من وراء تعاونها وعلاقاتها مع

باقي الدول الاخرى. وبذلك فإن هناك دوماً مجالا للتفاوض والمساومة واحياناً كثيرة للتراجع. على العكس من الواقعية، التي يكون جل اهتمام الدول لديها الحصول على المكاسب الكلية Absolute Gains. وما على المحك هنا امن الدولة وبقاؤها. وعليه فالحرب لدى الواقعيين ممكن وقوعها في اي وقت، اما التعاون فمحتمل. حيث لا يمكن التراجع عن ضمان وسلامة وبقاء الدولة. فالعلاقات بين الدول من مفهوم الواقعيين هي معادلة صفرية "إما غالب او مغلوب" Zero-sum Game اما لدى الليبراليين فالعلاقات بين الدول غير صفرية "الكل يربح" Non-Zero-sum Game .

ترى المدرسة الليبرالية ان التقارب الجغرافي والثقافي "خاصةً القيمي" بين الدول من جانب، وتقارب مستوى الاداء الاقتصادي يحفز الدول على انتهاج سلوك تعاوني تجاه جيرانها من اجل الحصول على اكبر قدر من المكاسب، التي قد تساعدها في تقوية الاوضاع والظروف المعيشية لمواطنيها وتشجعها على السير قدماً نحو تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي"12". عن طريق زيادة توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والمؤسسية بين الدول، وبذلك فإن احتمالات قيام الصراعات والحروب يكاد يكون منعدما Obsoleteness. فزيادة وتيرة التعاون ومستويات الاعتماد المتبادل بين الدول يزيد إحساسها بالتقارب والحاجة إلى بعضها البعض، ويزيد كذلك من الشعور المشترك بتعاظم حجم المخاطر الناتجة عن تحطيم او تقليل التقارب والتعاون بينهم. وعليه فإن النظام العالمي فيما بعد الحرب الباردة، وفقاً لليبراليين، قادم على عصر مديد بالسلام والازدهار والديمقراطية "13".

نقد المدرسة الليبرالية

تشدد المدرسة الليبرالية على حيوية واهمية تاثير طبيعة النظم السياسية والمحلية للدول وضرورة وجود تماثل بينهما وبين النظم المحلية وللدول الاخرى لتحقيق التعاون والسلام بينهما. حيث تقوم النظرية الليبرالية على دعامات ثلاث هي: "الليبرالية الاقتصادية، الديمقراطية السياسية، والمنظمات

الدولية". وتجادل بان تحقيق السلام بين الدول مرهون بتوافر هذه السمات الثلاثة فيها. وعليه فإن غياب هذه السمات "او بعضها" سيجعل الدول غير قادرة على تحقيق التعاون وارساء السلام.

إن مثل هذه الدعاوى تمثل انحيازاً ايديولوجياً وتعصباً فكرياً للافكار الليبرالية والغربية. إن معنى وجود اشتراط هذه السمات لتحقيق السلام والتعاون هو افتراض مسبق بضرورة سيادتها دولياً، وهو ما يجعلها نوعاً من فرض الافكار الغربيــة علــى بــاقي دول العــالم، دون مراعــاة لخصــوصيتها الاجتماعيــة والاقتصادية والسياسية المختلفة عن تلك الموجودة بالغرب. ومن ناحية اخرى فإن الربط بين تحقيق السلام والتعاون وبين حتمية وجود هذه السمات لهو نوع من محاولة فرض الهيمنة على باقي دول العالم، عن طريق الادعاء بعالمية هذه الافكار، وهو ما ليس صحيحاً. والا فبما تفسر النظرية الليبرالية وجود تعاون بين دول لا ديمقراطيــة ولا ليبراليــة مثــل مجموعــة الاسيان، منتــدى شنغهاي، مجلس التعاون الخليجي، محور الجنوب - الجنوب وغيرها.

إن المدرسـة الليبراليـة بتركيزهـا علـى اهميـة المصـالح الاقتصادية وطغيانها وتغليبها للاعتبـارات القيميـة علـى غيرهـا مـن الاعتبـارات، خاصـةً السياسية والعسكرية، يجعلها تقف عاجزة عن تفسير سلوكيات الدول الصغرى او العالم الثـالث عامـةً. فالـدول الصغيرة فـي العالم الثالث تعيش فـي جيرة عدوانية وبيئات اقليمية غير مستقرة. هذه البيئات غير الديمقراطية "التسلطية" تكاد تكــون اعتباراتــها السـياسية والامنيــة غــامرة علــى اعتباراتــها الاقتصــادية والاجتماعية. إذ مازالت هذه الدول في مرحلة بناء الدولةNation-Building او مــا يعــرف باشــباه الــدول Quasi-State. حيــث مــازالت المشــاكل الحــدودية والنزاعات القومية والعرقية تستنزف مواردها وقوتها "السياسية والاقتصادية والبشرية". وحيث تسيطر على صناع القرار في هذه الدول اعتبارات "البقاء" وليس اعتبارات "الثراء". وكما تذهب الواقعية، فإن الدول في العالم الثالث تسعى نحو "حماية حياة" مواطنيها وليس رفع مستوى معيشتهم. فتلك رفاهية

لا تتحملها هذه الدول، ولا تقدر على تحقيقها في المراحل الحالية من تطورها.

المدرسة البنائية

تقول المدرسة البنائية بان النظام الدولي هو نظام اجتماعي Socially Constructed اكثر منه حقيقة واقعية Constituting an Objective Reality. بمعنى ان البناء الانساني بصورة اساسية مبنى على وجود افكار مشتركة بين البشر "متغير ثابت" اكثر منه على القوى المادية "كمتغير مستقل". وعليه فإن هذه "الهويات والمعايير والقيم الانسانية والبناء الاجتماعي" هي نتاج لهذه الافكار المشتركة اكثر من كونها نتاجاً للطبيعة. وبالتالي فإن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي نتاج للدول القومية، وليست صفة ذاتية للنظام الدولي كما يذهب الواقعيون والليبراليون، من كونها نتاجاً للطبيعة البنيوية للنظام الدولي نتيجة لغياب وجود سلطة مركزية عليا فوق الدول والحكومات"14".

ترى المدرسة البنائية، كذلك، ان العلاقات بين وحدات النظم الاقليمية تحددها الهويات والقيم والمعايير السائدة بين وحدات هذا النظام. حيث تذهب اراء هذه المدرسة إلى وجود علاقة بين طبيعة ومدى التقارب او التنافر بين الهويات والافكار والمعايير والبنى الاجتماعية السائدة بين الدول، وبين حدود واتجاهات علاقاتها. فكلما تقاربت هذه الهويات والقيم والمعايير والبناء الاجتماعي زادت احتمالات ميلها للتعاون والتكامل سوياً في إطار تنظيمي تعاوني يجمعها سوياً والعكس بالعكس. فالتنافر في الهويات والقيم يكون محرضاً قوياً على سيادة السلوكيات العدائية والهجومية المتبادلة بين اطراف هذا النظام. فكما يميل الاشخاص إلى التقارب والمودة من اشباههم البشر كذلك تميل الدول.. وكذلك تنفر من الشواذ.

يذهب انصار المدرسة البنائية إلى القول بان الدول تميل للتعاون مع بعضها البعض عندما يطغى وجود بعض القيم والمعايير والافكار "الايديولوجيات" وتتشابه طبيعة الابنية الاجتماعية "نظم الحكم، الثقافة، اللغة المشتركة

والطبيعة الديمقراطية لنظم الحكم... الخ". حيث تعتقد الدول ان هذه السمات المشتركة فيما بينها تقيدها "كما تقيد نفسها" عن انتهاج سلوكيات عدائية، او ان تقدم على انتهاك حقوق الانسان. بل على العكس، فإن هذه السمات تجعل من الدول "متحضرة" و"متمدنة". وهذه الدول، بما بينها من توافق قيمي وفكري، تميل للتعاون مع مثيلاتها، لشعورها بوجود احساس كبير بالثقة في التعامل مع شبيهاتها"15".

إن السعي نحو التقريب بين الدول، ومحاولة إيجاد نوع من التوافق القيمى والمعياري بينها يزيد من احتمالات سيادة انماط التعاون والتكامل الاقليمي "والدولي" بين هذه الدول. وهو ما جعل انصارها يروجون لدعاوى هذه القيم "كدعاوي نشر الديمقراطية والسوق الحرة والليبرالية وغيرها من الافكار والقيم والمعايير الغربية". واعتقادهم بان افضل الطرق لسيادة التعاون وتحقيق السلم الدولي هو بنشر هذه الافكار والقيم والمعايير عبر العالم.

نقد المدرسة البنائية

لعل في تفسيرها للتفاعلات الدولية والاقليمية تكاد تكون المدرسة البنائية من اقرب المدارس الغربية في الاقتراب من معالجة طبيعة البناء والعلاقات السائدة بين الدول الصغيرة في العالم الثالث. فمازالت القيم والافكار والمعايير الاخلاقية تحتل اولوية لدى صناع القرار في هذه الدول. الا ان هناك نقد جوهري يوجه لهذه المدرسة وهو عجزها عن تفسير وجود صراعات بين الدول والجماعات التي تشترك سوياً في الهويات والقيم والافكار والمعايير السائدة فيما بينها. فكيف تفسر البنائية وقوع الصراع في الخليج "غزو الكويت" بين دولتين عربيتين "متوافقتين في القيم والمعايير والافكار التاريخية والاجتماعية والثقافية"؟ وكيف تفسر البنائية الصراع والتناقض بين دعاوى "الوطنية" و"القومية" بين الدول العربية وغيرها؟"16"

إن المدرسة البنائية بتجاهلها لاعتبارات القوة والطبيعة الفوضوية للنظام

الدولي "كصفة ذاتية له Self-character" جعلها تقف عاجزة عن تقديم تفسير مقبول لبعض الازمات والصراعات التي يسهل تفسيرها لدى كلا من المنظور الواقعي والليبرالي. بينما تعجز المعطيات النظرية للمدرسة البنائية عن تقديم تفسيراً لتلك الصراعات. فمثلاً الصراع في الخليج العربي 1991.1990 يمكن تفسيره بسهولة طبقاً لنموذج توازن القوى او توازن التهديد كما تذهب الواقعية. وكذلك يمكن تفسير وقوف دول الخليج العربي والدول العربية مع الكويت وضد العراق طبقاً لنظريات "الارتباط المؤسسي والاستقرار بالهيمنة" كما يذهب الليبراليون الجدد. بينما لا تستطيع البنائية تقديم تفسير لذلك. لانه بسهولة يتناقض مع معطياتها النظرية القائلة بان الدول ذات الهويات والقيم والمعايير والبني الاجتماعية المتقاربة لا تحارب بعضها البعض.

إن المدرسة البنائية تقول الكثير جداً في شرح القليل جداً من العلاقات الدولية، خاصة عندما يتعلق الامر بالحرب والصراع والامن، اكثر منه عندما يتعلق بالسلم او بالتعاون بين المجتمعات والدول القومية.

## 2- مستقبل العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون

الكثير من المراقبين ان المعوق الوحيد امام انضمام اليمن لعضوية مجلس التعاون الخليجي هو رفض دول المنظمة "لمبدا" انضمامه من اساسه. ويجادل انصار هذا الراي بان كافة المعوقات التي تّدعي دول مجلس التعاون انها تحول دون انضمام اليمن إلى عضوية المجلس هي معوقات وهمية الغرض منها تبرير موقفهم وإيجاد ذرائع للحيلولة دون انضمامه للمجلس. ويرى فريق اخر ان دعاوى اليمن للانضمام لعضوية هذه المنظمة غير قانونية وغير مشروعة. فاليمن لا يقع على الخليج العربي "ليس له سواحل على الخليج". وبالتالي تسقط حجته ودعاوى انضمامه للمنظمة. لانه قانونياً وطبيعياً "جغرافياً" ليس دولة خليجية. وإنما هو دولة من دول شبة الجزيرة العربية. ويرى فريق ثالث ان على اليمن الكف عن ملاحقة وهم وسراب الانضمام لعضوية مجلس التعاون الخليجي لانه ببساطة نادياً للاغنياء Rich people Club، ولن يقبل سوى

الاغنياء"17".

إننا نختلف جزئياً مع هذه الاراء، ونرى ان هناك بالفعل تحديات داخلية من جانب ومعوقات سياسية واقتصادية وامنية من جانب اخر تحول دون انضمام اليمن لعضوية منظمة مجلس التعاون الخليجي. الا انه بزوال هذه التحديات، التي تتذرع بها دول المجلس والرافضة لانضمامه إليهم، فإن دعاوى رفض انضمام اليمن لمنظمة مجلس التعاون الخليجي ستسقط من تلقاء نفسها. وذلك لتغير علاقات القوى وصور توزيع القدرات والقوة في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي. هذه المعوقات والتحديات وكيفية ومدي قدرة اليمن على مواجهتها وإداراتها من جانب. وكيفية استجابة دول مجلس التعاون الخليجي وردود فعلها على ما تم إنجازه فعلياً ستكون هي المحدد الذي سوف يشكل طبيعة العلاقات المستقبلية بين الطرفين.

احتمالات انضمام اليمن لعضوية مجلس التعاون الخليجي

البنائيون دائما ما يدعون إلى توسيع نطاق التعاون والتقارب والاندماج الاقليمي بين الوحدات الدولية "الدول والمؤسسات". مجادلين بان حل الصراعات والنزاعات الدولية سيكون اسهل و 'ارخص' وقتما تعاون وتقارب الخصماء. حيث سيعمل تدفق التجارة والتبادل الاقتصادي وحرية وسهولة انتقال الافراد والبضائع ورؤوس الاموال بين الفاعلين الدوليين، وتوافر المعلومات عن نوايا وسلوكيات الاطراف الاخرى والتحمل المتبادل للاعباء Burden-Sharing على توسيع نطاق التفاهم والتوافق بينهم، وهو ما سيؤدي إلى انهاء هذه الصراعات والخصومات، حيث ستفوق معدلات التعاون مثيلاتها من معدلات النزاع "18".

بناء على ما سبق، تروج هذه الاطروحات إلى ان احتمالية انضمام اليمن إلى التجمع الاقليمي الذي يضم دول الخليج العربية تظل واردة ومحتملة للغاية، إن لم تكن حتمية، على الرغم من التباين الشديد في الاوضاع الاقتصادية بين

الجمهورية اليمنية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي "انظر الجدول رقم 7". فالتقارب الجغرافي والتماثل والثقافي والاجتماعي من جانب، وخشية هذه الدول المستضعفة والمنكشفة من اتساع نطاق الاضطراب وعدم الاستقرار والتهديد الذي قد يمثله اليمن على مستقبل الطفرة التنموية والاقتصادية التي حققتها خلال العقود الاربعة الماضية. إن دخول اليمن في نطاق الدول الفاشلة، اي ان تفقد الحكومة اليمنية المركزية قدرتها وسيطرتها في التحكم على اقاليمها، انتشار حركات التمرد والدعوة للانفصال ومحاربة الدولة ... الخ. كل هذه الاسباب ستكون مدعاة لدول مجلس التعاون الخليجي للعمل على ضم اليمن واحتوائه والاحاطة بالمخاطر التي قد يصدرها إليها عن طريق توسيع نطاق التبادل التجاري "التجارة البينية" اتباع اسلوب الضم المتدرج، تقديم المعونات والمساعدات المالية والاقتصادية اللازمة لتدعيم قدرات الحكومة اليمنية في مواجهة التحديات الداخلية التي تواجهها، ومساعدتها في الالتزام والوفاء بتوفير الاحتياجات الاساسية للشعب اليمني، والتدخل السياسي لإدارة وحل الصراعات والازمات السياسية اليمينة الداخلية "كمحاربة الارهاب، التمرد الحوثي في الشمال، دعاوي الانفصال في الجنوب ... وغيرها" وهي الاجراءات والمؤشرات التي سوف تتوج في نهاية الامر بضم اليمن لعضوية هذه المنظمة خلال فترة تتروح بين عشرة إلي خمسة عشر عاماً.

توسيع نطاق التبادل التجاري

شهد العقد الاول من القرن الحادي والعشرين تزايد مطرد في حجم التبادل التجاري بين اليمن وكافة دول مجلس التعاون الخليجي. فمقارنة مع العام المالي 1998 فقد بلغ حجم الصادرات السعودية لليمن لحوالي 824 مليون دولار في العام 2006 مقارنة بـ 169 مليون دولار في 1998. وبلغ حجم التبادل التجاري بين اليمن ودولة الامارات العربية المتحدة في عام 2006 لحوالي مليار دولار بعدما كان حوالي 169 مليون دولار قبل عشر سنوات. وتضاعفت الصادرات اليمنية للإمارات العربية المتحدة من 4.4 مليون دولار في عام 1998

إلى حوالي 169 مليون دولار في 2006. اما مع دولة الكويت فقد تزايدت الصادرات الكويتية للجمهورية اليمنية مئات المرات خلال عشر سنوات. فقد ارتفعت من 1.4 مليون دولار في 1998 إلى حوالي 365 مليون دولار في العام 2006. وارتفعت صادرات اليمن للكويت من مائة الف دولار عام 1998 إلى حوالي 159 مليون دولار في 2006. وكذلك الامر مع دول البحرين وقطر وسلطنة عمان "انظر الجدول رقم 26 وقارنه بالجدول رقم 13".

جدول رقم 26

اتجاه الصادرات والواردات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن 2006"بالمليون دولار"

| الاتجاه المصدر | | السعودية | الامارات | الكويت | قطر | البحرين | عمان | اليمن |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | تصدير | | 6.796 | 1.298 | 1.069 | 6.057 | 402.7 | 824.3 |
| | استيراد | | 1.911 | 225.3 | 212.5 | 689.3 | 230.7 | 142.9 |
| الامارات | تصدير | 1.543.8 | | 479 | 497.1 | 326.7 | 2138.3 | 1.035 |
| | استيراد | 2.253.5 | | 294.5 | 976.6 | 504.3 | 41.6 | 289.1 |
| الكويت | تصدير | 220.4 | 267.7 | | 37.1 | 43.5 | 52.4 | 365 |
| | استيراد | 1.033 | 526.9 | | 122.9 | 144.9 | 80.9 | 159.1 |
| قطر | تصدير | 139.5 | 983.1 | 111.7 | | 69.8 | 43.5 | 6.2 |
| | استيراد | 822.9 | 546.8 | 40.8 | | 124.9 | 63.8 | 4.2 |
| البحرين | تصدير | 490.6 | 349.9 | 106.6 | 86.7 | | 188.5 | 5.5 |
| | استيراد | 3.258 | 366.4 | 47.9 | 69.4 | | 53 | 0.7 |
| عمان | تصدير | 239.7 | 1.339 | 73.5 | 58 | 48.2 | | 74.5 |
| | استيراد | 372.3 | 2.352 | 57.7 | 43.2 | 271.7 | | 13.9 |
| اليمن | تصدير | 138.2 | 198.8 | 81.7 | 11.6 | 0.9 | 8.7 | |
| | استيراد | 538.4 | 1.080 | 265.8 | 5.6 | 2.5 | 67 | |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007.

استمرار تدفق المساعدات والمعونات الاقتصادية

من منطلق حرصها وعملها على ردم الهوة بين مستويات المعيشة والنمو الاقتصادي بين اليمن وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، تعمل الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي على تاهيل اليمن ورفع مستواه الاقتصادي لمستوى مناسب وملائم من التنمية الاقتصادية كتلك السائدة في دول المجلس تمهيداً لضمه لعضوية المنظمة. وذلك عن طريق تقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية لمساعدة الحكومة اليمينة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بالمتطلبات الداخلية. فقد دعت دول مجلس التعاون إلى إقامة مؤتمر للمانحين الدوليين من اجل مساعدة اليمن عقد في شهر نوفمبر 2006 بالعاصمة البريطانية لندن، ضم حوالي 25 دولة و 15 منظمة دولية. قدمت هذه الاطراف تعهدات بإمداد اليمن بحوالي خمسة مليارات دولار لتمويل البرنامج الاستثماري لليمن خلال الفترة من 2007 . 2010. قدمت دول مجلس التعاون "ممثلة في البنك الاسلامي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق اوبك" حوالي 74% من إجمالي هذه الاموال "3.7 مليار دولار".

إلى جانب ذلك، فقد تم توقيع اتفاقيات لتمويل مشاريع اقتصادية تجاوزت قيمتها 1.5 مليار دولار خلال الفترة من 2010.2008 بين اليمن ومختلف دول مجلس التعاون، بدء البعض منها فعلياً حيز التفيذ. كذلك فقد اصدر المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته 108 "سبتمبر2008" عندما واجه اليمن ازمة غذاء إلى إعطاء الاولوية لمشاريع تنمية الانتاج الزراعي في اليمن، خاصة في المشاريع التي تهدف لترشيد المياة وتحسين وسائل الري وزيادة الانتاجية الزراعية والتنمية الريفية"19".

الضم التدريجي

تتبع دول منظمة دول مجلس التعاون الخليجي اسلوب الضم المتدرج لليمن لعضوية هذه المنظمة، بناء على مدى التزام وتعهد الحكومة اليمنية بإجراء واتباع سياسات ومواقف تتماشى مع سياسات ومواقف دول مجلس التعاون.

فقد اصدر المجلس الاعلى للمنظمة في دورته الثانية والعشرين "ديسمبر2001" قراراً بضم اليمن إلى المؤسسات التالية "مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، مكتب التربية العربي لدول الخليج، مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية لدول مجلس التعاون، دورة كاس الخليج العربي لكرة القدم". وفي اكتوبر 2002 تم التوقيع على اتفاق بين اليمن ودول مجلس التعاون يتم بموجبه وضع اليات محددة للتعاون بين الجانبين وتشكيل مجموعة عمل مشتركة لتوسيع نطاق التعاون الثنائي. وتوصلت هذه المجموعة إلى وضع عدة اجراءات ومقاييس يتوجب على اليمن الالتزام بها من اجل تاهيله للانضمام للمؤسسات الاقتصادية، وكذلك بحثت هذه المجموعة سبل تشجيع الاستثمار الخارجي الخليجي في اليمن.

في دورته التاسعة والعشرون "ديسمبر2008" وافقت دول مجلس التعاون الخليجي على إنضمام اليمن لبعض المؤسسات الاقتصادية الخليجية الثانوية مثل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، هيئة التقييس، هيئة المحاسبة والمراجعة، جهاز تلفزيون الخليج، وإن مازال بعيداً عن عضوية المؤسسات الاقتصادية والتمويلية الرئيسية"20".

التدخل السياسي في إدارة الصراعات

إنطلاقاً من التزامها بمبادى تبني مواقف موحدة تجاه القضايا السياسية، حسن الجوار، عدم التدخل في الشئون الداخلية للاخرين، احترام سيادة الاخرين، اعتماد مبدا الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات بين الدول، عملت دول مجلس التعاون الخليجي "وعلى راسها السعودية وقطر" على التدخل كطرف ثالث من اجل العمل على حل الصراعات والازمات التي يعاني منها اليمن، خاصة فيما يتعلق بالصراع الدائر بين الحكومة المركزية والحوثيين في منطقة صعدة، بالقرب من الحدود السعودية. ومحاولة التوسط بين الطرفين من اجل التوصل لصيغة توافقية سلمية تنهي هذا الصراع المسلح. وكذلك الصراع في الجنوب والتعامل مع دعاوي الانفصال التي يطالب بها الكثير من اطياف النخبة

السياسية اليمنية الجنوبية، ومنها من يقيمون في دول مجلس التعاون الخليجي. وهناك "ثالثاً" التعاون الاستخباراتي والامني بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بمحاربة ومكافحة الارهاب "تنظيم القاعدة في ارض الجزيرة العربية" التي تتخذ من الاراضي والحدود اليمنية ملاذاً آمناً لتهريب السلاح والأنظة الاجرامية والهجرة الغير شرعية.

ففي العام 2002 تم توقيع اتفاقية ‘لجنة تقصى الحقائق المشتركة في القرن الافريقيThe Combined Joint Task Force of the Horn of Africa, CJTF-HOA . التي انشئت من اجل مواجهة الارهابيين مباشرة. ومساعدة الدول في القبض عليهم. وتطوير قدرات هذه الدول في التحكم في حدودها الغير ماهولة من الاستغلال من قبل الجماعات الارهابية. خاصة على الحدود الساحلية القريبة من احد اهم الممرات المائية الحيوية للنظام الاقتصادي العالمي وهو مضيق باب المندب. الذي تشرف عليه اليمن وجيبوتي"21". وتوج هذا التعاون بتوقيع اتفاقية تعاون امني بين دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية في العام 2004.

رغم كل هذه المؤشرات والتطورات الايجابية فمازال اليمن بعيداً عن عضوية الاجهزة والمؤسسات المؤثرة داخل منظمة مجلس التعاون الخليجي.

تحديات ومعوقات انضمام اليمن لعضوية مجلس التعاون الخليجي

اما عن المعوقات التي تمنع انضمام اية دولة إلي منظمة دولية، وكما يحددها جوزيف ناي وتطبيقاً على حالة اليمن ودول منظمة مجلس التعاون الخليجي فيمكن تلخيصها في معوقين اساسيين هما "الحساسية/التاثر Sensitivity والقابلية للإيذاء من قبل الاخرين 22"Vulnerability ". حيث يرى ناي ان عدم إقبال الدول على التعاون والاعتماد المتبادل مع بعض الدول الاخرى يرجع إلى "حساسية" هذه الدول وخشيتها من عواقب وتداعيات هذا التعاون.

يُعرف جوزيف ناي الحساسية/التاثر من التعاون بانها "احتمال التعرض لمؤثرات خارجية مكلفة من جانب بعض الاطراف الخارجية. بصورة تؤثر او تغير من طبيعة الاوضاع القائمة". من جانب اخر يرى ناي ان الدول تخشى التعاون مع بعض الدول لخوفها من احتمال تعرضها للإيذاء من قبل الاخرين "انكشافها". التي يُعرفها على انها "استمرار التعرض لمؤثرات خارجية مكلفة من جانب احد الاطراف الخارجية حتى بعد اتخاذ كافة الاجراءات ووسائل الوقاية "كالتحذير او الهرب" من هذه المواقف". ويضرب مثالا لذلك بتاثير ارتفاع اسعار البترول "الطفرة النفطية" ابان حرب 1973 على الولايات المتحدة واليابان، الذي يرى انها تضررت اكثر من الولايات المتحدة جراء هذه الازمة نظراً لعدم امتلاكها وسائل وقاية كافية لمواجهة هذه المخاطر.

"على سبيل المثال خلال ازمة ارتفاع اسعار البترول عام 1973 فإن الارتفاع المطرد في الاسعار المحلية للوقود في محطات الوقود جعل الولايات المتحدة ’حساسة‘ جداً نحو هذه الزيادة في التي احدثتها الدول العربية. الا ان درجة تعرضنا للإيذاء المباشر من قبل الاخرين كانت محدودة وذلك لان 85% من احتياجاتنا النفطية كانت تنتج محلياً. اليابان، على الجانب الاخر، والتي تعتمد بصورة اساسية على استيراد موارد الطاقة من الخارج كان تاثرها وتعرضها للخطر من جراء رفع العرب لاسعار البترول مرتفعا جداً""23 ".

على هذا الاساس "وطبقا للمدرسة الواقعية" ترفض دول مجلس التعاون الخليجي انضمام اليمن إلى عضويتها، وإن كانت لا تصرح بذلك مباشرة. فدول مجلس التعاون الخليجي تبدي خشيتها وحساسيتها من بعض الاوضاع السياسية والداخلية والاجتماعية المضطربة في اليمن. وكذلك من نوعية وكيفية الاداء الاقتصادي اليمني الذي قد لا يستطيع الوفاء بالتزاماته تجاه إجراء عمليات الاصلاح وتدبر امر هذه الاوضاع. بصورة تزيد من احتمالات تعرض دول مجلس التعاون للإيذاء من قبله. وكذلك من السلوك الذي اتخذه النظام اليمني خلال حرب الخليج الاولى ضد إحدى دول مجلس التعاون

الخليجي "الكويت" لصالح احد اعداء دول المجلس "العراق".

من وجهة نظر دول منظمة مجلس التعاون فإن عدم قدرة النظام السياسي اليمني على إدارتها ومعالجتها تمثل تهديد محتمل. بصورة قد تجعل اليمن قادراً على إيذاء دول مجلس التعاون الخليجي. حيث ترى دول مجلس التعاون الخليجي ان عدم قدرة النظام اليمني، على سبيل المثال، على حماية حدوده مع جيرانه من دول مجلس التعاون "السعودية وعمان" قد يجعل من هذه الحدود ملاذاً امناً للجماعات الارهابية ومنظمات الجريمة والاتجار في البشر والمخدرات من جانب. وتهريب الاسلحة والارهابيين إلى حدود واقاليم دول مجلس التعاون للقيام باعمال إرهابية وتخريبية تشيع اجواء من الفوضى والاضطراب داخل حدودها من جانب اخر"24". وهو ما سيجعلها شديدة التاثر بذلك. إما بسبب عدم قدرة اليمن على حماية حدوده من جانب، ولضعف القدرات الامنية والعسكرية الخليجية في مواجهة هذه التحديات والمخاطر من جانب اخر. وهو ما يجعل معدلات قابلية دول مجلس التعاون للايذاء جراء عدم مقدرة اليمن على حماية وتامين حدوده مرتفعة جداً.

من جانب آخر فإن انصار الواقعية الجديدة "مثل جون ميرشايمر" يذهبون للقول بان عمليات توزيع القوة بين الدول وسياسات توازن القوى "توازن القدرات Balance of Capabilities بتعبير والتز" هي المحدد الرئيسي وراء تحديد علاقاتها الثنائية والجماعية. وان حسابات المكسب والخسارة قد تكون ذات تاثير ضعيف إذا ما كان بقاء الدولة وامنها على المحك. فالمهم للدول هو توسيع نطاق وحدود امنها وسلامتها وبالتالي بقائها، وليس توسيع نطاق التعاون والتبادل وبالتالي رفاهيتها. فالدول تسعى للبقاء وليس للثراء"25".

على ذلك الاساس الواقعي "ايضا" تنظر دول مجلس التعاون الخليجي إلى علاقاتها مع اليمن. فإذا كان هناك بعض المكاسب النسبية التي قد تعود عليها وعلى اليمن بالنفع من وراء تعاونهم الثنائي المتبادل في مجالات مثل تدعيم وحماية الحدود الجنوبية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتقوية وتدعيم

الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لليمن، فإن هناك مكاسب كلية ترى دول مجلس التعاون الخليجي انها تحققها في حفاظها على إبقاء اليمن خارج نطاق المنظمة.

طبقاً لهذه الرؤية فإن اليمن ليس لديه ما يقدمه لتدعيم المنظمة وتقوية اسسها واوضاعها الاقليمية والدولية، بل إنه يكاد يكون عبئا على كاهل دول المجلس "الغنية". في ظل تردي اوضاعه الاقتصادية وانخفاض معدلات ادائه الاقتصادي" 26". والاهم من ذلك ان اليمن منذ توحيده كان دوماً في حالة من عدم الاستقرار والاضطراب. وهي الحالة التي تخشى دول مجلس التعاون الخليجي انتقالها لحدودها الوطنية في حالة انضمام اليمن إلى عضوية منظمة مجلس التعاون الخليجي.

# الخاتمة

مستقبل العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي

أي محاولات لاستشراف مستقبل علاقات اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي يتوقف على عدة محددات، اولاً: طبيعة بنية النظام الدولي الذي سيبرز بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق. هل هو نظاماً احادي القطبية كالسائد الان ام سيبزغ نظاماً دولياً متعدد الاقطاب. ثانياً: شكل النظام الاقليمي الذي بزغ عقب حرب الخليج الثالثة، سواء على مستوى توازن القوى الاقليمي بين دول الخليج العربية وإيران من جانب، وتوازن التهديد بين قوى دولية عظمى مثل الولايات المتحدة وقوى إقليمية كلاسيكية مثل إيران. ثالثاً: ستتوقف طبيعة واتجاه هذه العلاقات على مدى نجاح النظام السياسي اليمني في التعامل مع المعوقات والمعضلات الداخلية التي تواجه، من عدمه.

إن الواقعيون محقون في القول بان التعاون والتقارب "او الصراع" بين الدول يتوقف على معادلات توزيع القوى والقدرات الموجودة، وطبيعة السلوك الخارجي للدول تجاه جيرانها. وهو السلوك الذي قد يوضحه مدي التقارب او التفاوت في القدرات والامكانات من جانب، ومدى الشعور بالتهديد من جانب اخر. فالدول قد تتقارب عندما يكون التفاوت بينهما محدوداً، لكنها لا تتقارب ابداً عندما يفوق حجم التهديد، الناتج عن التفاوت الشاسع في القدرات، الذي تمثله باقي الدول لها عن المكاسب المتوقع جنيها من وراء هذا التقارب.

إن اليمن بما يقدمه من حفاظاً على سلامة مرور ونقل البترول الخليجي خلال مضيق باب المندب، عبر تامينه لناقلات النفط يفوق مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي، من احتمال قيام اليمن "او غيره" بتهديد احدى دول مجلس التعاون الخليجي "المملكة العربية السعودية او سلطنة عمان". فإذا كان التفاوت الديمغرافي والوزن السكاني يميل لصالح اليمن على حساب باقي دول مجلس التعاون الخليجي، الا ان التفوق العسكري والاقتصادي يميل لصالح هذه الدول.

هذا التساوي بين الطرفين يجعلهما ملتزمين بقواعد اللعبة. فإذا كانت افضلية الوزن الديمغرافي لصالح اليمن، فإن دول مجلس التعاون الخليجي بما لديها من قدرات وامكانيات عسكرية واقتصادية ما يكفي لتدمير اليمن، في حالة اندلاع صراعاً مسلحاً بينها وبين إحدى دول المجلس. كاحتمال تدخل السعودية ضد الحوثيين في حالة زيادة شعورها بالتهديد الذي تمثله إيران لمكانتها في الخليج العربي، وتاييدها الجماعات العرقية والطائفية الشيعية في السعودية واليمن والبحرين وغيرها لإيران. وعملها "في تحالفها مع إيران" على إشاعة اجواء عدم الاستقرار داخل الاراضي اليمنية والسعودية. بصورة تستوجب تعامل المملكة بكل حزم ضد هذه الجماعات. خاصة في ظل استمرار تراجع القوة الاكراهية التي تلزم مواجهة هذه الجماعات من الحكومة اليمنية، بصورة قد تصل إلي حد اجتياح القوات السعودية للحدود اليمنية ومواجهتها مباشرة خطر الحوثيين عليها، مثلما حدث عام 1994 اثناء الخلاف الحدودي اليمني . السعودي، وهو ما يهدد بتصعيد الوضع بين الدولتين لحالة الحرب.

إن دعاوي التقارب الديني والاخلاقي والثقافي والقومي وغيرها من المعايير، كما يذهب الليبراليين والبنائيين والقوميين العرب وبعض الاسلاميين وغيرهم، قد ثبت إنها غير ذات صلة او اهمية تذكر إذا كانت مصلحة الدولة العليا "امنها وبقاءها كما يذهب الواقعيين" على المحك. فالدول لا يهمها سوى بقاءها على الحياة، ولو على جثة اشقائها وإخوانها في العقيدة. ففي ظل نظام دولي فوضوي، تنافسي، وقائم بالاساس على مبدا "اخدم نفسك" وحيث لا وجود لسلطة عليا فوق الدول والحكومات تقوم بكبح جماح القوى العدوانية والهجومية من التحرش بجيرانها "وإخوانها" الضعفاء. فان الدول لا تفكر الا في مصالحها الذاتية، دون اي اعتبار لاي معايير اخلاقية او قيمية، ودون الخشية من الخسارة او من التعرض للوم. فماذا سيفيد الدول لو جنت مكاسب "جزئية" او "كلية" وخسرت نفسها "وجودها".

إننا لسنا ضد دعاوي الوحدة العربية والتقارب العربي، ولكننا في الاساس نرى

ان احتمالية وقدرة وبقاء اي تجمع اقليمي "وحدة" تتوقف على مدى قوة الاطراف المنغمسة فيها والمتحالفين معها. فهذه القوة هي التي تعطيهم الامكانية في التاثير على/في بنية النظام الدولي والاقليمي القائم، بما يجبر كافة القوى الدولية الاخري في النظام على احترام هذا التجمع، بناءاً على ما يمتلكونه من قوة. فالخبرة التاريخية والسجل التاريخي للاحداث الدولية توضح لنا ان الدول في النظام الدولي لم تحترم سوى لغة القوة. وان الدول لا تحقق اهدافها ومصالحها "التي هي بالاساس الامن والبقاء" الا بناء على تمتلكه من قوة، التي تمكنها في ذات الوقت من الدفاع عن نفسها وانتزاع ما تريده وفرضه على الاخرين.

إن القوة لدينا عندنا ليست غاية بقدر ما هي وسيلة لضمان امن وبقاء الدولة في النظام الدولي. الذي لا تحصل فيه الدول على ما تريد "تتمنى" بقدر ما تحصل على ما تساويه في ميزان القوى الدولي، وعلى قدر ما تحوزه من قوة. فمنذ الحروب البيلوبونزية فإن "القوي يفعل ما يريده، والضعيف يدفع ما يتوجب عليه ان يدفعه". فهكذا هي العلاقات بين الدول، وستبقى كذلك مادامت طبيعة البناء الدولي كما هي، فوضوية وتنافسية ولا يحكمها الا النزاع من اجل القوة والبقاء والامن.

ان هناك العديد من التحديات والمعوقات الاخري التي قد تعيق احتمالية انضمام اليمن لعضوية منظمة دول مجلس التعاون الخليجي. مثل طبيعة الاوضاع السياسية والامنية الداخلية في اليمن. طبيعة البيئة الاقليمية. واخيرا السلوك الخارجي لدول مجلس التعاون تجاه اليمن وغيرها. هذه التحديات والمعوقات هي التي تحول دون انضمام اليمن "في راينا" لعضوية مجلس التعاون الخليجي. بصورة قد تضر بكلا الجانبين. لان ما يستطيع اليمن تحقيقه وتقديمه وهو عضواً في منظمة مجلس التعاون الخليجي يفوق ما تتصوره دول مجلس التعاون. وما يستطيع اليمن تقديمه ويساهم به بقدراته وإمكانياته المتنوعة سيكون له عظيم الفائدة على المنظمة ودولها. ايضا، على

الجانب الاخر، فما تستطيع دول المجلس تقديمه لليمن هائل ولا يحتاج التذكير.

لاعتبارات واقعية فإن اليمن لن يضم إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي. هذه الاعتبارات تقود الدول الاعضاء في هذه المنظمة باتخاذها تبريراً كافياً لعدم اقتناعها بجدوى انضمام اليمن إليهم في المنظمة، ناديهم الخاص. فالاعتبارات الامنية الخاصة بتوازن القوى في الخليج العربي والجزيرة العربية من جانب، وصور توزيع القوة والقدرات في الخليج من جانب آخر هي التي تحرك وتؤثر، بل وتقود، سلوك الدول الخليجية في تحديد علاقاتها مع اليمن وباقي الوحدات الدولية. فالضعف السياسي والعسكري والديمغرافي لهذه الدول من جانب. وتمتعها بثروات طبيعية غير متوافرة لمثلها من الدول من جانب ثاني. وتواجدها في اكثر المناطق الدولية اضطراباً وعدم استقراراً واكثرها تسليحاً وإنفاقاً على التسليح العسكري في العالم من جانب ثالث جعل "المسالة الامنية" تحتل قائمة اولوياتها الوطنية والخارجية. فهذه الدول تسعى لمواجهة الدعاوى او الامال التوسعية لجيرانها الاقوياء من ناحية. والاطماع الخارجية للقوى الدولية الطامعة في ثرواتها النفطية من ناحية اخرى. بالعمل على توسيع وتعظيم نطاق امنها القومي والحفاظ على بقائها. وهو ما جعل الهاجس الامني يجمع فيما بينها "الدول الستة الاعضاء" دون الحاجة إلى ضم آخرين إليهم. فهذه منظمة دولية "إقليمية النطاق" هدفها الحفاظ على بقاء اعضائها في النظام الدولي وتعظيم نطاق امنها الجماعي، وليس تعظيم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري وتوسيع نطاق الاعتماد المتبادل مع جيرانها، وإن كان موجوداً وفاعلاً.

في ظل وجود قوى دولية تتولى مهام الدفاع عنها في مواجهة المخاطر والتهديدات التي تمثلها لها البيئات الدولية والاقليمية بل والمحلية. فهناك عقد غير مكتوب بين هذه الدول والولايات المتحدة. يتعهد فيه الطرف الخليجي بالعمل على ضمان استمرار تدفق النفط للاسواق في الولايات المتحدة واوروبا

"بسهولة ويسر وباسعار معقولة". مقابل توفيرها الحماية الخارجية "والداخلية" لها ضد اعدائها، وضمان استمرار نظم الحكم "الابوية" في هذه الدول. ولذلك فلا تعارض مطلقاً بين توقيع كل الدول الاعضاء في المنظمة لاتفاقيات دفاع مشترك ثنائية مع الولايات المتحدة وكونها اعضاء في منظمات دولية. فتلك المعاهدات فقط للتاكيد على ذلك الاتفاق الشفهي وتبرير التواجد الامريكي المكثف في هذه الدول. وهو ما لا يدركه اليمن وبعض الاطراف الاقليمية والدولية الاخرى.

إن دول مجلس التعاون الخليجي قد نصت في البيان التاسيسي للمنظمة على اسماء الدول الاعضاء في هذه المنظمة، في سابقة لم توجد من قبل في حقل التنظيم الدولي او المنظمات الدولية. وهو ما يعني ان هذه المنظمة هي منظمة "خاصة" والدخول فيها للاعضاء فقط For Members Only. وعليه: فعلى اليمن التخلي عن الوعود والامال الكاذبة التي توعده وتخدره بها دول المنظمة. فتلك وعود كاذبة، وسراب يجري وراءه اليمن. فهذه الدول لا تهتم سوى بامنها وبقائها. ولا تحتاج لاي طرف اخر. حتى لو كانت احتمالات فائدته لها ولامنها وبقائها كبيرة. فتلك مخاطرة لا "ولن" تريد دول الخليج الخوض فيها مرة اخري. فكفاها ما فعله بها صدام واحد، وعراق واحد. وهي الفرضية التي أثبتت الأيام صحتها وتأكيدها بأندلاع ثورات الربيع العربي. التي دفعت دول مجلس التعاون الخليجي ليس فقط لتجنب ضم اليمن أو احتوائها، وإنما للتدخل العسكري المباشر في 2015 "عملية عاصفة الحزم" لمنع الفوضي اليمنية من التوسع والوصول لحدودها. ولكن هذه قصة ورواية تستحق أن تروي باستفاضة، ربما في كتاب مستقل بذاته في المستقبل.

# قائمة المراجع والمصادر

## مراجع وهوامش المقدمة

1. Kirsten Weir: "Fickle Friends: How to Deal with Frenemies". The Scientific American, "May 1, 2011". Available at: https://www.scientificamerican.com/article/fickle-friends/

2. Oxford English Dictionary "Online": Available at:

http://www.oed.com/view/Entry/273014

3. William Safire: "Safire's Political Dictionary: Revised Edition". (New York: Oxford University Press, 2008), p. 707.

4. Lucy Cavendish: "The best of frenemies". The Daily Telegraph, "January 17, 2011". Available at: http://www.telegraph.co.uk/women/sex/8250216/The-best-of-frenemies.html James Warren: "Obama and Netanyahu are the worst

of frenemies". New York Daily News, "March 3, 2015". Available at: http://www.nydailynews.com/news/politics/warren-obama-netanyahu-worst-frenemies-article-1.2135227 Sijbren de Jong: "Why China and

Russia will be best frenemies forever". EU Observer, "July 6, 2017". Available at:

https://euobserver.com/opinion/138442 Tim Raats: "Best Frienemies Forever?" Public and Private Broadcasting Partnerships in Flanders", in: Karen Donders, Caroline Pauwels and Jan Loisen "eds.": "Private

Palgrave Macmillan, 2013", pp. 199-213. Russell Berman: "Trump Vs. Merkel: Friends Or Frenemies?" The Hoover Institution, "July 27, 2017". Available at: https://www.hoover.org/research/trump-vs-merkel-friends-or-frenemies

محمد غانم الرميحي: "الأعدقاء: قضايا الحرب والسلام في الخليج العربي". (الكويت: منشورات دار سعاد الصباح، 1996).

5. إيمان رجب: "قوة الدفع: المصالح المشتركة المحرك الرئيسي". الأهرام، "11 أغسطس 2015". متاح علي الرابط التالي:

: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/420133.aspx

# مراجع وهوامش الفصل الاول

1. Kenneth Waltz: "Man, the State, and War: A Theoretical Analysis". "New York: Columbia University Press, 1959". David Singer and Melvin Small: "The Wages of War, 1816-1965: A Statistical Handbook". "New York: Wiley, 1972". Jack Levy: "War in the Modern Great Power System: 1495-1975". "Lexington: University Press of Kentucky, 1983".

2. John Lewis Gaddis: "The Long Peace: Elements of Stability in the Post Cold War International System". International Security, Vol. 10, No. 4 "Spring 1986", pp. 99-142.

3. عبد الخالق عبد الله: "اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي". مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، العدد 1 " مارس 1998". ص ص. 2-27.

4. عبد الخالق عبد الله: "النظام الاقليمي الخليجي". السياسة الدولية. المجلد

29، العدد 114 "اكتوبر 1993". صص. 26 ـ 50.

5. للمزيد عن المقصود بالنظام الاقليمي الخليجي والنظام الاقليمي العربي انظر: على الدين هلال وجميل مطر: "النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية". "بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980". محمد السيد سعيد: "مستقبل النظام الاقليمي العربي بعد ازمة الخليج". "الكويت: المجلس القومي للثقافة والاداب والعلوم: سلسلة عالم المعرفة، كتاب رقم 158، 1992". عبد الخالق عبد الله: "النظام الاقليمي الخليجي". السياسة الدولية. المجلد 29. العدد 114 "اكتوبر 1993". صص. 50.26. عبد الخالق عبد الله: "النظام الاقليمي الخليجي". "بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات للدراسات والنشر والتوزيع، 1998". محمد السعيد أدريس: "النظام الإقليمي للخليج العربي". "بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000".

Bahgat Korany and Ali Dessouki "eds.": "The Foreign Policy of Arabs States". "Boulder; CO: Westview Press, 1984".

6. حسن بكر: "مناهج البحث في العلوم السياسية". "اسيوط: مطبعة كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة اسيوط، 1999". صص. 34 ـ 36. صلاح قنصوة: "فلسفة العلم". "القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1998". صص 115 ـ 123.

7. حسن بكر: المرجع السابق.

8. Max Weber: "Politics as a Vocation", in H. H. Gerth and C. Wright Mills "eds. and trans.": "From Max Weber: Essays on Sociology". "New York: Oxford University Press, 1958", p. 78. Karen Ruth Adams: "Attack and Conquer? International Anarchy and the Offense-Defense-Deterrence Balance". International Security, Vol. 28, No. 3 "Winter 2003/04", pp. 45–83. Michael Nicholson: "International Relations: A Concise Introduction". "New York: Palgrave Macmillan,

2002", pp. 30-43.

9. Michael Nicholson: "International Relations ...", op, cit, pp. 35. Samuel Huntington: "The Clash of Civilizations and Remaking of World Order". "New York: Simon & Schuster, 1996".

10. John Mearsheimer: "The Tragedy of Great Power Politics". "New York: Norton, 2001", p. 7. Hedley Bull: "The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics". "New York; Columbia University Press, 2002". 3rd eds. pp. 151-172. Samuel P. Huntington: "The Lonely Superpower". Foreign Affairs, Vol. 78, No. 2 "Marsh/April 1999", pp. 35-49.

11. Hassan Bakr Hassan: "An Introduction to Political Science". "Assiut; Department of Political Science, Faculty of Commerce, Assiut University Press, 2006", pp. 25-28.

12. David Easton: "The Political System: An Inquiry into the State of Political Science". "New York: Alfred Knpof, 1953", pp. 3-8.

13. عبد اللّه: "النظام الاقليمي ...". مرجع سابق. هلال ومطر: "النظام الاقليمي العربي ...". مرجع سابق.

14. A. H. L. Herren: "A Manual of History of the Political System of Europe and its Colonies". Vol. I. "Oxford: Talboys, 1843", pp. v, quoted in: Hedley Bull: "The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics". "New York: Columbia University Press, 2002", pp. 17-21. Morton Kaplan: "System and Process in International Relations". "New York: John Wileys & Sons Inc, 1972", p. 115.

15. هناك ثراء في ادبيات المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة في تناول مفهوم الفوضي. للمزيد انظر:

E. H. Carr: "The Twenty Years Crisis: An Introduction to International Relations". "London: Palgrave, 2001". Hans Morgenthau: "Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace". "New York: Alfred Knopf, 1973". Kenneth Waltz: "Man, the State, and War: A Theoretical Analysis". "New York: Columbia University Press, 1959". Kenneth Waltz: "The Theory of International Politics". "Reading: Mass; Addison-Wesley, 1979". John Vasquez: "The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neo traditionalism". "New York: Cambridge University Press, 1998".

16. Barry Buzan: "People, State and Fear: An Agenda for International Security in the Post-Cold War Era". "New York: Harvester Wheatsheaf, 1991".

17. للمزيد عن مفهوم الامن القومي في العلاقات الدولية انظر:

Harold Laswell and Abraham Kaplan: "Power and Society: A Framework for Political Inquiry". "New Heaven; Yale University Press, 1950", pp 3-8. Walter Lippamann: "U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic". "Boston; Little Brown, 1943", p. 51. Arnold Wolfers: "National Security As A Ambiguous Symbol", in Robert Art and Robert Jervis "eds.": "International Politics: Anarchy, Political Economy and Decision-Making". "Illions; Foresman and Company, 1984", pp. 24-45. Frank Trager and Frank Simoine: "An Introduction to the Study of National Security", in Frank Trager and Philip Korenberg "eds.":

"National Security and American Society: Theory, Process, and Policy". "Lawrence; KS: University Press of Kensas, 1973", pp. 35-38. Barry Buzan: "People, States, and Fear: The National Security Problem in the Third World", in Edward Azar and Chung-in Moon "eds.": "National Security in the Third World: The Management of External Threats’. "Aldershot: England; Edward Elger Publications, 1988", pp. 14-43. Davis Bobrow and Steve Chan: "Simple Labels and Complex Realities: National Security for the Third World", in Azar and Moon: "National Security ...", op, cit, pp. 44-76.

18. Robert Jervis: "Cooperation Under the Security Dilemma". World Politics, Vol. 30, No. 2 "January 1978", pp. 167-214, idem: "Was The Cold War A Security Dilemma". Journal of Cold War Studies, Vol. 3, No. 4 "Winter2000", pp. 36-60.

19. B. H. Liddell Hart: "Strategy". "New York: Praeger, 1962", pp. 5-9. Barry Posen: "The Source of Military Doctrine: France, Britain and Germany between the World Wars". "Ithaca: Cornell University Press, 1984", p. 5. John Mearsheimer: "The Tragedy of Great Power Politics". "New York: W. W. Norton, 2001", p. 8. Barry Posen: "The Source of Military Doctrine: France, Britain and Germany between the World Wars". "Ithaca: Cornell University Press, 1984", p. 5. Colin Gray: "War, Peace and International Relations: An Introduction to Strategic History". "New York: Routledge 2007", p. 283. B. H. Liddle Hart: "Strategy: Second Revised Edition". "New York: Pengum Books, 1991", p. 322.

20. John Mearsheimer: "The False Promise of International

Institutions".International Security, Vol. 19, No. 3 "Winter 1994/1995", pp. 5-49. Joseph Grieco: "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of Neoliberal Institutionalism". International Organization, Vol. 42, No. 3 "Summer 1988", pp. 485–507. Robert Keohane and Lisa Martin: "The Promise of Institutionalist Theory". International Security, Vol. 20, No. 1 "Summer 1995", pp. 39-51. John Ruggie: "The False Promise of Realism". International Security, Vol. 20, No. 1 "Summer 1995", pp. 62–70. Lisa Martin and Beth Simmons: "Theories and Empirical Studies of International Institutions". International Organization, Vol. 52, No. 4 "Autumn 1998", pp. 729-757.

21. Robert Keohane and Joseph Nye: "Power and Interdependence: World Politics in Transition". "Boston: Little Brown, 1977". Joseph Nye: "Independence and Interdependence". Foreign Policy, No. 11 "Spring 1976", pp. 131-132. Joseph Nye and Robert Keohane: "Power and Interdependence". Foreign Affairs, Vol. 77, No. 5 "September/October 1998", pp. 81-95.

22. عن الفارق بين الواقعية الكلاسكية والواقعية البنيوية "الجديدة" انظر:

Kenneth Waltz: "Realist Thought and Neorealist Theory". Journal of International Affairs, Vol. 44, No. 1 "Spring/Summer 1990", pp. 21-37. Robert Gilpin: "The Richness of the Tradition of Political Realism". International Organization, Vol. 38, No. 1 "Winter 1984", pp. 287–304. John Vasquez: "The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neo traditionalism". "New York: Cambridge University Press, 1998". Tim Dunne and Brian Schmidt: "Realism", in Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith, "eds": "International Relations Theories: Discipline

and Diversity". "Oxford: Oxford University Press, 2006", pp. 161-183. John Mearsheimer: "Structural Realism", in Dunne, Kurki, and Smith, "eds": "International Relations Theories ...", op, cit, pp. 71-88.

23. للمزيد عن المدرسة الليبرالية الجديدة في دراسة العلاقات الدولية انظر:

Michael Doyle: "Liberalism and World Politics". American Political Science Review, Vol. 80, No. 4 "December 1986", pp. 1151-1170. Robert Keohane and Lisa Martin: "The Promise of Institutionalist Theory". International Security, Vol. 20, No. 1 "Summer 1995", pp. 39-51. Edward Mansfield and Brain Pollins: "The Study of Interdependence and Conflict: Recent Advances, Questions, and Directions for Future Research". Journal of Conflict Resolution, Vol. 45, No. 6 "December 2001", pp. 834-859. Michael Mastanduno: "Economic Statecraft, Interdependence, and National Security: Agenda for Research". Security Studies, Vol. 9, No. 4 "Winter 1999/2000", pp. 288-316. Alexander Wandt: "Anarchy is What States Make of It: Social Construction of Power Politics". International Organization, Vol. 46, No. 2 "Spring 1992", pp. 391-425. For a realistic response see: John Mearsheimer: "Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War". International Security, Vol. 15, No. 1 "Summer 1990", pp.5-56, idem: "The False Promise of International Institutions". International Security, Vol. 19, No. 3 "Winter 1994/1995", pp. 5-49. Robert Jervis: "Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate". International Security, Vol. 24, No. 1 "Summer 1999", pp. 42-63.

24. للمزيد عن اطروحات المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة انظر:

Bruce Russett and John Oneral: "Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations". "New York: W. W. Norton, 2001". John Ruggie: "The False Promise of Realism". International Security, Vol. 20, No. 1 "Summer 1995", pp. 62–70, idem: "Multilateralism: An Anatomy of an Institution". International Organization, Vol. 46, No. 3 "Summer 1992", pp. 560-561. John Ikenberry: "After Victory Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars". "Princeton: New Jersey; Princeton University Press, 2001". Michael Haas: "The Asian Way to Peace: A Story of Regional Cooperation". "New York: Praeger, 1989". Michael R. Smith: "Power, Norms, and Inflation: A Skeptical Treatment". "New York: Aldine De Gruyter, 1992". Peter Katzenstein: "A World of Regions: Asia and Europe in the American Imperium". "Ithaca; Cornell University Press, 2005", idem: "Regionalism in Comparative Perspective". Cooperation and Conflict, Vol. 31, No. 2 "June 1996", pp.123-59. Peter Katzenstein and Christopher Hemmer: "Why Is There no NATO in Asia? Collective Identity, Regionalism and the Origins of Multilateralism". International Organization, Vol. 56, No. 3 "Summer 2002", pp.575-609. Peter Katzenstein and Ronald Jepperson and Alexander Wendt "eds.": "The Culture of National Security". "Ithaca: Cornell University Press, 1996".

25. Robert Gilpin: "War and Change in World Politics". "Cambridge: Cambridge University Press, 1981", idem: "The Political Economy of International Relations". "Princeton: NJ; Princeton University Press, 1987".

26. حول الجدل الفكري والنظري الذي دارت رحاه بين المدارس الفكرية في العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين انظر: حسن بكر: "إدارة الازمات السياسية: نحو إقامة نموذج عربي في إدارة الازمات الدولية". "القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 2005". ص. 110 . 115.

Morton Kaplan: "The New Great Debate: Traditionalism vs. Science in International Relations". World Politics, Vol. 19, No. 2 "Summer 1966", pp. 1-20.

27. للمزيد عن الجدل بين الليبرالية المؤسسية الجديدة والمدرسة الواقعية انظر الفصل الرابع.

28. Waltz: "Theory of International Politics", op, cit.

29. Gilpin: "War and ...", op, cit. Mearsheimer: "The Tragedy of ...", op, cit.

30. هذه المقولة من اهم الماثورات الفكرية للمدرسة الواقعية، وصاحب هذه العبارة هو المؤرخ الاثيني ثوسيديديس "Thucydides" وذكرت في كتابه تاريخ الحروب البيلونيزية The History of Peloponnesian War وقد اجراها على لسان احد سكان جزيرة ميلين "Melian" اثناء الحرب بين اسبرطة واثينا، ما يعرف بحوار اهالي ميلين Melian Dialogue. للمزيد انظر:

Robert Connor: "Thucydides". "Princeton; NJ: Princeton University Press, 1984". Robert Strassler "ed": "The Landmark Thucydides: A Comprehensive Guide to the Peloponnesian War". "New York: Free Press, 1996".

31. Stuart Kaufman, Richard Little and William Wohlforth "eds.": "The Balance of Power in World History". "New York: Palgrave Macmillan,

2007". Richard Little: "The Balance of Power in International Relations". "New York: Cambridge University Press, 1999". T. V. Paul, James Wirtz, and Michel Fortmann "eds.": "Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century’. "New Jersey; CA: Stanford University Press, 2004". Randall Schweller: "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back in". International Security, Vol. 19, No. 1 "Summer 1996", pp. 72-107.

32. Stephen Walt: "The Origins of Alliances". "Ithaca: Cornell University Press, 1987".

33. Stephen Walt: "Beyond Bin Laden: Reshaping U. S. Foreign Policy". International Security, Vol. 26, No. 3 "Winter 2001/02", pp. 65-80. Stephen Van Evera: "Vital Interest: Winning The War on Terror Require Peace Settlement". The American Conservative, Vol. 4, No. 5 "March 14, 2005", pp. 7-10.

34. Robert Keohone: "After Hegemony: Cooperation and Disorder in the world Political Economy". "Princeton; NJ: Princeton University Press, 1984", idem: "Institutional Theory in International Relations", in Michael Brecher and Frank Harvey "eds": "Realism and Institutionalism in International Studies". "Michigan: University of Michigan Press, 2002", idem: "International Institutions: Two Approaches". International Studies Quarterly, Vol. 32, No. 4 "December 1988", pp. 383-385. Robert Keohane and Lisa Martin: "The Promise of Institutionalist Theory". International Security, Vol. 20, No. 1 "Summer 1995", pp. 39-51.

Robert Keohane and Helen Milner (eds.): "Internationalization and Domestic Politics". (New York: Cambridge University Press, 1996).

35. John Mearsheimer: "The False Promise of International Institutions". International Security, Vol. 19, No. 3 "Winter 1994/1995", pp.5-49. Kenneth Waltz: "Structural Realism after the Cold War". International Security, Vol. 25, No. 1 "Summer 2000", pp. 5-41.

36. Mearsheimer: op, cit, pp. 5-12.

37. Waltz: op, cit, pp. 19-28.

38. Richard Roscecrance: "Has Realism become Cost-Benefit Analysis". International Security, Vol. 26, No. 2 "Fall 2001", pp. 132-54.

39. Robert Keohane "ed.": "Neorealism and Its Critics". "New York: Columbia University Press, 1986". Robert Keohane and Judith Goldstein: "Ideas and Foreign Policy". "Cornell University Press, 1993". Robert Keohane, Joseph Nye and Stanley Hoffmann "eds.": "After the Cold War: State Strategies and International Institutions in Europe, 1989-1991". "Cambridge; Mass.: Harvard University Press, 1993".

40. Carr: "The Twenty…", op, cit. Morgenthau: "Politics among…", op, cit.

41. Waltz: "Structural Realism …", op, cit.

42. ibid.

43. Stephen Walt: "Keeping the World "Off-Balance": Self-Restraint and U.S. Foreign Policy", in: John G. Ikenberry "ed.": "America Unrivaled: The Future of the Balance of Power". "Ithaca: Cornell University Press,

2002", pp. 125-152.

# مراجع وهوامش الفصل الثاني

1. لمعرفة تاثير حرب الخليج على النظام الدولي العام والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط انظر: حسن بكر: "النظام الدولي الجديد بعد ازمة الخليج". مستقبل العالم الاسلامي. السنة الاولى، عدد 3 "صيف 1991". صص. 8-19. محمد السيد سليم: "النظام العالمي الجديد". "القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994". عبد المنعم سعيد: "العرب ومستقبل النظام العالمي". "بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987". محمد حسنين هيكل: "حرب الخليج: اوهام القوة والنصر". "القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1992". وانظر ايضا:

Joseph Nye and Roger Smith: "After the Storm: Lessons from the Gulf War". "Lanham; MD: Madison Books, 1992". Ahron Kleiman and Gad Barzeilai "eds.": "After the Storm: The Gulf War and its Consequences". "Rutledge: Chapman and Sons Inc, 1996".

اما عن مستقبل النظام الدولي بعد سقوط القطب السوفيتي وتحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية Bipolar إلى نظام احادى القطبية Unipolar انظر:

Kenneth Waltz: "Intimations of Multipolarity", in Birthe Hansen and Bertel Heurlin "eds.": "The New World Order". "London: Macmillan, 2000", pp. 1-18, idem: "Structural Realism After the Cold War". International Security, Vol. 25, No. 1 "Summer 2000", pp. 5-41. Stephen Brooks and William Wolfforth: "American Primacy in Perspective". Foreign Affairs, Vol. 81, No. 4 "July/August 2002", pp. 20-33. William Wolfforth: "The Stability of A Unipolar World".

International Security, Vol. 24, No. 2 "Spring 1999", pp. 5-41. John Ikenberry: "America Unrivaled: The Future of the Balance of Power". "Ithaca: Cornell University Press, 2002", pp. 121-154. Charles Krauthammer: "The Unipolar Moment". Foreign Affairs, Vol. 70, No. 1 "Winter 1990-91", pp. 21-33. Robert Jervis: "The Remaking of A Unipolar World". Washington Quarterly, Vol. 29, No. 3 "Summer 2006", pp. 7-19. Christopher Layne: "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise". International Security, Vol. 17, No. 4 "Spring 1993", pp. 5-51.

2. Paul Kennedy: "The Rise and fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500-2000". "New York: Random House, 1987", p. 15. Hans Binnendijk: "Back to Bipolarity". Washington Quarterly, Vol. 22, No. 4 "Autumn 1999", pp. 7-9.

3. Kenneth Waltz: "Man, the State, and War: A Theoretical Analysis". "New York: Columbia University Press, 1959", idem: "The Emerging Structure of International Politics". International Security, Vol. 18, No. 2 "Autumn 1993", pp. 44-79.

4. Robert Keohane: "Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond", in Ada Finiter "ed": "Political Science: The State of the Discipline". "Washington D. C.: American Political Science Association, 1983", pp. 503-40. John Vasquez: "The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neo traditionalism". "New York: Cambridge University Press, 1998".

5. John Mearsheimer: "The Tragedy of Great Power Politics". "New

York: Norton, 2001", idem: "Structural Realism", in Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith, "eds.": "International Relations Theories: Discipline and Diversity". "Oxford: Oxford University Press, 2006". pp. 71-88, idem: "The False Promise of International Institutions". International Security, Vol. 19, No. 3 "Winter 1994/1995", pp.5-49.

6. Michael Mastanduno, David Lake and G. John Ikenberry: "Toward A Realist Theory of State Action". International Studies Quarterly, Vol. 33, No. 4 "December 1989", pp. 457-474.

7. op, cit, p. 464-469.

8. Zbigniew Brzezinski: "Ending the Cold War". Washington Quarterly, Vol. 9, No. 4 "Fall 1983", pp. 117-137.

9. Morton Kaplan: "System and Process in International Relations". "New York: John Wileys & Sons Inc, 1972", p. 115.

10. للمزيد عن رؤية المدرسة الواقعية في دراسة العلاقات الدولية انظر:

E. H. Carr: "The Twenty Years Crisis 1919-1939: An Introduction to The Study of International Relations" 2nd ed. "New York: Harper & Raw, 1964". Hans Morgenthau: "Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace". 5th ed. "New York: Alfred Knopf, 1973". Kenneth Waltz: "Theory of International Politics". "Reading: Mass.; Addison-Wesley, 1979". Robert Gilpin: "War and Change in World Politics". "New York: Cambridge University Press, 1981".

11. Stephen Walt: "The Origins of Alliances". "Ithaca: Cornell University Press, 1987". John Mearsheimer: "The Tragedy of Great Power

Politics". "New York: Norton, 2001". Randall Schweller: "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back in". International Security, Vol. 19, No. 1 "Summer 1996", pp. 72-107.

12. حسن بكر: "إدارة الازمات الدولية: نحو اقامة نموذج عربي لإدارة الازمات السياسية". "القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 2006 . "صص. 47.43.

13. المرجع السابق.

14. Waltz: "Theory of International Politics", op, cit, pp. 25-33. Gilpin: "War and Change", op, cit, pp. 40-44.

15. Waltz: "Structural Realism ...", op, cit, p. 5.

16. ibid.

17. حسن بكر: مرجع سابق. صص. 19.7.

18. Stephen Brooks and William Wolfforth: "American Primacy in Perspective". Foreign Affairs, Vol. 81, No. 4 "July/August 2002", pp. 20-33. Stephen Walt: "American Primacy: Its Prospects and Pitfalls". Naval War College Review, Vol. 55, No. 2 "Spring 2002", pp. 9-28. Joseph Nye, "What New World Order?" Foreign Affairs, Vol. 71, No. 2 "Spring 1992", pp. 83-96. Samuel Huntington: "The Clash of Civilizations and Remaking of World Order". "New York: Simon & Schuster, 1996". Francis Fukuyama: "The End of History and Last Man Ideology". "New York: Free Press, 1992". Ethan Kapstein and Michael Mastanduno "eds.": "Unipolar Politics: Realism and State Strategies after the Cold War". "New York: Columbia University Press, 1997".

19. Stephen Walt: "Building Up New Bogymen". Foreign Policy, No. 106 "Spring 1997", pp. 177-189.

20. للمزيد عن اراء المدرسة الليبرالية في دراسة العلاقات الدولية والنظام الدولي انظر:

Robert Keohane and Joseph Nye: "Power and Interdependence: World Politics in Transition". "Boston: Little Brown, 1977". Robert Keohane: "After Hegemony: Cooperation and Disorder in the World Political Economy". "Princeton: Princeton University Press, 1984". Michael Brecher and Frank Harvey "eds.": "Realism and Institutionalism in International Studies". "Michigan: University of Michigan Press, 2002". John Ikenberry: "After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars". "Princeton: Princeton University Press, 2001". Michael Doyle: "Liberalism and World Politics". American Political Science Review, Vol. 80, No. 4 "December 1986", pp. 1151-1170.

وعن المقصود بنظرية السلام الديمقراطي Democratic Peace انظر:

Michael Doyle: "Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism". "New York: W. W. Norton, 1997". Bruce Russett and John Oneral: "Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations". "New York: W. W. Norton, 2001". Bruce Russett and Harvey Starr: "From the Democratic Peace to the Kantian Peace: Democracy and Conflict in International System", in Manus Midlarsky "ed.": "Handbook of War Studies II". "Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000", pp. 358-361.

21. Stephen Krasner: "Structural Conflict: The Third World against Global Liberalism". "Berkeley; CA: University of California Press, 1985".

22. Ted Robert Gurr: "Monitories at Risk: A Global View of Ethno Political Conflict". "Washington D. C.: United State Institute of Peace, 1992". Ted Robert Gurr and Monty Marshall: "Peace and Conflict 20005: A Global Survey of Armed Conflicts, Self–Determination Movements, and Democracy". "Center of International Development and Conflict Management, CIDCM, Maryland University, Collage Park, 2006".

23. Barry Posen, "ESDP and the Structure of World Power". International Spectator, Vol. 39, No. 1 "January/March 2004", pp. 5-17. Michael Nicholson: "International Relations: A Concise Introduction". "New York: Palgrave Macmillan, 2002". Stephen Walt: "The Ties That Fray: Why Europe and America are Drifting Apart?" The National Interest, No. 53 "Winter 1998/99", pp. 3-11.

24. Samuel Huntington: "The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century". "Norman: University of Oklahoma Press, 1991".

25. للمزيد عن تاثير حرب الخليج الثانية عربياً وإقليمياً انظر: هيكل: "حرب الخليج ..". مرجع سابق. وانظر ايضا:

Lawrence Freedman and Ephraim Karsh "eds.": "The Gulf Conflict 1990-1991: Diplomacy and War in the New World Order". "London: Feber & Feber, 1993". Joseph Nye and Roger Smith: "After the Storm: Lessons from the Gulf War". "Lanham: MD, Madison Books, 1992". James Akins: "The New Arabia". Foreign Affairs, Vol. 70, No. 3

"Summer 1991", pp. 36-49. William Quandt: "The Middle East in 1990". Foreign Affairs, Vol. 70, No. 1 "January/February 1990", pp. 49-69.

26. حسن بكر: مرجع سابق. ص. 19.

27. Barry Rubin: "The Persian Gulf after the Cold War: Old Patterns, New Era". Middle East Review of International Affairs, Vol. 3, No. 2 "June 1999", pp. 64-65.

28. Ramin Ahmadov: "The U.S. Policy toward Middle East in the Post–cold War Era". Turkish Journal of International Relations, Vol. 4, No. 182 "Spring/Summer 2005", p. 134. Seth Tillman: "The United States in The Middle East: Interests and Obstacles". "Indiana: Bloomington; Indiana University Press, 1982".

29. Fred Holliday: "Millennial Middle East: Changing Orders, Shifting Borders". Middle East Report, No. 213, "Winter 1999". Available at:

http://www.merip.org/mer/mer213/213_hallliday.html

30. ibid.

31. Michael Hudson: "Transformations in the Middle East Regional System: The Dialectics of Inclusion and Exclusion". Iranian Journal of International Affairs, Vol. 7, No. 3 "1995", pp. 560-563.

32. عبد المنعم سعيد: "حرب الخليج والفكر العربي: دراسة نقدية لكتاب الاستاذ محمد حسنين هيكل". "القاهرة: دار الشروق، 1993". صص. 127.126.

33. محمد حسنين هيكل: مرجع سابق. صص. 158.157. ولمعرفة المزيد عن حجم المعونات الامريكية لكلاً من مصر وإسرائيل والتعويضات التي دفعتها

لهما انظر:

Clyde R. Mark: "Egypt–U.S. Relation". Congressional Research Service, CRS, Brief for Congress, Order Code IB93087. January 2003, idem: "Israel: U.S. Foreign Assistance". Congressional Research Service, CRS, Order Code IB85066. April 26, 2005.

34. حسن بكر: المرجع السابق.

35. International Institute for Strategic Studies: "The Military Balance 2003/4". "London: Oxford University Press, 2004". Anthony Cordesman: "Arms Sells, Arms Control, and Regional Security in the Middle East". "Washington D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2006".

36. Rubin: op, cit, p. 66.

37. Bruce Maddy–Weitzman: "The Inter Arab System and The Gulf War: Continuity and Changes", in Ahron Kleiman and Gad Barzeilai "eds.": "After the Storm: The Gulf War and its Consequences". "Rutledge: Chapman and Sons Inc, 1996", p. 18.

38. Akins: op, cit, pp. 44-5.

39. حسن بكر: المرجع السابق. ص. 20.

40. حسن ابو طالب: "الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلي الوحدة". "بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994". ص. 13.

41. محمد عبد الملك عبد الكريم: "موقف اليمن الشعبي والنخبوي والرسمي من ازمة الخليج". موجود في: "ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي". اوراق

عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية 1991. " بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991". صص. 130-140.

42. المرجع السابق: ص. 146.

43. المرجع السابق: صص. 139.140.

44. المرجع السابق: ص. 132.

45. Stephen Pelletrie: "Yemen and Stability in the Persian Gulf: Confronting the Threats from within". "Carlisle Barracks: PA; Strategic Studies Institute, Army War Collage, 1996", p. 20.

46. Akins: op, cit, p. 42. Weitzman: op, cit, pp. 15-16.

47. Quandt: op, cit, pp. 61-62. Pelletier: op, cit.

إننا عندما نقول ان اليمن دولة منهارة/فاشلة او شبه فاشلة، فاننا نقصد بالدول المنهارة التعريف الذي ورد في تقرير "قائمة الدول المنهارة" والذي عَرفها على إنها "تلك الدول التي تفقد سيطرتها الفعلية على اراضِيها، اَو تفقد إحتكارها الشرعي لاستخدامِ القوة". وتفصيلياً ترى سوزان وودورد "Woodward" ان الحكومات المركزية لهذه الدول تواجه تَحدّياً جدياً مِن قِبل جماعات عسكرية وشبه عسكرية مسلحة، شبكات إجرامية، قُطاع الطرق، اَو عصابات الشوارع المُسلَّحة. حيث تسود الفوضى الاجتماعية، وتتوالي وقوع الكوارث. ومن جانب اخر تعرف هذه الدول على إنها "تلك الدول التي تآكلَت Erosion سلطتها الشرعيةِ وقدرتها على إتِّخاذ قراراتِ جَماعيةِ، وتعاني من عجز عن تقديم خدمات حكوميةَ معقولةَ، وعجزها عن التَفَاعُل بصورة كاملة مع باقي اعضاء المجموعة الدولية". ويقيس هذا التقرير فشل الدول بناء على مقياس مكون من 12 مؤشر "اجتماعي، اقتصادي، سياسي وعسكري" منها "استشراء الفساد، السلوك الفاسد والاجرامي للنخب الحاكمة، عدم القدرة على جمع الضرائب،

الافتقار لتاييد الجماهير، التضخم السكاني، التراجع الاقتصادي الحاد، ممارسة التميـيز وعـدم المسـاواة، التـهجير التعسـفي للسـكان Dislocation of the Population وغيرها". وتحدد هذه التقارير مدى ... Brain Drain ونزيف العقول وحجم فشل الدول وسقوطها عبر عدة اشكال منها الانفجار Explosion، التآكل او الغزو الخارجي Invasion عبر فترات متباعدة. وإننا إذ ذكرنا ان اليمن دولة شبه فاشلة فإن ذلك مرده ان اليمن لم يستديم وجوده في واحد من المراتب العشرون الاولي في الترتيب العالمي لتقارير الدولة الفاشلة التي تصدره هذه المؤسسة منذ العام 2005. فقد جاء في التقرير الاول في المرتبة الثامنة، وفي المرتبة السادسة عشر في تقرير العام 2006، ولكنه تراجع عن المراتب العشرون الاولى "الحرجة" منذ عام 2007، التي احتل فيها المرتبة 24، وفي المرتبة 21 في التقرير الصادر في يوليو 2008. اي إنه في طريقه لا محالة لآن يكون دولة فاشلة مرة ثالثة خلال خمسة سنوات. وبالفعل فقد صعد للمرتبة الثامنة عشر في تقرير عام 2009. ومن المتوقع ان ياتي اليمن في المراتب الخمسة الاولى في تقرير هذا العام بسبب ما جرى في صعده وعمران والجنوب. المؤسف ان هناك ثلاثة دول عربية "هي السودان، الصومال والعراق" تحتل قمة الترتيب العالمي للدول المنهارة منذ صدوره. للمزيد انظر:

"The Failed States Index". Foreign Policy, No. 167, "July/August 2008", pp. 64-73. "The Failed States Index". Foreign Policy, No. 173, "July/August 2009", pp. 80–48. For more Theoretical and Realistic perspectives see also: William Zartman "ed.": "Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority". "Boulder; Colorado: Lynn Rienner, 1995". Robert Rotberg: "State Failure and State Weakness in a Time of Terror". "Cambridge; Mass: World Peace Foundation, 2003". Gerald Helman and Steven Ratner: "Saving Failed States". Foreign Policy, No. 89 "Winter 1992/93", pp. 2-20. Anthony Lake: "Confronting Blaklash States". Foreign Affairs, Vol. 73, No. 2

"March/April 1994", pp. 45-55. Susan Woodward: "Failed States: Warlordism and Tribal Warfare". Naval War College Review, Vol. 52, No. 2 "Spring 1999", pp. 55-68. Chester Crocker: "Engaging Failing States". Foreign Affairs, Vol. 82, No. 5 "September/October 2003" pp. 32-44.

48. CIA Factbook 2005. "Washington D. C.: Central Intelligence Agency, 2006". Jeremy Sharp: "Yemen, Current Conditions and U.S. Relations". Congressional Research Service, Brief for Congress, Order Code RL34170, "September 17, 2007". Economist Intelligence Unit, Country Profile, Yemen 2003, 2004, 2005. United Nation Development Programme: "Arab Human Development Report, 2005". "Amman: National Press, 2006".

49. Akins: op, cit, pp. 23-25.

50. Pelletier: op, cit, pp. 23-24.

51. ibid.

52. Richard Betts: "Must War Find A Way: A Review Essay". International Security, Vol. 24, No. 2 "Fall 1999", pp. 166-198. Stephen Van Evera: "Offense, Defense, and the Causes of War". International Security, Vol. 22, No. 4 "Spring 1998", pp. 5-43.

53. Hans Morgenthau: "Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace". 5th ed. "New York: Alfred Knopf, 1973", chps. 10, 11. Kenneth Waltz: "Theory of International Politics". "Reading: Mass; Addison-Wesley, 1979", chps 6, 7. Robert Gilpin: "War and Change in

World Politics". "Cambridge: Cambridge University Press, 1981".

54. للمزيد عن اراء المدرسة الليبرالية في تاثير المنظمات الدولية على احتمالات اندلاع الحروب انظر:

Robert Keohane: "International Institutions: Can Interdependence Work". Foreign Policy, No. 110 "Spring 1998", pp. 82-96. Robert Keohane and Lisa Martin: "The Promise of Institutionalist Theory". International Security, Vol. 20, No. 1 "Summer 1995", pp. 39-51. Lisa Martin and Beth Simmons: "Theories and Empirical Studies of International Institutions". International Organization, Vol. 52, No. 4 "Autumn 1998", pp. 729-757. John Ruggie: "The False Promise of Realism". International Security, Vol. 20, No. 1 "Summer 1995", pp. 62–70.

55. John Ikenberry: "After Victory Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars". "Princeton: New Jersey; Princeton University Press, 2001". Paul Kennedy: "The Rise and fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500-2000". "New York: Random House, 1987". Hans Binnendijk: "Back to Bipolarity". Washington Quarterly, Vol. 22, No. 4 "Autumn 1999", pp. 7-23.

56. John Mearsheimer and Stephen Walt: "An Unnecessary War". Foreign Policy, No. 134 "January-February, 2003", pp. 50-59, idem: "Can Saddam Be Contained? History Says Yes". "Cambridge; MA: Belfer Center for Science and International Affairs, BCSIA Occasional Papers, November 2002".

57. The Military Balance 2004/05". "London: Oxford University Press, 2005". Cordesman: "Arms Sells, Arms ...", op, cit.

58. John Mearsheimer: "Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War". International Security, Vol. 15, No. 1 "Summer 1991", pp. 5-56.

59. Robert Jervis: "Understanding the Bush Doctrine". Political Science Quarterly, Vol. 118, No. 3 "Fall 2003", pp. 365-388, idem: "Why the Bush Doctrine Cannot Be Sustained?" Political Science Quarterly, Vol. 120, No. 3 "Fall 2005", pp.351-377.

60. William Blum: "Rogue State: A Guide to the World's Only Superpower". "Monroe: MA; Common Courage Press, 2000". T. D. Allman: "Rogue State: America at War with the World". "Nation Books, 2004". Noam Chomsky: "Rogue States: The Rule of Force in World Affairs". "London: Pluto Press, 2000". David Ransom: "Rogue Superpower". New Internationalist Magazine, "July 2002". George Monbiot: "Logic of Empire: The US is now a threat to the rest of the world". The Guardian, "August 6, 2002". Richard Du Boff: "Mirror, Mirror on the Wall: Who's the Biggest Rogue of All". Z Magazine, "September 2003". Katherine Dwyer: Rogue State: A History of U.S. terror". International Socialist Review, "November-December 2001".

61. Barry Posen: "The Security Dilemma and Ethnic Conflict". Survival, Vol. 35, No. 1 "Spring 1993", pp. 27-47.

62. مجدي حماد: "جامعة الدول العربية: مدخل إلي المستقبل". ط.2 "الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب: سلسلة عالم المعرفة: كتاب رقم

345، نوفمبر 2007". صص. 16.12.

63. Joel Migdal: "Strong Societies and Weaken States: State–Society Relations and State Capabilities in the Third World". "Princeton: Princeton University Press, 1988".

64. Niall Ferguson: "A World without Power". Foreign Policy, No. 143. "July/August 2004", pp. 32-49. John Mearsheimer and Stephen Walt: "An Unnecessary War". Foreign Policy, No. 134 "January-February, 2003", pp. 50-59. Stephen Van Evera: "Vital Interest: Winning The War on Terror Require Peace Settlement". The American Conservative, Vol. 4, No. 5 "March 14, 2005", pp. 7-10.

65. John Mearsheimer: "The Tragedy of Great Power Politics". "New York: Norton, 2001".

66. منذ 2003 لم تتوقف التصريحات المستمرة من جانب الرئيس اليمني ووزير الخارجية عن ضرورة انسحاب القوات الامريكية من العراق، والحفاظ على وحدة اراضيها وسيادته. للمزيد انظر على سبيل المثال جريدة 26 سبتمبر اليمنية، الخليج الاماراتية، والشرق الاوسط السعودية.

67. Anthony Cordesman and Khalid R. Al Rodhan: "The Gulf Military Force in an Era of A Symmetric War: Yemen". "Washington D. C.: Center for Strategies and International Studies, 2006". Stephen Pelletrie: "Yemen and Stability in the Persian Gulf: Confronting the Threats from within". "Carlisle Barracks: PA; Strategic Studies Institute, Army War Collage, 1996". Richard Sokolisky and Stephen Larrabee: "Persian Gulf Security: Improving Allied Military Contribution". "Santa Monica; CA: Rand Corporation, 2004". Fariboz Mokhtary: "Security in

the Persian Gulf: Is A Security Framework Possible". American Foreign Policy Interest, Vol. 26, No.1 "October 2004", pp. 1-14.

68. للمزيد عن دعاوي الارتباط والتعاون بين إيران وحركة التمرد في جنوب اليمن بقيادة الحوثيين انظر: يوسف الكويليت: "من يتسبب في إحراق اليمن؟!" الـوطن. 4 مـايو 2008. طـارق الحميـد: "إيـران.. والعـرب الخـائفون". الشـرق الاوسـط. 12 مـايو 2008. عبد الحميد الانصاري: "خطر إيران على الخليج... دعاية اميركية!" الاتحاد. 14 مايو 2008. باتريلك سيل: "مثلث العنف اليمني". الاتحـاد. 8 مـايو 2008. نـص حلقـة برنـامج بانوراما: "إيران تحـذر الغرب من الخطوط الحمر". التي اذيعت على قناة العربية الاخبارية. "5 مايو 2008". متاح على موقع القناة الالكتروني:

http://www.alarabiya.net/save_print.php?print=1&cont_id=49422

نص حلقة برنامج بانوراما: "ما حقيقة التدخل الايراني في اليمن عبر بوابة الحوثيين؟" التي اذيعت على قناة العربية الاخبارية. "5 مارس 2007". متاح على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.alarabiya.net/save_print.php?print=1&cont_id=32290

"شيعة المنطقة: بين تهمة الولاء والاقصاء من المواطنة". سي ان ان عربي "31 مارس 2007". متاح على الموقع الالكتروني التالي:

http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/3/1/shiite.introduction/index.htl

"الشيعة في اليمن: العامل الامامي الجديد". سي ان ان عربي "1 ابريل 2007". متاح على

الموقع الالكتروني التالي:

http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/3/12/shiite-yemen/index.html

"اليمن يستدعي سفيريه في إيران وليبيا". بي سي سي عربي "12 مايو 2007". متاح على الموقع الالكتروني التالي:

http://newsvote.bbc.co.uk/mpapps/pagetools/print/news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_6647587.html

برايان بارون: "اليمن: محاولات من اجل الاستقرار". بي سي سي عربي "25 نوفمبر 2007". متاح على الموقع الالكتروني التالي:

http://newsvote.bbc.co.uk/mpapps/pagetools/print/news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7111867.html

69 . A World Bank Country Study: "Economic Growth in the Republic of Yemen: Sources, Constraints, and Potentials". "Washington D. C.: World Bank, October 2002". Economist Intelligence Unit, Country Profile, Yemen 2003, 2004, 2005.

70. Cordesman and Al Rodhan: op, cit.

# مراجع وهوامش الفصل الثالث

1. لمعرفة المزيد عن اطروحات المدرسة الواقعية في دراسة العلاقات الدولية انظر:

Jack Donnelly: "Realism and International Relations". "Cambirdge: Cambridge University Press, 2000". Robert Keohane "eds.": "Neorealism and Its Critics". "New York: Columbia University Press,1986".

2. Barry Buzan: "People, State and Fear: An Agenda for International Security in the Post-Cold War Era". "New York: Harvester Wheatsheaf, 1991".

3. Barry Buzan: "New Patterns of Global Security in the Twenty First Century". International Affairs, Vol. 67, No. 3 "July 1991", pp. 432-448. Stephen Walt: "The Origins of Alliances". "Ithaca: Cornell University

4.John Vasquez: "The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neo Traditionalism". "New York: Cambridge University Press, 1998".

5. لمعرفة تاثير سقوط الاتحاد السوفيتي، ومن قبله ثورة المعلومات والاتصالات، على الفكر السياسي الغربي عامة وعلى المدرسة الواقعية خاصة انظر:

Kenneth Waltz: "The Emerging Structure of International Politics". International Security, Vol. 18, No. 2 "Autumn 1993", pp. 44-79. Stephen Walt: "The Renaissance of Security Studies". International Studies Quarterly, Vol. 35, No. 2 "June 1991", pp. 211-239. Robert Keohane and Joseph Nye: "Power and Interdependence: World Politics in Transition". "Boston: Little, Brown, 1977". Joseph Nye: "Bound to Lead: The Changing Nature of American Power". "New York: Basic Books, 1990".

ولرؤية مضادة من الواقعيين البنيويين عن عدم تراجع قيمة المدرسة الواقعية وقدرتها على تقديم افضل التفاسير للعلاقات الدولية، ونقداً لباقي مدارس العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة انظر:

John Mearsheimer: "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War". International Security, Vol. 15, No. 1 "Summer 1991", pp.5-56, idem: "The False Promise of International Institutions". International Security, Vol. 19, No. 3 "Winter 1994/1995", pp. 5-49. Kenneth Waltz: "Structural Realism After the Cold War". International Security, Vol. 25, No. 1 "Summer 2000", pp. 5-41.

6. Samuel Huntington: "The Clash of Civilizations and Remaking of World Order". "New York: Simon & Schuster, 1996".

حسن بكر احمد: "إدارة الازمات السياسية نحو بناء نموذج عربي لإدارة الازمات". "القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 2006".

7. احمد إبراهيم محمود: "الارهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية". السياسة الدولية. المجلد 38. العدد 147 "اكتوبر 2001". صص. 53.44.

8. Joseph Nye: "Bound to Lead: The Changing Nature of American Power". "New York: Basic Books, 1990".

9. في احدى الدراسات العربية الرائدة لسياسات توازن القوى عرفت الدكتورة حورية مجاهد، استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، في دراسة صادرة لها في العام 1971 هذا الموقف السياسي . الاستراتيجي بـ "الورطة الامنية". وقد فصلت الدكتورة مجاهد هذا الموقف في كتابها الرائد عن الفكر السياسي الصادر في ثمانينات القرن الماضي على إنه موقف هوبزني "نسبة الى المفكر الانجليزي الرائد توماس هوبز" الذي روج في كتابه "الليفياثينث" إلى ان غياب وجود سلطة تسيطر على تصرفات الافراد "وكذلك الدول" وتحد من صراعاتهم على القوة واندفاعهم يدخلهم في ورطة الامن، التي هي تتجه للاندفاع من اجل تحقيق الامن والمحافظة على البقاء والصراع على القوة كوسيلة له،

ينتهي إلى انتقاص الامن النسبي عند الجميع. وبالتالي فالحالة السائدة هي حالة الحرب، او بتعبير هوبز "حرب الكل ضد الكل". للتفاصيل انظر حورية توفيق مجاهد: "سياسة توازن القوى". مجلة مصر المعاصرة، العدد 963 "1971". وكذلك لنفس المؤلفة: "الفكر السياسي من افلاطون إلى محمد عبده: الجزء الثاني". "القاهرة: المكتبة الانجلو المصرية، 1992". صص. 378.359. سعد الدين إبراهيم: "ازمة الخليج العربي والمازق الامني". دراسات فلسطينية، العدد 5 "ربيع 1982". صص. 184.182. إننا في هذه الدراسة سوف نشير إلي معضلة الامن كذلك بمفهوم "المازق الامني".

10. John Herz: "Idealists Internationalism and the Security Dilemma". World Politics, Vol. 2, No. 2 "January 1950", pp. 157-180. Robert Jervis: "Cooperation under the Security Dilemma". World Politics, Vol. 30, No. 2 "January 1978", pp. 167-214.

11. Robert Jervis: "Was The Cold War A Security Dilemma". Journal of Cold War Studies, Vol. 3, No. 4 "Winter200", pp. 40-43.

12. Mearsheimer: "The False Promise ...", op, cit, pp. 10-13.

13. Charles Glaser: "The Security Dilemma Revisited". World Politics, Vol. 50, No. 1 "October 1997", pp. 171-201.

14. Buzan: "People ..."., op, cit.

15. Anthony Cordesman and Khalid Al Rodhan: "The Gulf Military Force in An Era of A Symmetric War: Yemen". "Washington D. C.: Center for Strategies and International Studies, 2006",

16. محمد السيد سعيد: "الشرق الاوسط وعودة سياسات المحاور والاحلاف". السياسة الدولية. المجلد 43. عدد 168 "ابريل 2007". صص. 77.68.

17. Andrew Rothmell, Theodore Raraski, and David Gompert: "A New Persian Security System". "Santa Monica; CA: Rand Corporation, 2003", p. 2.

18. J. E. Peterson: "Defending the Gulf". "London: Croom Helm, 1996", pp. 32-38.

19. ibid.

20. Kenneth Pollck: "Securing The Gulf". Foreign Affairs, Vol. 82, No. 4 "July/August 2003", p. 2.

21. سعد ناجى جواد ومنعم صاحي العمار: "الخليج العربي في عالم متغير: دراسة في معضلة الامن الخارجي وترتيباته". السياسة الدولية. المجلد 33. العدد 168 "اكتوبر 1996". ص. 27.

Raraski and Gompert: "A New Persian Security System", op, cit, p. 3.

22. Pollck: "Securing the Gulf", op, cit, p. 3.

23. Christopher Van Hollen: "Don't Engulf The Gulf". Foreign Affairs, Vol. 59, No. 5, "Summer 1981", pp.1064-1078.

24. John Alterman: "The Gulf States and U.S. Umbrella". Middle East Review of International Affairs, Vol. 4, No. 4 "December 2000", p. 77.

25. Kenneth Pollck: "Securing the Gulf", op, cit, p. 2.

26. ibid, Rothmell Raraski and Gompert: "A New Persian .... ", op, cit, p. 3.

سعد ناجى جواد ومنعم صاحي العمار: "الخليج العربي في عالم متغير . .".

مـــرجع ســــابق. صـــ 36. والمقصــود بسـياسة الاحتــواء الــمزدوج Dual Containment، وطبقاً لمبتدعها السفير مارتين آنديك. الذي اعلنها في معهد واشنطون لسياسات الشرق الادني في مايو 1993، ثم طبقها عندما اصبح نائباً لوزير الخارجية الامريكي لشئون الشرق الادني وجنوب اسيا في ادارة الرئيس كلينتون، فإنها تعني: "تَركيز قوات امريكيةِ كبيرةِ في المنطقةِ لإحتِواء كلاً من إيران والعراق، بدلاً مِنْ انْ تَستغل امريكا احداهما لكبح الاخري Check the other ".

Martin Indyk: "The Clinton Administration's Approach to the Middle East". "Speech to Soref Symposium: The Washington Institute for Near East Policy, May 18, 1993".

وللمزيد عن هذه الاستراتيجية وتقييمها انظر:

Anthony Lake: "Confronting Backlash States". Foreign Affairs, Vol. 73. No. 2 "March/April 1994", pp. 45-55. Barbara Conry: "America's Misguided Policy of Dual Containment in the Persian Gulf". Foreign Policy Briefing, "CATO Institute", No. 33 November 10, 1994. Gregory F. Gause III: The Illogic of Dual Containment". Foreign Affairs, Vol. 73. No. 2 "March/April 1994", pp. 46-59. Zbigniew Brzezinski and Brent Scowcroft: "Differentiated Containment: U.S. Policy Toward Iran and Iraq". "Report of an Independent Study Group on Gulf Stability and Security, Council on Foreign Relations, New York, 1997". Michael Hudson: "The Clinton Administration and the Middle East: Squandering the Inheritance?" Current History, Vol. 93, No. 580 "February 1994", pp. 49-54. Stephen Solarz: "The Case for U.S. Intervention", in Micah Sifry and Christopher Cerf "eds": "The Gulf War Reader: History, Documents, and Opinions". "New York: Random

House, 1991", ". pp. 269-283. Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett: "Iraq Since 1986: The Strengthening of Saddam". Middle East Report, No. 167 "November/December 1990", pp. 19-25.

27. Christopher Van Hollen: "Don’t Engulf The Gulf", op, cit.

28. انظر على سبيل المثال: ناجى جواد وصاحي العمار: "الخليج العربي في عالم متغير . . .". مرجع سابق. محمد السيد سعيد: "الشرق الاوسط وعودة سياسات المحاور والاحلاف". مرجع سابق. محمد حسنين هيكل: "حرب الخليج: اوهام القوه والنصر". "القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1992".

Andrew Rothmell, Theodore Raraski, and David Gompert: "A New Persian Security System", op, cit. Kenneth Pollck: "Securing the Gulf", op, cit.

29. محمد السيد سعيد: "الشرق الاوسط وعودة سياسات المحاور والاحلاف". مرجع سابق. ص. 68.

30. John Alterman: "The Gulf States and U.S. Umbrella", op, cit. James Akins: "The New Arabia". Foreign Affairs, Vol. 70, No. 3, "Summer 1991", pp. 36-49. William Quandt: "The Middle East in 1990". Foreign Affairs, Vol. 70, No. 1 "January/February 1990", pp. 49-69.

حيث يري البعض ان دول مجلس التعاون الخليجي في حالة اختلال توازن القوي العالمي، وربما الاقليمي، تمثل خطاً احمر للاستراتيجية الامنية الامريكية والغربية عامة. فإذا ما تم تهديد وصول الولايات المتحدة لمناطق استخراج النفط في الخليج العربي فانها قد نتنهج كافة الخيارات المتاحة، بما في ذلك القوة العسكرية، للحيلولة دون حدوث ذلك. وهو ما اطلق عليه جوشوا آبيستين "Epstein" باستراتيجية "فعل اي شيء". للمزيد انظر:

Joshua Epstein: "Horeizonal Escalation: Sour Notes of Recurrent Theme", in Robert Art and Kenneth Waltz "eds.": "The Use of Force: Military Power and International Politics". "Lanham: MD; University Press of America, 1988", pp. 541-552.

ويذهب هانتنجتون للقول بان دول مجلس التعاون الخليجي تمثل، بما تحتويه من موارد للطاقة الطبيعية "النفط" اهمية حيوية للاقتصاد السياسي للامن القومي الامريكي. واحد اهم المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية التي يفرض عليها العمل على تعزيز امنها واستقرارها وحمايتها من اية صور ومصادر التهديد. والتي حددها "خلال عقد الثمانينات" في الخلافات بين القبائل والنخب الحاكمة، الصراع بين النخب العسكرية والمدنية التقدمية، انتشار الفساد، وعدم النجاح في ارضاء واشباع وتوفير احتياجات الشعوب، الجماعات الاصولية المتطرفة والجماعات الفلسطينية المسلحة الموجودة على ارضها. وهو ما يتفق معه فيه والتز، الذي يذهب لابعد من ذلك ويجادل بان المصالح الامريكية في الخليج العربي قد تكون المصالح الامريكية الدولية الوحيدة التي تستحق ان تقاتل الولايات المتحدة من اجل حمايتها.

Samuel Huntington: "The Renewal of Strategy", in Samuel Huntington "ed.": "Strategic Imperative: New Policies for American Security". "Cambridge: MA; Ballinger Publishing Company, 1982". Kenneth Waltz: "A Strategy for A Rapid Deployment Forces", in Robert Art and Kenneth Waltz "eds.": "The Use of Force: Military Power and International Politics". "Lanham: MD; University Press of America, 1988", pp. 525-540.

31. Ilay Bourtman: "Putin and Russia's Middle East Policy". Middle East Review of International Affairs, Vol. 10, No. 2 "June 2006", pp. 1-15. Mark Webber: "The Roles of the U.S., Russia, and China in the

New World Order". Europe-Asian Studies, Vol.49, No.7 "November 1997", pp. 1323-1326.

32. Barber Conable and David Lampton: "China: The Coming Power". Foreign Affairs, Vol. 71, No. 5 "Winter 1992/1993", pp. 133-149. Yong Deng: "Hegeomn on the Offensive Chinese Perspectives on U.S. Global Strategy". Political Science Quarterly, Vol. 116, No. 3 "Fall 2001", pp. 343-365.

33. Yasumasa Kuroda: "Japan and Israeli-Palestinian Conflict". In Edward J. Lincoln "ed": "Japan and the Middle East". "Washington D.C.: Middle East Institute Press, 1990". Lee Howell: Why Japan Can't Lead". Washington Quarterly, Vol. 23, No. 2 "Spring 2000", pp. 17-21.

34. Volker Parthes: "American's Greater Middle East and Europe: A Key Issue for Dialogue". Middle East Policy, Vol. XI, No.3 "Fall 2004", pp. 85-97.

35. Pollck: "Securing The Gulf", op, cit, pp. 4-6.

36. Joseph Nye: "What New World Order". Foreign Affairs, Vol. 71, No. 2 "Spring 1992", pp. 83-96. Waltz: "A Strategy for Rapid ...", op, cit.

سعد ناجى جواد ومنعم صاحي العمار: "الخليج العربي في عالم متغير . .". مرجع سابق. ص. 28. ومن منظور مغاير نسبياً انظر الدراسة الشيقة لكينيث والتز السالفة الذكر عن الدور الذي تلعبه دول الخليج العربي في التاثير على قدرات وحيوية واستراتيجية واوضاع القوي الامريكية عبر العالم.

37. ناجى جواد وصاحي العمار: " الخليج العربي في عالم متغير . . ". مرجع سابق. ص. 28-33.

Kenneth Pollack: "Securing the Gulf", op, cit, pp. 4-16. Rothmell, Raraski, and Gompert: "A New Persian Security System", op, cit, pp. 3-15. Fariboz Mokhtary: "Security in the Persian Gulf: Is A Security Framework Possible". American Foreign Policy Interest, Vol. 26, No. 1 "October 2004", pp. 1-14.

38. Fariboz Mokhtary: "Security in The Persian Gulf ...", op, cit.

39. Pollck: "Securing the Gulf", op, cit, p. 7.

40. Mokhtary: "Security in The Persian Gulf ...", op, cit, p. 2.

41. Randall Schweller: "Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest". "New York: Columbia University Press, 1998".

42. Pollck: "Securing The Gulf", op, cit, p. 8.

43. op, cit, pp. 7-12.

44. Richard Haass: "The New Middle East". Foreign Affairs, Vol. 85, No. 6, "November/December 2006", pp. 3-21.

45. لمعرفة تفاصيل هذا الصراع, وكيف ستمثل الصين تهديداً للاستراتيجية الكونية الامريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة في الشرق الاوسط رجاء انظر:

"The Middle East and the Rising Asia Power: Imaging Alternative Future". "Washington D. C.: The Henry Stimons Center, 2004", F. Stephen: "The Middle East: The Changing Strategies Environment". "Santa Monica; CA: Rand Corporation, 2006".

46. Stephen C. Pelletrie: "Yemen and Stability in the Persian Gulf: Confronting the Threats from Within". "Carlisle Barracks: PA; Strategic Studies Institute, Army War Collage, 1996", pp. 2-3.

47. op, cit, p. 4, 20.

48. Burry Buzan: "Security, The State, "The New World Order", and Beyond", in: Ronnie Lipschutz "ed all": "On Security". "New York: Columbia University Press, 1998", pp. 187-188.

49. For A Comprehensive View See: Robert Jackson: "Quasi–States: Sovereignty, International Relations, and The Third World". "Cambridge; MA: Cambridge University Press, 1990". Joel Migdal: "Strong Societies and Weaken States: State–Society Relations and State Capabilities in the Third World". "Princeton: Princeton University Press, 1988".

50. Buzan: op, cit, pp. 187-196.

51. Ronald Krebs and Jack Levy: "Demographic Change and The Sources of International Conflict", in Myron Weiner and Sharon Stanton Russell "eds.": "Demography and National Security". "New York: Bergham Books, 2000", pp. 62-105. Thomas Homer Dixon: "On the Threshold: Environmental Change as Causes of Acute Conflict". International Security, Vol. 16, No. 2 "Autumn, 1991", pp. 76-116. Jack A. Goldstone: "Population and Security: How Demographic Change Can Lead to Violent Conflict". Journal of International Affairs, Vol. 56, No. 1, "Fall 2002". pp.3-22.

واقعياً: فمن الممكن ان تستخدم الدول تفوقها الديمغرافي الذي يكون عائقاً في

سبيل تحقيقها امال ومطالب شعوبها في تهديد الاخرين. يجادل الزوجان اورجانسكي "Organski" في دراستهما الرائدة عن دور السكان في السياسة العالمية بانه: "إذا لم تستطع امة من الامم حل مشكلة تواجهها عن طريق التغييرِ الاقتصاديِ في الداخل، فمن الجائز ان تتجه هذه الامة في سبيل سعيها نحو حل هذه المشكلة والتخلص منها إلي تهديد جيرانها والتوسع في قوتها المسلحة، فجيش اكبر يعني توفير وظائف اكبر، والقومية المسلحة تسلب الباب ومخيلة الشعوب، وتنسيها المشاكل".

Katherine Organski and A. F. K. Organski: "Population and World Power". "New York: Alfred A. Knopf, 1961", pp. 243-244.

للمزيد عن الدور الذي تلعبه الزيادة السكانية في التاثير على الامن القومي للدول وعلى الصراع الدولي انظر:

A. F. K. Organski "et al": "Births, Deaths, and Taxes: The Demographic and Political Transitions". "Chicago; IL: University of Chicago Press, 1984". Myron Weiner: "Political Demography: An Inquiry into the Political Consequences of Population Change", in "Rapid Population Growth: Consequences and Policy Implications". "National Academy of Sciences, Office of the Foreign Secretary. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1971". Dennis Peck and Selwyn Hollingsworth "eds.": "Demographic and Structural Change". "Westport; CT: Greenwood Press, 1996".

وانظر كذلك الدراسات الرائدة لنازلي شكري

Nazli Choucri: "Population Dynamics and International Violence". "Lexington; MA: D.C. Heath, 1974". idem: "Population and Conflict: New Dimensions of Population Dynamics". "New York: United Nations

Fund for Population Activities, 1983". Nazli Choucri and Robert North: "Nations in Conflict". "San Francisco; CA: W. H Freeman, 1975".

52. Stephen Pelletrie: "Yemen and Stability in the Persian Gulf ...", op, cit, pp.5-6.

53. Jeremy Sharp: "Yemen: Current Conditions and U.S. Relations". Congressional Research Service, CRS, Order Code RL34170 "September 12, 2007", pp. 7-15.

54. Stephen Pelletrie: "Yemen and Stability in the Persian ...", op, cit, pp. 5-6.

55. op, cit, pp. 19-20.

56. Cordesman and Al Rodhan: "The Gulf Military ...", op, cit, p. 24.

57. Pelletrie: "Yemen and Stability in the Persian Gulf ...", op, cit. p. 23.

58. Cordesman and Al Rodhan: "The Gulf Military Force ...", op, cit, p. 29.

59. op, cit, pp. 28-29.

60. Alex de Sherbinen: "World Population Growth and U.S. National Security". "Princeton: Woodard Wilson Center, 1995", pp. 24-29.

وللمزيد انظر:

Lawrence Freedman and John Saunders "eds.": "Population Change and European Security". "London: Brassey's, 1991". Marcel Leroy: "Population and World Politics". "Leiden: Nijhoff, 1978". William

McNeill: "Population and Politics since 1750". "Charlottesville; VA: University Press of Virginia, 1978". Nana Poku and David Graham "eds.": "Redefining Security: Population Movements and National Security". "Westport; CT: Praeger, 1998". Jaroslav Tir and Paul Diehl: "Demographic Pressure and Interstate Conflict: Linking Population Growth and Density to Militarized Disputes and Wars, 1930–89." Journal of Peace Research, Vol. 35, No. 3 "1998", pp. 319–339.

61. Goldstone: "Population and Security...". op, cit, pp. 9-13.

62. Pelletrie: "Yemen and Stability in ...", op, cit, p. 17. J. E. Peterson: "Yemen: The Search for Modern State". "Baltimore: The John Hopkins University Press, 1982".

63. Sharp: "Yemen: Current Conditions ...", op, cit, pp. 3-7. Cordesman and Al Rodhan: "The Gulf Military Force ...", op, cit, pp. 25-31.

64. Pelletrie: "Yemen and Stability in the Persian Gulf ...", op, cit, pp. 12-17.

65. CIA World Factbook. "Washington D. C.: Central Intelligence Agency, 2006". Sharp: "Yemen: Current Conditions ...", op, cit, p. 4.

66.United Nations Development Programme: "Human Development Report/2005". "New York: United Nations Publications, 2005". United Nations Development Programme, Regional Bureau of Arab States: "Arabic Human Development Report/ 2005". "New York: United Nations Publications, 2005".

67. Conway Henderson: "Population Pressures and Political

Repression". Social Science Quarterly, Vol. 14 "1993", pp. 322-333. Ted Robert Gurr: "Handbook of Political Conflict". "New York: Free Press, 1980".

68. Pelletrie: "Yemen and Stability in the Persian Gulf ...", op, cit, pp. 22-25.

69. The Military Balance 2004/05. "London: Oxford University Press, 2005".

70. Cordesman and Al Rodhan: "The Gulf Military Force ...", op, cit, pp. 7-14.

71. op, cit, pp. 14-15.

72. John Ikenberry: "After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars". "Princeton: Princeton University Press, 2001", pp. i-iiv .

73. ناجى جواد وصاحي العمار: "الخليج العربي في عالم متغير . .". مرجع سابق. ص. 47.

74. السيد سعيد: "الشرق الاوسط وعودة سياسات المحاور.". مرجع سابق. ص. 75.

75. المرجع السابق. صص 73-76.

76. Deborn West: "Combating Terrorism in the Horn of Africa and Yemen". "The Belfer Center for Science and International Affairs, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, 2005", pp. 20-30.

77. Pelletrie: "Yemen and Stability in the Persian Gulf ...", op, cit, pp. 22-25.

78. لمعرفة المزيد عن تاثير علاقات الخليج بالقوى الدولية الصاعدة "خاصة الصين" انظر الهامش رقم 45.

79. Richard Haass: "Regime Change and Its Limits". Foreign Affairs, Vol. 84, No. 4 "July/August 2004", pp. 66-78. Waltz: "A Strategy for Rapid ...", op, cit.

80. Rothmell, Raraski, and Gompert: "A New Persian Security System", op, cit, p. 3. Mokhtary: "Security in The Persian Gulf ... ", op, cit, pp. 3-5. Barry Rubin: "The Persian Gulf After The Cold War: Old Patterns, New Era". Middle East Review of International Affairs, Vol. 3, No. 2 "June 1999", pp. 64-72. Richard Sokolisky and Stephen Larrabee: "Persian Gulf Security: Improving Allied Military Contribution". "Santa Monica; CA: Rand Corporation, 2004".

81. Shibly Talhami: "America in Arab Eyes". Survival, Vol. 49, No.1 "Spring 2004", pp. 107-122.

82. op, cit, pp. 69-72. Niall Ferguson: "A World without Power". Foreign Policy, No. 143 "July/August 2004", pp. 32-49.

وللمزيد من التفاصيل حول مدي اهمية وجود قوي عظمي مسيطرة على النظام الدولي للحفاظ على السلم والاستقرار الدولي انظر الجدل النظري الذي دار بين هانتنجتون وجيرفس إبان نهاية الحرب الباردة.

Robert Jervis: "International Primacy: Is the Game Worth the Candle?" International Security, Vol. 17, No. 4 "Spring 1993", pp. 46-68. Samuel

Huntington: "Why International Primacy Matter". International Security, Vol. 17, No. 4 "Spring 1993", pp. 68-83.

ولتدعيم فكرة ضرورة وجود قوي مسيطرة لفرض الامن والاستقرار والحفاظ على السلم الدولي انظر:

William Wolfforth "et al.": "Testing Balance-of-Power Theory in World History". European Journal of International Relations, Vol. 13, No. 2 "Spring 2007", pp. 155-185.

83. Buzan: "People, State and Fear: An Agenda ...", op, cit.

84. The Military Balance 2004/05. op, cit.

85. Anthony Cordesman: "Arms Sells, Arms Control, and Regional Security in the Middle East". "Washington D.C., Center for Strategic and International Studies, CSIS, 2006", pp. 9-11.

86. حسن بكر: "إدارة الازمات السياسية: نحو إقامة نموذج عربي في إدارة الازمات الدولية". "القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 2005". صص. 143 - 144.

87. Bruce Russett and John Oneral: "Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations". "New York: W. W. Norton, 2001". Zeev Maoz and Bruce Russett: "Normative and Structural Causes of Democratic Peace 1946-1986". American Political Science Review, Vol. 83, No. 3 "September 1993", pp. 624-638. Bruce Russett and Harvey Starr: "From the Democratic Peace to the Kantian Peace: Democracy and Conflict in International System", in: Manus I. Midlarsky "ed": "Hand Book of War Studies Vol.

II". "Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000", pp. 358-361.

88. ناجي جواد وصاحي العمار: "الخليج العربي في عالم متغير". مرجع سابق.

89. Jonathan Wilkenfeld "eds. all": "Mediating International Crises: Cross–National and Experimental Perspectives". Journal of Conflict Resolution, Vol. 47, No.3 "June 2003", pp. 279-301.

90. السيد سعيد: "الشرق الاوسط وعودة . . .". مرجع سابق.

91. Randall Schweller: "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back in". International Security, Vol. 19, No. 1 "Summer 1996", pp. 72-107.

92. من اهم المدافعين والداعين لهذه الاراء محمد حسانين هيكل وفهمي هويدي.

## مراجع وهوامش الفصل الرابع

1. يرى عبد الخالق عبد الله ان دول الخليج العربي الثماني (دول مجلس التعاون + العراق وإيران) تكّون فيما بينها نظاما اقليميا فرعيا او نظاماً تابعاً للنظام الاقليمي العربي. الذي يعّرفه على الدين هلال وجميل مطر في كتابهما المرجعي عن النظام الاقليمي العربي على انه: "منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلي الخليج، والذي يربط بين اعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في العديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية". للمزيد انظر: على الدين هلال وجميل مطر: "النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية". (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980). عبد الخالق عبد الله: "النظام الاقليمي الخليجي". السياسة الدولية. المجلد 29. العدد 114 (اكتوبر 1993). صص. 26_50. ولنفس المؤلف: "النظام الاقليمي الخليجي". (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،

1998).

2. Robert Keohane: "International Institutions: Can Interdependence Work". Foreign Policy, No. 110 "Spring 1998", pp. 82-96. Robert Keohane and Lisa Martin: "The Promise of Institutionalist Theory". International Security, Vol. 20, No. 1 "Summer 1995", pp. 39-51. Lisa Martin and Beth Simmons: "Theories and Empirical Studies of International Institutions". International Organization, Vol. 52, No. 4 "Autumn 1998", pp. 729-757. John Ruggie: "The False Promise of Realism". International Security, Vol. 20, No. 1 "Summer 1995", pp. 62–70.

ولمعرفة راي المدرسة الواقعية في اراء وادعاءات المدرسة الليبرالية انظر:

Kenneth Waltz: "Structural Realism after the Cold War". International Security, Vol. 25, No. 1 "Summer 2000", pp. 5-41. Joseph Grieco: "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of Neoliberal Institutionalism". International Organization, Vol. 42, No. 3 "Summer 1988", pp. 485–507.

3. John Mearsheimer: "The False Promise of International Institutions". International Security, Vol. 19, No. 3 "Winter 1994/1995", pp.7-9. John Ruggie: "Multilateralism: An Anatomy of An Institution". International Organization, Vol. 46, No. 3 "Summer 1992", pp. 560-561.Robert Keohane: "International Institutions: Two Approaches". International Studies Quarterly, Vol. 32, No. 4 "December 1988", pp. 383-385.

4. Ted Robert Gurr: "The Handbook of Political Conflict: Theory and

Research". "New York: Free Press, 1980", pp. 3-6. Joseph Nye: "Independence and Interdependence". Foreign Policy, No. 11 "Spring 1976", pp. 131-132. Joseph Nye and Robert Keohane: "Power and Interdependence". Foreign Affairs, Vol. 77, No. 5 "September/October 1998", pp. 81-95.

5. Bruce Russett and John Oneral: "Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations". "New York: W. W. Norton, 2001".

6. Edward Mansfield and Brain Pollins: "The Study of Interdependence and Conflict: Recent Advances, Questions, and Directions for Future Research". Journal of Conflict Resolution, Vol. 45, No. 6 "December 2001", pp.834-859. Michael Doyle: "Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism". "New York: Norton, 1997", pp. 280-291.

7. Mansfield and Pollins: op, cit. pp. 854-855.

8. op, cit. p. 855.

9. Albert Hirschman: "The Passions and the Interests: Political Agreements for Capitalism before its Triumph". "Princeton: New Jersey; Princeton University Press, 1971". Quated from: Michael Mastanduno: "Economic Statecraft, Interdependence, and National Security: Agenda for Research". Security Studies, Vol. 9, No. 4, "Winter 1999/2000", pp. 288-316.

10. Mansfield and Pollins: op, cit, p. 836. See also Barry Buzan: "Economic Structure of International Security: The Limits of The

Liberal Case". International Organization, Vol. 38, No. 4 "Autumn 1984", pp. 579-624.

11. Kenneth Waltz: "The Myth of National Interdependence", in Charles Kindleberger "ed": "The International Corporation". "Cambridge: MA; MIT Press, 1970", pp. 222-223.

12. Mearsheimer: "Back to the...", op, cit, pp. 8-12. Robert Gilpin: "War and Change in World Politics". "Princeton: New Jersey; Princeton University Press, 1981", pp. 46-68.

13. Mearsheimer: op, cit, p. 12.

14. Robert Gilpin: "The Political Economy of International Relations". "Princeton: New Jersey; Princeton University Press, 1987", pp. 140-150. Stephen Walt: "The Origins of Alliances". "Ithaca: Cornell University Press, 1987", pp. 13-19.

15. Mansfield and Pollins: op, cit, p. 837.

ولمعرفة المزيد عن هذا الجدل النظري انظر:

Robert Jervis: "Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate". International Security, Vol. 24, No. 1 "Summer 1999", pp. 42-63. Randall Schweller and David Priess: "A Tale of Two Realism: Expanding the Institutions Debate". Mershon International Studies Review, Vol. 41, No. 1 "May 1997", pp. 1-32.

16. Keohane and Martin: "The Promise of ...", op, cit, p. 50. Mearsheimer: "The False Promise...", op, cit, p. 7.

17. Keohane: "International ...", op, cit, p. 86. Richard Ned Lebow: "The long Peace: The End of the Cold War and the Failure of Realism". International Organization, Vol. 48, No. 2 "Spring 1994", p. 273.

18. Keohane: op, cit.

19. ibid. Robert Keohane and Lisa Martin: "The Promise of Institutionalist Theory", op, cit. Martin and Simmons: "Theories and Empirical ...", op, cit.

20. Keohane: "International Institutions ...", op, cit, pp. 81-82.

21. ibid.

22. Bruce Russett and John Oneral: "Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations". "New York: W. W. Norton, 2001". Zeev Maoz and Bruce Russett: "Normative and Structural Causes of Democratic Peace 1946-1986". American Political Science Review, Vol. 83, No. 3 "September 1993", pp. 624-638.

23. Waltz: "Structure Realism ...", op, cit, p. 39. Robert Gilpin: "No One Loves a Political Realist". Security Studies, Vol. 5, No. 3 "Spring 1996", pp. 3-26, idem: "The Richness of the Tradition of Political Realism". International Organization, Vol. 38, No. 1 "Winter 1984", pp. 287–304.

24. Mearsheimer: "The False Promise...", op, cit, p. 9. Kenneth Waltz: "Realist thought and Neorealist Theory". Journal of International Affairs, Vol. 44, No. 1 "Spring/Summer 1990", pp. 21-37. John Vasquez: "The Power of Power Politics: From Classical Realism to

Neotraditionalism". "New York: Oxford University Press, 2003". Stephen Brooks: "Deuling Realism". International Organization, Vol. 51, No. 3 "Summer 1997", pp. 445-77. Jeffery Lergo and Andrew Moravcsik: "Is Anybody Still A Realist". International Security, Vol. 24, No. 2 "Fall 1999", pp. 5-55.

25. Mearsheimer: "The False Promise...", op, cit, p. 10.

26. op, cit, pp. 11-12.

علي العكس مما هو متدوال بشدة عن ادبيات المدرسة الواقعية والواقعية البنيوية على وجه التحديد بانها مدرسة تشاؤمية جداً تجاه احتمالية تحقق التعاون والتناغم بين وحدات النظام الدولي، وذلك لان اطروحاتها ومقولاتها الرئيسة تقول بان: الطبيعة الفوضوية للنظام واتسامه بانه نظام ذاتي المساعدة، وبان الدول لا تهتم فقط بتحقيق المكاسب النسبية وإنما بتحقيق المكاسب الكلية تمثل قيوداً هيكيلية على الدول القومية التي يمثل السعي نحو البقاء وضمان وتحقيق امنها هدفها الجوهري والرئيسي، وليس تحقيق الثروة او الرفاهية كما يذهب الليبراليين. وهو ما يجعل النمط السلوكي السائد في العلاقات بينها وبين باقي وحدات النظام الدولي "الدول القومية" يتسم بالتنافسية اكثر منه التعاون. الا ان بعض اقطاب المدرسة الواقعية البنيوية انفسهم يرى ان الافتراضات النظرية الثلاثة التي وضعها مؤسس المدرسة كينيث والتز هي افتراضات عامة وواسعة وقابلة للتاويل وللتفسير المتعدد Multi-interpretation. بمعنى ان المنظور الذي استخدمه والتز وتلاميذه من بعده انطلاقاً من هذه الافتراضات اوصله للنتائج التي وصل اليها، وهي صحيحة، يمكن استخدامها من منظور مختلف، ودون افتراضات مسبقة، للوصول الي نتائج معاكسة تماماً لتلك التي وصل اليها والتز. فقد توصل عالم واقعي كبير مثل تشارلز جيلليسر من جامعة شيكاغو إلي ان الواقعية البنيوية وافتراضاتها النظرية الثلاثة التي وضعها "والتز" في كتابه الاصيل "نظرية

السياسة الدولية" لا تنفي او تقول باستحالة تحقيق التعاون بين الدول القومية. الا إنها تعاني من قصور تفسيرية ناتجة من اعطاء والتز لاولوية لقيم مثل التنافس والصراع على حساب قيم أخرى مثل التعاون والسلام. فبضم الاعتبارات المتعلقة بالتوازن بين الدفاع والهجوم- Offensive-Defense Balance او ما يعرف بـ "المازق الامني" فإن التعاون يمكن تحقيقه بين الدول بشرط التغلب على بعض العواقب والشروط البنيوية، وهو ما اسماه بالواقعية الاشتراطية Contingent Realism. التي ترى ان شرط تحقيق التعاون بين الدول "وفقاً للمدرسة الواقعية" مرتبط بالعمل على تغيير هذه الشروط. الا إننا خلال تحليلنا هنا لا نتخذ من منظور جيلليسر دليلاً منهجياً لنا، وإن كنا نقبله. وذلك لإننا نرى انه متفائل اكثر مما هو ضروري بخصوص امكانية تحقيق التعاون بين الدول. خاصة في ظل حالات التوتر الاقليمي والتطورات والتغيرات الهيكيلية التي شهدها النظام الدولي والاقليمي العربي منذ كتابته لبحثه السالف الذكر. للمزيد عن هذه الرؤية المفرطة التفاؤل Over-Opmistic Perspective انظر:

Charles Glaser: "Realists as Opmistic: Cooperation as Self-help". International Security, Vol. 19, No. 3 "Winter 1994-95", pp. 50-90.

27. Mearsheimer: op, cit, p. 12. John Mearsheimer: "A Realist Reply". International Security, Vol. 20, No. 1 "Summer 1995", p. 82.

280- op, cit, p. 13.

من جانب اخر: يري الواقعيين ان القوي الدولية تذهب من وراء دعمها لانشاء المنظمات الدولية الي العمل على استغلال هذه المنظمات لاضفاء صبغة من الشرعية علي سياساتها الخارجية. ولتدعيم مكانتها في النظام الدولي. وهو ما يتفق معهم فيه واحداً من كبار الليبراليين المؤسسين الجدد مثل جون إيكنبري، الذي راي في دراسته الرائدة عن المنظمات الدولية ودورها في

التقييد الاستراتيجي للقوي الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ان الولايات المتحدة الامريكية، صانعة هذا النظام، قد استغلت تدشينها للمنظمات الدولية مثل الامم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وغيرها، من اجل تدعيم مركزها ومكانتها الدولية، واستخدام هذه المنظمات الدولية كاداة في توازن القوي الدولي بينها وبين الاتحاد السوفيتي طوال سنوات الحرب الباردة. واخيراً فقد استغلت الولايات المتحدة هذه المؤسسات الدولية كوسيلة "يري جوزيف ناي ان المؤسسات الدولية كانت احد اهم ادوات القوة الناعمة الجبارة للولايات المتحدة" لاضفاء غطاءاً شرعياً على سياساتها الخارجية وتحسين صورتها في مخيلة الراي العام العالمي. للمزيد انظر:

John Ikenberry: "After Victory Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars". "Princeton: New Jersey; Princeton University Press, 2001". Joseph Nye: "The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't go it Alone". "New York: Oxford University Press, 2002".

29. Mearsheimer: "A Realistic Reply", op, cit, pp. 82-93.

30. Nye: "Independence and Interdependence". op, cit, p. 133. Joseph Nye and Robert Keohane: "Power and Interdependence". Foreign Affairs, Vol. 77, No. 5 "September/October 1998", pp. 81-95. Samuel Huntington: "American Ideals versus American Institutions". in John Ikenberry "ed.": "American Foreign Policy: Theoretical Essays". "New York, Harper Collins, 1999", pp. 221-254.

31. Barry Buzan and Ole Weaver: "Regions and Power: The Structure of International Security". "New York: Cambridge University Press, 2000", p. 10.

32. op, cit, pp. 10-11. David Lake and Patrick Morgan "eds": "Regional Orders: Building Security in A New World". "University Park; PA: The Pennsylvania State University Press, 1996".

33. Buzan and Weaver: op, cit, pp. 11-12.

34. Robert Tucker: "A New Isolationism: Threat or Promise?" "New York: Universe Books, 1972". Harvey Sapolsky: "Come Home America: A Strategy of Restraint in the Face of Temptation". International Security, Vol. 21, No. 4 "Spring 1997", pp. 5-48. Robert Art: "Selective Engagement: A new Grand Strategy for America". "Ithaca: Cornell University Press, 2003". Barry Posen and Andrew Ross: "Competing Visions for U.S. Grand Strategy'. International Security, Vol. 21, No. 3 "Winter 1996/97", pp. 5–53. Stephen Van Evera: "Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't: American Grand Strategy After the Cold War". Journal of Strategic Studies, Vol. 13, No. 2 "June 1990", pp. 1–51. Stephen Walt: "Keeping the World "Off-Balance": Self-Restraint and U.S. Foreign Policy", in: John G. Ikenberry "ed.": "America Unrivaled: The Future of the Balance of Power". "Ithaca: Cornell University Press, 2002", pp. 124-152. John Ikenberry: "America Unrivaled: The Future of the Balance of Power". "Ithaca: Cornell University Press, 2002".

35. Barry Buzan and Gerald Segal: "The Rise of the 'Lite' Powers: A Strategy for Postmodern States". World Policy Journal, Vol. 13, No. 3 "Autumn 1996", pp. 1-10.

36. Kenneth Waltz: "The Stability of a Bipolar World". Deadalus, Vol.

93, No. 3 "Summer 1964", pp. 881–901, idem: "The Theory....", op. cit, pp. 129-138, 161-176, idem: "International Structure, National Force, and The Balance of Power". Journal of International Affairs, Vol. 21, No. 2, "Summer 1967", pp. 214-225. Richard Rosecrance: "Bipolarity, Multipolarity, and the Future". Journal of Conflict Resolution, Vol. X, No. 2 "Summer 1966", pp. 314-327.

37. محمد السيد سعيد "محرر": "الخليج والمسالة العراقية: من غزو الكويت إلـى احتـلال العـراق 1990-2003". "القـاهرة: مـركز الدراسـات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، 2003". صص. 26.22.

38. اشـرف عيسـوي: "المحـور الامني". شئون خليجية "عدد تذكاري بمناسبة الذكري الخامسة والعشرين لإنشاء مجلس التعاون الخليجي". عدد 46 "صيف 2006". صص 89.76.

39. Nye: "Independence and Interdependence", op, cit, p. 132. John Mearsheimer: "The False Promie...", op, cit, pp. 7-12. Waltz: "The Myth...", op, cit.

على جانب اخر، هناك وهم خليجي كبير حول المدي الذي وصل اليه التعاون والتبادل والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول مجلس التعاون. بصورة قد تـوهم المـراقب البعيـد بـان دول هـذه المنظمـة قـد وصـلت لمرحلـة "الوحـدة الاقتصادية الكاملة" دون ان يشعر. إن المدرسة الاقتصادية في دراسة التعاون الدولي تري ان هناك عدة مراحل ومستويات لقياس مستوي التعاون والتكامل والوحـدة الاقتصـادية بـين الـدول الاعضـاء فـي اية منظمة دولية. تبدا هذه المراحل باقامة منطقة للتجارة الحـرة، ثم يتم توحيد النظام الجمركي فيما بينـها، ثـم يتبـع ذلـك اقامة سوقاً مشتركة، واخيراً الاعلان عن قيام الوحـدة الاقتصادية. وهو ما لم نجد له وجوداً في ممارسات وسياسات ووقائع التعاون

الاقتصادي بين دول منظمة مجلس التعاون الخليجي. التي لم تتخطي بعد المرحلة الثانية من هذه المراحل، حتي بعد الانطلاقة الصامتة للسوق الخليجية المشتركة في يناير 2008. وهو ما يعد اثباتاً عملياً على صحة الاطروحات الواقعية التي تجادل بان جوهر منظمة دول مجلس التعاون الخليجي هي الاعتبارات الامنية وليس الاقتصادية. فما يظهر على السطح لا يعكس بالضرورة حقيقة ما يجري في القاع.

40. للمزيد عن مدى توافق المدرسة الليبرالية والواقعية في النظر لدور المنظمات الدولية انظر:

Robert Jervis: "Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate". International Security, Vol. 24, No. 1 "Summer 1999", pp. 42-63.

41. عبد الخالق عبد الله: "النظام الاقليمي الخليجي". مرجع سابق. ص. 33.

42. لبيب عبد الستار: "قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر". "بيروت: دار المجاني، 1989". صص. 8.6.

43. عبد الخالق عبد الله: "النظام الاقليمي الخليجي". مرجع سابق. ص. 32.

44. مقتبس من المرجع السابق.

45. لمزيد عن دور ونفوذ الدول الصغيرة في النظام الدولي انظر الدراسة الكلاسيكية للبروفيسور هيدلي بوْل.

Hedley Bull: "The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics". "New York: Columbia University Press, 2002", pp. 151-172.

اما عن رؤية المدرسة الواقعية للدول الصغري في النظام الدولي بصورة عامة انظر:

Gregory Gleason, Asel Kerimbekova and Svetlana Kozhirova: "Realism and the Small State: Evidence from Kyrgyzstan". International Politics, Vol. 45, No. 2 "2008", pp. 40-51.

46. محمد الرميحي: "الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية الوحدة والتنمية". "الكويت: شركة كاظمة، 1987".

47. عبد الخالق عبد الله: "النظام الاقليمي الخليجي". مرجع سابق. ص. 38. ولرؤية مناقضة انظر: محمد الرميحي: "الخليج ليس نفطاً". مرجع سابق.

48. لسنا نتراجع هنا عن موقفنا وتحليلنا الواقعي، القائم بالاساس على مبادئ وقواعد المنهج الواقعي في دراسة العلاقات الدولية، والذي التزمنا به في هذه الدراسة. ولكننا نحاول هنا الوصول إلى افضل صيغة واقعية (لدوافع قومية بالاساس) ممكنة للعمل على ضم اليمن إلى منظمة مجلس التعاون الخليجي. متبعين في ذات الوقت اسلوب (التكلفة والعائد Cost-Benefits) المعروف في ادبيات الاقتصاد السياسي الدولي، الذي هو جزء لا يتجزا من المنهج الواقعي في دراسة العلاقات الدولية. فرائد المدرسة الواقعية في العصر الحديث (هانز مورجانثو) يقول في كتابه "السياسة بين الامم" ان الواقعيين يعرفون المصلحة في إطار القوة.

"The main signpost that helps political realism to find its way through the landscape of international politics is the concept of interest defined in terms of power".

كذلك يجادل الواقعيين الجدد، حيث يرى التيار الرئيسي الثاني في الواقعية الجديدة والذي يقوده روبرت غيلبين يجادلون بان الهدف الاسمي للدول هو السعي نحو تعظيم القوة القومية عن طريق تعظيم المكاسب الاقتصادية مقارنة بمكاسب الدول الاخري. وهي الاسس التي وضعها غيلبين في كتابه الصادر عام 1981 بعنوان "الحرب والتغيير في السياسة العالمية" ودعمه عام

1987 عندما اصدر كتابه المرجعي عن الاقتصاد السياسي الدولي للعلاقات الدولية ودور الاقتصاد "السياسات الاقتصادية الحكومية بصورة ادق" في التاثير على سلوك الدول.

Robert Gilpin: "War and Change in World Politics". "Cambridge: Cambridge University Press, 1981". idem: "The Political Economy of International Relations". "Princeton: New Jersey; Princeton University Press, 1987". Paul Kennedy: "The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500-2000". "New York: Random House, 1987".

عبد الخالق عبد الله: "النظام الاقليمي الخليجي". مرجع سابق. ص. 35.

Anthony Cordesman: "Arms Sells, Arms Control, and Regional Security in the Middle East". "Washington D.C., Center for Strategic and International Studies, January 2, 2006", pp. 10-12. CIA Factbook 2005. "Washington D. C.: Central Intelligence Agency, 2006".

# مراجع وهوامش الفصل الخامس

1. للمزيد عن الفارق بين الصراع الدولي التقليدي والصراع الاجتماعي الممتد Social Protracted Conflict وطرق إداراته وحله انظر:

Edward Azar: "The Management of Protracted Social Conflict: Theory and Cases". "Aldershot, Hampshire; United Kingdom: Dartmouth Publishing, 1990", idem, "Protracted International Conflict: Ten Propositions". International Interactions, Vol. 12, No. 1 "January 1985", pp.59-70. Edward Azar and John Burton: "International Conflict Resolution: Theory and Practice". "Boulder: Lynne Rienner Publishers,

1986". John Burton: "Resolving Deep-Rooted Conflict: A Handbook". "Lanham, MD: University Press of America, 1987", idem: "Conflict: Human Needs Theory". "New York: St. Martin's Press, 1990".

2. Hassan Bakr Hassan: "The Ideology of Jihad for The Third Islamic Internationalism: The Realities of Index". "Tokyo: Research Institute for Languages and Cultures of Asia and Africa, 2002", pp. 2-3.

3. U.S. Department of State: "Patterns of Global Terrorism: 1999". "Washington D. C.: U.S. Department of State, Office of the Secretary of State, Office of the Coordinator for Counterterrorism, 2000".

4. Robert Pape: "The Strategic Logic of Suicide Terrorism". American Political Science Review, Vol. 97, No. 3 "August 2003", p. 3.

5. U.S. Department of State: "Patterns of Global Terrorism: 1999", op, cit.

6. ibid.

7. Barry Posen: "The Security Dilemma and Ethnic Conflict". Survival, Vol. 35, No. 1, "Spring 1993", pp. 27-47. Stephen Krasner: "Structural Conflict: The Third World against Global Liberalism". "Berkeley: CA: University of California Press, 1985".

8. Samuel Huntington: "The Clash of Civilizations and Remaking of World Order". "New York: Simon & Schuster, 1996". Francis Fukuyama: "The End of History and Last Man Ideology". "New York: Free Press, 1992". Francis Fukuyama and N. Samin: "Can Any Good Come of Radical Islam?" Commentary, No. 114 "September-October 2002", pp.

34-38. Bernard Lewis: "What Went Wrong: Western Impact and Middle Eastern Response". "New York: Oxford University Press, 2001", idem: "Islam and the West". In Edward Ingram "ed.": "National and International Politics in the Middle East: Essays in Honour of Elit Kedourie". "London: Cass, 1986". Fred Halliday: "Islam and the Myth of Confrontation: Religion and Politics in the Middle East". "London: IB Tauris, 1995". Daniel Pips: "Breaking All the Rules: The Middle East in U.S. Policy". International Security, Vol. 9, No. 2 "Fall 1984", pp. 124-150.

صـموئيل هنتـينجتون: "عصـر حـروب المسـلمين". النيوزويـك العربيـة "ديسمبر2001". والتي اعيد نشرها في جريدة الاهرام: 22- ديسمبر 2001، ص.

11. فرانسوا فوكوياما: "حرب علي الارهاب: إنهم يستهدفون العالم المعاصر". النيوزويك العربية "ديسمبر2001". والتي اعيد نشرها في جريدة الاهرام:-29 ديسمبر 2001، ص. 10.

9. John Esposito: "The Islamic Threat: Myth or Reality?" "New York: Oxford University Press, 1995".

10. Pape: op, cit. p. 5.

11. op, cit, pp. 7-8.

12. op, cit, pp. 8-9.

13. للمزيد عن الدراسات القائلة بوجود نوع جديد من الارهاب الدولي انظر: أحمد إبراهيم محمود: "الارهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية". السياسة الدولية، المجلد 38. العدد 147 "اكتوبر 2001". صص. 53.44.

Anata Kurz: "New Terrorism: New Challenges, Old Dilemma". Strategic Assessment, Vol. 6, No. 2 "September 2003". "Jaffe Center for Strategic Studies, Tel Aviv University, Israel". Ian Lesser, Bruce Hoffman, David Ronfeldt, and Michael Zanini "eds.": "Countering the New Terrorism". "Santa Monica: CA; Rand Corporation, 1999". Sidney Drell "ed al.": "The New Terrorism: Facing The Threat of Biological and Chemical Weapons". "Stanford: New Jersey, Stanford University Press, 1999".

14. Walter Loquer: "The New Terrorism: Fanaticism and the Arms of Mass Destruction". "New York: Oxford University Press, 1999", pp. 2-7.

15. Sidney Drell "ed al.": "The New Terrorism: Facing The Threat of Biological and Chemical Weapons". "Stanford; New Jersey: Stanford University Press, 1999", pp. 17-18.

16. محمود: "الارهاب الجديد: الشكل الرئيسي . . .". مرجع سابق. صص. 45-46.

17. U.S. Department of State: "Patterns of Global Terrorism: 2002, 2003, 2004, 2005". "Washington D. C.: U.S. Department of State, Office of the Secretary of State, Office of the Coordinator for Counterterrorism, 2006". Rand Terrorism Chronology, Terrorism Incident Database "Santa Monica; CA: Rand Corporation, 2005". MIPT Terrorism Knowledge Base: "A Chronology of Significant Terrorists Indications "2004" Available at: http://www.tkb.org

18. U.S. Department of State: "Patterns of Global Terrorism: 2003", op, cit, p. 69. Anthony Cordesman and Khalid Al Rodhan: "The Gulf Military Force in An Era of A Symmetric War: Yemen". "Washington D.

C.: Center for Strategies and International Studies, 2006". p. 25.

19. Cordesman and Al Rodhan: op, cit. pp. 24-25.

20. op, cit. pp. 21-24.

21. op, cit. pp. 18-21.

22. Hassan: "The Ideology of Jihad for the Third Islamic ...", op, cit, pp. 2-3. Anata Kurz: "New Terrorism: New Challenges, Old Dilemma". Strategic Assessment, Vol. 6, No. 2 "September 2003".

23. See for Example: Azar: "The Management of Protracted Social Conflict ...", op, cit. Azar and Burton: "International Conflict Resolution ...", op, cit. Alexander George: "The Limits of Coercive Diplomacy". "Boston: Little, Brown, 1971".

24. Hassan: "The Ideology of Jihad", op, cit. pp. 3-6.

25. Economist Intelligence Unit: Country Profile, Yemen 2003, 2004, 2005. A World Bank Country Study: "Economic Growth in the Republic of Yemen: Sources, Constraints, and Potentials". "Washington D. C.: World Bank, October 2002".

26. CIA Factbook 2005. "Washington D. C.: Central Intelligence Agency, 2006". Jeremy Sharp: "U.S.–Yemen Relations". Congressional Research Service, Brief for Congress, Order Code RL34170, "September 2007". Economist Intelligence Unit, Country Profile, Yemen 2003, 2004, 2005. United Nation Development Programme: "Arab Human Development Report, 2005". "Amman; Jordan: National Press,

2006". Michael Hudson: "Unhappy Yemen: Witnessing the Slide toward Civil War". Middle East Insight, Vol. 10, No. 4 "May 1994", pp. 10-19.

27. Robert Pape: "The Universe of Suicide Terrorism Attacks Worldwide". "Chicago: Chicago University Press, 2002".

42. John Ikenberry: "American Grand Strategy in the Age of Terror". Survival, Vol. 43, No. 4 "Winter 2001/02", pp. 19-34. Stephen Van Evera: "Vital Interest: Winning The War on Terror Require Peace Settlement". The American Conservative, Vol. 4, No. 5 "March 14, 2005", pp. 7-10. Stephen Walt: "Beyond Bin Laden: Reshaping U. S. Foreign Policy". International Security, Vol. 26, No. 3 "Winter 2001/02", pp. 65-80.

28. Walt: "Beyond Bin Laden ...", op, cit, pp. 65-69.

29. Nye: "The Paradox of ...", op, cit, idem: "Bound to Lead ...", op, cit.

30. Joseph Nye: "The Paradox of American Power ...", op, cit. Stephen Walt: "Keeping the World "Off-Balance": Self-Restraint and U.S. Foreign Policy", in: John Ikenberry "ed.": "America Unrivaled: The Future of the Balance of Power". "Ithaca: Cornell University Press, 2002", pp. 125-152. John Ikenberry: "American Grand Strategy in The Age of Terror".

31. Anthony Cordesman and Khalid Al Rodhan: "The Gulf Military Force in An Era of A Symmetric War: Yemen". "Washington D. C.: Center for Strategies and International Studies, 2006", p. 25.

32. op, cit. p. 70. and Deborn West: "Combating Terrorism in The Horn

of Africa and Yemen". "The Belfer Center for Science and International Affairs, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, 2005", p. 5.

33. Cordesman and Al Rodhan: "The Gulf Military Force ...", op, cit, pp. 23-24.

34. West: "Combating Terrorism in the Horn of Africa ...", op, cit. pp. 5-8.

35. إننا نتفق مع هذه الاطروحات "الصحيحة" الي حد كبير. فلا احد يمكنه التاكد من عقلانية ورشادة قادة الجماعات الارهابية على احتمالية استخدام الاسلحة النووية ضد اعدائها. حيث يري عالم كبير مثل هانتنجتون ان الارهاب لا يمكن ردعه. ويقول "انه من الصعب، وإن لم يكن من المستحيل القيام بردع هؤلاء الذين لا يمكن تحديد اماكنهم او التعرف عليهم او التاكد اصلاً من وجودهم فعلياً ".

Samuel Huntington: "The Renewal of Strategy", in Samuel Huntington "ed.": "Strategic Imperative: New Policies for American Security". "Cambridge: MA; Ballinger Publishing Company, 1982", pp. 753-68.

36. Philips Beyman: "Dealing with Terrorism: An Overview". International Security, Vol. 26, No. 3 "Winter 2001/02", pp. 24-25.

37. Ikenberry: "American Grand...", op, cit. Van Evera: "Vital Interest... ", op, cit, pp. 7-10.

38. Ikenberry: op, cit, p. 20.

39. على سبيل المثال فإن عالم واقعي مثل والتز يري ان طبيعة التدخل

الامريكي والتحالف الخليجي معها يتوقف على الصورة التي تنظر بها دول الخليج وشعوبها لصور الخطر الذي يهددها. هل هو تهديد خارجي ام انه مجرد اضطراب داخلي Disruption. ففي حالة كونه تهديد خارجي فإن دول الخليج سوف تطلب من الولايات المتحدة الامريكية المساعدة وتدعم تدخلها وتسهل استخدام اراضيها وقواعدها لصالح القوات الامريكية. اما إذا كان مصدر الخطر داخلي، فإنه من المتوقع ان تثير مسائل مثل السيادة والاستقلال الوطني معوقات لتوطيد التحالف بين الطرفين.

Kenneth Waltz: "A Strategy for A Rapid Deployment Forces", in Robert Art and Kenneth Waltz "eds.": "The Use of Force: Military Power and International Politics". "Lanham: MD; University Press of America, 1988", pp. 525-540.

40. Ikenberry: op, cit, pp. 27-29.

41. Walt: "Beyond Bin Laden . .". op, cit, p. 69.

42. Pape: op, cit, pp. 6-7.

43. Robert Rothstein: "The 'Security Dilemma' and the 'Poverty Trap' in The Third World". Jerusalem Journal of International Relations, Vol. 8, No. 4 "Autumn 1986", pp. 1-38.

44. Walt: op, cit. p. 69.

45. op, cit. p. 70. West: "Combating Terrorism ...", op, cit. p. 5.

46. Bruce Russett and John Oneral: "Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations". "New York: W. W. Norton, 2001". Bruce Russett and Harvey Starr: "From The Democratic

Peace to the Kantian Peace: Democracy and Conflict in International System", in Manus I. Midlarsky "ed.": "Hand Book of War Studies Vol. II". "Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000", pp. 358-361.

47. Richard Haass: "Toward Greater Democracy in the Muslim World". Washington Quarterly, Vol. 26, No. 3, "Summer 2003", pp. 137-148.

48. Melain Bunne, David E. Mosher, and Richard Sokolisky: "Regional Conflict With Strategic Consequences". Strategic Forum, No. 183 "July 2001".

# مراجع وهوامش الفصل السادس

1. يذهب الواقعيون إلي القول بان النظام الدولي في طريقه للتحول إلي نظام دولي ذات بنية متعددة الاقطاب، كما تذهب النظرية الواقعية البنيوية. الا ان تفوق الولايات المتحدة واتساع الفجوة الصناعية والاقتصادية والعسكرية بينها وبين اغلب القوى الدولية الموجودة حالياً في النظام الدولي فيما بعد الحرب الباردة. بل ان الولايات المتحدة في بعض المجالات "كالمجالات العسكرية" هي اكبر من حيث حجم الاسراف على التسليح من كل القوى الدولية مجتمعة. وهو ما يرى فيه بعض الواقعيين الجدد والواقعيين الكلاسيكيين الجدد إنه سوف يعيق تحقيق نبؤه الواقعية البنيوية بحتمية بزوغ نظام دولي متعدد الاقطاب. للمزيد عن هذا الجدل انظر:

Stephen Brooks and William Wohlforth: "American Primacy in Perspective". Foreign Affairs, Vol. 81, No. 4 "July/August 2002", pp. 20-33. William Wohlforth: "The Stability of A Unipolar World". International Security, Vol. 24, No. 2 "Spring 1999", pp. 5-41. Stephen Brooks: "U.S. Strategy in a Unipolar world", in John G. Ikenberry "ed.": "America Unrivaled: The Future of the Balance of Power". "Ithaca:

Cornell University Press, 2002", pp. 126-143. Kenneth Waltz: "Intimations of Multipolarity", in Birthe Hansen and Bertel Heurlin "eds.": "The New World Order". "London: Macmillan, 2000", pp. 1-18.

2. تتفق المدارس الغربية الثلاثة في دراسة العلاقات الدولية علي أن الطبيعة الابستمولوجية للنظام الدولي هي أنه نظام فوضوي. بمعني "غياب وجود سلطة مركزية عليا تسيطر وتوجه وتقيد الوحدات الدولية الفاعلة والموجودة داخل هذا النظام. وتحدد مسارات واتجاهات تفاعلاتها وسلوكها تجاه بعضها البعض". الا ان المدارس الثلاثة تختلف حول كيفية التعامل مع هذه الصفة الذاتية لطبيعة هذا النظام الدولي وكيفية نشؤء هذه الطبيعة "انطولوجياً". للمزيد انظر:

Kenneth Waltz: "Theory of International Politics". "Reading: Mass; Addison-Wesley, 1979". Robert Keohane: "Neorealism and Its Critics" "New York: Columbia University Press, 1986", idem: "Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond", in Ada Finifter, "ed": "Political Science: The State of the Discipline". "Washington D. C.: American Political Science Association, 1983", pp. 503-540. Eivind Hovden and Edward Keene "eds.": "The Globalization of Liberalism". "London: Palgrave, 2002". Alexander Wandt: "Social Theory of International Politics". "New York: Cambridge University Press, 1999".

3. John Mearsheimer: "Structural Realism", pp. 71-88. Tim Dunne and Brian Schmidt: "Realism", pp.161-183, in Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith, "eds.": "International Relations Theories: Discipline and Diversity". "New York: Oxford University Press, 2006".

4. John Mearsheimer: "The False Promise of International

Institutions". International Security, Vol. 19, No. 3 "Winter 1994/1995", pp. 5-49.

5. Charles Glaser: "Realists as Optimists Cooperation as Self-Help". International Security, Vol. 19, No. 3 "Winter 1994/1995", pp. 50-90, idem: "Structural Realism in a More Complex World". Review of International Studies, Vol. 29 "2003", pp.403-414.

6. Stephen Van Evera: "Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't: American Grand Strategy After the Cold War". Journal of Strategic Studies, Vol. 13, No. 2 "June 1990", pp. 1-51.

7. Gregory Gleason, Asel Kerimbekova, and Svetlana Kozhirova: "Realism and the Small State: Evidence from Kyrgyzstan". International Politics, Vol. 45, No. 2 "2008", p. 41.

8. Hedley Bull: "The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics". 3rd "New York: Columbia University Press, 2002".

9. Gleason, Kerimbekova, and Kozhirova: op, cit, pp. 50-51.

10. David Baldwin "ed.": "Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate". "New York: Columbia University Press, 1993". Robert Keohane: "Institutional Theory and the Realist Challenge after the Cold War", in David A. Baldwin "ed.": "Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate". "New York: Columbia University Press, 1993", pp. 446-447, idem: "The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes, 1967–1977", in Ole R. Holsti, Randolph M. Siverson, and Alexander L.

George "eds.": "Changes in the International System". "Boulder; CO: Westview Press, 1980".

11. John Ikenberry: "After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Persistence of America Postwar Order". "Princeton; New Jersey: Princeton University Press, 2000".

12. Nobou Okawara and Peter Katzenstein: "Japan and Asian-Pacific Security Regionalization, Entrenched Bilateralism and Incipient Multilateralism". The Pacific Review, Vol. 14, No. 2 "Summer 2001", pp. 165-194.

13. Burce Russett: "The Kantian Peace: The Pacific Benefits of Democracy, Interdependence, and International Organizations". World Politics, Vol. 52, No. 1 "October, 1999", pp. 1-37. Michael Doyle: "Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs". Philosophy & Public Affairs, Vol. 12, No. 3, "Summer 1993", pp. 205-235, idem: "Peace, Liberty, and Democracy: Realists and Liberal Contest A Legacy", in Michael Cox, John G. Ikenberry and Takashi Inoguchi "eds.": "American Democracy Promotion: Impulses, Strategies, and Impacts". "New York: Oxford University Press, 2000", pp. 1-25.

14. Alexander Wandt: "Anarchy is What States Make of It: Social Construction of Power Politics". International Organization, Vol. 46, No. 2, "Spring 1992", pp. 392-425, idem: "Social Theory of International Politics". "New York: Cambridge University Press, 1999". Robert Cox: "Social Forces, States, and World Orders: Beyond International Relations Theory," in Robert Keohane "ed.": "Neorealism

and Its Critics" "New York: Columbia University Press, 1986", pp. 204–54. Thomas Risse-Kappen "ed.": "Bringing Transnationalism Back In: Non-State Actors, Domestic Structures, and International Institutions". "Cambridge: Cambridge University Press, 1995". Peter Katzenstein "ed.": "The Culture of National Security". "New York: Columbia University Press, 1996", pp. 33-75.

15. Michael Barnett: "Regional Security after the Gulf War". Political Science Quarterly, Vol. 111, No. 4 "Winter 1997", pp. 597-618.

16. op, cit, pp. 600-606.

17. لمعرفة رؤية كاملة عن الجدل العربي حول امكانية او عدم امكانية ضم اليمن لعضوية منظمة مجلس التعاون الخليجي انظر العدد التذكاري من مجلة شئون خليجية بمناسبة مرور 25 عاماً على انشاء المنظمة. شئون خليجية، العدد 46. "صيف 2006".

18. للمزيد عن المدرسة الليبرالية الجديدة في دراسة العلاقات الدولية انظر:

Michael Doyle: "Liberalism and World Politics". American Political Science Review, Vol. 80, No. 4 "December 1986", pp. 1151-1170. Edward Mansfield and Brain Pollins: "The Study of Interdependence and Conflict: Recent Advances, Questions, and Directions for Future Research". Journal of Conflict Resolution, Vol. 45, No. 6 "December 2001", pp. 834-859. Michael Mastanduno: "Economic Statecraft, Interdependence, and National Security: Agenda for Research". Security Studies, Vol. 9, No. 4 "Winter 1999/2000", pp. 288-316.

19- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة: "مجلس التعاون لدول

الخليج العربية في عقده الثالث: التكامل والوحدة 2001-2010". "الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، مركز المعلومات، ديسمبر 2010". صص: 263-268.

20- المرجع السابق.

21. Anthony Cordesman and Khalid Al Rodhan: "The Gulf Military Force in An Era of A Symmetric War: Yemen". "Washington D. C.: Center for Strategies and International Studies, 2006", p. 25. Deborn I. West: "Combating Terrorism in The Horn of Africa and Yemen". "The Belfer Center for Science and International Affairs, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, 2005", p. 5.

22. Nye: "Independence and Interdependence", op, cit. pp. 133-134.

23. op, cit, p.134.

24. لعل ما حدث في حرب صعدة السادسة في اواخر صيف 2009 بين النظام اليمني والمتمردون الحوثيون القريبون من الحدود السعودية خير دليل على هذه الاطروحات. حيث تدخلت المملكة بسرعة شديدة في هذه الحرب عندما بدء واضحا للنظام السعودي في الرياض عدم قدرة صنعاء على مواجهة هذا التمرد "الشيعي" المحاذي للحدود السعودية. وهو ما قادها للقيام بعمليات عسكرية داخل الاراضي السيادية اليمنية. للمزيد عن هذه الحرب وعواقبها على دول الخليج عامة والمملكة العربية السعودية انظر: كريستوفر بوتشيك: "اليمن: كيف يمكن تجنّب الانهيار المطرد". اوراق كارينغي، العدد 102 "سبتمبر 2009". هاني عبدالودود الجبلي: "الحرب السادسة ضد الحوثيين .. بين التدخل الايراني والصراع الداخلي". "صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، 1 يناير 2010". احمد امين الشجاع: "الاعتداء الحوثي على الاراضي السعودية .. دوافعه وابعاده". "صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات

والبحوث، 28 ديسمبر 2009". نفس المؤلف: "اليمن: حرب صعدة الثالثة بين إخفاق الداخل وتوظيف الخارج". "صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، 2008". مجموعة الازمات الدولية: "اليمن: نزع فتيل الازمة في صعدة". تقرير الشرق الاوسط رقم 86 "مايو 2009".

Victoria Clark: "Yemen: Dancing on the Heads of Snakes". "New Heaven: Yale University Press, 2009". Ginny Hill: "Yemen: Fear of Failure". "London: Chatham House, 2008".

25. John Mearsheimer: "The False Promise...", op, cit, pp. 5-49.

26. غريغوري جونسن: "اليمن: الاصلاحات الاقتصادية الجوفاء تؤخر طلب الانضمام لمجلس التعاون الخليجي". نشرة الاصلاح العربي "مؤسسة كارينغي" الجزء 5، رقم 1 "2007".

# الهوامش

[1←]

. المقصود بالدول الرخوة هنا "الدول اللامركزية والمقيدة السلوك". بينما الدول الصلبة هي "تلك الدول المركزية الحكم والمستقلة". من الدراسات العربية الرائعة التي تطرقت لمفهوم الدولة الرخوة دراسة الدكتور جلال امين، استاذ الاقتصاد في الجامعة الامريكية بالقاهرة، عن التنمية في العالم الثالث. حيث عًرف امين الدولة الرخوة على إنها: "تلك الدولة التي فقدت تماسكها، وصارت عرضة للاختراقات المحلية او الخارجية". وهو التعريف الذي يقدم معني وتفسير اكثر دقة وتوصيفاً لحال الدول الضعيفة على المستوي الدولي اكثر من التعريف الذي قدمه كلاً من لآيك، آيكنبيري، وماستاندونو. لكن يلاحظ ان هناك مصطلح ثالث قد يكون جامع لهما، وهو "الدول الفاشلة Failed States" الذي سنشرحه فيما بعد باضطراد.

[2←]

. على الرغم من اتفاقنا على ان كل إيذاء او ضرر بالبشر هو عمل همجي مرفوض، مهما كانت المبررات ومهما كانت الاسباب، الا إننا لا نتفق مع (بايب) على إطلاق مفهوم "الارهاب" على كل الحركات والمنظمات والافراد الذين يستخدمون العنف المسلح كاداة لتحقيق اهداف وامال سياسية وقومية مشروعة مثل مقاومة الاحتلال كما في فلسطين، العراق، ايرلندا الشمالية وغيرها. وإن كنا نبدي تحفظنا على نوعية العنف المسلح المستخدم (الاستشهاد). لكننا لا نقلل من شانه او من نتائجه. على كل حال، إننا نري في الجدل القائم حول الارهاب والمقاومة المشروعة نوعا من الجدل البيزنطي العقيم الذي لا يسمن او يغني من جوع. فحركات المقاومة الوطنية ستظل تستخدم كافة السبل والادوات المتاحة (مشروعة كانت او غير مشروعة) لتحقيق قيمها وامالها الوطنية في الاستقلال الوطني وطرد الاحتلال. وستظل،

على الجانب الاخر، الدول الاستعمارية مثل إسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة في إطلاق مصطلحات (المنظمات الارهابية) على هذه المنظمات والافراد، في محاولة لسحب غطاء الشرعية الدولية عنها وتقليل شعبيتها الداخلية. الا ان هذا لن يمنعها من الاستمرار في انتهاج نفس استراتيجياتها العنيفة غير مبالية باي جدل فكري عقيم يدور بين الاكاديميين. فهؤلاء لن يحققوا اماني الشعوب واحلامهم في الاستقلال والحرية من وجهة نظر هذه الجماعات.

[←3]

. هذا النوع من الارهاب هو ما يعرفه (بايب) على إنه الارهاب الاعلامي الذي يهدف لجذب الانتباه لقضية معينة عن طريق القيام بعمليات إرهابية (تحظي بتغطية إعلامية كبيرة) مثل العمليات التي يقوم بها حزب العمل الكردي في تركيا.

Robert Pape: “The Strategic Logic of Suicide Terrorism”. *American Political Science Review*, Vol. 97, No. 3 (August 2003). pp. 3-6.

أما عن كيفية تاثير التقدم التكنولوجي على جماعات الارهاب الدولي وكيفية عملها يرجي مراجعة.

Joseph Nye: “The Paradox of American Power: Why the World’s Only Superpower Can’t Go it Alone”. (New York: Oxford University Press, 2002), idem: “The New Rome Meet the New Barbarians: How America Should Wield its Power”. *The Economist*, (March 23, 2003), pp. 23-26.